الدراسات الإفريقية وحوض النيل

مجلة دورية
علمية محكمة

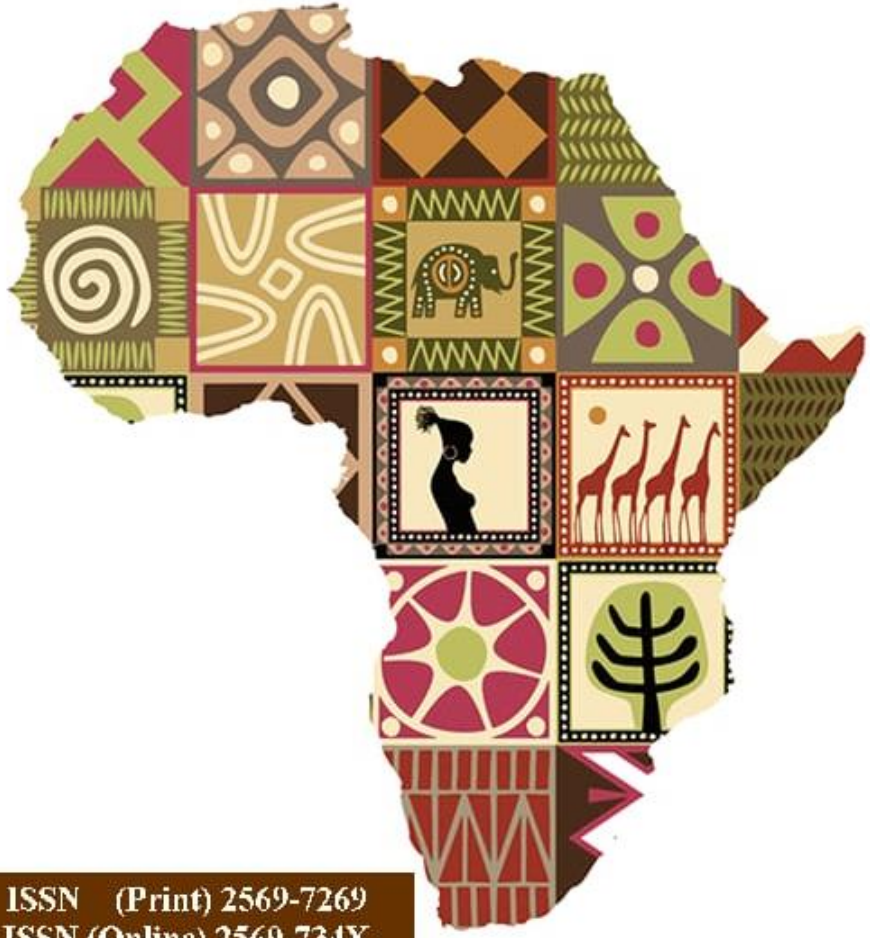

ISSN (Print) 2569-7269
ISSN (Online) 2569-734X

المركز الديمقراطي العربي

مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل

Journal of african studies & river nile basin

International scientific periodical journal

JASRNB

المركز الديمقراطي العربي
Democratic Arabic Center

مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل

مجلة دورية محكمة

تصدر عن "المركز الديمقراطي العربي" ألمانيا – برلين.

تُعنى المجلة بالدراسات والبحوث والأوراق البحثية عمومًا في مجالات العلوم السياسية والعلاقات الدولية وكافة القضايا المتعلقة بالقارة الأفريقية ودول حوض النيل.

العدد الحادي والعشرون تموز – يوليو 2023.

الترميز الدولي:
ISSN (Print) 2569-7269

ISSN (online) 2569-734X

التصنيف حسب AIMGSJ

B+

المركز الديمقراطي العربي-ألمانيا، برلين
Berlin 10315 Gensinger Str: 112

Tel: 0049-Code Germany

030- 54884375
030- 91499898
030- 86450098

mobiltelefon: 00491742783717

رئيس المركز الديمقراطي العربي

أ. عمار شرعان

رئيس التحرير:

د. إبراهيم الأنصاري: تخصص الهجرة الدولية بإفريقيا، جامعة الحسن الثاني، كلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق، المغرب

نائب رئيس التحرير:

د. سعيد كمتي: تخصص الجغرافية البشرية، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بني ملال، المغرب

نائب رئيس التحرير التنفيذي

د. ادريس الدعيفي: تخصص علم الاجتماع، جامعة الحسن الثاني، كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية، المغرب

د. المصطفى بوجعبوط، القانون العام والعلوم السياسية، المملكة المغربية

مدير التحرير

د. عبد الله الحجوي: تخصص جغرافية الأرياف، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء، المغرب

نائب مدير التحرير

د. شيماء الهواري: دكتورة في القانون العام والسياسات العمومية، جامعة الحسن الثاني المحمدية، ومتخصصة في الإعلام السياسي الدولي، المغرب

أعضاء هيئة التحرير

- د. فاطمة الزهراء زنواكي – جامعة ابن طفيل القنيطرة – المغرب.
- د. محمد أبحير– المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بني ملال – المغرب.
- د. جمال الدين ناسك – المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بني ملال – المغرب.
- د. إبراهيم النجار: نائب رئيس تحرير الأهرام ومدير المركز المصري للتواصل الحضاري ومناهضة التطرف الفكري، باحث في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.
- حسن كلي وربتي، موظف في وزارة الشؤون الخارجية/قسم التكامل الإفريقي، التشاد، محضر درجة الدكتوراه، جامعة محمد الخامس بالرباط أكدال. كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية الرباط.
- د.ليلى حنانة – جامعة محمد الخامس الرباط– المغرب.

التنسيق والمراجعة اللغوية:

اللغة العربية:

- ليلى حنانة، باحثة في السيميائيات، جامعة محمد الخامس.
- د. فاطمة الزهراء إلهامي، باحثة في السوسيولوجيا.
- د. خالد العلوي، باحث في الجغرافيا.
- أنور بنيعيش: عضو هيأة التفتيش التربوي بأكاديمية طنجة الحسيمة تطوان – المغرب.
- احمد هيهات: مفتش تربوي للتعليم الثانوي بأكاديمية بني ملال خنيفرة – المغرب.
- حسين حسين زيدان: د. العلوم التربوية والنفسية الإرشاد النفسي والتوجيه التربوي العراق.
- فضيل ناصري: مفتش التعليم الثانوي، تخصص اللغة العربية–جهة العيون الساقية الحمراء (المغرب)
- شكاك سعيد: ذ. بالمركز الجهوي للتربية والتكوين الدار البيضاء–سطات المغرب.
- د. أيوب أيت فارية أستاذ اللغة العربية بجامعة ابن زهر أكادير– المغرب.
- د. مصطفى محمد أبو النور أستاذ اللغة العربية بجامعة الشارقة.

- د.بوجمعة وعلي– المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بني ملال – المغرب.

اللغة الفرنسية:

- ذ. عبد الرؤوف مرتضى – المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بني ملال – المغرب.
- ذ. عمادي عبد الحكيم: ذ. اللغة الفرنسية– المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بني ملال – المغرب.

اللغة الإنجليزية:

- ذ. خالد الشاوش كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة السلطان مولاي سليمان (المغرب).
- ذ.هشام معدان المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بني ملال

رئيس اللجنة العلمية:

د. إبراهيم الأنصاري: تخصص الهجرة الدولية بإفريقيا، جامعة الحسن الثاني، كلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق، المغرب

اللجنة العلمية:

- الدكتورة إيمان مختاري: دراسات استراتيجية–المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية– الجزائر.
- د. آمال خالي: دكتوراه دراسات دولية/المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية– الجزائر.
- د. لطفي صور: علوم سياسية ودراسات دولية – جامعة معسكر – الجزائر.
- د. حلال أمينة: علاقات دولية ودراسات أفريقية– جامعة الجزائر3.
- د. عبد الرزاق أبو الصبر، ذ. باحث، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بني ملال خنيفرة، المغرب.
- د. محمد حسان دواجي: دراسات دولية ونظم سياسية مقارنة/جامعة مستغانم – الجزائر.
- دة. وفاء الفيلالي: أستاذة التعليم العالي تخصص القانون الدستوري وعلم السياسة كلية الحقوق الرباط –المغرب.
- د. عبد الواحد بوبرية: أستاذ التعليم العالي، الجغرافيا البشرية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله المغرب.
- د. عبد المالك بنصالح، أستاذ باحث، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، بني ملال خنيفرة، المغرب.
- د.بوجمعة وعلي– المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بني ملال – المغرب.
- عيسى البوزيدي، أستاذ التعليم العالي، شعبة الجغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل، القنيطرة
- د. البشير المتقي: أستاذ التعليم العالي، القانون الدستوري بجامعة القاضي عياض مراكش– المغرب.
- د. عبد العزيز والغازي: أستاذ الجغرافيا بجامعة ابن زهر أكادير– المغرب
- د. سعيد كمتي، أستاذ باحث، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، بني ملال خنيفرة، المغرب.
- د. الحسين عماري: دكتوراه في التاريخ – المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بني ملال – المغرب
- د. بلبـــول نصيرة: أستاذة علم الاجتماع بكلية العلوم الاجتماعية جامعة زيان عاشور الجلفة –الجزائر.
- د. رحماني ليلى: أستاذة محاضر قسم ب، معهد العلوم الاجتماعية والإنسانية– المركز الجامعي نور البشير البيض الجزائر.
- د. غادة أنيس أحمد البياع: مدرس الاقتصاد، كلية الدراسات الأفريقية العليا، جامعة القاهرة مصر.
- د. عبد الواحد شيكر، ذ باحث، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين خريبكة، المغرب.
- د. سالم تالحوت، ذ. باحث، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، الدار البيضاء، المغرب.
- د. بوعروج لمياء: أستاذة محاضرة قسم أ بجامعة عبد الحميد مهري قسنطينة.
- د. حطاب أسمهان: أستاذة مؤقتة في جامعة الجزائر 3 قسم العلوم السياسية والإعلام والاتصال الجزائر.

- د. إدريس بوزيدي: دكتور في القانون العام واللغة والتواصل جامعة الحسن الثاني المحمدية المغرب.
- د. رانيا عبد النعيم العشران: دكتوراه الفلسفة في علم الاجتماع / الجامعة الأردنية.
- د. آمنه حسين محمد سرحان: دكتورة علوم سياسية مسار علاقات دولية من جامعة القاهرة مصر.
- د. جامع ســـمـــوك: كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة القاضي عياض مراكش– المغرب.
- د. محمد جلال العدناني: أستاذ اقتصاد جامعة السلطان مولاي سليمان بني ملال– المغرب.
- د. بن عمـــارة محمـــــد: أستاذ جامعي: بجامعة ابن خلدون تيارت – الولاية تيارت الجزائر.
- د على عبودي نعمه الجبوري أستاذ جامعي وباحث في إدارة الأعمال جامعة الكوفه العراق أستاذ تسويق والموارد البشرية العراق.
- د. أوان عبد الله الفيضي، كلية الحقوق – جامعة الموصل، العراق.
- د. أحمد عبد السلام فاضل مهدي السامرائي، التاريخ الحديث والمعاصر، العلاقات الدولية المغرب، اسبانيا–العراق.
- د.خاليد الحاضري كلية الاداب والعلوم الانسانية مراكش
- د. محمد بواط: أستاذ محاضر قسم أ كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.
- د. مشرفي عبد القادر: أستاذ محاضر كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم.
- د. سمير بوعافية: أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البشير الإبراهيمي –الجزائر.
- محمد عدار ابن علي وعميروش بهجة: أستاذ محاضر(ب) جامعة "أمحمد بوقرة" بومرداس المدرسة الوطنية التحضيرية لدراسات مهندس –باجي مختار–الرويبة –نع1 الجزائر.
- د. قحطان حسين طاهر: دكتوراه علوم سياسية أستاذ مساعد جامعة بابل العراق.
- د. محمد بوبوش: أستاذ التعليم العالي، الكلية المتعددة التخصصات–الناظور–جامعة محمد الأول المغرب.
- د. بوذريع صاليحة: أستاذة محاضرة علوم بيئية جامعة حسيبة بن بوعلي شلف الجزائر.
- د. قاضي نجاة: أستاذة محاضرة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وجامعة خميس مليانة الجزائر:
- د. جاسم محمد علي الطحان رئيس قسم الإدارة والاقتصاد أستاذ مساعد كلية الرشيد للتعليم المختلط تركيا.
- د. سالم محمد ميلاد الحاج: ذ مساعد جامعة المرقب كلية الآداب والعلوم مسلاته، علم الاجتماع، ليبيا.
- د. لحرش عبد الرحيم: أستاذ مؤقت، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، غرداية الجزائر.
- د. عمرو محمد يوسف محمد المدرس: أستاذ بقسم الاقتصاد والمالية العامة المعهد المصري أكاديمية الإسكندرية للإدارة والمحاسبة وزارة التعليم العالي جمهورية مصر العربية.
- د. بوصبيع صالح رحيمة: أستاذ محاضر "أ" جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي الجزائر.
- د. حسن رامو: أستاذ التعليم العالي مؤهل، معهد الدراسات الأفريقية – جامعة محمد الخامس –الرباط المغرب.
- د. خليدة محمد بلكبير أستاذة محاضرة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة الجيلالي بونعامة الجزائر.
- الدكتور عبد القادر التايري أستاذ الجغرافيا البشرية بجامعة محمد الأول، وجدة.
- د. جواد الزروقي أستاذ التعليم العالي بكلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء

شروط النشر بالمجلة:

1. أن يكون البحث أصيلا معدّ خصيصا للمجلة، وألا يكون جزءا من رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه.
2. ألا يكون البحث قد نشر جزئيا أو كليّا في أي وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية.
3. أن يرفق البحث بسيرة ذاتية للباحث باللغة العربية واللغة الإنجليزية أو الفرنسية.
4. يرسل الباحث البحث المنسّق في ملف مايكروسوفت وورد، إلى البريد الإلكتروني:
5. africa@democraticac.de
6. تخضع الأبحاث والترجمات إلى تحكيم سرّي من طرف هيئة علمية واستشارية دولية، والأبحاث المرفوضة يبلغ أصحابها دون ضرورة إبداء أسباب الرفض.
7. يبلّغ الباحث باستلام البحث ويحوّل بحثه مباشرة للهيئة العلمية الاستشارية.
8. يخطر أصحاب الأبحاث المقبولة للنشر بقرار اللجنة العلمية وبموافقة هيئة التحرير على نشرها.
9. الأبحاث التي ترى اللجنة العلمية أنها قابلة للنشر وعلى الباحثين إجراء تعديلات عليها، تسلم للباحثين قرار المحكّم مع مرفق خاص بالملاحظات، على الباحث الالتزام بالملاحظات في مدة تحددها هيئة التحرير.
10. يستلم كل باحث قام بالنشر ضمن أعداد المجلة: شهادة نشر وهي وثيقة رسمية صادرة عن إدارة المركز الديمقراطي العربي وعن إدارة المجلة تشهد بنشر المقال العلمي الخاضع لتحكيم، ويستلم الباحث شهادته بعد أسبوع كأقصى حد من تاريخ إصدار المجلة.
11. للمجلة إصدار إلكتروني حصري صادر عن المركز الديمقراطي العربي كما أنها حاصلة على الترميز الدولي:
ISSN 2569-734X
12. لا يراعى أي أسبقية في نشر المواد العلمية ضمن أعداد المجلّة، بحيث أن المعيار الأساسي لقبول النشر ضمن أعداد المجلة هو جودة وأصالة المادّة العلمية وسلامة اللغة والعناية بكل ما يتعلق بالضوابط المنهجية في البحث العلمي.
13. أي تقرير صادر من اللجنة العلمية بما يتعلّق بالسرقة العلمية فسيحمّل الباحث تبعات وإجراءات كما هو متعارف عليه في سياسات المجلة العلمية الدولية.
14. تعتبر جميع الأفكار المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها، كما يخضع ترتيب الأبحاث المنشورة.
15. تعرض المقالات إلى مدققين ومراجعين لغويين قبل صدورها في أعداد المجلة.
16. لغات المجلّة هي: العربية، الإنجليزية والفرنسية.
17. في حالة الترجمة يرجى توضيح سيرة ذاتية لصاحب المقال الأصلي وجهة الإصدار باللغة الأصلية.

كيفية إعداد البحث للنشر:

-يكتب عنوان البحث باللغتين العربية والإنكليزية، وتعريف موجز بالباحث والمؤسسة العلمية التي ينتمي إليها.

-الملخص التنفيذي باللغة العربية- الإنجليزية، ثم الكلمات المفتاحية في نحو خمس كلمات، كما يقدم الملخص بجمل قصيرة، دقيقة وواضحة، إلى جانب إشكالية البحث الرئيسية، والطرق المستخدمة في بحثها والنتائج التي توصل إليها البحث.

-تحديد مشكلة البحث، أهداف الدراسة وأهميتها، وذكر الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع الدراسة، بما في ذلك أحدث ما صدر في مجال البحث، وتحديد مواصفات فرضية البحث أو أطروحته، وضع التصور المفاهيمي، تحديد مؤشراته الرئيسية، وصف منهجية البحث، وتحليل النتائج والاستنتاجات.

كما يجب أن يكون البحث مذيلا بقائمة بيبليوغرافية، تتضمن أهم المراجع التي استند إليها الباحث، إضافة إلى المراجع الأساسية التي استفاد منها ولم يشر إليها في الهوامش، وتذكر في القائمة بيانات البحوث بلغتها الأصلية (الأجنبية) في حال العودة إلى عدة مصادر بعدة لغات.

- أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق وفقا لنظام الإحالات المرجعية الذي يعتمده" المركز الديمقراطي العربي" في أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع.

- تستخدم الأرقام المرتفعة عن النص للتوثيق في متن البحث، ويذكر الرقم والمرجع المتعلق به في قائمة المراجع.

-ترتب أرقام المراجع في قائمة المراجع بالتسلسل، وذلك بعد مراعاة ترتيب المراجع هجائيا في القائمة حسب اسم المؤلف وفقا للاتي:

أ- إذا كان المرجع بحثا في دورية: اسم الباحث (الباحثين) عنوان البحث واسم الدورية، رقم المجلد، رقم العدد، أرقام الصفحات، سنة النشر.

ب- إذا كان المرجع كتابا، اسم المؤلف (المؤلفين)، عنوان الكتاب، اسم الناشر وبلد النشر، سنة النشر.

ج- إذا كان المرجع رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه: يكتب اسم صاحب البحث، العنوان، يذكر رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه بخط مائل، اسم الجامعة، السنة.

د- إذا كان المرجع نشرة أو إحصائية صادرة عن جهة رسمية: يكتب اسم الجهة، عنوان التقرير، أرقام الصفحات، سنة النشر.

يراوح عدد كلمات البحث بين 2000 و7000 كلمة، وللمجلة أن تنشر بحسب تقديراتها، وبصورة استثنائية، بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هدا العدد من الكلمات.

يتم تنسيق الورقة على قياس 25/21، بحيث يكون حجم ونوع الخط كالتالي:

-نوع الخط في الأبحاث باللغة العربية هو **Sakkal Majalla**

-حجم 16 غامق بالنسبة للعنوان الرئيس، 14 غامق بالنسبة للعناوين الفرعية، و14 عادي بالنسبة لحجم المتن.

-حجم 11 عادي للجداول والأشكال ، وحجم 12عادي بالنسبة للملخص والهوامش.

–نوع الخط في الأبحاث باللغة الإنجليزية Times New Roman ، حجم 14 غامق بالنسبة للعنوان الرئيس، حجم 12 غامق للعناوين الفرعية ، 12 عادي لمتن البحث وترقيم الصفحات، 11 عادي للجداول والأشكال، 10 عادي للملخص والهوامش.

–يراعي عند تقديم المادة البحثية، التباعد المفرد مع ترك هوامش مناسب 2,5 على اليمين واليسار و2 أعلى وأسفل،

قصد تسهيل عملية تنسيق المقالات والأبحاث فإن المجلة تضع رهن إشارة المهتمين قالب يحترم الضوابط الشكلية.

وتعتمد "مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل" في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكّمة. والمجلة تصدر بشكل ربع دوري "كل ثلاث أشهر" ولها هيئة تحرير اختصاصية وهيئة استشارية دولية فاعلة تشرف على عملها. وتستند إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر فيها والعلاقة بينها وبين الباحثين. كما تستند إلى لائحة داخلية تنظّم عمل التحكيم، وإلى لائحة معتمدة بالمحكمين في الاختصاصات كافة.

وتشمل الهيئة الاستشارية الخاصة بالمجلة مجموعة كبيرة لأفضل الأكاديميين من الدول العربية والأفريقية حيث يتوجب على الاستشاريين المشاركة في تحكيم الأبحاث الواردة إلى المجلة. حيث أن "المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية" جهة إصدار "مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل"

الفهرس:

الفهرس:.....9

افتتاحية العدد: 10

التكنولوجيا الحديثة والانسان : من اوهام التحرر الى قيود الاستعباد..... **علي الهامل**.....11

الدينامية الترابية بإقليم الدريوش بين التقسيمات الإدارية والتحولات السوسيو-مجالية .....**د. عبد الكريم سومع**.....24

التحولات الديمغرافية ورهانات التنمية الترابية المستدامة..... حالة واحة فزواطة سليمان والداودي، مولاي حفيظ الراشيدي، المصطفى ندراوي 44

التعرية المائية ودورها في التشكيل الجيومورفولوجي " الحوض النهري واد المالح نموذجا " .....**نبيل بنخدير، نادية مشوري**.....57

علاقة الخصائص المادية للمسكن بالسلوك المنحرف والجانح حالة الأحياء السكنية ما بعد الصفيحية– مدينة مكناس أنموذجا- مقاربة سوسيولوجية .....**د. عبد الغفور الوالي** 72

معالم المشروع السّياسي لأبي عمران الفاسي بالمغرب الأقصى -دراسة في البواعث الأولى و دوافع التأسيس .....**أحمد أزهر** 92

المشي في الوسط الحضري ورهان المدينة المُستدامة .....**محمد بوجمعة**.....108

الغطاء النباتي بدكالة بين عوامل الهشاشة الطبيعية ومعاول الاستغلال البشري: حالة الساحل الجنوبي لإقليم الجديدة 120

.....**عرابي مراد..... غازي عبد الخالق** 120

استعمال بيانات الاستشعار عن بعد في دراسة وتصنيف تدهور التربة بالحوض المائي لواد تامدة (عالية واد العبيد، أم الربيع) 132

.....**عثمان رحيمي محمد الغاشي** 132

دور الهجرة الدولية في التنمية الترابية حالة بعض الجماعات بإقليم قلعة السراغنة ....**مونا الصبار....سميرة إيت إعزا.... فؤاد الكحل**. 144

برمجة التجهيزات الجماعية بتصاميم التهيئة و مستوى انجازها بالمجال الضاحوي لمدينة الدارالبيضاء: دراسة حالة التجهيزات الثقافية و الرياضية.

.....**محمد صامتي** 158

المستجدات التشريعية للأراضي السلالية بالمغرب الإكراهات و سبل التجاوز. .....الدكتور (ة) **جميلة فعرس**.....175

قصور التخزين في الصحراء الجزائرية (قصر بنت الخص أنموذجاً)..... **بكارة بن عامر** 195

افتتاحية العدد:

تشهد قارة افريقيا تحولات جدرية على عدة اصعدة، أدت بها الى خلخلة البنيات التقليدية القديمة الموروثة وتبني مظاهر التحديث والعصرنة والولوج الى الحداثة بكل تجلياتها. ورغم الصدمة الحضارية التي شهدتها القارة منذ التهافت الاستعماري الأوروبي على التراب الافريقي في بدايات القرن العشرين، والتنافس الاقتصادي الأمريكي والروسي والصيني على الأسواق والموارد الافريقية خلال العقود الأخيرة، الا ان الشعوب الافريقية لم تستوعب بعد حجم الإمكانيات الاقتصادية والبشرية المكتنزة بمجالاتها القادرة على خلق نهضة اقتصادية قادرة على خلق الثروة والرفاهية لساكنتها.

وتعد مشاهد الفقر والحروب والصراعات القبلية والاثنية وحتى دينية منها، مشهدا لصيقا بالقارة الافريقية، جراء التدخلات الأجنبية الباعثة على الفرقة بين شعوب القارة الواحدة، هذا إضافة الى تدني مستوى الوعي "بمختلف تجلياته" لمواطني القارة جعلهم لقمة صائغة للقوى الاقتصادية العالمية في إطار الامبريالية الجديدة المعروفة جدلا بالعولمة. فاعتماد الدول الافريقية على الإنتاج الفلاحي والإنتاج المعدني، دون تصنيع، يجعلها غير قادرة على مسايرة الركب الاقتصادي الحضاري للعصر الحديث، المتسم بالتقانة والتصنيع الحديث "التكنولوجيا العالية الدقة"، الامر الذي أدى الى اتساع الهوة والفجوة الاقتصادية ما بين الدول الافريقية والدول الصناعية الكبرى يصعب معها ردم وتقليص الهوة الحضارية بين الفريقين.

كما ان تفاوت الاغتناء بين دول الشمال ودول الجنوب الافريقي، أدى في اغالب الأحيان الى رغبة شعوب الجنوب الى ترك مجالاتهم المتسمة بالفقر والاضطراب السياسي والاجتماعي، والنزوح نحو المجالات الأوروبية الغنية، الشيء الذي نجم عنه ميلاد تيارات وتدفقات بشرية افريقية نحو الضفة الشمالية، مما افرغ افريقيا من طاقتها البشرية الشابة القادرة على خلق تغيير حقيقي وجوهري بمجالاتهم الاصلية. كما ان هذا النزوح الافريقي خلف – ولايزال – ماسي إنسانية ناجمة عن وفاة المئات من المهاجرين الحالمين "بالفردوس" الأوروبي.

من هاته الزاوية تأتي مجهودات الباحثين، في مختلف التخصصات العلمية والمعرفية، بالعدد الحادي والعشرين لمجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل، عبر اسهامهم في رصد مختلف التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية -المرئية والمخفية- بالقارة السوداء لتقييمها ومسالتها ، وفهم ميكنزماتها والياتها بغية التحكم فيها وتوجيهها نحو المسار الصحيح.

د. ابراهيم الانصاري

أستاذ التعليم العالي بجامعة الحسن الثاني

التكنولوجيا الحديثة والانسان : من اوهام التحرر الى قيود الاستعباد

Modern Technology and Man: From the Illusions of Liberation to the Chains of Enslavement

علي الهامل[1]

ملخص:

تتناول هده الدراسة التأثيرات المتزايدة للتكنولوجيا الحديثة على الانسان، فرغم الانجازات العظيمة التي رافقت التطور التكنولوجي الا ان المخاطر تتزايد مع كل انجاز تكنولوجي جديد و خاصة ما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات التي تقود الى تغيرات في الصناعات الإعلامية والتواصلية وأنماط استهلاك المعلومات في سياق العولمة الكونية، و رغم ما يبدو من ايجابيات فهناك جانب مظلم لهذه الثورة المعلوماتية فقد ظهرت من جديد تحذيرات على مستوى استخدامات التقنيات الحديثة أو على مستوى التأثيرات والانعكاسات، و يعد السباق اليوم حول تعميم تطبيقات الذكاء الاصطناعي اكبر تحدي لمستقبل البشرية.

كلمات مفتاحية: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الذكاء الاصطناعي، ، الحتمية التكنولوجية،

Abstract :

This study deals with the increasing effects of modern technology on man, despite the great achievements that accompanied the technological development, but the risks increase with every new technological achievement, especially with regard to information and communication technology that leads to changes in the media and communication creative industries and information consumption patterns in the context of globalization. Despite the apparent positives, there is a dark side to this information revolution. Warnings have reappeared at the level of the uses of modern technologies or at the level of influences and repercussions. Today, the race for the generalization of artificial intelligence applications is the biggest challenge for the future of humanity.

Keywords: information and communication technology, artificial intelligence, technological determinism.

[1]- باحث في القانون العام والعلوم السياسية.

مقدمة:

عرفت دراسة تأثيرات التكنولوجيا اهتمام بالغ خلال القرن الماضي، مع غلبة النزعة التفاؤلية التي صاحبت التقدم المتزايد منذ الثورة الصناعية، و سيطرة الانسان على الطبيعة، وإشراقات عصر التنوير الاوروبي، والمنجزات النظرية في العلوم الاجتماعية والتجريبية.

واليوم يشكل موضوع مخاطر التكنولوجيا على الانسان احد ابرز الانشغالات التي تؤرق المفكرين والباحثين ، فطيلة الخمسين عاما الماضية تطورت التكنولوجيا بشكل لا مثيل له في التاريخ، وكان ينظر لها باعتبارها مجرد وسيلة للحياة نصنعها بأيدينا و نشكلها حسب رغباتنا، قبل ان تصير كيانا مؤثرا في حد ذاته، صاحب تطورها ظهور تعقيدات عميقة في حياتنا و تصرفاتنا و محيطنا الاجتماعي، بل والاخطر انها صارت تتحكم فينا ومن اخر المغامرات الغير محسوبة العواقب دخول البشرية عصر الجيل الثالث من الذكاء الاصطناعي[1].

و الملاحظ ان التطرق الى العلاقة بين التكنولوجي و الاجتماعي يتأرجح دوما على الحدود الفاصلة بين عدة علوم من مثل فلسفة التكنولوجيا[2]، علم الاجتماع، علم النفس، علم النفس الاجتماعي، علم الاجتماع الالي، العلوم الرياضية و الفيزيائية و المنطق، البيولوجيا، والأنثروبولوجيا ، والسيميائية[3]، والاقتصاد.

و بحكم ان التكنولوجيا تمس تقريبا كل منحى من مناحي حياتنا فان أي مقاربة لها تنحو بالباحث بوعي او بدون وعي بعيدا عن التصور الذي رسمه ذهنيا لموضوعه اول الامر.

اشكالية الدراسة:

استحضارا للمشكلات المتعددة الاوجه التي تطرحها التكنولوجيا اليوم و التي تهم كل حياتنا من الصحة، نمط العيش، نوعية البيئة حيث نعيش، علاقاتنا الاجتماعية، تقنياتنا، اقتصادنا، ثقافتنا وسياستنا، أي بصيغة اخرى حضارتنا و وجودنا على الارض، فقد ارتفعت اصوات الكثير من المفكرين

---

[1] - الذكاء الاصطناعي: (AI) Artificial Intelligence سلوك و خصائص معينة تحاكي القدرات الدهنية البشرية و انماط عملها تكتسبها الحواسيب من اهمها القدرة على التعلم و الاستنتاج و رد الفعل، و اشتهر في الاشهر الاخيرة تطبيق تشات جي بي تي و هو تطبيق دردشة يعمل بالدكاء الاصطناعي.

2 - فلسفة التكنولوجيا: تعود اصول نشأتها الى اواخر القرن 19 ، و اول من استخدم مصطلح فلسفة التكنولوجيا كان المفكر ارنست كاب Ernest Kapp عنوانا لكتابه (Grundlinien eine philosophe der technic)، ثم كارل ماركس الذي قدم نظريات الانتاج باعتبارها العوامل الحاسمة المحددة لصورة المجتمع.

3- السيميائية بتعريفها الأساسي - الأول – "هي دراسة الإشارات" تأخذ الإشارات شكل كلمات وصور وأصوات وإيماءات وأشياء، تدرس من قبل السيميائيين المعاصرين بوصفها جزء من "منظومات إشارات" وأهمها "اللغة" يتحقق بواسطتها التواصل بين الناس وصناعة المعنى وتمثيل الواقع .." دانيال تشاندلر، أسس السيميائية، ترجمة: طلال وهبة، مراجعة: ميشال زكريا، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، أكتوبر 2008، ص: 28.

والفلاسفة واصحاب الاختصاص منبهين الى المخاطر الوجودية التي تهدد البشرية في ظل التزايد الرهيب للتطور التكنولوجي و عمليات تطوير الذكاء الاصطناعي.

وبناء على ما ذكر سابقا تطرح هذه الدراسة الاشكالات التالية:

هل سقط الانسان حقا في شراك التكنولوجيا متجاهلا نداءات التحذير؟ ثم اين تتجلى مخاطر التكنولوجيا المحذر منها، و لماذا يرتفع الجدل عاليا حول الذكاء الاصطناعي بين المناصرين و المعترضين؟

أهمية الدراسة:

مجتمع تكنولوجيا الثورة الصناعية الرابعة هو مجتمع القرن الواحد والعشرين، لذا تحولت المجتمعات المعاصرة إلى هذا المجال والذي شكل حتمية تاريخية، كما أن ثورة المعلومات التي نعايشها والتي همت مختلف انساق الحياة، من الفكر والثقافة إلي الاقتصاد والسياسة والاجتماع، مثلها في ذلك مثل الثورتين الصناعيتين الأولى والثانية، قد اقتحمت العالم وجعلته قرية كونية (global village) كما أسماها الكاتب الكندي مارشال ماكلوهان[1] عند رؤيته لانتشار الاتصالات الإلكترونية، ومن هنا غدا العالم أقرب ما يكون إلى جماعة بشرية صغيرة تتابع وتشاهد الأحداث نفسها وفي وقت واحد.

و في الآونة الاخيرة تعالت الاصوات المحذرة من تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي إذ يسجل اجماع دولي و خاصة في الوسط العلمي فيما يخص خطره المحدق بمستقبل الوجود البشري.

و بغض النظر عن كونها واقعية ام مبالغة، فقد كثرت التحذيرات و صيحات الانذار التي يطلقها العلماء، ومنهم علماء الذكاء الاصطناعي، رغم انه ما يزال قسم كبير من خبراء الذكاء الاصطناعي يسوق لأخبار متفائلة تنتظر البشرية من وراء تطور هذه التقنية، ومن هنا تأتي اهمية هذه الدراسة التي ستبسط اراء الفريقين و حججهم.

اولا: مدخل مفاهيمي:

التكنولوجيا: في اصلها اليوناني، تكنو بمعنى حرفة او مهارة او فن، و لوجيا علم او دراسة بمعنى علم الاداء او علم التطبيق و استعمل هدا المصطلح في القرن السابع عشر لوصف دراسة الفنون المنهجية

1- مارشال ماكلوهان: (1911-1980) أستاذ وكاتب كندي ،أحدثت نظرياته في وسائل الاتصال الجماهيري جدلا واسعا، فهو يرى أن أجهزة الاتصال الالكترونية – خاصة التلفاز – تسيطر على حياة الشعوب، وتؤثر على أفكارها ومؤسساتها، وقام بتحليل التأثيرات التي تحدثها وسائل الإعلام في الناس والمجتمع من خلال مؤلفاته من مثل: - العروس الميكانيكية (1951) – مجرة جوتنبرج (1962) – فهم وسائل الاتصال (1964) – الإعلام هو الرسالة (1967) – الحرب والسلام في القرية العالمية (1968).

وفي اوائل القرن الثامن عشر كان تعريف التكنولوجيا المألوف هو وصف للفنون خاصة الميكانيكية، وبشكل رئيسي في وسط القرن 19 صارت التكنولوجيا محصورة تماما في الفنون العملية[1].

و نجد ان كلمة تكنولوجيا اكتسبت استخدامها الحديث في اللغة الانجليزية عام 1706، و في الالمانية ابتداءا من عام 1728، بغرض التمييز الحادث بين العلم و التكنولوجيا[2].

و عموما فالتكنولوجيا عملية شاملة تقوم بتطبيق العلوم و المعارف بشكل منظم في ميادين عدة، لتحقيق اغراض ذات قيمة عملية للمجتمع، و هي الاستخدام الامثل للمعرفة العلمية و تطبيقاتها و تطويعها لخدمة الانسانية.

ويمكن ان يمتد تاريخ التكنولوجيا بامتداد تاريخ البشرية ، مع اضافة تعريف اكثر دقة بكون التكنولوجيا هي دراسة الاساليب الفنية / التقنيات / البشرية في صناعة و عمل الاشياء[3].

و تنقسم التكنولوجيا الى قسمين: مادي مرتبط بالآلة والتفاصيل الفنية و الهندسية المرتبطة بتكوينها واستخداماتها، و وظيفي مرتبط بالمجال المعرفي المحيط باستخدام الالة لتخطيط محدد و قرارات معينة تمكن من النمو و توليد طرائق اكثر فعالية وانتاج تطبيقات جديدة.

الذكاء الاصطناعي: (AI) Artificial Intelligence سلوك وخصائص معينة تحاكي القدرات الذهنية البشرية و انماط عملها تكتسبها الحواسيب من اهمها القدرة على التعلم والاستنتاج و رد الفعل.

يعود الفضل في ظهوره الى الرائد في علم الحاسوبية و عالم الرياضيات البريطاني الان تورينغ، الذي وضع اختبار تورينغ عام 1950 للتمكن من اختبار و معاينة كل جهاز يحتمل ان يماثل الذكاء البشري.

و يعد الذكاء الاصطناعي من التقنيات الرائدة، و التي هي مجموعة من التكنولوجيات الجديدة التي تستفيد من اساليب الرقمنة و الاتصال الالكتروني، و هو ما يمكنها من الجمع بين هذه التكنولوجيات و مضاعفة اثارها[4] و اشتهر في الاشهر الاخيرة تطبيق ChatGPT و هو تطبيق دردشة يعمل بالذكاء الاصطناعي اطلق بدعم مالي من مايكروسوفت في نوفمبر2022 و يعد اسرع التطبيقات نموا في العالم حيث بلغ 100 مليون مستخدم في اقل من شهرين و هو رقم لم يصله تطبيق انستغرام الا في حدود السنتين.

1 - ريموند ويليامز، الكلمات المفاتيح، معجم ثقافي مجتمعي، ترجمة: نعيمان عثمان، المجلس الاعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، العدد: 980, الطبعة الاولى 2005،القاهرة، ص ص: 395-396 .

[2] - جان كير برج اولسن، إيفان سلنجر، سورين ريس، موجات جديدة في فلسفة التكنولوجيا، ترجمة شوقي جلال، المركز القومي للترجمة، العدد: 2808، الطبعة الاولى 2018، القاهرة، مصر، ص ص : 47-48.

[3] - ار. ايه .بوكانان، الالة قوة و سلطة، التكنولوجيا و الانسان ،منذ القرن 17 حتى الوقت الحاضر. ترجمة: شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة و الفنون، الكويت، العدد :، يوليو 2000 ، ص:13.

[4] -تقرير التكنولوجيا و الابتكار 2021، اللحاق بركب موجات التقدم التكنولوجي ، التوفيق بين الابتكار و الانصاف، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة و التنمية الاونكتاد، الامم المتحدة، جنيف، 2021، ص:7.

و تعرف مؤسسة RAND الذكاء الاصطناعي باختصار وبدقة باعتباره: نظام تعلم مستقل غير بيولوجي[1].

الحتمية التكنولوجية: الحتمية التكنولوجية نظرية في التغير الاجتماعي، تتسم بانها نظرية في التقدم او النمو التطوري، و هي ايضا نظرية اختزالية تفترض ان تكنولوجيا اي مجتمع تحدد تطوره الاجتماعي وقيمه الثقافية، و ابرز تطور رئيسي لمنظور الحتمية التكنولوجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية جاء من خلال اعمال الفيلسوف كارل ماركس الذي تقوم فلسفته على فكرة ان التغييرات التكنولوجية تأثر على المجتمعات وان العلاقات الاجتماعية وما يستتبعها من الممارسات الثقافية تدور في النهاية حول القاعدة التكنولوجية والاقتصادية التي تعرفها هذه المجتمعات.

فماركس يرى ان تطور التكنولوجيا يحدث في مسار تسلسلي خطي و يحدد و يؤثر على تطور المجتمع والعلاقات الاجتماعية ، و يعني ذلك على وجه التحديد مثلا، ان الثورة الصناعية وضعت حدا للمجتمع الاقطاعي و سرعت ببروز المجتمع الرأسمالي.

و عليه فالتقدم الانساني هو محصلة للتقدم التكنولوجي من جانب، و الدعم الاجتماعي لهذه التكنولوجيا من ناحية اخرى، الذي من دونه يستحيل لهذه التكنولوجيا ان تبقى و تزدهر، فلا بد للتقدم التكنولوجي من بيئة مواتية تحفز هذا التقدم.

و في نفس السياق اشتهرت نظرية اخرى هي الاكثر حضورا في دراسة علاقة التكنولوجيا بالمجتمعات لمارشال ماكلوهان theory technological Déterminisme وهي من النظريات الحديثة التي ركزت على دور وسائل الاعلام و طبيعة تأثيرها على المجتمعات، فمضمون وسائل الاعلام لا يمكن النظر اليه مستقلا عن وسائل الاعلام نفسها.

فماكلوهان يرى ان الاختراعات التكنولوجية المهمة هي التي تؤثر تأثيرا اساسيا على المجتمعات ، و هذه الحتمية هي التي تساءل موقع الانسان و كيانه و اية استقلالية و حرية يتمتع بها امام هذه الحتمية.

ثانيا: تحذيرات مبكرة من مخاطر التكنولوجيا:

التغيير الكبير والمتسارع في التقنية والتكنولوجيا في موجة ما يطلق عليه الرأسمالية الثالثة يحجب الكثير من المخاطر، ذلك أن التجربة أثبتت ان التطورات التي تعلن في كل مرة، في الفعل التكنولوجي من أجل تحقيق أهداف على المدى القصير، تتجه نحو أن تصبح مستقلة، بمعنى حصولها على ديناميتها الخاصة، وتتطور تطورا يتقمص دوافعه و يغدو قوة جبارة مبثوثة في كل مكان، فإذا كانت الخطوة الأولى خاضعة لحرية واختيار البشر فهي تحولهم في الخطوة الثانية عبيدا لهذا التطور وتمارس هيمنتها القسرية[2]،

[1] - اوسوندي .ا.اوسوبا، ويليام. ويلسبر الرابع، منظور تحليلي : مخاطر الذكاء الاصطناعي على الامن و مستقبل العمل ، مؤسسة RAND ، 2017 على موقع المؤسسة/ www.rand.org .

2- حسن المصدق: من الذاكرة الثقافية إلى الذاكرة التقنية، مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد المزدوج: 154-155 شتاء – ربيع 2011، ص: 97.

وقد طرح إريك فروم[1] في كتابه "ثورة الأمل" الصادر سنة 1968 سؤالا عن كيف أصبح الإنسان في ذروة انتصاره على الطبيعة سجين إبداعه الخاص وفي خطر مميت أن يدمره هو نفسه.

وقد حذر فيه من الشبح الذي كان يتسكع في أوساط المجتمع الأمريكي "إنه مجتمع اصطبغ بصبغة آلية تماما.." وفيه يتحدث عن المجتمع التكنوقراطي حيث سيميل الاتجاه نحو العدوان على المدد الفردي لملايين المواطنين غير المتناسقين وبسهولة داخل مدى الشخصيات المغناطيسية والجذابة التي تستغل بفاعلية أحدث تقنيات التواصل لاستغلال الانفعالات والسيطرة على العقل.

والأمر نفسه نبه اليه المفكر الفرنسي جاك ايلول (1912-1994) في كتابه "خدعة التكنولوجيا"[2] حيث يعتقد أن الإنسان لم ينجح في تسخير التقنية بل هذه الأخيرة نجحت في تسخيره محولة الوسيلة إلى غاية والضرورة إلى ميزة، كما يرفض مبدأ حيادية التكنولوجيا الذي يحاجج به أنصار التقنية، التي يفترض تطورها دفع الثمن اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا.

أما مسألة "التكيف مع التقنية" ، فالإنسان أضحى مطالبا بهذا التكيف بعد الاقتحام الشامل للتقنية لحياة الأفراد والجماعات وخلق تغيرات جوهرية همت حتى ما هو حميمي، فالتقنية على رأيه لا تستعبد الإنسان بل تسحق خياله وقيمه، "فمأساة العالم الحديث الفكرية والثقافية هي أننا نعيش في وسط تقني لا يسمح لنا بالتأمل، فليس بمقدورنا النظر إلى الماضي والتفكير فيه .."[3].

ويعتقد جيمس مارتن[4] - المعروف بانه "مرشد عصر المعلومات" إذ راكم خبرة لعقود جعلته واحدا من المراجع الأكثر احتراما في العالم حول تأثير التكنولوجيا على حياتنا- أن البحث النظري يشير إلى أن التكنولوجيا ربما ستزداد قوة على مدى قرون، ووقفها يتطلب كارثة من نوع شديد، فكل تكنولوجيا تقريبا يمكن استخدامها في سبيل الخير أو الشر، وعندما تصبح التكنولوجيا أكثر قوة، فإن إمكانية الخير وإمكانية الشر تصبحان كبيرتين (...) ونحن بحاجة إلى الحكمة لكي نعرف أن بعض التكنولوجيات الحديثة هي نعمة من الله، والأخرى يمكن أن تدمر الحضارة، فتكنولوجيات الطاقة التي ستخفف ضرر المناخ حيوية، والتكنولوجيا التي تسهل انتشار الأسلحة أكثر تدميرا حتى الآن يجب وقفها إذا كان ممكنا.

1- اريك فروم، ثورة الأمل، نحو تكنولوجيا مؤنسنة، ترجمة: مجاهد عبد المنعم مجاهد، مكتبة دار الكلمة للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى 2010.

2- جاك ايلول، خدعة التكنولوجيا، ترجمة: فاطمة نصر، دار سطور، طبعة خاصة لمهرجان القراءة للجميع، الأعمال العالمية، مكتبة الأسرة، القاهرة، 2004.

3- المصدر السابق، ص: 165.

4- جيمس مارتن، معنى القرن الحادي والعشرون، ترجمة: أحمد رمو، دراسات فكرية 1، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، سوريا، سنة الطبع 2011، ص: 37.

كما أن كل جيل يعيش في عالم بموارد طبيعية أقل ولكن بتكنولوجيا أكثر تقدما، وكل جيل يسقط أكثر في شرك التكنولوجيا، لا يستطيع البقاء دون تكنولوجيا، وتصبح تكنولوجياه أيضا أكثر تقدما، فنحن نغير نوع رأس المال الذي نحتاجه[1].

وفي نفس السياق نجد في كتاب "العالم المسكون بالأشباح" لصاحبه كارل ساجان[2] المقطع التالي:"... أحس بالتشاؤم من أمريكا التي سوف يعيش فيها أولادي وأحفادي، وقت أن تصبح الولايات المتحدة اقتصاد خدمات ومعلومات، عندما ستهرب الصناعات خارج البلاد، وعندما ستتركز القوة الهائلة للتكنولوجيا في أيدي حفنة قليلة عندما تنهار قدرتنا على النقد، غير قادرين على التمييز بين ما هو حقيقي وبين ما هو حدسي (...) إن انحدار أمريكا يتمثل بوضوح في التفسخ البطيء لمحتوى ما تقدمه وسائل الاتصال ذات السطوة الهائلة..."[3].

وهذا الشكل الجديد من المجتمع، كان قد تنبأ به في شكل روائي متشائم جورج أورويل[4] في روايته "1984"[5] الصادرة سنة 1945، ورواية ألدوس هكسلي (1894-1963) المتفائلة "عالم جديد شجاع"[6].

وقد حلل هربرت ماركوز أخطار اختزال العقل إلى العقلانية التقنية واختزال المجتمع إلى بعد حيازة التقنية وذلك في كتابه "الإنسان ذو البعد الواحد"[7]، ومؤدى أطروحة ماركوز أن "القوة المحررة للتكنولوجيا وتحويل الأشياء إلى أدوات تنقلب إلى قيد على التحرير، وتحول الإنسان إلى أداة" وهذا ما دفع بيورغن هابرماس إلى الرد في كتابه "الإيديولوجيا والتقنية"[8] الصادر سنة 1968، الذي أهداه إلى ماركوز بمناسبة بلوغه السبعين من عمره، مجيبا عن التساؤلات التي طرحها.

1- المرجع السابق، ص: 68.

2- كارل ساجان: ولد بأمريكا عام 1934 لأب روسي، درس علم الفلك وبرع فيه، عمل أستاذا في هارفارد ثم انتقل إلى جامعة كورنيل في نيويورك عام 1971، يصعب حصر إسهاماته العلمية ولكن يكفي معرفة انه كان واحدا من فريق الوكالة الفضائية الأمريكية (ناسا) الذين عملوا على هبوط أول إنسان على سطح القمر بالمركبة ابولو، وهو الذي كان منوطا به إحاطة طاقم رواد الفضاء علما بعالم الفضاء الذي ينتظرهم، توفي عام 1996 بعد إصابته بالسرطان.

3- ريتشارد دوكنز، فصول من الكتابة العلمية الحديثة، بقلم أعظم علماء القرن العشرين، ترجمة: شفيق السيد صالح، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، سنة الطبع 2011، ص: 17.

4- كان هذا الروائي الانجليزي من اشد نقاد الشمولية وأعنفهم كما تجسدت في الدول الشيوعية، ويأتي على رأس هذه الأعمال رواية "مزرعة الحيوانات" 1943 التي هاجم فيها كبت الحريات وتزييف الوعي الذي تمارسه النظم الشيوعية عبر آليات الإعلام، ورواية (1984) العام 1949 الساخرة، واسمه الحقيقي اريك ارثر بلير.

5- جورج اورويل، "1984" ترجمة: أنور الشامي، المركز الثقافي العربي الدار البيضاء - المغرب، الطبعة الأولى، 2006.

6- اريك فروم، ثورة الأمل، ترجمة: مجاهد عبد المنعم مجاهد، مكتبة دار الكلمة للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2010، ص ص: 13-14.

7- هربارت ماركوز، الإنسان ذو البعد الواحد، ترجمة: جورج طرابيشي، منشورات دار الآداب بيروت، الطبعة الثالثة، 1988.

8- يورغن هابرماس، العلم والتقنية ك"إيديولوجيا"، ترجمة: حسن صقر، منشورات الجمل، كولونيا – ألمانيا، الطبعة الأولى، 2003.

ويستنتج الرياضي وعالم الحاسوب فيرنر فنج، أن التكنولوجيا الحاسبة ستتغذى على نفسها لتصبح أكثر قوة كقوى الجاذبية لثقب اسود، فاقتبس المصطلح مفردية من علم الفيزياء الفلكية، وفي علم الرياضيات أو علم الفيزياء، يدل مصطلح مفردية ضمنا على متغير يصبح لا متناهيا، واستخدم فنج المصطلح في الإشارة إلى منحنى نمو التكنولوجيا الذي يصبح تقريبا عموديا[1].

ولا نستطيع توقع كيف ستكون الأحداث بعد المفردية، ويعتقد الناطقون بالنيابة بأنها ستسبب انقطاعا حادا في استمرارية الشؤون البشرية، إن موعد حدوث المفردية، عندما يتحالف الإنسان مع ذكاء الآلة، يحتمل أن يكون في حدود الوقت الذي يبلغ فيه عدد سكان الكوكب ذروته و يكون الضغط على موارد العالم في أقصى حدوده، ويقدر راي كرزويل مؤلف كتاب "المفردية: يتفوق البشر على البيولوجيا" أن هذا التاريخ سيكون عام 2045[2].

وفي الإطار تشير جاكلين روس إلى أنه ".. من سنة 1950 وحتى يومنا هذا عرفت الثقافة (...) انقلابات متسارعة، غير العصر الجديد في مجال العلم والتقنية ليس فقط أوربا بل العالم، أدت العلوم الإلكترونية، وثورة الاتصالات عن بعد، وامتلاك المعلوماتية إلى عالمية الثقافة، سعت الإنسانية إلى تحديد نفسها كمسار تواصل من خلال هذا السيل المستمر للصور والأصوات وفي وسط أجواء المرئي والمسموع التي تطبعها تكون نسيج إنساني جديد"[3].

و يعد تحذير عالم الفيزياء النظرية و مدير الابحاث في جامعة كامبريدج البريطانية الراحل ستيفن هوكينغ(1942-2018) عام 2014 من اخطر هذه التحذيرات حيث اشار في حوار لإذاعة BBC الى الخطر الوجودي الذي يتهدد الانسانية جراء تطورات الذكاء الاصطناعي، إذ إن جنسنا البشري سيعجز يوما عن منافسة الآلات، و هذا من شأنه ان يمهد لفناء الجنس البشري.

و عاد مجددا سنة 2016 الى تكرار تحذيره المخيف، دون ان يتم الاهتمام به حيث نظر اليه كمبالغة و مغالاة، و اليوم يرتفع تحذير مشابه ولا يقل خطورة من طرف جيفري هينتون الذي يوصف بانه الاب الروحي للذكاء الاصطناعي، حيث اشار الى المخاطر الناتجة عن هذه التقنية التي يجب ان تؤخذ على محمل الجد، و كان هينتون قد تصدر عناوين الاخبار عندما اعلن استقالته من شركة غوغل للتحدث بحرية اكبر عن مخاطر الذكاء الاصطناعي، بعد فترة وجيزة من اطلاق الجيل الثالث لنموذج الذكاء الصناعي التوليدي chatGPT الذي احدث صدمة لم يعهدها العالم من قبل.

1- جيمس مارتن، معنى القرن الحادي والعشرون، مرجع سابق، ص: 260.

2- المرجع السابق، ص: 261.

3- جاكلين روس، مغامرة الفكر الأوربي: قصة الأفكار الغربية، ترجمة: أمل ديبو، هيئة أبوظبي للثقافة والتراث، كلمة، أبوظبي، الطبعة الأولى نوفمبر 2011، ص: 396.

ثالثا: الذكاء الاصطناعي، وعود و مخاطر:

ارتفعت العديد من الاصوات المتضاربة في المجتمع العلمي حول الذكاء الاصطناعي بين من يبشر بانه يهيئ للبشرية افاق لحياة رغدة واعدة و من يحذر من كوارثه القادمة، و بين هذا و ذاك تقف الانسانية تائهة لا تعرف الى اين تتجه، و تغويها المنجزات المتواترة التي تحققها العلوم التي تشتغل بالدكاء الاصطناعي.

و بنظرة سريعة على محيطنا يظهر تجسد الذكاء الاصطناعي في الخوارزميات[1] الموجودة في وسائل الاتصال وتطبيقات التواصل الاجتماعي، التي تحمل اليك تدفقات اخر الاخبار و محركات البحث، و الخرائط الرقمية و الاعلانات التجارية و برامج المساعدة الصوتية مثل برنامج سيري -SIRI– على هاتف ابل، و كاميرات المراقبة التي تسجل و تحلل الوجوه و تميزها، و اضف الى هذا مختلف الاجهزة التي تشتغل بالذكاء الاصطناعي من الهاتف الى الطيار الالي بالطائرة.

و بعد هذا ينطرح سؤال حول اهلية البشر لاستقبال الاثار النفسية لما صنعوا بأيديهم ، فالإنسان يصنع اشياء تكنولوجية وفيها يكمن مكون وجداني، ثم بعد ذلك يتم تجاهل ذلك المكون بدعوى ان التكنولوجيا مجرد اداة.

المناصرين للذكاء الاصطناعي:

شهد الذكاء الاصطناعي في السنوات الاخيرة تقدما مذهلا افرز اختراعات لم تكن تخطر على بالنا ، فقد اصبحت الحواسيب و الروبوتات قادرة على تعلم كيفية تحسين ادائها، و حتى على اتخاذ القرارات، و يتم ذلك طبعا بواسطة خوارزميات و بدون ضمير فردي.

و قد احدث الذكاء الاصطناعي الثورة الصناعية الرابعة ، بل الاكثر من ذلك لأنه بصدد احداث ثورة ثقافية، و يشير تقرير الامم المتحدة للتكنولوجيا و الابتكار الى الفوائد الهائلة للتكنولوجيات الرائدة من قبيل الذكاء الاصطناعي و التكنولوجيا الحيوية و التكنولوجية النانوية، و قد تم ابراز هذه الفوائد الى حد كبير خلال عام 2020 عن طريق التطوير المعجل للقاحات فيروس كورونا[2].

[1] -خوارزميات: يعود اصل الكلمة الى العالم الرياضيات الفارسي محمد بن موسى الخوارزمي الذي يرجع اليه الفضل في اعتماد الترقيم العشري في الغرب،و تعني الكلمة اليوم سلسلة تعليمات يطالب الحاسوب بتطبيقها بصفة الية، يتم استخدام الخوارزميات في كافة المجالات من الاستعلامات بواسطة محركات البحث الى البورصات المالية ، مرورا بانتقاء المعلومات لتوصية مستخدمي الانترنت.

[2] - تقرير التكنولوجيا و الابتكار 2021، اللحاق بركب موجات التقدم التكنولوجي ، التوفيق بين الابتكار و الانصاف، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة و التنمية الاونكتاد، الامم المتحدة، جنيف، 2021، ص:1

و ساهمت النجاحات الدعائية الحالية للذكاء الاصطناعي التي برزت في الاستثمارات التجارية من شركات امثال google و Amazon و Uber و غيرها في التكنولوجيات الناضجة كالتعليم عن بعد والتجارة الالكترونية الى نتائج و انجازات ذات اثر كبير.

و قد نظمت المملكة العربية السعودية التي تعد رائدة في العالم العربي في تبني الذكاء الاصطناعي، القمة العالمية للذكاء الاصطناعي يومي 21 و 22 اكتوبر 2020 تحت شعار-الذكاء الاصطناعي لخير البشرية-.

و تدافع المملكة عن خيار ادماج الذكاء الاصطناعي في مخططاتها التنموية و للتحول الرقمي، و تعتبره النفط الجديد، وحققت السعودية المرتبة الاولى عربيا و عالميا في المؤشر العالمي الذكاء الاصطناعي

و تعدد السعودية في رؤيتها لعام 2030 بعض فوائد و ايجابيات الذكاء الاصطناعي و منها:

- استخداماته في المجالات العسكرية و الصناعية و الاقتصادية و التقنية و الطبية و التعليمية و الخدمية.
- السيارات ذاتية القيادة و الطائرة بدون طيار.
- الانسان الالي/ الروبوت و هو جهاز ميكانيكي مبرمج للعمل مستقلا عن السيطرة البشرية، و مصمم لأداء الاعمال و انجاز المهارات الحركية و اللفظية التي يقوم بها الانسان
- فضلا عن الاستخدامات الاخرى المتعددة المتعلقة بالمفاعلات النووية و اصلاح التمديدات السلكية التحت ارضية و اكتشاف الالغام و صناعة السيارات و غيرها من المجالات الدقيقة
- الاجهزة الذكية القادرة على القيام بالعمليات الذهنية كفحص التصاميم الصناعية و مراقبة العمليات و اتخاذ القرار
- المحاكاة المعرفية باستخدام اجهزة الحاسوب لاختبار النظريات[1].

و يسعى مناصرو الذكاء الاصطناعي الاكثر تطرفا للوصول الى وضع –ما بعد الانسانية- و ذلك من خلال التخلص من الاعاقة و الالم و المرض، والشيخوخة و الموت، بفضل تظافر الجهود بين تكنولوجيا النانو و التكنولوجيا الحيوية و الذكاء الاصطناعي و العلوم المعرفية، و هم يدعون الى ممارسة الاستنساخ البشري، و الواقع الافتراضي والتهجين بين الانسان و الالة.
و تشير الباحثة الاسترالية روزي بريدوتي الى ان لديها ولع بالتكنولوجيا و هي دائما متفائلة جدا، و سوف تؤيد دائما الامكانيات التحررية لهذه التقنيات ، بل حتى التي تتجاوز المعتاد[1].

[1] - الذكاء الاصطناعي، رؤية 2030، مركز البحوث و الدراسات، غرفة ابها، المملكة العربية السعودية، 2021، ص ص :7 -8

المعارضون للذكاء الاصطناعي:

لم يكن هوكينغ فقط من نبه الى ان بإمكان الذكاء الاصطناعي تطوير ارادته الخاصة به لتكون على صراع مع ارادتنا، و رغم تحذيراته المقلقة ، الا ان تيار مناصرة الذكاء الاصطناعي هو المهيمن اليوم في مختلف مراكز الابحاث و مختبرات الشركات العملاقة التي لا يهمها شيء سوى اشباع جشعها.

يشير هوكينغ ايضا الى اته يمكن ان يؤدي تطوير الذكاء الاصطناعي الكامل[2] الى نهاية الجنس البشري.

و يستشرف نيك بوستروم المفكر الرائد و المعبر عن فكر مابعد الانسانية، مستقبل البشرية، حيث خلص في تأملاته الى اربع افتراضات من الرؤى المستقبلية، و بقترض ان التكنولوجيا تنشأ في صورة العامل الرئيسي الذي يحدد الوضع البشري، لذلك فطبيعة التطور التكنولوجي تصبح هي المفتاح حين نفكر في مستقبل البشرية، و لا تخرج هذه الرؤى عن الانقراض و الانهيار المتواتر، الركود، وما بعد الانسانية.

وقبل ذلك قال الفيلسوف الالماني مارتن هايدغر ان التكنولوجيا وسيط بين الانسان و الطبيعة الخام، ليوجه فكره لمسألة التكنولوجيا 1977 ، و يحاول بيان ان جوهر التكنولوجيا يستحث البشر على التفكير في العالم بطريقة شديدة الخطورة ، فقد استهل هايدغر بحثه عن التكنولوجيا مدفوعا الى ذلك بهدف اخلاقي ، متمثل في تأمين حرية الانسان في علاقته بالتكنولوجيا، و لبيان ذلك بأسلوب اكثر الحاحا هو تجنب الاسترقاق البشري، و هذا يناقض الفهم السائد حول تبعية التكنولوجيا للإنسان و ارادته و حول دعمها لحريته، و يرى هايدغر ان هذا الفهم هو خداع طوباوي.

خاتمة:

ما يزال من الصعب التنبوء بنهاية هذه التطورات المتسارعة و اللامتناهية التي تعرفها تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، و لمن ستكون الغلبة، هل للأنصار ام للمعارضين، و لكن من الواضح اننا كبشر ما نزال غير محصنين كفاية امام هذه التقنيات التي تحدث كل لحظة، ففي الوقت الذي يتقدم فيه البحث العلمي بسرعة فائقة فيما يتعلق بالجوانب التقنية للذكاء الاصطناعي نجده متعثرا عندما يتعلق الامر بالجوانب الاخلاقية.

و ما يزال التاريخ يذكرنا بتلك الهزيمة التي مني بها جاري كاسباروف اسطورة الشطرنج امام برنامج الشطرنج (ديب بلو)[1] من شركة أي بي ام عام 1997، ان خطورة الاعتماد على التكنولوجيا

[1] -روزي بريدوتي ، ما بعد الانسان،ترجمة: حنان عبد المحسن مظفر، سلسلة عالم المعرفة، المجلي الوطني للثقافة و الفنون، الكويت، العدد 488، نوفمبر 2021، ص:

[2] -يقصد هنا الذكاء الصناعي القوي او العام حيث تكون الة لها وعي و احساس و قادرة على حل أي نوع من المشاكل ، و هو الى حد الان ضرب من الخيال.

تردنا الى التأكيد على اهمية تحديد ما يصلح من مهام للبشر و ما يصلح للآلة ، و ان نتأكد قبل ان نعمم أي تكنولوجيا جديدة انها لن تمحو او تطغى على العنصر الانساني في انفسنا.

و على الرغم من تعقيد الذكاء الاصطناعي و ما اثاره من مشاكل تتحدى الانسانية، فانه فتح افاقا رحبة لحلول ممكنة من شأنها ان تحدد لنا المسارات و الاهداف، و تساعدنا على استلهام الرسالة الانسانية للتكنولوجيا التي و بغض النظر عن المخاطر المصاحب لتطورها ستأخذنا صوب عالم افضل، ورث الخبرة البشرية في تجاوز المحن، و رغم ان لا شئ سيساعدنا في التنبؤ بالمستقبل لكن المؤكد ان التكنولوجيا ستستمر في ابهارنا باكتشافاتها الجديدة، خاصة ما سيحمله لنا الذكاء الاصطناعي اذ بقي في حدوده المرسومة اخلاقيا و انسانيا.

المراجع:

- دانيال تشاندلر، أسس السيميائية، ترجمة: طلال وهبة، مراجعة: ميشال زكريا، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، أكتوبر 2008
- ريموند ويليامز، الكلمات المفاتيح، معجم ثقافي مجتمعي، ترجمة: نعيمان عثمان، المجلس الاعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، العدد: 980, الطبعة الاولى 2005،القاهرة
- جاك ايلول، خدعة التكنولوجيا، ترجمة: فاطمة نصر، دار سطور، طبعة خاصة لمهرجان القراءة للجميع، الأعمال العالمية، مكتبة الأسرة، القاهرة، 2004.
- جيمس مارتن، معنى القرن الحادي والعشرون، ترجمة: أحمد رمو، دراسات فكرية 1، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، سوريا، سنة الطبع 2011
- جاكلين روس، مغامرة الفكر الأوربي: قصة الأفكار الغربية، ترجمة: أمل ديبو، هيئة أبوظبي للثقافة والتراث، كلمة، أبوظبي، الطبعة الأولى نوفمبر 2011
- يورغن هابرماس، العلم والتقنية ك"إيديولوجيا"، ترجمة: حسن صقر، منشورات الجمل، كولونيا ، ألمانيا، الطبعة الأولى، 2003
- هربارت ماركوز، الإنسان ذو البعد الواحد، ترجمة: جورج طرابيشي، منشورات دار الآداب بيروت، الطبعة الثالثة، 1988
- اريك فروم، ثورة الأمل، ترجمة: مجاهد عبد المنعم مجاهد، مكتبة دار الكلمة للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2010.

[1] - مارجريت إيه بودين، مقدمة قصيرة جدا، الذكاء الاصطناعي، ترجمة :ابراهيم سند احمد، الناشر: مؤسسة هنداوي، يورك هاوس، وندسور المملكة المتحدة، الطبعة الاولى 2022، ص:30.

- جورج اورويل، "1984" ترجمة: أنور الشامي، المركز الثقافي العربي الدار البيضاء - المغرب، الطبعة الأولى، 2006.
- ريتشارد دوكنز، فصول من الكتابة العلمية الحديثة، بقلم أعظم علماء القرن العشرين، ترجمة: شفيق السيد صالح، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، سنة الطبع 2011.
- جان كير برج اولسن، إيفان سلنجر، سورين ريس، موجات جديدة في فلسفة التكنولوجيا، ترجمة شوقي جلال، المركز القومي للترجمة، العدد: 2808، الطبعة الاولى 2018، القاهرة، مصر.
- ار. ايه .بوكانان، الالة قوة و سلطة، التكنولوجيا و الانسان ،منذ القرن 17 حتى الوقت الحاضر. ترجمة: شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة و الفنون، الكويت، العدد :، يوليو 2000 .
- روزي بريدوتي ، ما بعد الانسان، ترجمة: حنان عبد المحسن مظفر، سلسلة عالم المعرفة، المجلي الوطني للثقافة و الفنون، الكويت، العدد 488، نوفمبر 2021.
- مارجريت إيه بودين، مقدمة قصيرة جدا، الذكاء الاصطناعي، ترجمة :ابراهيم سند احمد، الناشر: مؤسسة هنداوي، يورك هاوس، وندسور المملكة المتحدة، الطبعة الاولى2022.

دراسات:

- حسن المصدق: من الذاكرة الثقافية إلى الذاكرة التقنية، مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد المزدوج: 154-155 شتاء – ربيع 2011

- اوسوندي .ا.اوسوبا، ويليام. ويلسبر الرابع، منظور تحليلي : مخاطر الذكاء الاصطناعي على الامن ومستقبل العمل ، مؤسسة RAND ، 2017 على موقع المؤسسة/ www.rand.org.

تقارير:

- تقرير التكنولوجيا و الابتكار 2021، اللحاق بركب موجات التقدم التكنولوجي ، التوفيق بين الابتكار و الانصاف، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة و التنمية الاونكتاد، الامم المتحدة، جنيف، 2021.

الدينامية الترابية بإقليم الدريوش بين التقسيمات الإدارية والتحولات السوسيو-مجالية

The territorial dynamics in the province of Driouch between administrative divisions and socio-spatial transformations

د. عبد الكريم سومع[1]

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أهم مخلفات التحولات السوسيو_مجالية التي شهدها إقليم الدريوش خلال القرن العشرين ودورها في دينامية المشهد الجغرافي، خاصة مع نمو المدن المتسارع على حساب الأراضي الفلاحية، مقابل إفراغ البوادي.

لقد تبين من خلال توظيف المنهج التاريخي، والمقاربة الوصفية والإحصائية وكذا العمل الميداني، أن للتقطيعات الترابية بالمملكة دور في ظهور الإقليم والمدن الثلاثة من جهة، وفي اختلاف أنماط إعادة تدبير المجال من جهة ثانية.

الكلمات المفاتيح: التحولات، السوسيو-مجالية، إقليم الدريوش، المشهد الجغرافي.

Abstract:

This study aims at determining the socio-spatial transformations which have occurred in the province of Driouch, during the twentieth century and its role in the dynamism of the geographical landscape, especially with the rapid growth of cities at the expense of agricultural lands, on account of countryside's evacuation.

Through employing the historical method, the descriptive statistical approach, fieldwork, relying on geographic information systems and the modern cartographic approach (ArcGIS), we deduce that the territorial fragments in the Kingdom play a role in the emergence of the province and the three cities on the one hand, and in the different types of management spatial on the other hand.

Keywords: transformations, socio- spatial, Driouch province, geographical landscape.

[1]-جامعة محمد الأول، وجدة – المغرب

مقدمة:

تتميز علاقة الإنسان بالمجال بالتكامل بين متطلبات الإنسان وما توفره الأرض من موارد، وذلك لضمان مبدأ الارتباط بين الإنسان ووسطه؛ فقد ساهمت التحولات المجالية التي عرفها إقليم الدريوش في إفراز حركية ديموغرافية واقتصادية، خلفت بدايات تغيير على مستوى أنظمة الاستغلال والإنتاج، ومع تقاطع وانتقال لثقافات اجتماعية واقتصادية جديدة.

مع بداية القرن العشرين، ومن أجل التحكم في التحولات التي شهدها مجال الإقليم، تم توظيف التقطيع الترابي لتدبير المجال، كنوع من أساليب التدخلات الإدارية والمجالية، والذي تجسد في مختلف المراجعات التي عرفها التقسيم الإداري لحدود الجماعات الترابية بالبلاد من سنة 1912 إلى غاية آخر تقسيم لسنة 2015.

من أجل دراسة جوانب هذه الدينامية، ولتحديد العناصر المتحكمة في التحولات التي شهدها إقليم الدريوش، تم الاعتماد على التشخيص العلمي الدقيق لمجمل التحولات الترابية التي شهدها مجال الدراسة، ووصف مظاهر ونتائج الدينامية السوسيو-مجالية لحدود الجماعات الترابية.

1. الإطار المنهجي للبحث

1.1 إشكالية البحث

تسعى هذه الدراسة إلى تحديد أهم مراحل التحولات المجالية التي عرفها المجال الدراسي، من خلال تتبع تطورات الخريطة الإدارية للدريوش، والإجابة على الإشكالية التالية: ما دور الدينامية الترابية في التحولات السوسيو-مجالية التي شهدها إقليم الدريوش؟

2.1 أهداف البحث:

تم التركيز في هذه الدراسة على تحديد أهم مراحل التحولات الترابية لخريطة حدود الإقليم، ودورها في ظهور المجالات الحضرية من خلال:

- دراسة التحولات الترابية لإقليم الدريوش تبعا للتقسيمات الإدارية للمغرب.
- تتبع مراحل تطور الخريطة الترابية لإقليم الدريوش.
- تحديد مراحل ظهور وتطور التجمعات الحضرية بإقليم الدريوش.

3.1 منهجية البحث:

تطلب انجاز هذه الدراسة توظيف المنهج التاريخي الوصفي لتحديد أهم التقسيمات الترابية، وتم توظيف نظم المعلومات الجغرافية والمقاربة الإحصائية من أجل تحليل ومعالجة المرئيات الفضائية، والاعتماد على الخرائط الطبوغرافية والعمل الميدان، ودراسة ومقارنة المعطيات المحصل عليها باستعمال برنامج ArcGIS لتشخيص التحولات التي عرفها المجال الترابي للإقليم.

4.1 الموقع الجغرافي لمجال الدراسة:

تنتمي منطقة الدراسة لسلسلة جبال الريف الشرقي، ويمتد الإقليم من حوض واد كرت شرقا إلى حوض واد النكور غربا، ومن البحر الأبيض المتوسطي شمالا إلى جبل الحسان المطل على عين الزهرة جنوبا (الشكل .1.).

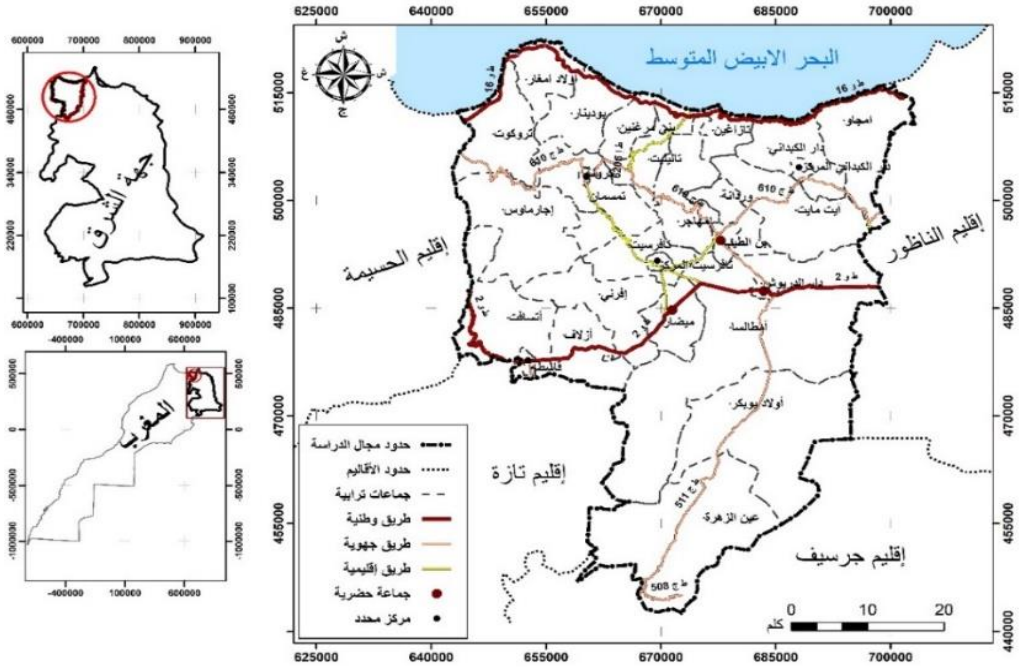

المصدر: عمالة إقليم الدريوش والناظور والمندوبية السامية للتخطيط، وجدة

الشكل 1: توطين مجال الدراسة

يعتبر الإقليم من الناحية الإدارية جزءا من جهة الشرق، والذي أحدث بتاريخ 28 أكتوبر 2008 بمقتضى مرسوم رقم 520-08-02، يحده غربا إقليم الحسيمة وشرقا إقليم الناظور، ومن الجنوب إقليمي جرسيف وتازة.

2. النتائج

1.2 التحولات الترابية لإقليم الدريوش تبعا للتقسيمات الإدارية للمغرب

شهد المغرب منذ فرض الحماية الاستعمارية إلى اليوم، مجموعة من التقسيمات الترابية التي تختلف وظائفها ومقاصدها من رسم الحدود باختلاف السياسة المراد إتباعها؛ إما من أجل السيطرة على الوضع العام وضبط الأمن، أو من أجل خلق إطار ملائم لتنفيذ سياسة إعداد التراب الوطني والتقليص من التباينات المجالية والاجتماعية والاقتصادية بين مختلف الجهات المغربية.

1.1.2 تطور مجال الدريوش في التقطيع الإداري لتراب المملكة

شهد المجال الترابي للمغرب مجموعة من التقسيمات الترابية، منذ مرحلة الحماية الإسبانية إلى آخر تقطيع ترابي لسنة 2015، نتيجة اختلاف الأهداف والوظائف التي اعتمد عليها في هذه التقطيعات المجالية.

أ. التدبير الترابي للدريوش زمن الحماية

قبل دخول الاستعمار للمغرب سنة 1912، كانت السلطة مركزية بيد السلطان بمدينة فاس، وكان التقسيم الترابي في هذه الفترة تقسيما قبليا، حيث كانت القبيلة تمثلها جماعة تسهر على اختيار أعضائها المنحدرين من أعيان الدواوير. لكن مع دخول المستعمر إلى تراب البلاد، تغيرت خلفية التقسيم الترابي من هدف هيكلة التراب الوطني، إلى ضمان تأمين المراقبة وفرض السيطرة على أرجاء المملكة.

بعد توقيع معاهدة الحماية سنة 1912، تم تقسيم البلاد إلى ثلاث مجالات كبرى، بحيث تحولت طنجة إلى منطقة دولية، ومنطقة جبال الريف والصحراء تحت النفوذ الإسباني، بينما وسط البلاد ظل تحت الهيمنة الفرنسية (الشكل .2.)، ومن أجل فرض القوة الاستعمارية عملت الدول الإمبريالية على خلق جهات عسكرية وأخرى مدنية؛ والتي سخرت كإطار لضمان الهيمنة العسكرية والاستغلال الاستعماري. ولتشديد الخناق والمراقبة على أرجاء البلاد.

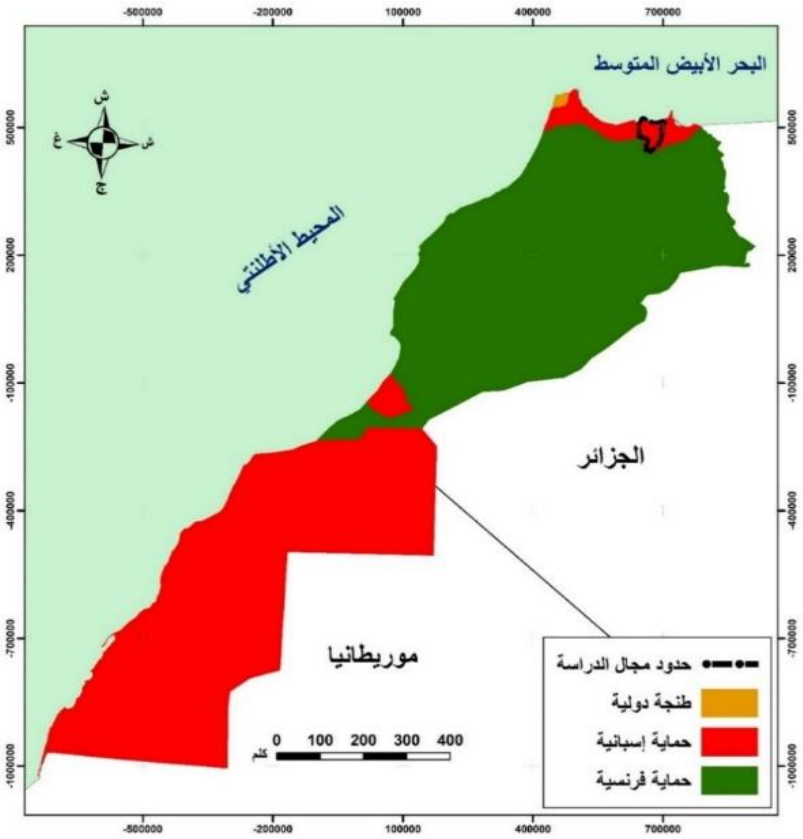

المصدر: التقسيمات الكبرى للمغرب لسنة 1912، المندوبية السامية للتخطيط، وجدة

الشكل 2: موقع إقليم الدريوش خلال التقسيم الاستعماري للمغرب سنة 1912

بعد القضاء على المقاومة المسلحة بالريف، عمدت الإدارة الاستعمارية الإسبانية إلى وضع أسس إدارية جديدة من أجل تسهيل عملية الاستغلال؛ فعملت على إعادة تقسيم الريف إلى خمس جهات إدارية، وهي مناطق اللوكوس وجبالة وغمارة غربا، وباتجاه الشرق جهة الريف وكرت التي ينتمي إليها مجال الدراسة. (الشكل .3. خريطة التقسيم الإداري للحماية الإسبانية).

المصدر: ميمون أزيزا، (2021)، ص 31 + نقلا عن: Service Historique de l'Armée de Terre-Château de Vincennes 3H139

الشكل 3: التقسيم الإداري خلال مرحلة الحماية الإسبانية لشمال المغرب سنة 1926

كما قسمت كل جهة إلى مكاتب محلية بهدف التحكم ومراقبة أمور القبائل؛ وبالتالي شهد مجال الدراسة الذي كان جزءا من المكتب الجهوي للناظور إنشاء خمس مكاتب محلية، (كما يبينه الجدول .1.):

الجدول 1: أهم المكاتب المحلية حسب القبائل بإقليم الدريوش

الجهة	المكتب الجهوي	المكتب المحلي	القبائل
المنطقة الشرقية	الناظور	دار الكبداني	آيت سعيد
		مركز الدريوش	أمطالسة
		بودينار	تمسمان
		عزيب ميضار	آيت توزين
		بن الطيب	آيت وليشك وتافرسيت

المصدر: ميمون أزيزا، (2021)، ص 194 بتصرف

سعت إسبانيا وراء هذا التعديل الإداري إلى ضمان الأمن والاستقرار من خلال إنشاء مجموعة من المراكز الإدارية والقواعد العسكرية؛ بحيث تعتبر كل من ميضار وبودينار ودار الدريوش ودار الكبداني مراكز إدارية، وكانت تضم إدارة القيادة ومحكمة ومكتب لجمع الضرائب المباشرة وغير المباشرة، بينما أنشئت بدار الدريوش وميضار وكرونة وبن الطيب ودار الكبداني واتسافت قواعد عسكرية لاستتباب الأمن، وبسيدي ادريس تم إنشاء مركز مراقبة لتتبع الملاحة البحرية الرابطة بين مليلية وخليج الحسيمة، كما ربطت بين هذه المواقع الإدارية والعسكرية مجموعة من المسالك الطرقية.

ب. تطور الدينامية الترابية من سنة 1960 إلى تقسيم سنة 2015

عرف المغرب بداية ترسيخ أسس اللامركزية الإدارية بعد إصدار الظهير الشريف المؤرخ في 2 دجنبر 1959 والذي اهتم بالتقسيم الإداري للمملكة[1] إلى 108 جماعة حضرية وقروية. وفي يونيو 1960 ظهرت بوادر الاعتماد على الميثاق الجماعي[2]، وفي سنة 1962وضع أول دستور للمملكة وقسم المجال المغربي إلى 9 جهات، وذلك بالاعتماد على نوع الأنشطة التي تميز كل منطقة، بينما في سنة 1970 تم تقسيم المغرب إلى 12 جهة وفق معيار الجهة الفلاحية.

في سنة 1971، حاولت الدولة التدخل من أجل الحد من الفوارق والاختلالات التي خلفتها المرحلة الاستعمارية، والحد من المركزية الإدارية والاقتصادية، والتخفيف من الضغط الديموغرافي على المجالات الساحلية، مما أفرز سبع جهات اقتصادية[3]، فأصبح مجال الدراسة جزءا من إقليم الناظور التابع للجهة الشرقية. لكن هذا التقسيم عجز على تحقيق العدالة المجالية، بحيث هيمنت جهة الجنوب على 70% من التراب الوطني، وجهة الوسط على 50% من النشاط الاقتصادي للبلاد، مقابل جهات غير متجانسة.

أمام هذه الاختلالات، ومن أجل نهج سياسة القرب وإقرار الديموقراطية المحلية والتخفيف من الفوارق الجهوية التي خلفتها الجهة الاقتصادية، أقر دستور 1992 على رفع الجهة إلى مستوى جماعة محلية وإلى مستوى المؤسسة الدستورية، وفي سنة 1996 تم تعديل الدستور من أجل إدماج

1الظهير المؤرخ في 2 دجنبر 1959 بمثابة التقسيم الإداري الأول للمملكة

2 البوابة الوطنية للجماعات الترابية https://www.collectivites-territoriales.gov.ma/ar/1976-1959-wd-allbnat-alasasyt-llamrkzyt

3جهة الجنوب - جهة تانسيفت - الجهة الوسطى - الجهة الشمالية الغربية - الجهة الوسطى الشمالية - الجهة الوسطى الجنوبية والجهة الشرقية التي ينتمي إليها مجال الدراسة.

البعد التنظيمي للجهات[1] من خلال بنود الظهير الشريف 1-97-84، لسنة 1997الذي قسم البلاد إلى 16 جهة سياسية[2]، وبقيت منطقة الدراسة جزءا من إقليم الناظور داخل الجهة الشرقية.

مع بداية القرن 21، حاولت سياسة إعداد التراب الوطني تخطي هفوات التقسيم الترابي لسنة 1997 والمتمثلة في التباينات المجالية والتفاوتات الاقتصادية والاجتماعية بين جهات المغرب، بل وداخل نفس الجهة؛ فبالجهة الشرقية ظل مجال الدراسة مهمشا ولم يستفد من الاهتمام الذي استفاد منه شرق إقليم الناظور، خاصة المدن الرئيسية للإقليم (الناظور وبني أنصار وسلوان).

من أجل معالجة الاختلالات التي خلفتها التقسيمات الترابية، ظهرت الجهوية المتقدمة بالمغرب كأساس لتحقيق الحكامة المحلية، عبر جعل الجهة رافعةً للتّنْمية الاقتصاديّة والبشريّة المُنْدمجة والمُستدامة، وبالتالي الحدِّ من الفوارق السوسيو_مجالية.

لقد فتحَ دستور 2011 آفاقا واسعة أمام بلوغ الأهداف المتوخاة من إقرار الجهوية المتقدمة، وذلك بإعطاء الجهةِ مكانةَ تبوئها الصدارة بالنسبة للجماعات الترابية الأخرى، في عمليات إعداد وتتبع برامج التنمية الجهوية، وفي نطاق احترام الاختصاصات الذاتية لهذه الجماعات الترابية[3].

لتفعيل دستور 2011 عمل المغرب على إعادة تدبير التراب الوطني سنة 2015 من خلال تقسيم جهوي جديد يتألف من 12 جهة، يشمل 75 عمالة وإقليم؛ نتج عنه استقلال التسيير الإداري لإقليم الدريوش عن الناظور (الشكل .4.).

1 الباب الحادي عشر الجماعات المحلية، الفصل المئة من نص الدستور المراجع 1996

2وادي الذهب الكويرة - العيون بوجدور الساقية الحمراء - كلميم سمارة - سوس ماسة درعة - مراكش تانسيفت الحوز - تادلة أزيلال - الشاوية ورديغة - دكالة عبدة - الدار البيضاء الكبرى - الرباط سلا زمور زعير - مكناس تافيلالت - فاس بولمان - تازة الحسيمة تاونات - الغرب الشراردة بني حسن - طنجة تطوان والجهة الشرقية التي تنتمي إليها إقليم الدريوش.

3 الفصل 143 من دستور 2011

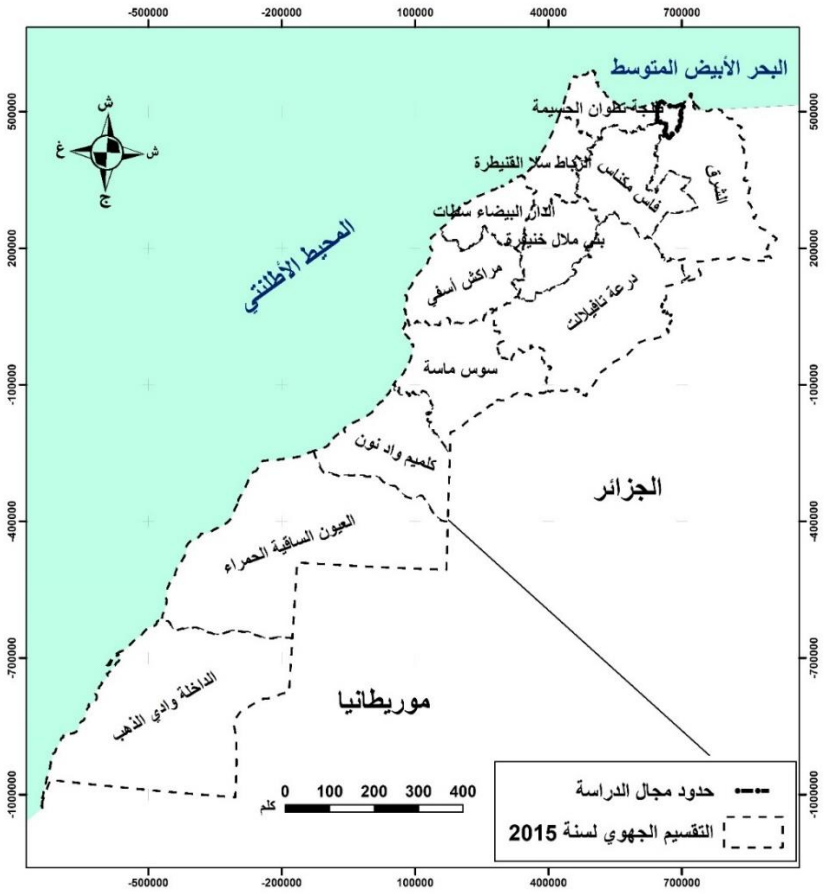

المصدر: التقسيمات الكبرى للمغرب لسنة 2015، المندوبية السامية للتخطيط، وجدة

الشكل 4: موقع إقليم الدريوش في التقسيم الجهوي للمغرب سنة 2015

2.1.2- مراحل تطور الخريطة الترابية لإقليم الدريوش

اعتمد المغرب منذ حصوله على الاستقلال على سياسة إعادة الاعتبار للمجال القروي، بهدف التحكم في الحركات السكانية وتخفيف الضغط على المجالات الحضرية. فعرفت الخريطة الترابية للمملكة عدة تحولات سياسية ومجالية، أهمها التقطيع الإداري لسنة 2009، والذي بموجبه ظهرت مجموعة من الأقاليم والعمالات الجديدة، من بينها إقليم الدريوش الذي تم إحداثه بأقصى غرب جهة الشرق.

تعرض المجال الترابي لإقليم الدريوش لدينامية ترابية نتيجة مجموعة من التحولات السوسيو_مجالية، ساهمت في تغيير أنماط التدخل لتحسين جودة تدبير شؤونه، مما انعكس على تطوير طرق الممارسة والاستغلال. فظهرت بذلك ثلاث مجالات حضرية، وهي مركز الدريوش وبن الطيب وميضار، بالإضافة إلى تحول بعض الدواوير إلى مراكز ذات طابع قروي رفعت من نسبة الهجرة القروية، مما ساهم في التأثير على أنماط استغلال المجال الريفي والحضري بالإقليم.

ظل المجال إلى غاية 2009 جزءا من إقليم الناظور، الذي أحدث بمقتضى الظهير الشريف رقم 1-59-351 بتاريخ 2 دجنبر1959 على مساحة تقدر بـ 3070 كلم². وشهد من سنة 1960 إلى غاية 2009 مجموعة من التحولات الترابية في إطار التقسيمات الإدارية التي اختلفت من إحصاء لآخر.

في إحصاء 1960 كانت المنطقة جزءا من إقليم الناظور، وقد تشكلت من 13 جماعة كلها قروية تابعة للدائرة الإدارية الريف، ما عدا جماعتي الدريوش وعين الزهرة اللتان كانتا تابعتان لدائرة لوطا، وظلت ساكنة الإقليم قروية تعتمد على الاقتصاد الفلاحي، وتعيش نوعا من التبعية الإدارية والاقتصادية للمركز بمدينة الناظور (الشكل .5).

المصدر: عمالة إقليم الدريوش والناظور والمندوبية السامية للتخطيط، وجدة

الشكل 5: حدود إقليم الدريوش في التقسيم الإداري لسنة 1960

في إحصاء 1982، تم إحداث دائرة الدريوش التي تكونت من جماعة الدريوش وعين الزهرة (والتان كانتا تابعتان لدائرة لوطا)، وجماعة دار الكبداني وتازاغين (كانتا تابعتان لدائرة الريف)، وظهرت مراكز قروية.

تعرض إقليم الناظور بعد سنة 1982 لدينامية مجالية، تمثلت في ظهور جماعات ترابية جديدة، بحيث انتقل عدد الجماعات بالإقليم من 33 جماعة إلى 52 جماعة (ضمنها جماعات مجال الدراسة) في التقسيم الإداري لسنة 1992 (الجدولان .2. و.3. والشكل .6. توضح أهم هذه التحولات) فانضافت بذلك مجموعة من الجماعات المحلية الجديدة إلى تراب الإقليم: أولاد أمغار وبني مرغنين وإفرني واتسافت وأمجاو وآيت مايت ووردانة وأولاد بوبكر وتاليليت.

الجدول 2: توزيع الجماعات الترابية حسب التقسيم الإداري لسنة 1992

الدائرة	عدد الجماعات الحضرية		عدد الجماعات القروية
	عدد البلديات	عدد المراكز	
دائرة الريف	0	2	15
دائرة الدريوش	0	1	7

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، وجدة، الإحصاء العام للسكان والسكنى 1994

الجدول 3: التغيرات التي عرفتها أفخاذ مجال الدراسة حسب تقسيم 1992

الجماعة الترابية	الفخذ الذي تعرض للتغيير	الجماعة المستفيدة من التغيير
عين الزهرة	أولاد ابراهيم + بن علي	أولاد بوبكر
دار الكبداني	أمجاو+ جزء من تشوكت	أمجاو
تازاغين	إزعومن + آيت مايت	آيت مايت
أمهاجر	بن عبد السلام + جزء من ازرو العليا	تاليليت
	ازرو السفلى + جزء من بن عبد السلام وجزء من بني خلف	وردانة
بودينار	بني بودير	أولاد أمغار
تمسمان	بني مرغنين	بني مرغنين
ميضار	اغربيين لوطا + اغربيين الجبل	إفرني
ثلاثاء أزلاف	ايت سافت لوطا + ايت سافت الجبل	اتسافت

المندوبية السامية للتخطيط، وجدة، الإحصاء العام للسكان والسكنى 1994

تميزت هذه المرحلة بتحول مركزي ميضار وبن الطيب في دائرة الريف، ومركز الدريوش بدائرة الدريوش إلى مراكز حضرية، ودوار كرونة بجماعة تمسمان إلى مركز قروي، مما ساهم في ارتفاع نسبة الحركة السكانية بسبب الهجرة نحو هذه المراكز.

المصدر: عمالة إقليم الدريوش والناظور والمندوبية السامية للتخطيط، وجدة

الشكل 6: حدود إقليم الدريوش في التقسيم الإداري لسنة 1992

اختلفت الخريطة المجالية للدريوش، بعد ارتفاع عدد الجماعات المحلية إلى 22 جماعة؛ بحيث ساهم التقسيم الترابي الجديد لسنة 1992 في تراجع مساحة الجماعات التي انبثقت من فخذاتها الجماعات الترابية الجديدة المنضافة للإقليم (المقارنة بين الخريطتين في الشكل .7).

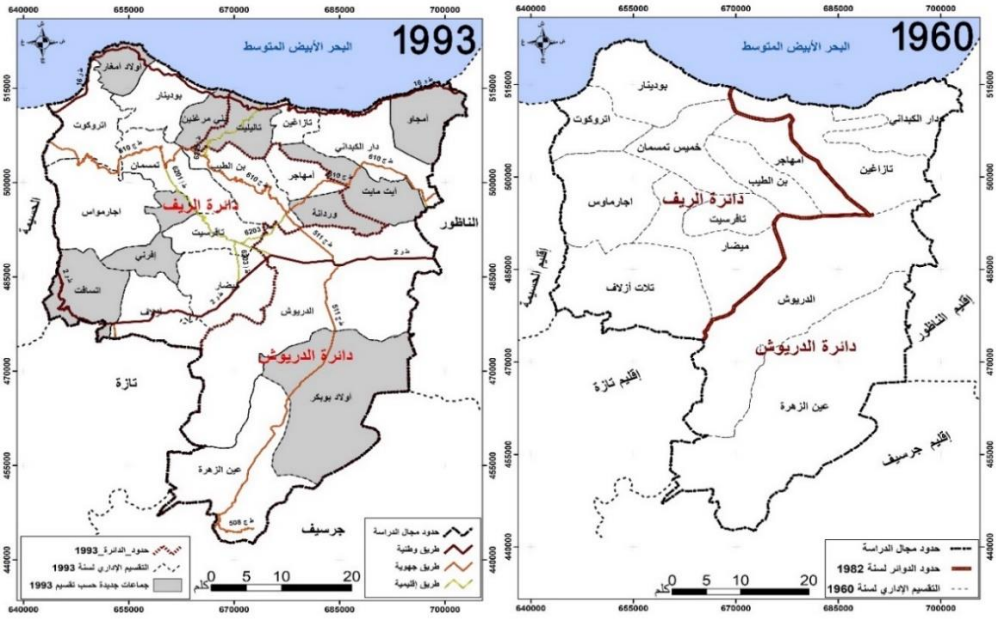

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، وجدة

الشكل 7: تطور التقسيم الإداري لإقليم لناظور بين سنتي 1960 و1993 والجماعات الجديدة بإقليم الدريوش

في سنة 1993، تعرضت حدود الجماعات المحلية لتغيير مجالي جديد في المساحة، نتيجة تغيير نفوذ مجموعة من أفخاذ قبائل إقليم الدريوش (الجدول .4. يبرز أهم التغييرات المجالية لسنة 1993).

الجدول 4: التغيرات التي عرفتها أفخاذ إقليم الدريوش حسب تقسيم 1993

الجماعة الترابية	الفخذ الذي تعرض للتغيير	الجماعة المستفيدة من التغيير
عين الزهرة	أولاد ابراهيم + بن علي	أولاد بوبكر
دار الكبداني	أمجاو + جزء من تشوكت	أمجاو
تازاغين	إزعومن + آيت مايت	آيت مايت
أمهاجر	بن عبد السلام + جزء من ازرو العليا	تاليليت
	ازرو السفلى + جزء من بن عبد السلام وجزء من بني خلف	وردانة
بودينار	بني بودير	أولاد أمغار
تمسمان	بني مرغنين	بني مرغنين
ميضار	اغربيين لوطا + اغربيين الجبل	إفرني
ثلاثاء أزلاف	ايت سافت لوطا + ايت سافت الجبل	اتسافت

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، وجدة، الإحصاء العام للسكان والسكنى 1994

ساهمت هذه التطورات في تغيير حدود الدوائر الإدارية لتراب الإقليم، خاصة بعد تغيير مساحة الدواوير والقبائل، وبالتالي المجال الترابي للجماعات المحلية بإقليم الدريوش.

اعتمد إحصاء 1994 و2004 على التقسيم الإداري لسنة 1993 وعلى التوزيع الترابي للجماعات الترابية التابعة لدائرتي الريف والدريوش[1]، وتميزت مرحلة الإحصاءين بهيمنة الساكنة القروية وتراجع معدل النمو الديموغرافي.

مع بداية القرن الواحد والعشرين شهدت المنطقة تقسيما إداريا جديدا سنة 2009، بحيث تمت ترقية مجال الدراسة إلى إقليم وعمالة مستقلة عن الناظور، مع تحويل جماعة الدريوش وميضار وبن الطيب إلى بلديات[2] (الشكل .8.).

1المرسوم رقم 832.92.2 الصادر في 27 من ربيع الآخر 1414 (14 أكتوبر 1993) لتطبيق القانون رقم 90-12 المتعلق بالتعمير، والدورية عدد 245 بتاريخ 25 أكتوبر 1994 المتعلقة بتحديد أو تغيير دوائر الجماعات الحضرية والمراكز المحددة.

2 الجريدة الرسمية عدد 5744 بتاريخ 18 يونيو 2009 والإحصاءات العامة للسكان والسكنى 2014.

المصدر: عمالة إقليم الدريوش والناظور والمندوبية السامية للتخطيط، وجدة

الشكل 8: التقسيم الترابي لإقليم الدريوش سنة 2009

ساهمت التقطيع الترابي الذي عرفه المغرب سنة 2009 في ترقية مجال الدراسة إلى عمالة مستقلة عن التبعية للناظور، فاستفاد من دعم الدولة في ترقية مراكز الدريوش وميضار وبن الطيب إلى مستوى بلديات حضرية، والتي تم تغطيتها بوثائق التعمير التنظيمية لمراقبة التوسع المجالي للمحيط الحضري، كما استفادت من موارد قارة، كالضرائب المحولة والتي ساهمت في توفير مجموعة من الخدمات والمرافق الإدارية والسوسيو_اقتصادية للساكنة.

أدت هذه التقسيمات الإدارية إلى إعادة هيكلة الإقليم، وإلى بداية ظهور تحولات مجالية متمثل في جذب المدن لكثافة سكانية مرتفعة، مقابل إفراغ دواوير أخرى خاصة بالمناطق الجبلية.

1-2 - دور التجمعات الحضرية في الدينامية الترابية بإقليم الدريوش

لقد أشارت مجموعة من الكتاب مثل الحسن الوزان ومارمول كربخال... وغيرهم إلى قدم التعمير بحوض كرت، بحيث عرف الريف الشرقي قبل الحماية ظهور مجموعة من القرى المحصنة، والتي تشكلت لأسباب ودوافع سياسية وعسكرية، أهمها غساسة وثازوظة ومليلية وقلعة أمجاو.

انطلقت ظاهرة التمدن بالريف الشرقي خلال النصف الثاني من القرن العشرين، خاصة بالناظور ومحيطه؛ إذ انتشرت على طول الطريق الرئيسية الرابطة بين مدينتي الناظور والحسيمة مجموعة من المراكز التي استفادت من البنيات الموروثة عن العهد الاستعماري.

ساهمت التحولات المجالية والاقتصادية والاجتماعية التي خلفها الاستعمار الإسباني بالريف الشرقي في ظهور دينامية ترابية تمثلت في تطور هذه المراكز إلى تجمعات حضرية، خاصة مع ارتفاع النمو الديموغرافي وتحسين المستوى المعيشي لساكنة الريف الشرقي، والمستفيدة من التحويلات المالية للمهاجرين، مما رفع نسبة الهجرة القروية نحو المراكز القريبة لاستغلال المرافق السوسيو_اقتصادية.

تدخلت الدولة من أجل تحسين جودة تدبير المجال عبر تطوير طرق الممارسة والاستغلال للمجال؛ وبالبحث عن طرق جديدة وأكثر نجاعة. فظهرت بذلك مجموعة من الأقاليم الجديدة كإقليم الدريوش سنة 2009، وارتقت ثلاثة مراكز محددة (مركز الدريوش وميضار وبن الطيب) إلى مستوى بلديات.

1.2.1- مراحل تطور التجمعات الحضرية بإقليم الدريوش

مع بداية القرن العشرين وفرض الحماية على المغرب، دخل الإقليم مرحلة جديدة من الدينامية الترابية؛ بحيث قام مهندسون من الإدارة العسكرية للحماية الإسبانية بوضع أولى المخططات والتصاميم لإعادة تقسيم وتدبير مجال الريف الشرقي معتمدا على الحدود الجغرافية، وربط المناطق الجبلية بمجموعة من الطرق[1]، فظهرت بمحاذتها مدن الدريوش وميضار وبن الطيب كتجمعات بشرية ونقط جذب للساكنة القروية (الصورة .1.).

المصدر: العمل الميداني 2022-2023

الصورة 1: جانب من التجمعات السكنية بمدن إقليم الدريوش

1 Bravo Nieto Antonio, all, 2009: «De la posición militar al bunker arquitecturas militares y fortificaciones Españolas en el Norte de Marruecos (1908-1956)», pp 28.

بعد استقلال البلاد، ساهمت الهجرة القروية والموارد المالية للهجرة الخارجية في تطور المراكز القروية على طول الطريق الرئيسية وتحولها إلى مراكز حضرية ابتداء من ثمانينات القرن العشرين، مما ساهم في تأطير المجالات المحيطة بها.

أ. تطور المجال الترابي لمدينة الدريوش

عرف المجال الترابي لمدينة الدريوش، منذ سنة 1982، استقبال نسب مهمة من الهجرة القروية، خاصة من الجماعات المجاورة للمركز ومن جبال بني سعيد وبني توزين، مما ساهم في توسع المجال العمراني، والذي ارتفع من 22 هكتار سنة 1979 إلى 252 هكتار سنة 2021 ليغطي بذلك 41% من مساحة المدينة (الشكل .9).

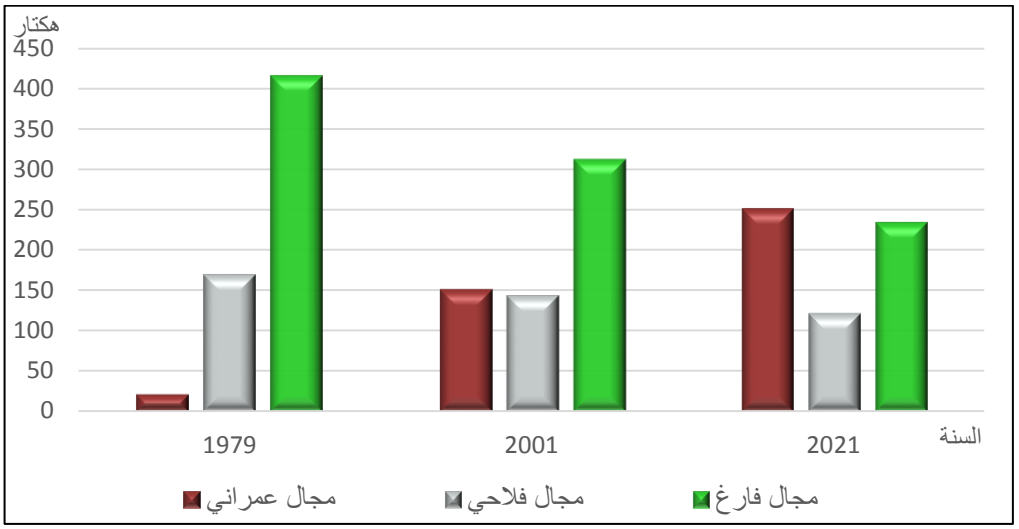

المصدر: تحليل نتائج مرئيات القمر الصناعي لاند ساتLANDSAT لسنوات 1979 و2001 و2021

الشكل 9: تطور استعمالات الأرض بمدينة الدريوش ما بين 1979 و2021

استفادت مدينة الدريوش، بعد ترقيتها إلى مستوى مركز الإقليم من اهتمام الدولة بتوفير مجموعة من المرافق والتجهيزات الإدارية والاجتماعية، أهمها مقر العمالة، وما خلفه من تحولات أدت إلى ظهور الأحياء الهامشية وغير المندمجة وبناء بعض المرافق الاجتماعية.

تعتبر مدينة الدريوش النواة المركزية لقبيلة امطالسة (جماعات امطالسة، أولاد بوبكر، عين الزهرة)؛ كما استطاعت المدينة التأثير على باقي جماعات الإقليم حسب نوع العلاقة الرابطة بينهما، مستفيدة من ضمها لمقر العمالة ومجموعة من المرافق الإدارية...، فأصبحت بذلك تلعب دور العاصمة الحضرية وتتزعم التموقع الإقليمي.

ب. تطور المجال الترابي لبلدية ميضار

أحدثت الجماعة القروية لميضار بموجب التقطيع الإداري الأول للمملكة المغربية وبمقتضى الظهير الشريف رقم: 1.59.351 الصادر في فاتح جمادى الثاني 1379 والموافق ل 2 ديسمبر 1959[1]، ثم

1الجريد الرسمية عدد 2458 بتاريخ 04 / 12 / 1959 صفحة 3419: ظهير شريف رقم 1.59.351 بشأن التقسيم الإداري للمملكة.

استفادت من مركز حضري بعد التقسيم الإداري لسنة 1992، والذي يتميز بتموقعه بين الطريق الوطنية 02 الرابطة بين الناظور والحسيمة والطريق الإقليمية 6203 الرابطة بين ميضار وتافرسيت، ويضم مقر دائرة الريف وقيادة بني توزين وتافرسيت ومركز صحي ومدرسة وإعدادية وثانوية منذ سنة 1979[1]، فعرف المركز توسعا عمرانيا مهما (الشكل .10.).

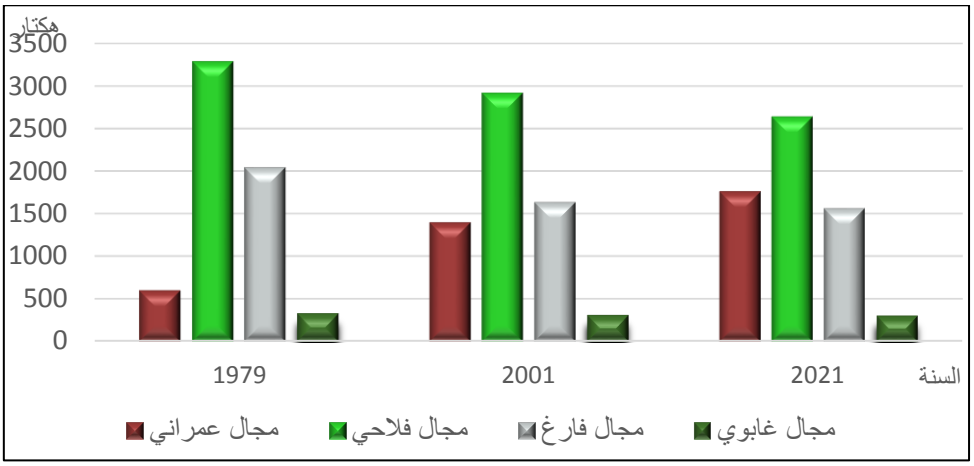

المصدر: تحليل نتائج مرئيات القمر الصناعي لاند ساتLANDSAT لسنوات 1979 و2001 و2021

الشكل 10: تطور استعمالات الأرض بمدينة ميضار ما بين 1979 و2021

ساهم توسع المجال العمراني في تقليص مساحة المجالات الفلاحية المستغلة من 53% سنة 1979 إلى 42% من مجموع مساحة المدينة سنة 2021، وقد شهد المجال الترابي للمدينة توسعا على حساب المجالات الفارغة، خاصة على طول ضفاف واد كرت؛ الذي يخترق المدينة من الجنوب الغربي باتجاه الشمال الشرقي.

تعتبر ميضار المدينة المنافس الأول لدريوش في مجال توسع المدار الحضري بالإقليم؛ فهي مركزا لقبيلة بني توزين (جماعات ميضار، اجارماوس، إفرني، أزلاف، اتسافت)؛ وتضم مقر دائرة الريف ومجموعة من المرافق الإدارية.

ت. تطور بلدية بن الطيب

لعبت الطريق الجهوية 511 الرابطة بين دار الكبداني – مدينة الدريوش والطريق الجهوية 610 الرابطة بين تمسمان – الناظور عبر مدينة الدريوش الدور الكبير في ظهور مركز بن الطيب بملتقى الطريقين، فعمل على استقبال ساكنة جبال بني سعيد وبني اوليشك خاصة بعد أن أحدثت الدولة الجماعة القروية لبن الطيب، بمقتضى الظهير الشريف رقم: 1.59.351 الصادر في 2 ديسمبر 1959 في شأن التقسيم الإداري للمملكة[2]، فاحتضنت مقر قيادة بني اوليشك والمكتب الفرعي لجماعة أمهاجر. نتيجة لوعورة التضاريس الجبلية بالقبيلتين ولتوالي سنوات الجفاف بالمنطقة، شكل هذا المركز مجالا

1منوغرافية الجماعة لسنة 2010

2الجريد الرسمية عدد 2458 بتاريخ 04 / 12 / 1959 صفحة 3419: ظهير شريف رقم 1.59.351 بشأن التقسيم الإداري للمملكة.

لاستقطاب الساكنة التي تم طردها من دواويرها نتيجة الظروف غير الملائمة بداية من خمسينات القرن الماضي؛ فبدأت الحركة العمرانية بالمركز في التطور والتوسع منذ ستينات القرن الماضي، نتيجة توفره على مجموعة من المرافق (مركز صحي، مدرسة، إعدادية وثانوية)، مما أهله ليتحول إلى مركز إداري واقتصادي لساكنة قبيلتي بني اوليشك وبني سعيد، فارتفعت نسبة المجال المبني من 280هكتار سنة 1979 إلى 984 هكتار سنة 2001 (الشكل .11).

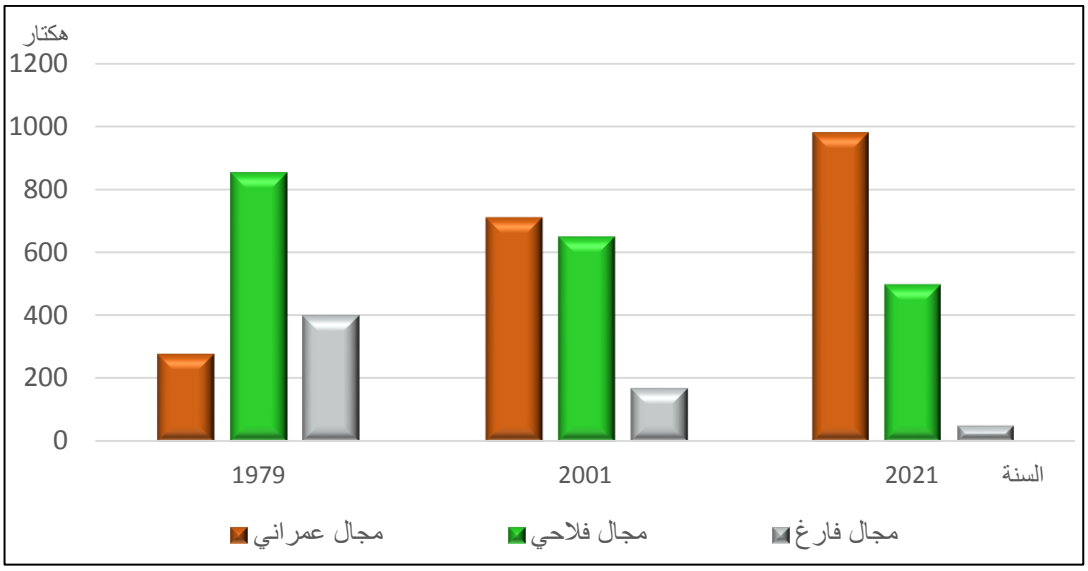

المصدر: تحليل نتائج مرئيات القمر الصناعي لاند ساتLANDSAT لسنوات 1979 و2001 و2021

الشكل 11: تطور استعمالات الأرض بمدينة بن الطيب ما بين 1979 و2021

عرف مركز بن الطيب، منذ سنة 1979، ارتفاعا ملموسا في مساحة المجالات المبنية مقابل تراجع مساحة المجالات الفلاحية من 56% سنة 1979 إلى 33% سنة 2021.

تعتبر مدينة بن الطيب مركز الخدمات لساكنة قبيلة بني اوليشك، فاستطاعت بذلك المدينة التأثير على جماعات القبيلة، مستفيدة من ضمها لمقر قيادة بني اوليشك والمكتب الفرعي لجماعة أمهاجر بالإضافة إلى مجموعة من المرافق التجارية والإدارية.

اتضح من خلال نتائج العمل الميداني، أن مدينة بن الطيب تربطها بجماعة أمهاجر علاقة مباشرة، مرتبطة باحتضانها للمكتب الفرعي لهذه الجماعة الترابية، وبالتالي تشهد المدينة تراقصا يوميا لساكنتها لتلبية حاجياتها الإدارية والسوسيو-اقتصادية.

2-1.2 - دور التجمعات الحضرية في تدبير المجال الترابي لإقليم الدريوش

تساهم وفرة المرافق العمومية بالتجمعات الحضرية في جذب الساكنة القروية لتلبية حاجياتها الضرورية؛ بحيث تتصدر ميضار مساحة المرافق العمومية ب 37 هكتار، تليها مدينة الدريوش ب 15 هكتار وبن الطيب ب 12 هكتار. وعلى المستوى الكمي، تتصدر المجالات الفلاحية والغابوية أعلى نسبة ب 54% من حيث استعمال الأرض، ففي ميضار تهيمن الفلاحة على 3900 هكتار

منها 600 هكتار مسقية، وبين الطيب 180 هكتار منها 20 هكتار مسقية، بينما في مدينة الدريوش 200 هكتار منها 70 هكتار مسقي؛ تليها المجالات الصلدة وغير المستغلة ب 40%، في حين أن المساحة المبنية لا تتعدى 6% (الشكل .12).

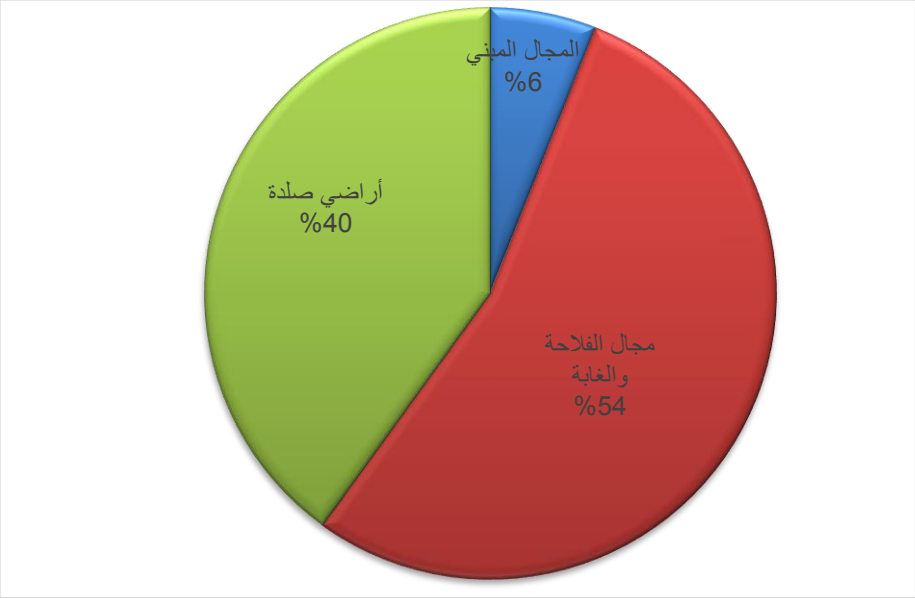

المصدر: الوكالة الحضرية للناظور؛ تقرير المخطط التوجيهي لتهيئة التكتلات العمرانية لسهل كرت

الشكل 12: خصائص استعمال الأرض بالمجالات الحضرية ومحيطها

يعتبر القطاع الفلاحي أساس المشاريع المهمة التي يمكن أن تعمل على إدماج المجالات الحضرية بمحيطها من الجماعات الترابية القروية بسهل كرت وبباقي جماعات الإقليم.

خلقت الأسواق الأسبوعية بالجماعات الحضرية نوع من الاندماج والتكامل بين هذه المراكز ومجالاتها القروية المحيطة بها؛ وذلك عبر خلق رواج تجاري بين المدينة والريف وتصريف الإنتاج الفلاحي القادم من الجماعات المجاورة للمراكز الثلاثة نحو الأسواق الأسبوعية؛ فعمل السوق الأسبوعي على خلق نوع من التبادل بين الفلاحين والساكنة الحضرية.

ساهم التجمع الحضري في تنوع الإنتاج الفلاحي لتلبية الحاجيات الضرورية للمدينة وبالتالي الانتقال نحو اقتصاد السوق، والاهتمام بإنتاج الزراعات المسقية ومحاولة عصرنة تربية الماشية. وتعتبر التجارة أهم نشاط اقتصادي بالمراكز الثلاث للإقليم، حيث تحتل المرافق التجارية الخاصة بمواد الغذاء واللباس وكذا مستلزمات الخدمات الريفية الصدارة في التوزيع التجاري والخدماتي بهذه المدن.

رغم ارتقاء هذه المراكز الثلاثة إلى مستوى تجمعات حضرية، إلا أن الطابع القروي مازال مهيمنا على مختلف الأنشطة والقطاعات المحلية؛ إذ تهيمن الأنشطة الزراعية والرعوية على معظم المعاملات التي تقوم بها الساكنة داخل المدينة، فمركز الدريوش مرتبطة بأنشطة الرعي وزراعة الزيتون سواء داخل محيط المدينة أو بالضواحي التابعة لجماعة امطالسة، أما ميضار فلها ارتباط مباشر

بالمحيط القروي التابع لبني توزين (خاصة اتسافت)، في حين يرتبط نشاط ابن الطيب الاقتصادي بتطورات النشاط الزراعي لأمهاجر وتاليليت.

خاتمة

شهد إقليم الدريوش دينامية مجالية نتيجة تطور التقطيع الإداري لمجاله الترابي منذ المرحلة الاستعمارية إلى تقسيم 2009، هذا الأخير الذي جاء من أجل ضمان تصور شمولي للتنمية المحلية، عبر إطلاق مجموعة من المشاريع المهيكلة في إطار الجهوية المتقدمة بالإقليم، فنقل بذلك مجال الدراسة إلى إقليم مستقل عن الناظور، وأدى إلى ظهور ثلاثة مراكز حضرية، مما ساهم في بروز تحولات سوسيو مجالية واجتماعية واقتصادية.

سرعت الهجرة القروية الدينامية العمرانية للتجمعات الحضرية خلال العقود الأخيرة، وقد اتخذت اتجاهات مختلفة باختلاف الظروف والعوامل المتدخلة؛ فامتداد السلاسل الجبلية لبني توزين وبني سعيد بالشمال والشمال الغربي قد أدى إلى التوسع العمراني لميضار وبن الطيب باتجاه الشرق والجنوب على حساب المجالات الزراعية لحوض تافرسيت، مما أدى إلى تراجع المساحات الصالحة للزراعة عن طريق تحويلها إلى أحياء سكنية.

من أجل تجنب آثار هذه التحديات على العالمين القروي والحضري، تدخلت الدولة لتقنين التوسع العشوائي للمدارات الحضرية بالإقليم، عبر إنجاز مجموعة من وثائق التعمير وإقرار آليات متنوعة للتهيئة، أهمها مخططات توجيهية للتهيئة العمرانية، وبرامج التهيئة الحضرية وتصاميم النمو، وذلك سعيا منها وراء ضمان تصور شمولي لإعداد التراب الوطني وضمان تنمية شاملة ومندمجة.

لائحة المراجع:

1. عبد الكريم سومع (2022)، المجال الترابي لإقليم الدريوش بين التحولات المجالية وتدبير الموارد الطبيعية، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا؛ كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول، وجدة، 351 ص.
2. عبد الكريم سومع، محمد صابري (2022): "التحولات السوسيو_مجالية وإعادة تشكيل التراب بإقليم الدريوش (حالة المراكز الحضرية)"، مؤلف جماعي "الريف الشرقي المجال، التراث، المجتمع والتنمية المستدامة"، إعداد جميلة السعيدي، الطبعة الأولى، أكادير، ص 122 – 136.
3. محمد بريان، عبد الله لعوينة، عبد القادر قيطوني، عبد القادر كعيوة، محمد الناصري، فلورانس توران، جون فرانسوا تروان (2006)، "المغرب: مقاربة جديدة في الجغرافية الجهوية"، الطبعة الأولى، دار طارق للنشر، الدار البيضاء، 471 ص.
4. ميمون أزيزا (2021):"الريف زمن الحماية الإسبانية 1912-1956 الاستعمار الهامشي"، منشورات ملتقى الطرق، 2021، إقامة دبيبغ، الدار البيضاء، 428 ص.

5. BRAVO Nieto Antonio, Bellver Garrido, Juan Antonio; Gámez Gómez, Sonia; Domínguez Llosá, Santiago, Laoukili, Montaser; Aragón Gómez, Manuel; Lechado Granados, María (2009) : de la posición militar al bunker arquitecturas militares y fortificaciones españolas en el norte de marruecos (1908-1956), de erratas, f. e. legión1920, instituto de cultura mediterránea, digital melilla s.l.

وثائق إدارية:

- المندوبية السامية للتخطيط، المندوبية الجهوية للشرق: منوغرافيات الجماعات الترابية
- المندوبية السامية للتخطيط، المندوبية الجهوية للشرق: الإحصاءات العامة للسكان والسكنى لسنوات 1960 و1971 و1982 و1994 و2004 و2014.
- عمالة إقليم الدريوش، قسم الجماعات المحلية: منوغرافية الجماعات الترابية للإقليم.
- وزارة الداخلية، ولاية جهة الشرق، مجلس جهة الشرق، المجلس الإقليمي للدريوش بجهة الشرق: دراسة إعداد مخطط التنمية الاستراتيجية لإقليم الدريوش (2019).
- موقع البوابة الوطنية للجماعات الترابية:

https://www.collectivites-territoriales.gov.ma/ar/la-prefecture-et-la-province

التحولات الديمغرافية ورهانات التنمية الترابية المستدامة
حالـة واحـة فـزواطـة

Demographic Transformations and Stakes of Sustainable Territorial Development Case Fezwata Oasis

سليمان والداودي[1]، مولاي حفيظ الراشيدي[2]، المصطفى ندراوي[3]

ملخص:

تأتي هذه الدراسة في سياق التحولات الديمغرافية التي تشهدها المجالات الواحية، وكذا الرهانات التي تطرحها على مختلف الفاعلين المحليين، بغية وضع مشاريع مستقبلة تتماشى مع طبيعة التحولات السوسيواقتصادية والمجالية.

ويهدف هذا المقال إلى رصد واقع الدينامية الديمغرافية بواحة فزواطة، وذلك من خلال فهم العوامل المفسرة لتراجع معدل الوفيات والخصوبة، وما يعقبه من تدني معدل الولادات، وما مدى مساهمته في انخفاض معدل النمو السكاني، وأثر هذه التغيرات على تحول البنيات العمرية والجنسية، مع إبراز الرهانات التي تطرحها هذه التحولات على المنظومة الواحية في الحاضر والمستقبل، سواء على الفرد أو الجماعة، لاسيما الضغط السكاني على سوق الشغل وعلى الموارد الطبيعية المتسمة بالهشاشة والتدهور.

الكلمات المفاتيح: التحولات الديمغرافية؛ معدل الخصوبة؛ النمو السكاني، التنمية الترابية المستدامة؛ واحة فزواطة.

Abstract:

This study comes in the context of the demographic transformations taking place in the oasis areas, as well as the stakes they pose to various local actors, in order to develop future projects that are in line with the nature of the socio-economic and spatial transformations.

This article aims to monitor the reality of the demographic dynamics in the Fezwata oasis, by understanding the factors explaining the decline in the death rate and fertility, and the subsequent decline in the birth rate, and the extent of its contribution to the decline in the rate of population growth, and the impact of these changes on the transformation of age and sexual structures, while highlighting the bets What these transformations pose to the oases system in the present and the future, whether on the individual or the group, especially the demographic pressure on the labor market and on natural resources characterized by fragility and deterioration.

Keywords: demographic transformations; fertility rate; population growth, sustainable territorial development; Fezwata Oasis.

[1]- حاصل على الدكتوراه، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء . المغرب، geo.slimane@gmail.com
[2]- طالب باحث، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء . المغرب، hafidsami21d@gmail.com
[3]- أستاذ باحث، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء . المغرب، nadraoui3@yahoo.fr

مقدمة

تعد العلاقة بين السكان والتنمية موضع جدل فكري عميق في أدبيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية فمن المتخصصين من يرى أن الزيادة السكانية تؤثر بشكل سلبي في جهود التنمية في حين يرى آخرون أنها تمثل عاملا من عوامل التنمية وليست عائقا أمامها[1]. وتتمثل أهمية التنمية في استيعاب التحول الديمغرافي وتنظيم المسألة السكانية من خلال تحقيق تنمية ترابية مستدامة، وبالتالي فالنجاح في تحقيق أهدافها لا يعتمد فقط على الموارد الطبيعية المتوفرة بالمنطقة، بقدر ما يعتمد على الكفاءة في تحفيز المجتمع المحلي على المشاركة بجدية وفعالية في رسم معالمها وأهدافها.

وتشكل دراسة الدينامية الديمغرافية بواحة فزواطة خطوة أساسية لتحقيق تنمية ترابية مستدامة بهذه المنطقة، وذلك من خلال دراسة وتيرة نمو ساكنتها وخصائصها الديمغرافية، وفهم السياق المفسر لتراجع معدل الوفيات والخصوبة وزيادة عدد السنوات لتوقع الحياة عند الولادة، وأثر هذه التحولات على تغير نسب الفئات العمرية (الأطفال، الشباب والشيوخ). وكذا التحديات التي تطرحها هذه التغيرات آنيا ومستقبلا على الواحة، لا سيما في مجالات التعليم والصحة والتشغيل.

تتمحور إشكالية هذا المقال حول التحولات الديمغرافية بواحة فزواطة، وانعكاساتها على القطاع الاقتصادي والوضع السوسيوثقافي وعلى المنظومة البيئية كذلك.

من أجل دراسة الإشكالية المطروحة سلكنا المنهج الاستقرائي النظري والتحليلي، وذلك من خلال استغلال نتائج الإحصاءات العامة للسكان والسكنى بالمغرب لسنوات: 1982، 1994، 2004، 2014. وعلى أساس ذلك جمعت المعطيات الوثيقة الصلة بإشكالية الموضوع بغية ملامسة مختلف جوانبها. كما تم استخدام نظم المعلومات الجغرافية (ArcGIS) التي سمحت بإنجاز خرائط متنوعة.

- **توطين منطقة الدراسة**

تقع واحة فزواطة بالمجال الجغرافي الواحي لدرعة الأوسط بجنوب شرق المغرب، وتشمل جزءا من الأطلس الصغير ومنخفض درعة. وتضم إداريا الجماعة الترابية تمكروت، والجماعة الترابية فزواطة، ودوار أمزرو التابع حاليا للمركز الحضري لزاكورة. وتمتد على مساحة تقدر بـ 5581 هكتار، وبطول يمتد من الشمال الغربي نحو الجنوب الشرقي على مسافة تصل إلى 37 كلم، وعرض يتراوح بين 700 متر عند محاط أمزرو، و1600 متر عند محاط أغلال ودرار. وتمتد واحة فزواطة من فم زاكورة وتنتهي في فم تاقات، تحدها واحة ترناتة من الشمال الغربي وواحة اكتاوة في الجنوب الشرقي.

[1] عبد الغفور فرج المنفي، (2017)، التحولات الديمغرافية لسكان ليبيا واتجاهاتها المستقبلية (1954-2050)، مجلة اتحاد الإحصائيين العرب، المجلد الرابع، العدد الأول.

تشكل هذه الواحة، بالإضافة إلى جميع واحات درعة، الحلقة الوسطى ضمن سلسلة الواحات الصحراوية التي تمتد في الجنوب المغربي على شكل هلال من نوال غربا إلى بلاد توات شرقا.

خريطة رقم 01: الموقع الجغرافي والإداري لواحة فزواطة ضمن التراب الوطني وداخل إقليم زاكورة.

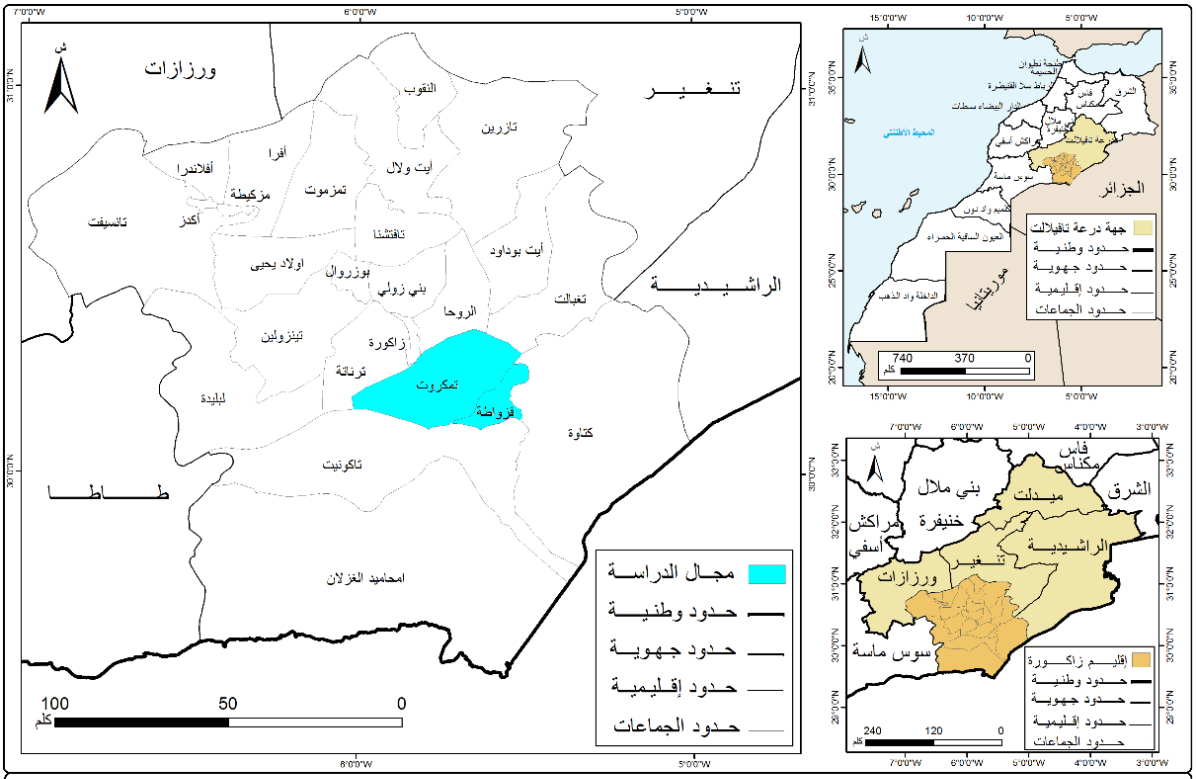

المصدر:التقسيم الجهوي للمغرب سنة 2015.

1. يتميز تطور وتوزيع السكان بعدم التوازن في الزمان والمجال

رغم الغموض الذي كان يكتنف الأوضاع السكانية في المغرب قبل فترة الستينيات بسبب غياب إحصاءات علمية دقيقة والاعتماد على التقديرات، إلا أنه ابتداء من 1960 سيدخل المغرب منعطفا جديدا باعتماد أول إحصاء عام للسكان والسكنى، الذي وإن وجهت له انتقادات متعددة، لا يمكن إنكار أنه ساهم في طفرة نوعية في مجال دراسة السكان وتشخيص الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمغرب، لأنها أصبحت تدريجيا تعتمد على مناهج وتقنيات علمية تتطور من إحصاء لآخر.

ومن خلال الإحصاءات التي نظمت في المغرب لحد الآن، يتضح أن ساكنته عرفت تزايدا كبيرا، وهو نفس المسار الذي ذهبت فيه ساكنة واحات درعة الوسطى، حيث انتقلت ساكنتها من (165230 نسمة) سنة 1982 إلى (248547 نسمة) سنة 2014، مع تراجع نسبة النمو، فبعدما بلغ معدل نمو ساكنتها 1,93% فيما بين 1982 و1994، انخفض إلى 0,71% فيما بين 1994 و2004، ثم إلى 0,58% فيما بين 2004 و2014.

إلا أن تطور هذه الساكنة ونموها يختلف من واحة لأخرى، حيث نجد أن جل واحات درعة الوسطى عرفت ساكنتها تزايدا ما بين 1982 و2014، باستثناء واحة امحاميد الغزلان التي تتصف ساكنتها بعدم الاستقرار، مع ميلها نحو التراجع. هذا التزايد يمكن فهمه أكثر عندما نلاحظ واحة فزواطة التي هي موضوع دراستنا، حيث انتقلت ساكنتها من (24060 نسمة) سنة 1982 إلى (38154 نسمة) سنة 2014. أما فيما يخص النمو السكاني السنوي فقد عرف تذبذبا متجها نحو التراجع، وبعدما بلغ معدل نمو سكان واحة فزواطة 2,8% فيما بين 1982 و1994، انخفض إلى 1% فيما بين 1994 و2004، ليرتفع إلى 1,18% فيما بين 2004-2014 (مبيان رقم 1).

مبيان رقم 1: تطور ساكنة واحة فزواطة ما بين 1982 و2014.

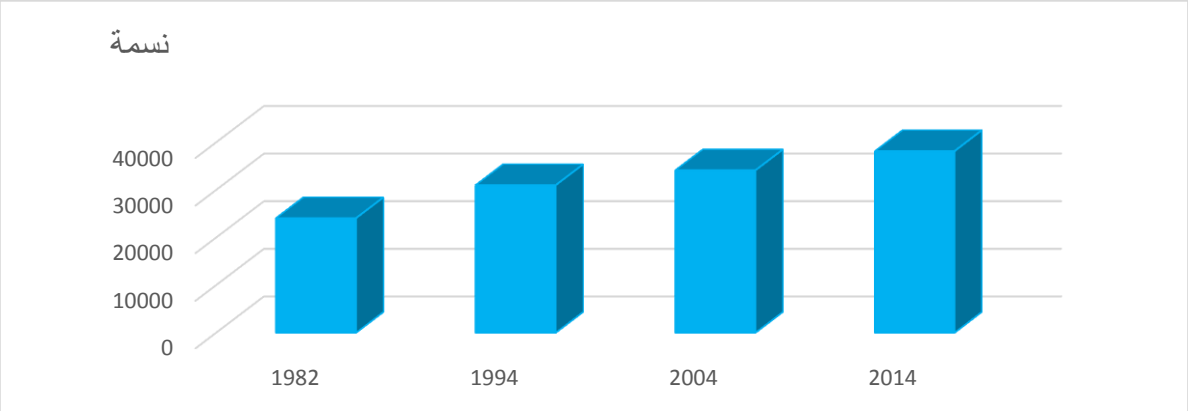

المصدر: نتائج الإحصاءات العامة للسكان والسكنى بالمغرب لسنوات: 1982، 1994، 2004، 2014.

مبيان رقم 2: تطور نسبة نمو ساكنة واحة فزواطة ما بين 1982 و2014.

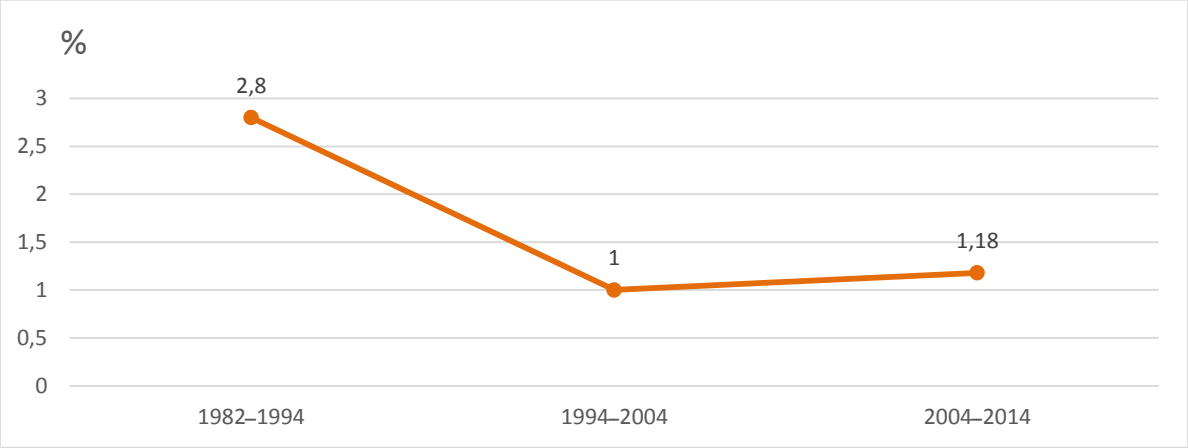

المصدر: نتائج الإحصاءات العامة للسكان والسكنى بالمغرب لسنوات: 1982، 1994، 2004، 2014.

إن ميزة عدم الاستقرار في تطور عدد السكان ومعدل نموهم، التي تتصف بها واحة فزواطة، تنطبق على معظم دواوير الواحة، حيث أن جل الدوارير المدروسة شهدت ساكنتها ارتفاعا ما بين 1982 و1994 باستثناء دوار أسكجور (أيت سفول) الذي عرف تراجعا من 408 نسمة إلى 378 نسمة. وفيما بين 1994 و2004 شكل دوار تنفو (القصر الكبير) الاستثناء حيث تراجعت ساكناته من 809

نسمة إلى 757 نسمة. وفيما بين 2004 و2014 استمرت ساكنة دواوير الواحة في التزايد، إلا أن دوار تمتيك (تمتيك الحدب) بقيت ساكنته مستقرة، مع ميلها نحو التراجع، إذ انتقلت خلال نفس الفترة من 1616 نسمة إلى 1606 نسمة. وبهذا نستنتج أن تطور عدد سكان دواوير الواحة في تصاعد مستمر، لكن معدل النمو يعرف تباينا بين مختلف الدواوير (خريطتين رقم 2 و3).

خريطة رقم 2: تطور ساكنة واحة فزواطة حسب الدواوير المدروسة ما بين 1982 و2014.

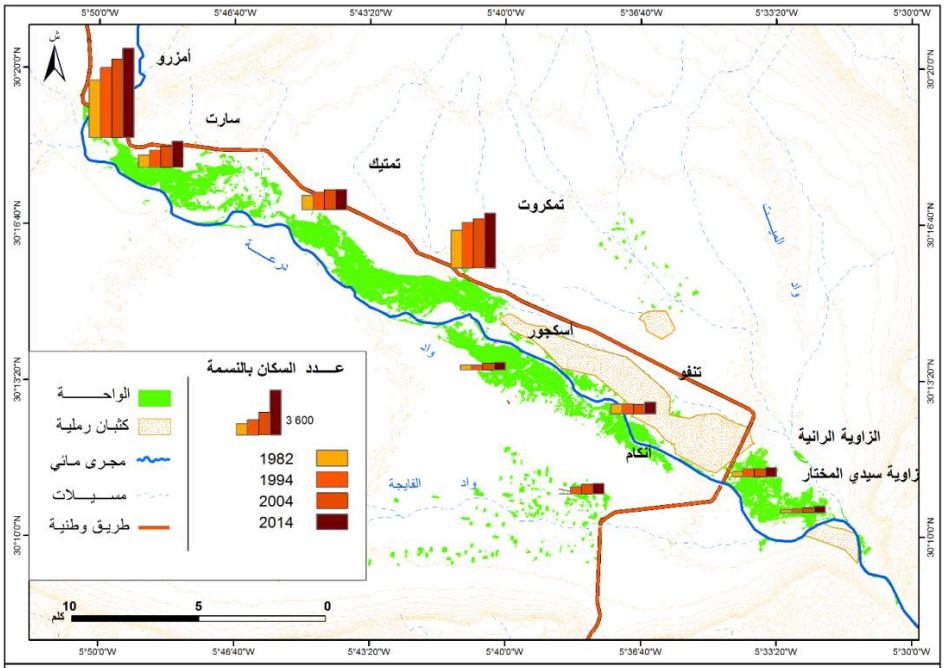

المصدر: الخريطة الطبغرافية لزاكورة 1/100000 سنة 1964 + صورة فضائية للقمر الاصطناعي لاندسات 2019 + الإحصاء العام للسكان والسكنى.

خريطة رقم 3: تطور نسبة النمو بواحة فزواطة حسب الدواوير المدروسة ما بين 1982 و2014.

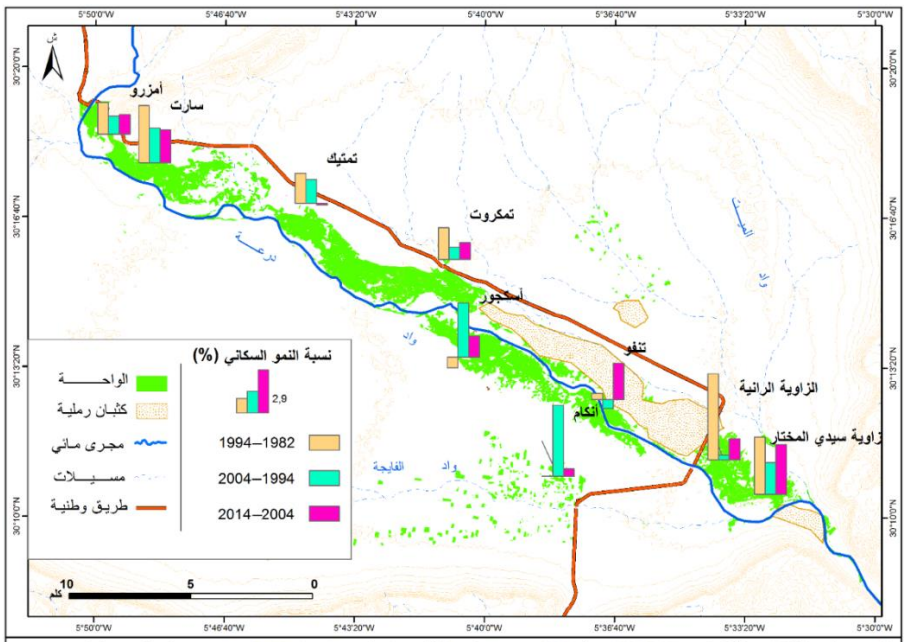

المصدر: الخريطة الطبغرافية لزاكورة 1/100000 سنة 1964 + صورة فضائية للقمر الاصطناعي لاندسات 2019 + الإحصاء العام للسكان والسكنى.

يمكن تفسير تطور ساكنة الواحة ومعدل نموها، بعدة عوامل، منها العامل التاريخي المرتبط بقدم التعمير؛ حيث أن بعض القصور استقرت فيها الساكنة منذ القدم وتؤكد على ذلك المعالم التاريخية والروايات الشفوية، مثل أمزرو وتمكروت التي لازالت ساكنتهما في تزايد، لكن هذا العامل لا يمكن تعميمه، فقصر تمتيك الذي يعد كذلك من أقدم القصور تعرف ساكنته تراجعا. بالإضافة إلى عامل التجهيزات العمومية، فالمركز القروي تمكروت الذي يتوفر على ساكنة مهمة تتواجد به المؤسسات الإدارية والخدماتية، كما أن تمركز معظم المؤسسات السياحية بأمزرو وإلحاقه بالمركز الحضري زاكورة، يعد سببا في ارتفاع حجم ساكنته بالمقارنة مع بعض القصور الأخرى. غير أن حركة السكان سواء الطبيعية منها المتمثلة في الولادات والوفيات أو غير الطبيعية والمتمثلة في الهجرة تظل أبرز العوامل المتحكمة في دينامية السكان.

ولعل لهذه الزيادة السكانية انعكاسات على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والمجالية بشكل عام، ذلك أن الحمولة الديمغرافية تطرح مشكل التعامل مع المجال، الذي أصبح يعاني من مشكل الضغط الديمغرافي في بعض أجزائه، لذلك فالنمو الديمغرافي يعتبر من أبرز التحديات التي تواجه التنمية بالمجال الفزواطي، لكن من جهة أخرى يمكن اعتباره عنصر قوة إذا تم التعامل معه بعقلانية، وذلك بتحسين مستواه التعليمي وتأطيره وتكوينه بشكل لائق، خصوصا الفئة الفتية التي تشكل أهم فئة في الهرم السكاني الفزواطي.

2. انخفاض الولادات والوفيات، ومعدل التزايد الطبيعي

تعتبر حالات الولادات الجانب الرئيسي في زيادة الحجم الكلي للسكان، وغالبا ما تفوق عنصري الوفيات والهجرة. لذا فهي تأتي من حيث الأهمية في المقام الأول من بين العناصر الضابطة للنمو السكاني، وتتجلى أهميتها ودراستها في رسم الخطط المستقبلية لبرنامج التنمية البشرية، لاسيما فيما يتعلق منها برعاية الأمومة والطفولة والخدمات المجتمعية المختلفة، فضلا عما للمواليد من أثر جلي في التركيب العمري للسكان، وذلك لأن ارتفاع مستوياتها يؤدي إلى اتساع قاعدة الهرم السكاني مما يساعد على وجود ما يعرف بظاهرة تجديد السكان[1].

وتبرز السلسلة الزمنية للولادات في واحة فزواطة أن نسبة الولادات لم تبلغ سوى 20,41‰ أوائل الثمانينيات، ومنذ عام 1994 من القرن المنصرم شهد المعدل الخام للمواليد ارتفاعا مهما، إذ بلغ نحو 45,45‰. ونلاحظ أن معدل المواليد الخام في المجتمع الفزواطي قد انخفض إلى 24,77‰

[1] شعوبي فضيلة، (2016)، "تحول الخصوبة ومسألة الانتقال الديمغرافي في الجزائر، دراسة تحليلية من 1970 إلى 2013"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، ص 14.

سنة 2004 وهو انخفاض كبير في فترة 10 سنوات. وبعد أن قارب معدل المواليد 25‰ أواسط العشرية السابقة ارتفع من جديد ليتجاوز 28‰ سنة 2014 (مبيان 3).

مبيان رقم 3: تطور الولادات، الوفيات، ومعدل التزايد الطبيعي بواحة فزواطة ما بين 1982 و2014.

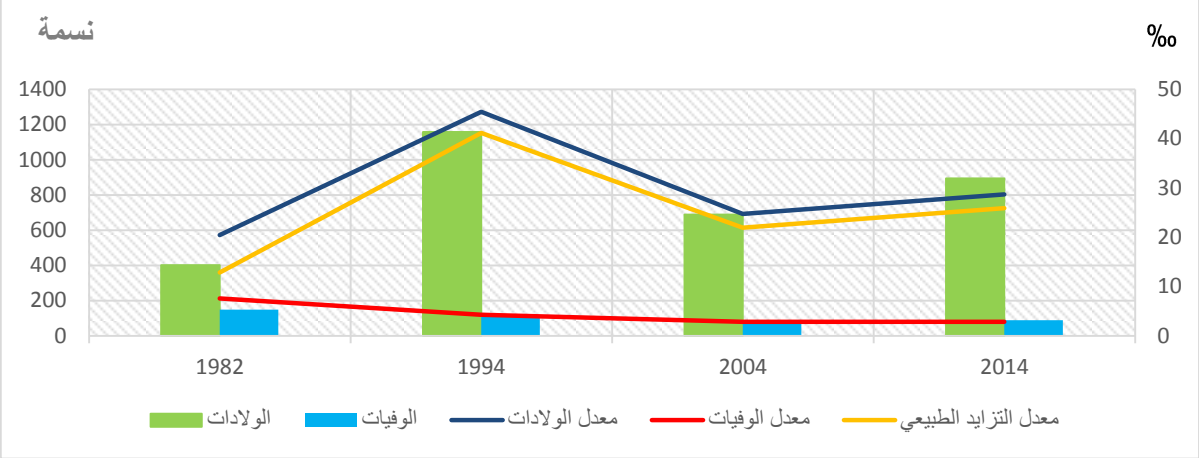

المصدر: نتائج الإحصاءات العامة للسكان والسكنى بالمغرب وسجلات الحالة المدنية لجماعتي تمكروت وفزواطة لسنوات: 1982، 1994، 2004، 2014.

وتعد الوفيات العامل الثاني من حيث الأهمية في تحديد مستوى النمو السكاني، وهي من المؤشرات الأساسية في تكوين السكان من حيث النوع والعمر، كما أن ارتفاعها يشير إلى انخفاض المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، أما انخفاضها يدل على تحسن أحوال السكان من الناحية الصحية والاقتصادية[1].

لقد عاشت منطقة فزواطة على وقع مجموعة من الأمراض والأوبئة التي ساهمت في ارتفاع الوفيات من السكان طيلة القرن 19م وبداية القرن 20م، بل واستمرت بعض الأمراض القاتلة إلى حدود السبعينات كما يروي بعض سكان المنطقة الذين فقدو أبناءهم بسبب أمراض لم تكن معروفة لديهم مثل مرض الحصبة والجذري والرماد الحبيبي أو الحمى الراجعة وغيرها.

وقد شهدت الوفيات تسارعا في وتيرة انخفاضها خلال مطلع الثمانينات، فلقد تراجعت من 7,58‰ سنة 1982 إلى 4,28‰ سنة 1994، أي أن هذا الانخفاض كان أقل من النصف بقليل، بعدها تباطأ نسق الانخفاض لتصل النسبة إلى 2,84‰ سنة 2004، ومنذ سنة 2014 سجلت الوفيات استقرارا عند قيمة 2,86‰.

ويتميز معدل التزايد الطبيعي بعدم الاستقرار مع الاتجاه نحو الانخفاض، ففي سنة 1982 بلغ 12,83‰، ليرتفع سنة 1994 إلى 41,17‰، وسنة 2004 تراجع إلى 21,93‰، لكنه في سنة 2014 تزايد إلى 25,92‰. هذا التطور غير المستقر يمكن تفسيره بعدم استقرار معدلات الولادات والوفيات.

[1] شعوبي فضيلة، (2016)، مرجع سابق، ص 23.

إن انخفاض الوفيات بواحة فزواطة يفسر أساسا بتحسن الأوضاع الصحية، نوعا ما، ببداية استعمال اللقاحات المضادة بشكل واسع في جميع الدواوير وتداول الأدوية وأيضا إنشاء بعض المراكز الصحية بالمنطقة. إضافة إلى تحسن العادات الغذائية التي ساهمت في التقليل بشكل واضح من عدد الوفيات، سواء في صفوف الصغار أو الكبار، وبالتالي ساهم في تزايد عدد السكان. ويعود تناقص عدد الولادات في الآونة الأخيرة إلى التطور الذي حدث في الخصائص التعليمية للمرأة الفزواطية مما جعلها تفكر في عدد أقل من الأبناء وفترات أطول بين الولادات، بالإضافة إلى عامل الهجرة، علاوة على انخفاض مؤشر الخصوبة[1].

3. تراجع مؤشر الخصوبة

تعد خصوبة السكان أحد العناصر الأساسية في الدراسات الديمغرافية، كونها المحدد الرئيسي لنموهم وتغيرهم، فهي بذلك تفوق ظاهرتي الوفيات والهجرة. من جهة أخرى تعتبر الخصوبة أكثر صعوبة في فهمها من الوفيات ذلك أن الوفيات تتميز بأنها حتمية بالضرورة ولا يمكن تجنبها، لكن الخصوبة ليست كذلك فهي تتعرض لتحولات على المدى القصير أكثر مما تتعرض له الوفيات.

وتمثل الخصوبة أساس المستقبل الديمغرافي للسكان، فمن جهة تؤثر في حجمهم وتركيبهم النوعي والعمري، ومن جهة أخرى تتأثر بالعديد من العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تميزهم. وأفضل مقياس ديمغرافي للخصوبة هو المؤشر التركيبي الذي يمثل عدد الأطفال الذي يمكن أن تلدهم امرأة تبلغ من العمر 15 سنة طيلة حياتها الإنجابية تحت ظروف الإنجاب التي خضع لها أسلافها.

سجل المؤشر التركيبي للخصوبة بواحة فزواطة انخفاضا واضحا في العقود الأخيرة وانتقل من 5,5 طفل لكل امرأة سنة 1994 إلى 3,4 لكل امرأة سنة 2014 كما ما هو موضح في المبيان الموالي، وهي مؤشرات تدل على تطور الثقافة الإنجابية لدى النساء بالمنطقة بشكل كبير (مبيان رقم 4).

مبيان رقم 4: تطور المؤشر التركيبي للخصوبة بواحة فزواطة ما بين 1994 و2014.

[1] سليمان والداودي، (2023)، التحولات السوسيومجالية ورهان التنمية المستدامة . حالة واحة فزواطة" "، أطروحة لنيل الدكتوراه، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية، ص 96.

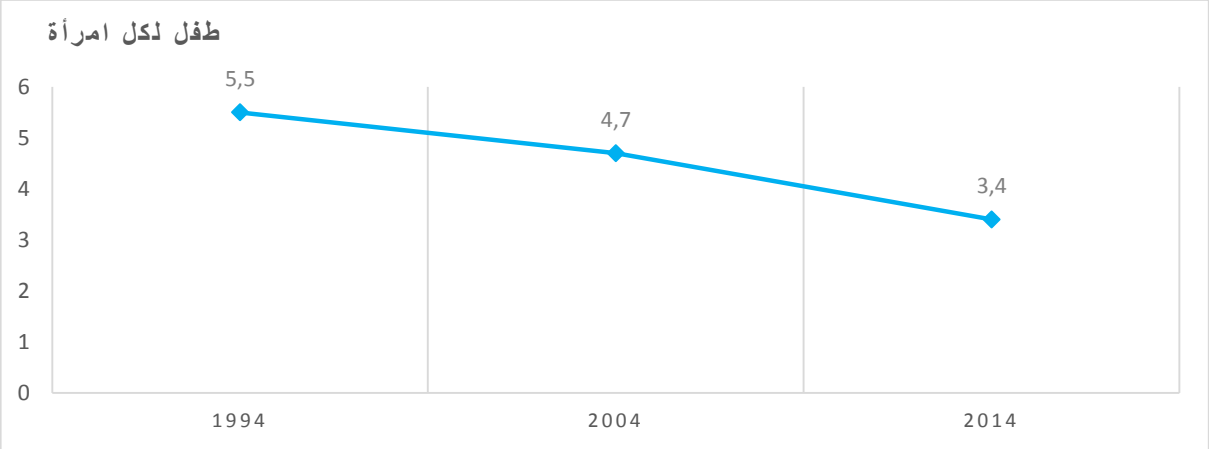

المصدر: نتائج الإحصاءات العامة للسكان والسكنى بالمغرب لسنوات: 1994، 2004، 2014.

على الرغم من الانخفاض المسجل على مستوى المؤشر التركيبي للخصوبة بواحة فزواطة، فإنه ما يزال مرتفعا عند مقارنته بما هو مسجل على مستوى جهة درعة تافيلالت (2,7 طفل لكل امرأة) ومجموع التراب الوطني (2,2 طفل لكل امرأة). ومن المتوقع أن ينخفض هذا المعدل في السنوات الأخيرة كنتيجة لمختلف السياسات الأسرية (تحديد النسل) التي أصبحت متبناة من قبل الأسرة بشكل طوعي على مستوى التراب الوطني.

يعزى انخفاض الخصوبة بواحة فزواطة إلى التغير الذي طرأ على سن الزواج، إذ ارتفع إلى 26,1 سنة 2014، مقابل 21 عاما سنة 1982[1]، وتحسن وضعية المرأة المغربية بسبب تعلمها حيث انتقل معدل التمدرس بسلك الثانوي التأهيلي على مستوى فئات الإناث من 10% سنة 1985 إلى 52% خلال الموسم الدراسي 2021/2020[2]، وارتفاع العزوبة حيث انتقلت من 15,6% سنة 1985[3] إلى 58,9% سنة 2014، بالإضافة إلى ولوج النساء التدريجي إلى سوق العمل وتزايد اللجوء بكثافة إلى أساليب منع الحمل، علاوة على تغير القيم الاجتماعية والتحضر.

وعموما شهدت واحة فزواطة تغيرات مهمة في مستويات خصوبتها، نتيجة عوامل اجتماعية واقتصادية وثقافية، فضلا عما للخصوبة من أثر جلي على باقي الخصائص الديمغرافية الأخرى كالتركيب العمري والنوعي.

4. التركيب العمري والنوعي: فتوة البنية السكانية

[1] الإحصاء العام للسكان والسكنى 1982، 2014.

[2] وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، مديرية زاكورة، 2022.

[3] BAHANI Abdelkabir, (1990), " les structures agraires et les systèmes d'irrigation, palmeraie fezouata (Draa Moyen Maroc)", These de Doctorat, Université de Rouen, France, p 174.

تكتسي دراسة التركيبة العمرية والنوعية للسكان أهمية خاصة لكونها تهدف إلى معرفة الخصائص والإمكانات البشرية المتوفرة ودراسة التوقعات المستقبلية في هذا الميدان، ومن ثم رصد الحاجيات المتعلقة بالسكان سواء على الصعيد المحلي أو الجهوي أو الوطني[1].

1.4. بنية عمرية تتسم بهيمنة الفئة الشابة

تشكل فتوة السكان[2] بواحة فزواطة خاصية تميز بنياتهم الديمغرافية، ولقد لوحظ تراجع ملموس للأطفال ضمن مجموع السكان، حيث انتقلت حصة الفئة العمرية لأقل من 15 سنة من 47% سنة 1982 إلى 35,4% سنة 2014. أما الفئة العمرية ما بين 15 و60 سنة، التي تمثل حوالي 56,2% سنة 2014، لا تمثل سوى 45,8% سنة 1982. ونتيجة لهذه التغيرات ارتفعت نسبة المسنين من 7,2% سنة 1982 إلى 8,4 سنة 2014، وهي أقرب من المعدل الإقليمي 8,6%، وأقل من المعدل الوطني 9,4%. (مبيان رقم 5).

مبيان رقم 5: تطور الفئات العمرية الكبرى ما بين 1982 و2014.

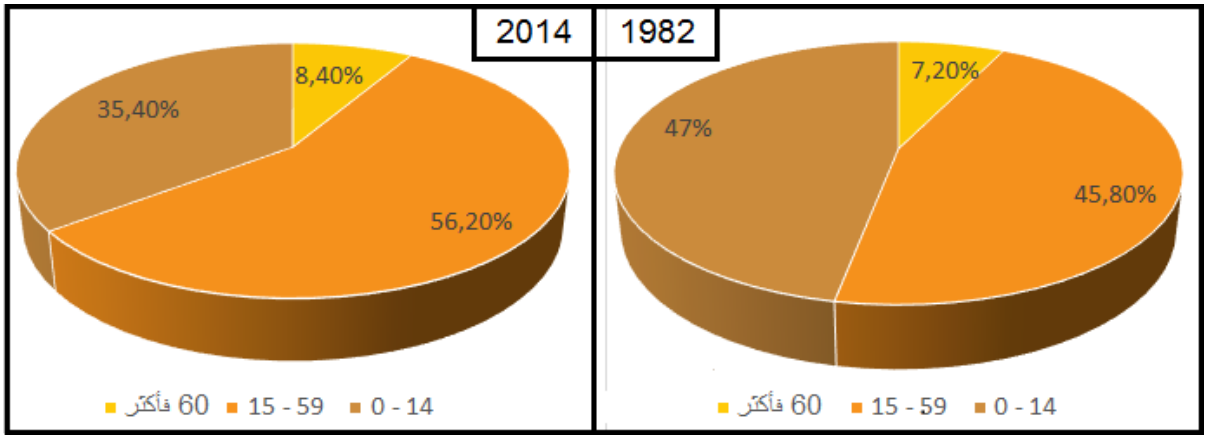

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى، 1982، 2014.

تتحكم العديد من العوامل في هذه التحولات، من أبرزها ارتفاع معدل سن الزواج الأول، وتراجع المؤشر التركيبي للخصوبة، بالإضافة إلى تحسن متوسط أمد الحياة. وتنعكس هذه التحولات على شكل

[1] الأكحل المختار، (2004)، "دينامية المجال الفلاحي ورهانات التنمية المحلية: حالة هضبة بن سليمان"، الطبعة الأولى، فيدبرانيت، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، حسان الرباط، المغرب، ص 196.

[2] يعتبر شعب فتي أو هرم بمعرفة نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة وذلك على النحو التالي:

. فتي جدا: أكثر من 40%.

. فتي: بين 30 و40%.

. في طور التهرم: بين 20 و30%.

. هرم: أقل من 20%.

لمزيد من المعلومات راجع لبيب علي، (2003)، "جغرافية السكان: الثابت والمتحول"، منشورات الدار العربية للعلوم، طبعة شمال جنوب . تونس، ص 116.

هرم الأعمار الذي يتجه نحو مزيدا من التقلص على مستوى القاعدة (نسبة الفتوة)، مقابل تزايد اتساعه على مستوى فئتي الكبار والمسنين[1] (مبيان رقم 6).

مبيان رقم 6: تطور الهرم السكاني لواحة فزواطة ما بين 1982 و2014.

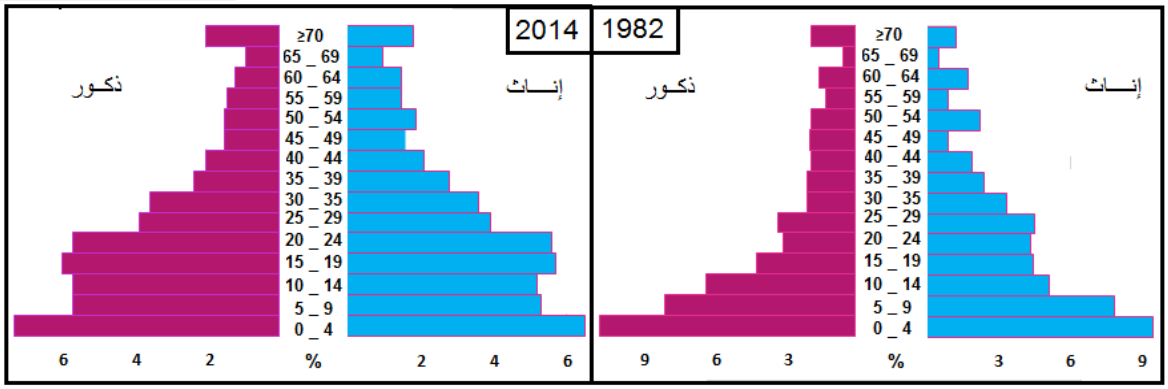

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى 1982، 2014.

تتسم التركيبة العمرية بتفوق واضح للفئة النشيطة، واعتبارا للخصاص الذي يميز الظروف العامة ببوادي واحة فزواطة فإن هذه الفئة مرشحة للهجرة أكثر من غيرها، ويقع على عاتقها عبء الإعالة والتكفل بالشرائح العمرية في إطار التضامن الأسري والتي قدرت بـ 79% سنة 2014، بمعنى أن معدل 79 شخصا هم معالين من 100 شخص نشيط اقتصاديا.

2.4. التركيب النوعي: شبه توازن بين الذكور والإناث

تتوقف القدرة الإنجابية في المجتمع الواحد على التوازن بين نسب الذكور والإناث، وينعكس عدم التوازن في نسب النوع على المكونات الديمغرافية للمجتمع من خصوبة ووفيات، كما ينعكس على توزيع الأنشطة الاقتصادية والتركيب المهني.

هناك شبه توازن بين أعداد الذكور وأعداد الإناث في المجتمع الفزواطي، مع زيادة بسيطة لصالح الإناث. ففي سنة 2014 شكل جنس الإناث 50,2% من مجموع سكان الواحة، 57,9% منها تنتمي إلى الفئة النشيطة، وهي أقرب من المعدل الإقليمي 58,7%، وأقل من المعدل الوطني 63%، و33,7% منها تنتمي إلى فئة الأطفال، وهي أقرب من المعدل الإقليمي 32,7%، وأكثر من المعدل الوطني 27,5%، ثم 8,5 تنتمي إلى فئة الشيوخ، وهي أقرب من المعدل الإقليمي 8,6%، وأقل من المعدل الوطني 9,5%.

أما جنس الذكور فقد مثل 49,8% من مجموع سكان الواحة، 54,6% منها تنتمي إلى الفئة النشيطة، وهي أقرب من المعدل الإقليمي 55,7%، وأقل من المعدل الوطني 61,8%، و37,1% منها تنتمي إلى فئة الأطفال، وهي أكثر من المعدل الإقليمي 35,8% ومن المعدل الوطني 28,9%، ثم 8,3 تنتمي إلى فئة الشيوخ، وهي أقرب من المعدل الإقليمي 8,5%، وأقل من المعدل الوطني 9,4%.

[1] سليمان والداودي، (2023)، مرجع سابق، ص 100.

جدول رقم 1: توزيع الفئات العمرية الكبرى حسب الجنس سنة 2014.

فئات الأعمار	بين 0 و14 سنة			بين 15 و59 سنة			60 سنة فما فوق		
المستويات الترابية	الذكور %	الإناث %	المجموع %	الذكور %	الإناث %	المجموع %	الذكور %	الإناث %	المجموع %
واحة فزواطة	37,1	33,7	35,4	54,6	57,9	56,2	8,3	8,5	8,4
إقليم زاكورة	35,8	32,7	34,2	55,7	58,7	57,2	8,5	8,6	8,6
المستوى الوطني	28,9	27,5	28,2	61,8	63	62,4	9,3	9,5	9,4

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى، 1982، 2014.

5. الرهانات المستقبلية التي يطرحها التغير الديمغرافي

هكذا، يمكن القول أن التغيرات التي مست البنية العمرية لساكنة واحة فزواطة تعكس فتوة المجتمع المحلي، وتغلب على هذا الأخير الفئة النشيطة وهي مسألة وإن كانت إيجابية لما تمثله هذه الفئة من قوة اقتصادية يمكن أن تساهم بشكل فعال في تنمية ترابها، إلا أن غلبة هذه الفئة تطرح العديد من الرهانات على مختلف الفاعلين المحليين يبقى أبرزها:

ـ أثر التحول الديمغرافي على سوق العمل: تزيد فتوة المجتمع المحلي من عرض قوة العمل، لكن هذا العرض الإضافي لا يساهم في زيادة الإنتاج بفعل اختلال العلاقة بين الموارد الطبيعية وحاجات السكان المتزايدة، نتيجة نمو السكان على أرض زراعية محدودة، وعدم توفير مصادر رزق أخرى، وإنما سيؤدي إلى زيادة معدلات البطالة. مما يدفع سكان واحة فزواطة نحو الهجرة إلى المدن الكبرى، بدل الركون والاستقرار ارتباطا بالأرض التي تضيق رقعتها بفعل تدهور الموارد الطبيعية، لا سيما الموارد المائية.

ـ أثر التحول الديمغرافي على الوضع الاجتماعي: نتيجة للاختلاف الكبير في احتياجات الساكنة المحلية وقدراتها على امداد دورة الحياة، يمكن أن تكون عواقب التغيرات في هيكل الأعمار كبيرة، حيث أن فئة الأطفال واليافعين تحتم على الجهات المختصة تقديم الخدمات الأساسية التي تستهدف هذه الفئة خاصة كل ما له علاقة بخدمات التعليم والصحة والفضاءات الرياضية والسوسيواقتصادية، من جهة أخرى فإن فئة المسنين التي مثلت نسبة يمكن وصفها بالمهمة مقارنة بالعدد الإجمالي للساكنة تستدعي هي الأخرى توفير خدمات ذات أهمية خاصة تلك المرتبطة بالميدان الصحي والرعاية الاجتماعية.

ـ رهان الأمن المائي: أصبحت الموارد المائية بواحة فزواطة تشهد تراجعا سريعا، فإلى جانب التغيرات المناخية فإن تفاقم العجز في المياه يرجع أيضا إلى الاختلال بين إمكانيات الوسط وحجم الحاجيات المتزايدة، فقد تشكلت واحة فزواطة على غرار باقي واحات درعة الوسطى في فترات كانت ساكنة هذه المناطق أقل بستة مرات مما هي عليه في الوقت الراهن، لقد كان هناك تطابق بين مؤهلات الوسط الطبيعي وعدد السكان. وينبغي على الجهات الوصية مع تضاؤل الامدادات المائية، أن تتبنى خططاً

استراتيجية من شأنها زيادة كفاءة استخدام المياه والارتقاء إلى درجة مثلى بتوزيع هذا المورد النادر على الميادين المنزلية والزراعية والسياحية بما يؤمن الحاجات الانسانية والتنموية ويحقق الاستدامة.

ـ رهان الأمن الغذائي: إن المنطقة لا تواجه تحديات في سوق العمل فحسب بل أيضا في سوق الغذاء، وعلى الرغم من ظهور مجالات فلاحية عصرية خارج المجال الواحي التقليدي، تعبر عن طموح جيل جديد من المستثمرين في تطوير الفلاحة بالواحات، مستغلا الفرص التنموية التي يتيحها الجيل الأخضر، في هذا الإطار توسعت المساحة الزراعية بشكل كبير، وبدأ يظهر نوع من التخصص الزراعي (زراعة البطيخ الأحمر والأصفر). إلا أن هذه المنتوجات الدخيلة ساهمت وبشكل كبير في استنزاف الفرشة المائية، مما جعل معظم الساكنة المحلية تلجأ إلى استيراد الغذاء، وخاصة القمح.

خـاتمـة

تأسيسا على ما تقدم، يمكن القول أن واحة فزواطة تتميز بدينامية سكانية متباينة زمانيا ومجاليا، تتجلى في تطور وتيرة نموها وخصائها الديمغرافية، وتتمثل أيضا في توزع سكانها غير المتكافئ من حيث البنية العمرية والجنسية، علاوة على تراجع الولادات والوفيات، ومعدل التزايد الطبيعي بفعل انخفاض مؤشر الخصوبة. فهذه التغيرات الديمغرافية، إلى جانب التحضر والهجرة، عوامل قوية تشكل مستقبل المنطقة الديمغرافي، وتبشر بعواقب اقتصادية واجتماعية وبيئية كبيرة. وسيتسنى من الفاعلين المحليين للتغلب على هذه التحديات ضرورة خلق فرص الشغل وتنويعها حسب احتياجات الساكنة المحلية، مع توفير المرافق العمومية وخدمات القرب وغيرها.

قائمة المراجع

- ✓ الأكحل المختار، (2004)، "دينامية المجال الفلاحي ورهانات التنمية المحلية: حالة هضبة بن سليمان"، الطبعة الأولى، فيدبرانيت، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، حسان الرباط، المغرب.
- ✓ سليمان والداودي، (2023)، "التحولات السوسيومجالية ورهان التنمية المستدامة ـ حالة واحة فزواطة" "، أطروحة لنيل الدكتوراه، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية.
- ✓ شعوبي فضيلة، (2016)، "تحول الخصوبة ومسألة الانتقال الديمغرافي في الجزائر، دراسة تحليلية من 1970 إلى 2013"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية.
- ✓ عبد الغفور فرج المنفي، (2017)، التحولات الديمغرافية لسكان ليبيا واتجاهاتها المستقبلية (1954ـ2050)، مجلة اتحاد الإحصائيين العرب، المجلد الرابع، العدد الأول.
- ✓ لبيب علي، (2003)، "جغرافية السكان: الثابت والمتحول"، منشورات الدار العربية للعلوم، طبعة شمال جنوب ـ تونس.

✓ المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي بورززات، 2020.
✓ نتائج الإحصاءات العامة للسكان والسكنى بالمغرب وسجلات الحالة المدنية لجماعتي تمكروت وفزواطة لسنوات: 1982، 1994، 2004، 2014.
✓ وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، مديرية زاكورة، 2022.
✓ BAHANI Abdelkabir, (1990), " les structures agraires et les systèmes d'irrigation, palmeraie fezouata (Draa Moyen Maroc)", These de Doctorat, Université de Rouen, France.

التعرية المائية ودورها في التشكيل الجيومورفولوجي " الحوض النهري واد المالح نموذجا "

Water erosion and its role in the geomorphological formation "the watershed of Oued Elmaleh as a model"

نبيل بنخدير[1]، نادية مشوري[2]

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إثارة موضوع ذو أبعاد بيئية، المتمثل في دور التعرية المائية في المساهمة في التشكيل الجيومورفولوجي بالحوض النهري لواد المالح، وترجع أهمية هذا الموضوع إلى إبراز العوامل المساهمة في مختلف أشكال التعرية المائية ومدى تأثيرها على الحوض النهري وسد واد المالح المتواجد بالمنطقة.

ويمكن تلخيص أهداف الدراسة في وصف مختلف أشكال التعرية التي يعرفها الحوض، وكذلك العوامل المساهمة في بروز الأشكال الجيومرفولوجية وتوزيعها المجالي بالحوض.

وسيتم ذلك اعتمادا على المنهج الوصفي والتحليلي المبني على ملاحظة وتحليل وتفسير مختلف المعطيات المتاحة، وقد خلصت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها أن هناك عدة عوامل مسؤولة عن توزيع أشكال التعرية، وتساهم بشكل كبير في التأثير على الحوض.

الكلمات المفاتيح: التعرية، الحوض النهري، واد المالح، البيئة.

[1]- طالب باحث، لية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، المغرب،benkhadirnabil@gmail.com

[2]- أستاذة باحثة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، المغرب، nadiamachouri@gmail.com

This study aims to raise a problem with an environmental dimension, represented in the role of water erosion in the contribution to the geomorphological formation in the watershed of Oued Elmaleh. The objectives of the study can be summarized by describing the different known forms of erosion in the basin, as well as the factors contributing to the emergence of geomorphological forms and their spatial distribution in the basin. This will be done according to the descriptive and analytical approach based on the observation, analysis and interpretation of the various data available. This study concluded that there are several factors responsible for the distribution of erosion patterns, and that they contribute significantly to the impact on the basin.

Mots clés : érosion, bassin fluvial, vallée salée, environnement.

مقدمة:

يعتبر تدهور الموارد الطبيعية أهم المواضيع التي أضحت تتناولها الدراسات الجغرافية الطبيعية، ومن بين أهم ظواهر التدهور نجد تعرية التربة والتي يعاني منها الوسط الطبيعي المغربي خاصة في المجالات الريفية، فحسب تقرير منظمة الزراعة والتغذية "الفاو" فإن 12,5 مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة مهددة بخطر التعرية، كما تعرف حقينة السدود تراجعا ملحوظا تراوح ما بن 50 و60 مليون متر مكعب سنويا بسبب تراكم الأوحال و الترسبات التي تحملها المجاري المائة، كما تفقد الأراضي الزراعية بالمغرب أزيد من 20000 هكتار سنويا (شعوان جمال،2015)، إذ أن حوالي 11 مليون هكتار من الأراضي في الأحواض المنحدرة فوق السدود معرضة بشكل كبير لخطر الانجراف (مديرية إعداد التراب الوطني، 2002)، ويعتبر الحوض النهري لواد المالح أحد الأوساط البيئية المعرضة للتدهور بسبب التعرية المائية المهمة التي يشهدها وانعكاساتها السلبية على التوحل بالسد المتواجد بالمنطقة، وذلك بسبب تظافر مختلف العوامل الطبيعية والبشرية.

إشكالية الدراسة

تتمثل مشكلة البحث في دراسة دور التعرية المائية في المساهمة في التشكيل الجيومورفولوجي بالحوض النهري لواد المالح ومدى تأثير ذلك على الحوض النهري وسد واد المالح بالمنطقة.

وتتلخص مشكلة الدراسة بالتساؤلات التالية:

ماهي مختلف أشكال التعرية المميزة لحوض واد المالح؟

ما هي العوامل المساهمة في بروز الأشكال الجيومرفولوجية وتوزيعها المجالي بالحوض؟

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على مناهج عدة وذلك لغرض الوصول إلى دراسة متكاملة ومترابطة بأفكارها والوسائل المستخدمة بها ونتائجها.

ولتحقيق الأهداف المتوخاة من هذا العمل والإجابة على الإشكالية المطروحة سنتتبع المناهج التالية:

المنهج الوصفي: من خلال وصف مختلف المظاهر السطحية وتحديد خصائصها الشكلية، ووصف العمليات التي أسهمت في بروز الظواهر الجيومرفولوجية ومختلف أشكال التعرية داخل الحوض النهري لواد المالح.

المنهج التحليلي: من خلال هذا المنهج يمكن تحليل المتغيرات والأسباب الكامنة وراء تعدد أشكال التعرية وتأثير ذلك على الحوض النهري وسد واد المالح بالمنطقة.

المنهج الإقليمي: وهو المنهج الذي ينظم طريقة فهم العلاقات المتبادلة من تأثير وتأثر بين كل من العناصر المكانية والعوامل المتحكمة بتوجيه العلاقات بينهما.

1. الخصائص العامة لميدان الدراسة

1.1. الموقع

يقع الحوض النهري لواد المالح شمال مدينة الدار البيضاء ما بين مدينة المحمدية في الشمال الغربي ومدينة خريبكة في الجنوب الشرقي، بين خطي العرض ′32°53 و ′33°71درجة شمالا، و خطي الطول ′6°35و ′7°24غربا، باتجاه عام ما بين الجنوب الشرقي في اتجاه الشمال الغربي، بمساحة تبلغ حوالي 2068 كلم^2، يحده شمالا الحوض النهري لواد النفيفيخ، ومن الجنوب الأحواض الأطلنطية للشاوية ، ومن الجنوب الشرقي و الشرق روافد أم الربيع عبر هضبة الفوسفاط، ومن الشمال الغربي المحيط الأطلنتي حيث مصب الواد عند جنوب مدينة المحمدية، من الناحية الإدارية فتنقسم أراضي الحوض على كل من جهة الدار البيضاء سطات بمساحة تقدر بحوالي 160131,43 هكتار(77,41 %من المساحة الإجمالية للحوض) ، وجهة بني ملال خنيفرة بمساحة 46719,44 هكتار(22,59 %من المساحة الإجمالية للحوض) .

الشكل رقم 1: الموقع الجغرافي لمنطقة الدراسة:

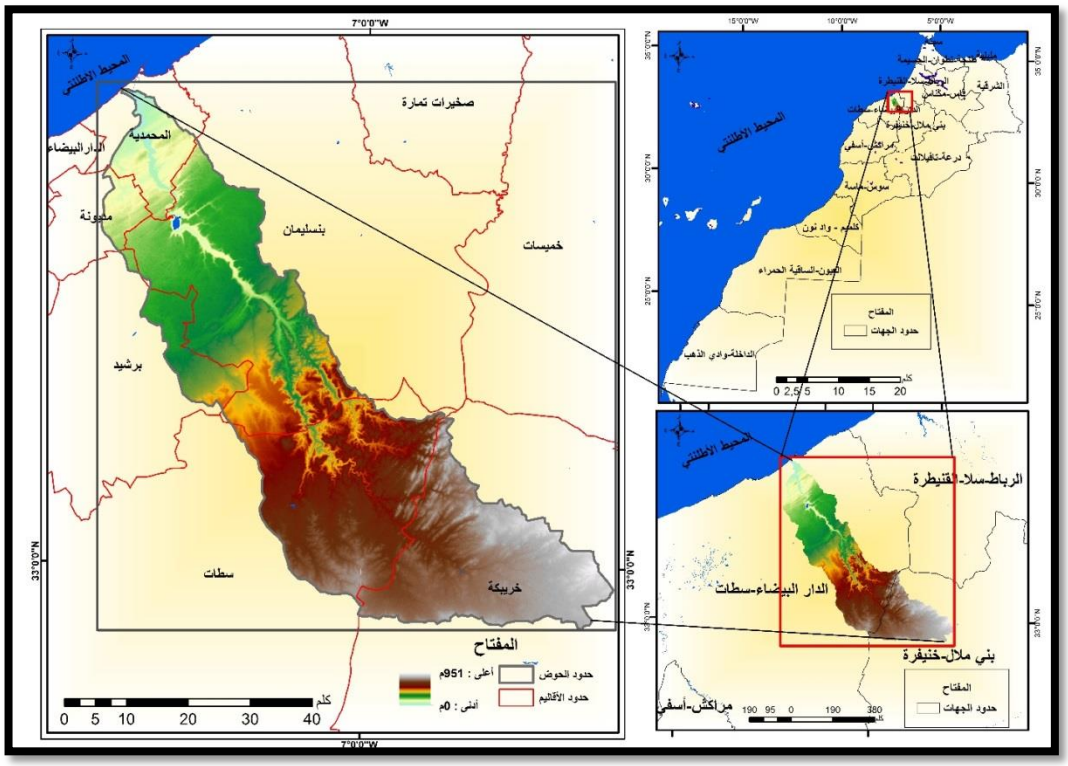

المصدر: عمل شخصي بالاعتماد على معطيات التقسيم الجهوي للمغرب سنة 2015، والنموذج الرقمي للارتفاعات SRTM

إن مختلف أشكال الدينامية الحالية التي يعرفها الحوض النهري لواد المالح، والتي تؤثر على استقرار التربة، فهي نتيجة تداخل مجموعة من العوامل الطبيعية (عامل الانحدار، عامل الصخارة...) والعوامل البشرية، ويبقى النشاط الفلاحي أحد أهم العوامل التي تؤثر على استقرار التربة بالمنطقة، على اعتبار أن هذه الأخيرة يغلب عليها المناطق الريفية. ويهيمن على النشاط الفلاحي الزراعة البورية

وتربية المواشي، والذي يعتبر الركيزة الاقتصادية الأساسية التي تعتمد عليها الساكنة رغم ما تعانيه الفلاحة من تذبذب في الإنتاج، في ظل التغيرات المناخية الراهنة.

وتهدف هذه الدراسة إلى رصد مختلف أشكال التعرية المائية الحالية وتوزيعها المجالي بالحوض النهري لواد المالح، حيث تتباين هذه الأشكال داخل الحوض تبعا لتعدد وقوة العوامل المتحكمة فيها.

المحور الأول: أساليب وأشكال التعرية المائية وتأثيرها بحوض واد المالح

1. أشكال التعرية المائية بالحوض النهري لواد المالح

تتوزع أشكال الدينامية الحالية بشكل مختلف داخل الحوض النهري لواد المالح، حيث تتحكم فيها مجموعة العوامل، كنوعية الصخور وطبيعة الانحدار والجريان المائي ونوعية الغطاء النباتي... وتتباين حدة هذه العوامل حسب المجالات المسقية أو البورية أو الغابوية...

تتعدد عوامل التشكيل الجيومورفولوجي بالمنطقة حيث نجد:

1.1 التعرية الغشائية Erosion Aréolaires

هي عامل تدهور أساسي للتربة على المدى الطويل وبالتدريج، تتجلى خطورتها في إفقار المسكة الترابية العليا مما يؤدي في أخر الأمر الى إفقارها، وتهم السطوح الضعيفة الانحدار (هوامش الهضاب، المتون والحادورات وأقدام السفوح). (نافع رشيدة ووطفة عبد الرحيم 2002).

والسيلان المتفرق، هذا النوع من التعرية يغطي كل السفوح والفئات تتمثل بالخصوص في **كسح التربة** الانحدارية والصخرية، الموجودة في الحوض، لكن تتطور وتختلف حسب اختلاف العوامل المتحكمة فيها.

2.1 كسح التربة Décapage du sol

يتم كسح التربة فوق السفوح بفعل اصطدام قطرات المطر بالسطح التي تعمل على تفكيك جزئيات التربة، ونقل المواد الدقيقة والعالقة بواسطة السيل الغشائي البطيء. يرتبط هذا الشكل من التعرية بعنف وتركز التساقطات خاصة في بداية فصل الخريف، بحيث تعمل قطرات المطر على تشتيت بنية التربة وتفكيك عناصرها، مما يؤدي إلى التصلب وتراجع التسرب، الشيء الذي يبرز معه الخطوط الأولى للسيلان المنتشر (أبهرور محمد،2002).

تتمثل الآثار السلبية لعملية كسح التربة في إفقار المسكات العلوية من موادها العضوية وموادها الدقيقة، حيث تعمل هذه الظاهرة على غسل التربة، وبالتالي نصبح أمام تربة فقيرة غير صالحة للاستغلال.

الشكل رقم 2: رسم توضيحي لآلية كسح التربة

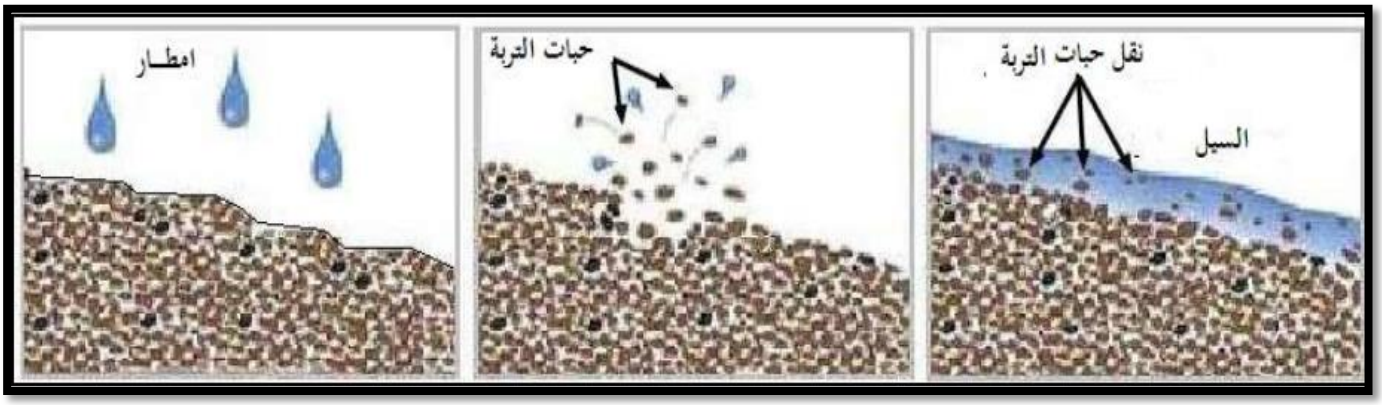

المصدر: CHEGGOUR 2008

3.1 السيلان المتفرق Ruissellement diffus

تعمل التساقطات على غلق مسام التربة لنصبح أمام وسط غير نافذ، فبدل أن تتسرب مياه التساقطات، تجري فوق السطح لتتخذ شكلان، فإما أن يكون السطح خالي من العوائق فتشكل هذه المياه جريانا سطحيا متجانسا ومنتشرا، أو تعترضها بروزات حصوية ترغمها على الانتظام ضمن خيوط متفرقة لتتخذ شكلا شبكيا (نادية الناجي، 2014).

عموما فإن هذه الظاهرة تنشأ عند تزايد قيمة التساقطات أثناء العواصف المطرية، فتتكون مسيلات ضعيفة فوق السفوح تتعمق باتجاه الانحدار لتعمل بذلك على جرف التربة.

ينتشر هذا النوع من التعرية المائية خاصة على الأراضي المستريحة والأراضي المخصصة للرعي، وهي الأراضي التي تعرف غيابا شبه تام للغطاء النباتي، حيث تكون النفاذية شبه منعدمة بفعل اندكاك الأرض من قبل الماشية. في حين تعرف الأراضي المحروثة انعداما لظاهرة السيل المتفرق، لكون السطح يعرف انفتاحا يساعد على عملية التسرب بفعل الحرث. (الصورة رقم 1)

4.1 التعرية الخطية Erosion Linaire

يرتبط ظهور هذا النوع من أشكال التعرية المائية أساسا، بطبيعة البنية الصخارية أي ما مدى مقاومتها ونفاذيتها وكمية الأمطار المتهاطلة، مما يؤدي الى ظهور أشكال خطية، تختلف أشكال التعرية الخطية وأحجامها ودرجة تعمقها العمودي وتوسعها الجانبي حسب درجات الانحدار والوضعية المورفلوجية للسفوح وطبيعة استعمالات التربة، كما تتفاوت مقاطع الخدات الطولية والعرضية من سفح الى أخر وداخل السفح نفسه من قطاع لآخر.

يعتبر هذا النوع من التعرية نوعا من التعرية المائية الذي ينتج عن تضافر عاملي عدوانية التساقطات

وعدم نفاذية الصخور الشيء الذي يعطي أشكالا خطية تنتشر فوق السطح بأنواع وعمق مختلف، حسب قيمة الانحدار وطبيعة الصخارة وتوجيه السفوح (محمد أبهرور، 2009).

5.1 التعرية بالخدش Erosion en griffes

ينشئ هذا النوع من التعرية المائية في ظل وجود سطح غير متجانس يعرف بروز بعض أنواع النباتات القصيرة والحجارة والحصى، الشيء الذي يجعل التساقطات تستغل هذا اللاتوازن لتتحرك في اتجاه السافلة، مكتسبة بذلك قوة كبيرة تمكنها من تشكيل أخاديد غير متعمقة. (الصورة رقم2) تتحكم عدة عوامل في نشأة وانتشار هذا النوع من التعرية المائية، أهمها تركز التساقطات، قوة الانحدارات صلابة ونفاذية الصخور، وأشكال استعمالات التربة، كلها عوامل تعمل على نشأة السيل وتركزه وتعمقه في السطح (أبهرور 2009).

6.1 التعرية التخديدية Erosion par Ravinement

يمكن اعتبار التعرية التخديدية هي مرحلة متقدمة للتعرية بالخدش، وتنتج عن عدائية التساقطات وتركزها فتتكون مسيلات تتجمع وتتحرك وفق الانحدار، مكتسبة بذلك كفاءة أكبر على الاقتلاع والتعمق على حساب القطاع الترابي (نادية الناجي 2014).

تتميز هذه التعرية المائية عن سابقتها في كونها تتميز بالتعمق، بحيث يمكن أن تصل التعرية إلى القاعدة الصخرية. كما أنها تعرف بكون خداتها لا تعرف تحولا سريعا، حيث تحافظ على عمقها واتساعها، إلا في حالات الأمطار العاصفية التي تقوم بدينامية كبيرة.

عموما يتخذ التخديد ثلاثة أشكال في الطبيعة:

- ✓ **الخدات المستقرة**
- ✓ **الخدات النشيطة**
- ✓ **التخديد المعمم أو ما يسمى بالأسحال.**
- ✓ **الخدات المستقرة:**

خدات موروثة مستقرة نسبيا تعمل على صرف المياه ويصل عمقها إلى عدة أمتار، لكن ضفافها تعرف تعرية مهمة، تتجلى بالخصوص في ظهور مسيلات متباينة، والتوسع بواسطة تهدلات ترابية ناتجة تشقق التربة فو ق انحدارات ضعيفة إلى متوسطة، تساعد هذه الشقوق على تسرب كميات مهمة من المياه خلال فترة التساقطات، الشيء الذي يساعد على حدوث تهدلات مستمرة وسط هذه الخدات لتنقل خلال التساقطات الموالية، مما يرفع من حجم الرواسب والتي تظهر عند السافلة على شكل مخاريط انصباب تتشكل من مواد متفاوتة الأحجام وسط مواد دقيقة. (محمد أبهرور 2009).

نجد هذا النوع من الخدات بجميع السفوح الطويلة والتي تتميز بدرجة انحدار مهمة، كما يشكل هذا النوع من الخدات خطرا على المساكن الموجودة بجانبها، نظرا لما تجلبه من مياه ومواد في الفترات الممطرة والتي تعطي الفيضانات. (الصورة رقم 3)

✓ **الخدات النشيطة:**

يعتبر هذا النوع من التخديد من أهم أشكال التعرية الخطية التي تعمل على الاقتلاع، وتتميز بكونها تعرف تطورا مهما وسريعا بفعل التساقطات المهمة التي تعرفها الفترة الخريفية، الشيء الذي يساهم في توسعها عموديا وجانبيا.

تنوع هذه الخدات وتطورها مرتبط بعامل الصخارة، عامل الانحدار والتساقطات. لتتخذ شكلان هما كالتالي:

- في حالة السفوح الشديدة الانحدار تتخذ هذه الخدات شكل خوانق (V) .
- في حالة السفوح الضعيفة الانحدار والتكوينات الهشة، فإن التخديد يأخذ بعدا جانبيا إلى جانب التعمق العمودي لتتخذ شكل (U).

يؤدي هذه الشكل من التعرية الي تدهور كبير القطاعات الترابية وذلك من خلال إزالة المسكات العليا الغنية بالمواد الطينية والعضوية (عثمان رحيمي، 2016) (الصورة رقم 4)

وتختلف أشكال توسع وتعمق الخدات على طول السفوح حسب اختلاف القاعدة الصخرية والتربة والتكونات السطحية، وشكل ودرجة ا لانحدار وطول السفوح. ويتخذ التوسع الأفقي للخدات ثلاث أشكال رئيسية كما وضح ذلكRoose (1994)، (الشكل رقم 3) (محمد أبهرور عن Roose، 1994).

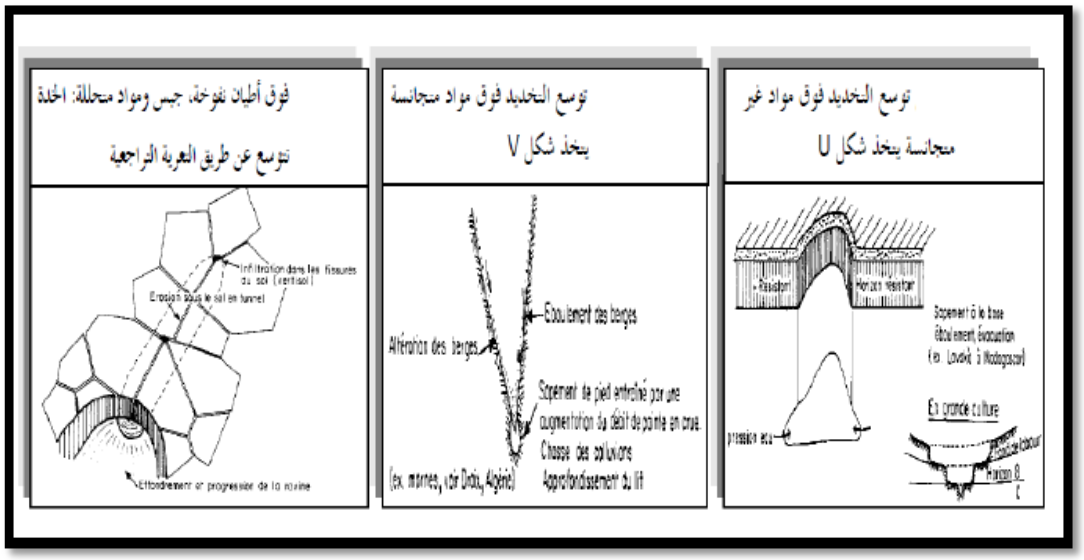

الشكل رقم 3: أشكال التوسع الأفقي للخدات

✓ **التخديد المعمم (الأساحل):**

تنشأ ظاهرة الأساحل نتيجة عنف التساقطات المركزة زمنيا، وهي نتيجة جد متطورة للتخديد العنيف والمركز، ويعمل انعدام الغطاء النباتي على انتشار هذا النوع (الصورة رقم 5)، كما أن تناوب فترات الرطوبة والجفاف خلال السنة يعمل على تهيئ السطح للمؤثرات المناخية (أبهرور،2009).

تنتشر الأساحل بمجال الدراسة بالسفوح ذات الانحدارات القوية مع غياب كلي للغطاء النباتي، مشكلة وحدات صعبة الولوج.

7.1 الإنهيالات الصخرية Eboulements Rocheux

تنشئ الإنهيالات الصخرية فوق التكوينات الصلبة، حيث تعمل التعرية الميكانيكية بتظافر مع عامل الجاذبية، على تحرك مواد الصخر المفككة في اتجاه الأسفل. (الصورة رقم6)

تعتبر الإنهيالات من بين أشكال الحركات السريعة الجافة التي تحدث بفعل الجاذبية الأرضية، وتهم مواد صلبة تتميز بكثافة الشقوق والصدوع كالصخور الكلسية والحثية، بالإضافة الى الجاذبية يساهم السيل في ظهورها وذلك بإفراغ المستويات الهشة لتنهال العناصر غير المستقرة بشكل فردي لمسافات تتباين حسب انحدار السفح ووزن المواد.

صور لمختلف أشكال التعرية بمنطقة الدراسة

المصدر: عمل ميداني من منطقة الدراسة

المحور الثاني: تأثير التعرية المائية بالحوض النهري لواد المالح

للتعرية انعكاسات عديدة يمكن معاينتها:

1.2 على مستوى سد واد المالح

يتجلى تأثير التعرية المائية على السد من خلال كميات الترسبات المتوضعة على مستوى بحيرته، مما يزيد من الحجم الميت لهذا الأخير، يقصد بذلك التراجع التدريجي لسعة تخزين حقينة السد بفعل تراكم الأوحال، الذي يعتبر نتيجة حتمية لظاهرة انجراف التربة، ويشكل إحدى الإشكالات الكبرى التي تهدد السير الوظيفي لهذه المنشأة المائية، بل وتشكل تهديدا حقيقيا لسلامة وأمن السد. إن انجراف التربة الناتج عن سوء استعمال الموارد الغابوية، وعدم القيام بتشجير المناطق المجاورة لمراكز السدود، أدى بها إلى الامتلاء بالتربة، وذلك بسرعة فائقة فتقلص مردودها الاقتصادي وعملها الإنتاجي في تخزين المياه وإنتاج الكهرباء.

ويمكن اعتبار تراكم الأوحال بحقينات السدود أحد مؤشرات التدهور البيئي بالمغرب، فهناك مجموعة من السدود تعرف سنة بعد أخرى تزايدا في كميات الترسبات، وبالتالي تقلصا في حجم المياه المعبأة في حقينتها، لكن بنوع من التباين ما بين منشأة هيدروليكية لأخرى حسب تنوع الأوساط الطبيعية وطرقية تدخل الإنسان.

هناك خمسة سدود فقدت أكثر من 40 % من سعتها الأصلية، وهي مشرع حمادي **ووادي المالح** وسيدي إدريس ومحمد الخامس والنخلة. فيما سبعة سدود فقدت من طاقتها مابين 20 % الى 40 %، ويتعلق الأمر بسد ابن بطوطة والمنصور الذهبي والحسن الداخل ومحمد بن عبد الكريم الخطابي وللا تاكركوست وسد القنصرة وواد المخازنن، أما باقي السدود أقل من 20 % من طاقتها التخزينية.

وتتراجع سعة تخزين حقينات السدود ببلادنا بأكثر من 75 مليون م^3 / السنة، ومن المحتمل أن تصل إلى 100 مليون م^3 في حدود 2020، ثم إلى 150 مليون م^3 / السنة في أفق 2030. " كما أن مستويات توحل أحواض السدود يتسبب سنويا في احتلال مساحات تعادل حقينة 75 مليون متر مكعب، أي ما يساوي حقينة سد من الحجم المتوسط، من شأنه أن يضمن ري أكثر من 10000 متر مكعب (المغرب الممكن / تقرير الخمسينية / 2006).

كما تقدر تكلفة التعرية بسد واد المالح، حوالي 12 مليون درهم (محمد الشيخاويIAV الحسن الثاني الرباط).

2.2 على مستوى الحوض

يتجلى تأثير التعرية المائية في الحوض من خلال الأشكال الناتجة في أرض الميدان وكذا على سمك المسكات الترابية المفقودة.

الشكل رقم 4: التعرية المائية الحقيقية بالحوض النهري واد المالح (2014)

فئات التعرية (طن/هـ/السنة)	المساحة كلم^2	النسبة المئوية %	%المتراكمة
]1;0]	1662.28	80.36	100
]2;1]	216.28	10.46	19.64
]3;2]	86.33	4.17	9.18
]4;3]	41.75	2.02	5.01
]5;4]	24.29	1.17	2.99
5 <	37.57	1.82	1.82
المجموع	2068.51	100	

يقدر المعدل المتوسط للتعرية الحقيقية الحالية ب 17 طن/هـ/السنة، هذه النتائج المستخلصة من كارطوغرافية التعرية، توضح أن:

التعرية المائية نشيطة جدا بالحوض النهري واد المالح.

يلعب الغطاء النباتي دورا مهما في حماية التربة.

المعدل المتوسط للتعرية فوق العتبة المحتملة بالمناطق الجافة والشبه الجافة 2 طن/هـ/السنة، في حين أن 90,72 % من مجموع مساحة الحوض لها قيم فقدان التربة تحت العتبة، مما يجعل هذا الوسط أكثر استقرارا، بينما تمثل الأراضي غير المستقرة 9,18 % و 1,82% متدهورة بشكل كبير، هذه المناطق تمتد بعالية الحوض أو بضفاف الأودية، حيث الانحدارات قوية مع غياب شبه كلي للغطاء النباتي، مما جعل هذه المناطق تعرف نشاطا مهما للتعرية. (هشام الدياجي ،2017)

3. التوزيع المجالي للتعرية داخل الحوض

تتوزع أساليب وأشكال التعرية المائية الحالية بحوض "واد المالح" بشكل متباين وتظهر مختلف هذه الأشكال فوق السفوح داخل الحوض من خلال وجود مجموعة من الخدات والأساحل ومجالات التخديد.

تتحكم في توزيع هذه الأشكال وفي اختلاف حدتها مجموعة من العوامل، من جهة طبيعة الركيزة الصخرية والانحدار ومن جهة أخرى أشكال استعمالات التربة وحدة التساقطات.

الخريطة رقم 1: خريطة الانحدارات بالحوض النهري لواد المالح

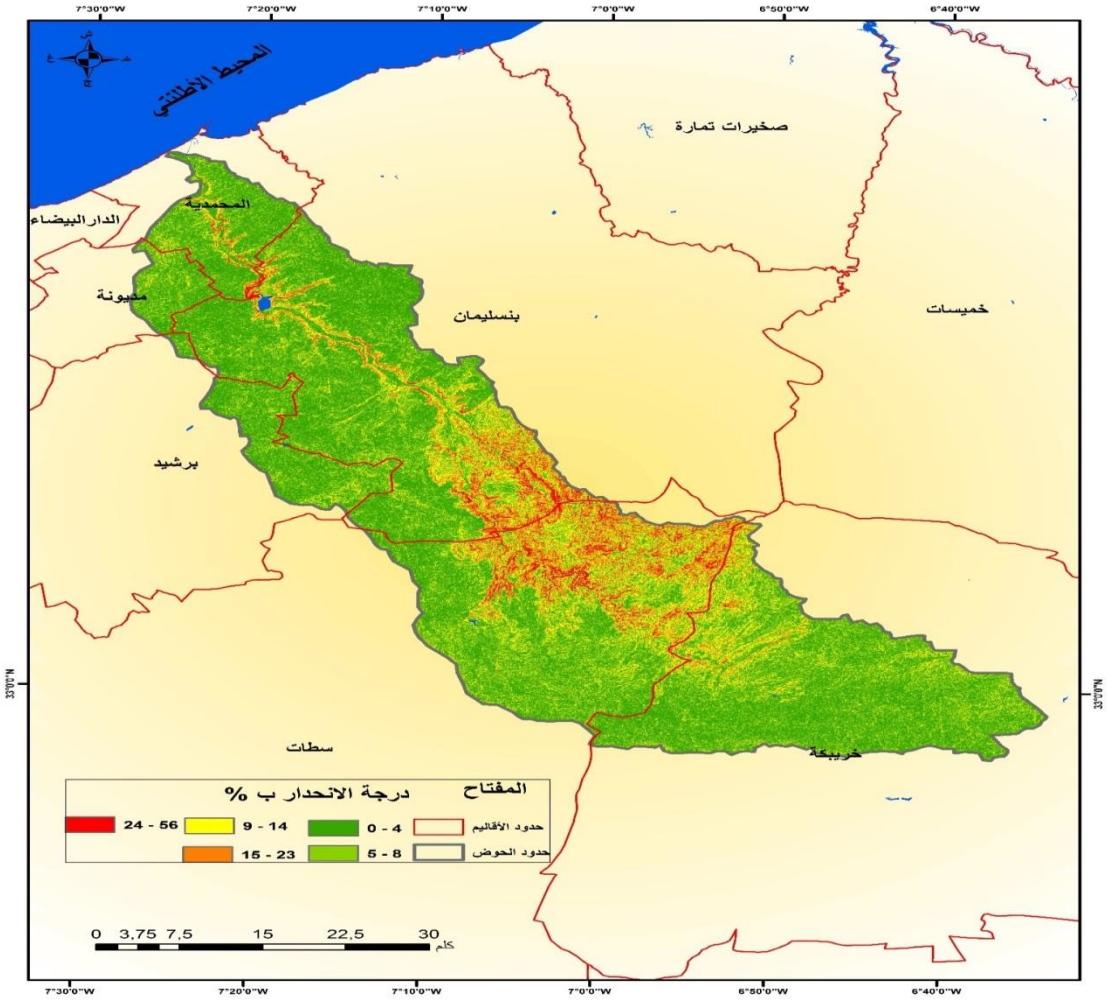

المصدر: عمل شخصي اعتمادا على النموذج الرقمي الأرضيSRTM 30 m

✓ **التوزيع المجالي للأشكال التعرية حسب فئة الانحدار**

يعد شكل الانحدار وطبيعته من بين العوامل المهمة في دينامية أشكال التعرية داخل الحوض على وجه الخصوص، حيث تتباين هذه الدينامية حسب فئات الانحدار، حيث تتواجد مختلف أشكال التعرية فوق جميع الانحدارات باستثناء الإنهيالات التي شبه غائبة فوق الانحدارات الضعيفة، وتوجد أكبر نسبة لها فوق الانحدارات القوية جدا، أما التعرية الضعيفة فيلاحظ أعلى نسب لها فوق الانحدارات المتوسطة، بينما آلية كسح التربة والتخديد المتعمق والمعمم والانزلاقات فتوجد فوق الانحدارات المتوسطة.

خريطة رقم 2: التكوينات الصخرية بالحوض النهري واد المالح

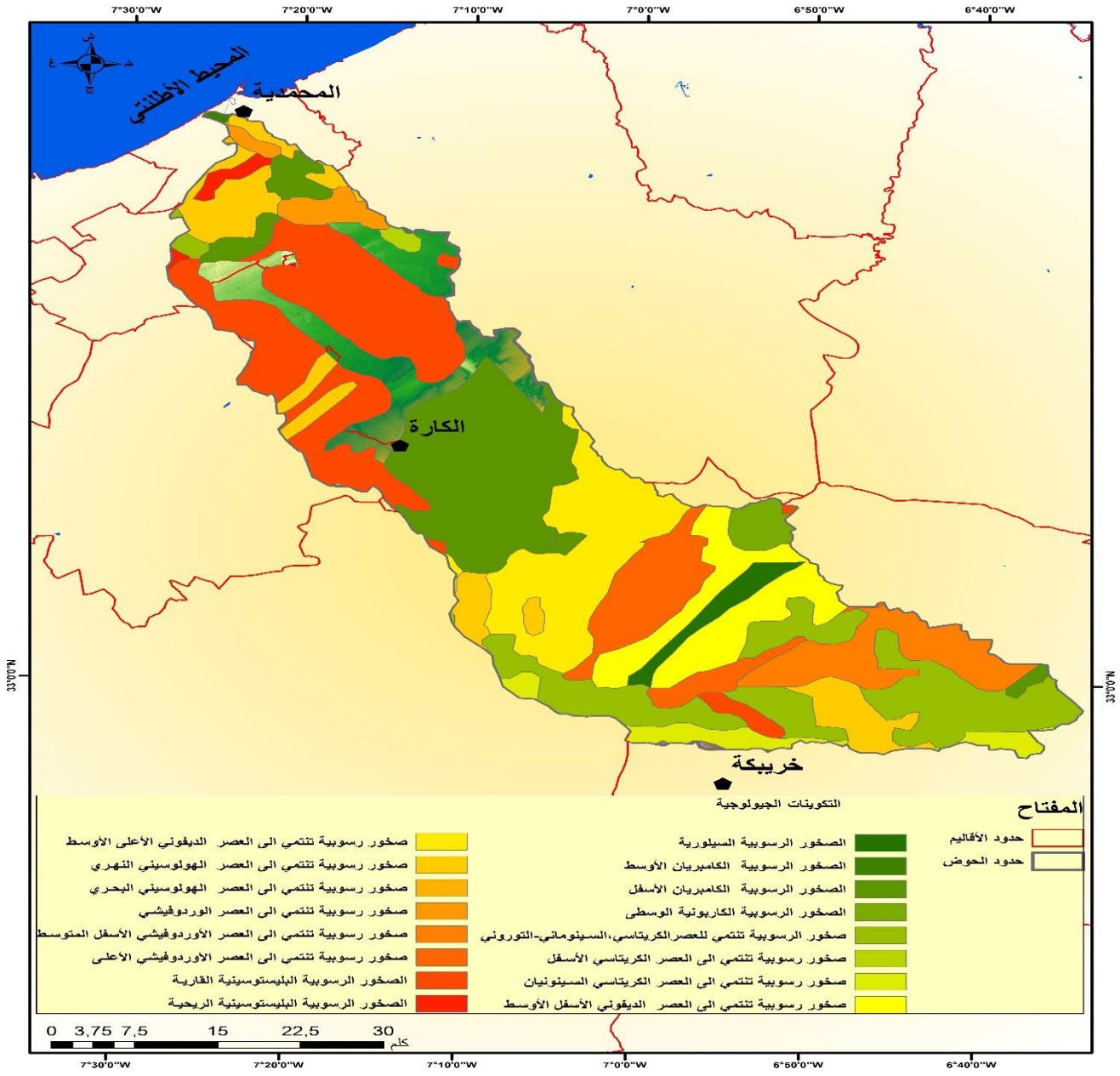

المصدر: عمل شخصي بالاعتماد على خريطة المغرب الجيولوجية بمقياس 1/100000، والنموذج الرقمي للارتفاعات SRTM بدقة 30 متر

✓ التوزيع المجالي لأشكال التعرية حسب نوعية الصخور

تلعب طبيعة الصخور دورا أساسيا في توجيه عمل التعرية وتنويع أشكالها، حيث يلاحظ هيمنة التعرية الضعيفة والتخديد الأولي والتخديد المتعمق داخل فئة الصخور الهشة .بينما يلاحظ غياب كل من التخديد المعمم الإنهيالات والانزلاقات بالكلس والصلصال.

✓ التوزيع المجالي لأشكال التعرية المائية حسب استعمالات التربة

خريطة رقم 3: خريطة استعمالات الأرض داخل الحوض النهري واد المالح

المصدر: عمل شخصي اعتمادا على النموذج الرقمي الأرضي SRTM 30 m

يعمل العنصر البشري الى جانب العناصر الطبيعية على التسريع من وثيرة وظهور وتطور أشكال التعرية عن طريق الأنشطة التي يمارسها وكذلك الاستغلال المكثف أو غير المعقلن للأراضي. يتضح أن أشكال التعرية المائية تسود فوق أنواع استعمالات التربة التالية: الأراضي الجرداء، والأراضي ذات الغطاء النباتي المتفرق، بنسب مهمة.

يلاحظ غياب تام للحركات الكتلية فوق الماطورال المفتوح وكذلك غياب لكل من التخديد الأولي وشبه غياب للتخديد المعمم والمتعمق فوق الماطورال الكثيف، أما باقي أشكال التعرية فإنها تتوزع بنسب متقاربة فوق أشكال استعمالات التربة .

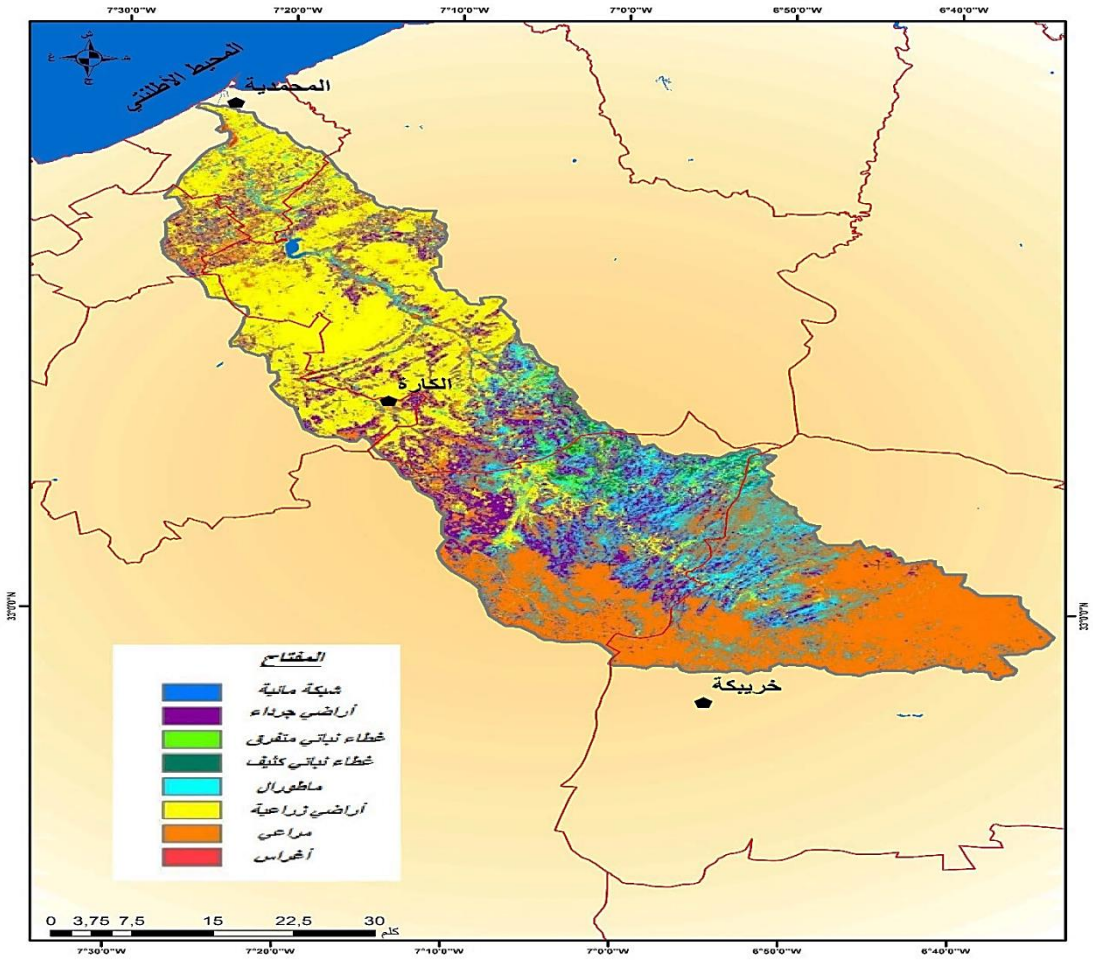

خاتمة:

يتضح من خلال تشخيص ظاهرة التعرية أن الحوض النهري لواد المالح يشهد اليوم تدهورا ملحوظا، يعكس الهشاشة التي يعاني منها، فشدة الانحدارات وضعف مقاومة الصخور وعدوانية المناخ وتراجع

التغطية النباتية أضف الى ذلك التدخل السلبي للإنسان، كل هذه العوامل شكلت حافزا لمختلف أشكال التعرية، والتي ساهم في حدتها أيضا، تراجع الغطاء النباتي وبنية صخرية هشة.

أما بالنسبة للعوامل المسؤولة عن توزيع أشكال التعرية، فهناك الانحدارات القوية وطبيعة الصخور الهشة وغياب الغطاء النباتي كان سببا في سيادة الأساحل على غرار ذلك فالمجالات المحمية والتي تتسم بتركز الانحدارات المتواضعة ساهم في غياب أشكال التعرية.

كل ذلك ساهم بشكل سلبي في التأثير على الحوض النهري وسد واد المالح، من خلال تزايد المسكات الترابية المفقودة سنويا، إضافة إلى تراجع حقينة السد الاستيعابية بسبب تراكم الأوحال.

أمام هذه الوضعية المتدهورة، يجب على الجهات المعنية اتخاذ الإجراءات الكفيلة للتخفيف من حدة هذا التدهور، وذلك باعتماد تدابير وتقنيات تهدف إلى إعداد مجالي مستدام تجاه الموارد الطبيعية بالمنطقة.

المراجع:

- ✓ أبهرور محمد (2009)إسهام في التقييم الكمي للتعرية المائية بمقدمة الريف الشرقي (نموذج حوض واد الثلاثاء)، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس- فاس، 269 ص.
- ✓ أبهرورمحمد(2009) عن Rosse 1994, إسهاما في التقييم الكمي للتعرية المائية بمقدمة الريف الشرقي نموذج حوض واد الثلاثاء. أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافية، الصفحة 176.
- ✓ رشيدة نافع ووطفة عبد الرحيم (2002): التعرية المائية وأترها في تدهور التربة، تحليل مظاهر ومناهج القياس، مجلة بحوث كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية-العدد العاشر.
- ✓ شعوان جمال (2015) : توظيف الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية في دراسة التعرية المائية بالريف الأوسط – حوض أمزاز نموذجا-أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله،كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس.
- ✓ عثمان رحيمي (2016): نمدجة التعرية المائية بالحوض المائي لواد باعتماد منهجية PAP/CAR، بحث لنيل شهادة الماستر بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بني ملال، ص92.
- ✓ المغرب الممكن / تقرير الخمسينية / 2006
- ✓ نادية الناجي (2014) التقييم الكمي للتعرية المائية بحوض واد واومانة بالاعتماد على المعادلة العالمية لفقدان التربة usle بحث لنيل شهادة الماستر بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بني ملال، ص252.
- ✓ هشام الدياجي (2017): التعرية المائية بالحوض النهري واد المالح، محاولة القياس والنمذجة "مقاربة خرائطية". كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية، (أطروحة غير منشورة).

علاقة الخصائص المادية للمسكن بالسلوك المنحرف والجانح حالة الأحياء السكنية ما بعد الصفيحية– مدينة مكناس أنموذجا- مقاربة سوسيولوجية

Relationship between the physical characteristics of housing and deviant and delinquent behavior The case of post-tinplate residential areas, the city of Meknes as a model A sociological approach

د. عبد الغفور الوالي[1]

ملخص:

من خلال دراسة ميدانية أجريناها على بعض الأحياء السكنية ما بعد الصفيحية (منتوج سياسة الدولة للقضاء على السكن الصفيحي) بمدينة مكناس، نهدف من خلالها الكشف عن أهمية المسكن باعتباره أهم عناصر الإطار أو المحيط العمراني، والآثار النفسية والاجتماعية لخصائصه المادية (الفيزيقية) على قاطنيه، خصوصا على طبيعة سلوكاتهم؛ السوية منها أو المنحرفة والجانحة. لتحقيق هذا الهدف، اعتمدنا على المقاربة الكيفية، عبر إجراء عدد من المقابلات نصف الموجهة، مع عينة قصدية من ساكنة أحياء كل من: مرجان III (السكنى)، برج مولاي عمر وعين الشبيك، بمدينة مكناس.

خلصت الدراسة إلى أن خصائص المسكن المادية (مساحته، موقعه، مرافقه، ملكيته، حالته المادية وخصوصيته....)، ساهمت في خلق جو مشحون بالاضطرابات النفسية والبيعلائقية، التي أدت في نهاية المطاف إلى ارتكاب جرائم ودخول عالم الانحراف مرورا عبر أشكال متنوعة من الصراع. كما خلصنا أيضا إلى أهمية المراحل الأولى لنمو الطفل وكيف يتأثر هذا الأخير بمحيط مسكن أسرته وما يوفره من فضاء للعب والاكتشاف والتّجريب... إلخ، على اعتبار أن البيئة السكنية تشكل مسرحا جاهزا؛ تعطيه مجالا للحركة أو تحدّ منها، تمنحه انتماء أو ترمي به إلى الهامش ليعاني من الإقصاء، تولّد فيه حسا اجتماعيا وتوفر له أمنا نفسيا أو ترمي به في بؤرة الاغتراب.

الكلمات المفاتيح: المسكن، الانحراف، الخصائص المادية، الأحياء السكنية ما بعد الصفيحية.

ABSTRACT:

Through a field study conducted in some post-tinplate residential areas (a result of the government's policy to eliminate slums) in the city of Meknes, we aim to uncover the importance of housing as a vital element of the urban environment and the psychological and social effects of its physical characteristics on the residents, particularly in relation to their behavior, whether it is normative or deviant and delinquent. To achieve this goal, we adopted a qualitative approach by conducting a series of semi-structured interviews with a purposive sample of residents from the following neighborhoods: Marjan III (residential area), Borg Moulay Omar, and Ain Chbik, in the city of Meknes.

The study concluded that the physical characteristics of housing (such as its size, location, facilities, ownership, physical condition, and privacy) contributed to the creation of an environment rife with psychological and behavioral disturbances, ultimately leading to the commission of crimes and involvement in deviant behavior through various forms of conflict. We also found the significance of the early stages of child development and how they are influenced by the residential environment provided by their families, including spaces for play, exploration, and experimentation, as the residential environment serves as a ready stage that either allows or restricts movement, grants a sense of belonging or marginalizes individuals, generates social awareness, and provides psychological security or thrusts them into a state of alienation.

Keywords: Housing, Deviance, Physical Characteristics, Post-Slum Residential Neighborhoods.

1 باحث في علم الاجتماع، أستاذ مادة الفلسفة بالتعليم الثانوي التأهيلي، عضو بمختبر السوسيولوجيا والسيكولوجيا بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله ظهر المهراز – فاس. (العنوان الإلكتروني: Abdelghafour_louali@hotmail.com

مقدمة:

إن السكن ليس مجالا هامشيا من الوجود الإنساني، بل على النقيض تماما؛ فمن خلاله هو مفهوم للإنسان، وللحياة الكريمة ولسياسة الدولة التي هي على المحك. وأهميته الجوهرية تم فهمها بشكل خاص من قبل الفلاسفة الطوباويين[1] الذين اقترحوا تصورا للإسكان الذي يرافق ويدعم مشروعهم لتحسين حياة الإنسان[2]. إن السكن أو ما يعرف ب" السكنى"، يقصد به كيفيات اشتغال واستعمال الأفراد والأسر والجماعات لفضائهم السكني؛ بمعنى الإطار الإيكولوجي لحياة نوع ما، وهو مكان داخلي، مغلق ومغطى، بمعنى: **أين نمارس فعل السكن بطريقة دائمة**؟ وهو من منظور **فيزيقي** عبارة عن مساحة أو مكان يضم غرفا، جدرانا ومرافق...، لا تحمل بالنسبة للأفراد أية دلالات خاصة، ماعدا الدلالات المرتبطة بتلبية حاجياتها الحيوية الأولية (الأكل، النوم...)[3]، فهو مكان، بمعنى فضاء لا قيمة له، إلا بوجود نشاط الإنسان فيه وارتباطه به وفق التصور الذي قدمه **غاستون باشلار**G.Bachelor في كتابه **"جمالية المكان The Poetics of the Space**، بمعنى أنه ليس فضاء هندسياً ذا أبعاد فيزيائية فحسب، بل المأوى الذي يمنحنا الإحساس بالحماية والألفة، ويشكل إحساساتنا وذكرياتنا التي تغذي مخزن تجاربنا ورؤانا وأحلام يقظتنا[4]. إن الفضاء السكني هو الوعاء الذي يحتضن الفرد منذ مراحل حياته الأولى، فهو أول انفتاح لنا على العالم منذ الولادة، بل المعيش

---

[1] سواء أكانت:

- يوتوبيا مورL`utopie de More :

(L'Utopie, écrit en latin et publié en 1516, est un ouvrage de humaniste anglais Thomas More.).

- أو Les Phalanstères de Fourier:

(Un phalanstère est un regroupement organique des éléments considérés nécessaires à la vie harmonieuse d'une communauté appelée la phalange. Le concept, très en faveur dans les milieux intellectuels au XIXe siècle, fut élaboré par Charles Fourier et promu par des industriels idéalistes comme Jean-Baptiste André Godin)

- أو مدينة الشمس لكامبانيلا La Cité du Soleil de Campanella :

(La Cité du Soleil est le titre d'une utopie composée par le moine dominicain italien Tommaso Campanella durant son séjour en prison en 1602.)

- أو L'Icarie de Cabet:

(Icarie est le nom donné par le théoricien politique et socialiste utopique Étienne Cabet à sa cité idéale, une utopie reposant sur des principes communistes chrétiens. Par extension, « Icarie » (ou Icaria en anglais) sera le nom donné aux communautés intentionnelles fondées aux États-Unis par les adeptes de Cabet, se désignant « Icariens ».)

2 -Thibaud Zuppinger, Humanisme et urbanisme,Implications philosophiques perception, axiologie et rationalité dans la pensée contemporaine, Dossier 2009 - L'habitat, un monde à l'échelle humaine, sur le site web : http://www.Implications philosophiques.org/Habitat/dossier.html.dernière visite, le /16/03/019.

[3] - رشيدة أفيلال، السكن رأسمال مجالي، مجلة البحث العلمي، المعهد الجامعي للبحث العلمي، ملف عدد 43-1997،44ص.83.

[4] -عبد المنعم عجب الفَيا ،جماليات المكان بين معاوية نور وغاستون باشلار، الحوار المتمدن-العدد: 6891 - 2021 / 5 / 7 ، على الموقع **الالكتروني: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=717923**

والمتخيل وكوننا الأول، لذلك فهو من الأولويات والحاجات الأساسية للإنسان، لذلك اعتبره **باشلار** المساحة المحببة الأولى لنا؛ إنه يحمي قيمنا ويصون حميميتنا، بل ومن خلاله تحفظ فيه كل ذكرياتنا وأحلامنا[1]. إن المسكن من جهة أخرى هو عنصر هام لتوفير مختلف الإمكانات والتسهيلات التي تضفي على الحياة الاجتماعية الراحة والسلامة والأمن؛ هذه الامكانيات هي التي تحدد أسلوب الحياة والمكانة الاجتماعية لساكنته، والتي لا يمكن تحققها إلا بتوفر عدد من الخصائص المادية منها والثقافية، فعلى سبيل المثال، يجعل الموقع الجغرافي المسكن ذو أهمية كبيرة بالنظر إلى المرافق والخدمات المكملة له (شبكة المواصلات تواجد المدارس وكذا الهياكل الخدماتية...إلخ).

يتميز المسكن بخصائص مادية وأخرى ثقافية لها وقع مباشر أو غير مباشر على شخصية قاطنيه، وجعلها إما؛ شخصية **سوية، مضطربة، منحرفة**، أو على الأقل لها القابلية والاستعداد لسلك مثل هذه السلوكات. بالرغم من التحسن والتطور الذي عرفه قطاع الإسكان ببلادنا عبر مختلف سياسات الدولة للنهوض بهذا القطاع من خلال تفعيل العديد من البرامج الاسكانية (القضاء على السكن غير اللائق، تأهيل الأحياء الناقصة التجهيز، إيواء قاطني السكن المهدد بالانهيار...إلخ)، إلا أن هذا لم يمنع من وجود خلل في تنزيلها، سواء في فضائه الداخلي المغلق (المسكن) أو في فضائه الخارجي المفتوح (الحي السكني)، ما جعله لم يتوافق مع المتطلبات الفردية والجماعية المتنوعة والمختلفة، فظهرت ملامحه السلبيّة، خاصة الأمراض العضوية منها والاجتماعية، وكذا الأمراض ذات الطبيعة النفسية، نتاج بيئة سكنية تفتقر لكل وسائل الراحة، وتكرس الملل واللااستقرار النفسي والاجتماعي.

1. الهدف من الدراسة وإشكاليتها:

نهدف من هذه الدراسة الكشف عن الخصائص المادية للمساكن الجديدة (ما بعد الصفيحية) ؛ مساحاتها وعدد غرفها، طبيعة بنائها، هندستها وتصميمها، عمرها الزمني، مكان تواجدها، بغية فهم مدى تأثيرها في بعض المتغيرات النفسية والاجتماعية المؤثرة في حياة الأفراد القاطنين بها، وتأثير ذلك على طبيعة سلوكاتهم، السوية منها أو المنحرفة والجانحة، مفترضين إسهامها في خلق مجموعة من المشاكل النفسية والاجتماعية التي قد يكون لها وقع مهم في فهم الظاهرة الانحرافية والإجرامية، كجواب عن سؤال: **كيف تساهم الخصائص الفيزيقية(المادية) للمساكن في المرور للفعل المنحرف أو الجانح، وكذا خلق شخصية منحرفة أوجانحة، لها استعداد للقيام بتلك السلوكات كلما سنحت الفرصة بذلك؟**

2. منهجية الدراسة وعينتها

لتحقيق هذا الهدف، ونظرا لخصوصية موضوعنا، وصعوبة الولوج إلى عينته (المنحرفة والجانحة على وجه الخصوص) بالإضافة إلى طبيعة إشكاليته ورهاناته، وجدنا أنفسنا أمام حتمية

1- Cahiers internationaux de Sociologie. Volume IXXII.. Paris. P.U.F. 1982.

تبني **منهج كيفي** مؤسس على خلفية ابستمولوجية تأويلية. لذلك اعتمدنا على مقاربة كيفية. كما اعتمدنا في هذا العمل على معالجة وتحليل بعض المعطيات الكيفية بطريقة كمية، بهدف وصف بعض المتغيرات المتعلقة بعينة ومجال الدراسة. وبما أنه من المستحيل إجراء الدراسة على كل أحياء مدينة مكناس موضوع سياسة الدولة للقضاء على السكن الصفيحي، وأمام استحالة إجراء المسح الشامل على مجتمع البحث واستجواب جميع أفراده، كان لزاما علينا الاعتماد على فكرة العينة، كتقنية من تقنيات البحث التي تسهل على الباحث إجراء بحثه[(1)]، وذلك عبر إجراء عدد من المقابلات نصف الموجهة مع عينة قصدية تتكون من 60 مبحوثا، ينحدرون من أحياء كل من؛ برج مولاي عمر، عين الشبك وكذا مرجان III، باعتبارها أحياء كانت موضوع سياسة الدولة للقضاء على السكن الصفيحي، ويتصفون بكونهم من نزلاء المؤسسات السجنية أو مراكز حماية الطفولة الحاليين أو السابقين، أو ممن سبق وألقي القبض عليهم من طرف رجال الشرطة[2]. تتوزع عينة الدراسة على النحو التالي: أربعة وأربعون مبحوثا من الذكور، بنسبة (73%)، مقابل ست عشرة أنثى، بنسبة (27%)، وهو ما يوضحه المبيان التالي:

المبيان رقم (1): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس.

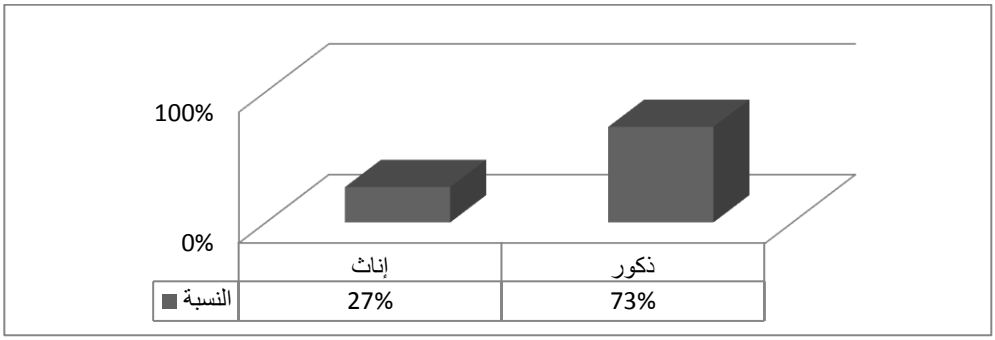

المصدر: معطيات من مقابلات مع المبحوثين سنة 2019

لقد حاولنا أن تكون العينة ممثلة لكلا الجنسين، لكن نسجل هنا تفاوتا بين الذكور والإناث، وهذا راجع من جهة إلى صعوبة الوصول إلى الجنس الأنثوي؛ صعوبة ترتبط بنوع الثقافة السائدة التي لا تتيح لنا كغرباء عن هذه الأحياء استجوابهن، فهن كن يرفضن الحديث في غياب وساطات (ذكورا وإناثا) يثقن فيهم ويشجعونهن على قبول الحديث معنا. على العكس من ذلك، فإن الذكور كانوا أكثر قبولا أو بالأحرى إقبالا على المشاركة وإبداء الرأي، لأن وضعهم الاجتماعي كان يتيح لهم إمكانية الالتقاء

1- صلاح الدين لعريني، التمثلات الاجتماعية للإيدز والهوية الموصومة، مقاربة كيفية لمسار المريض ولاستراتيجيات تدبيره للمرض، مدينة مراكش نموذجا،،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهراز – فاس، 2017، ص، 205.

[2]- الأمر هنا لا يبدو من السهولة بمكان، لكن بمعية مجموعة من تلاميذ المؤسسة التي ندرس بها، والذين ينحدر معظمهم من أحياء برج مولاي عمر وعين الشبيك مجالي الدراسة، وكذا بعض العاملين بها، وبعض الأصدقاء الذين سيلعبون دور الوساطة من أجل الوصول إلى أفراد العينة تتذلل الصعاب شيئا ما

بنا وتبادل الحديث معنا. ولمّا كانت غايتنا استهداف ما أمكن ذلك؛ الجنس الذي يتميز بنسبة عالية من خرق القواعد القانونية والاجتماعية (من نتائج البحث الاستكشافي)، والذي تؤكده العديد من الإحصائيات الجنائية التي توصلت إلى أن الذكور أكثر إجراما من النساء، فإجرام الرجل يفوق إجرام المرأة بخمسة أمثال، بل تصل حسب البعض إلى عشرة أمثال[1].

3. مجال الدراسة

لقد اختارت هذه الدراسة أحياء كل من؛ برج مولاي عمر، عين الشبيك ومرجان III (مرجان السكنى)، كمكان للبحث والتقصي، وكان الدافع إلى ذلك: كونها تمثل نموذجا للأحياء التي تعرف نسبة مهمة من الجريمة، وبالمفهوم الأمني نقطا سوداء، وكونها أيضا موضوع سياسة الدولة للقضاء على السكن الصفيحي (تم فيها القضاء على أكبر شبكة دور صفيح؛ منها من تمت إعادة هيكلتها في نفس المكان (برج مولاي عمر وجزء من عين الشبيك، ومنها من تم تنقيل نسبة مهمة من ساكنتها إلى أحياء أخرى، مجهزة لهذا الغرض(جزء من عين الشبيك وحي مرجانIII)) [2]، وهذا ما يوضحه المبيان أسفله:

المبيان رقم (2) : توزيع عينة الدراسة حسب متغير الحي السكني.

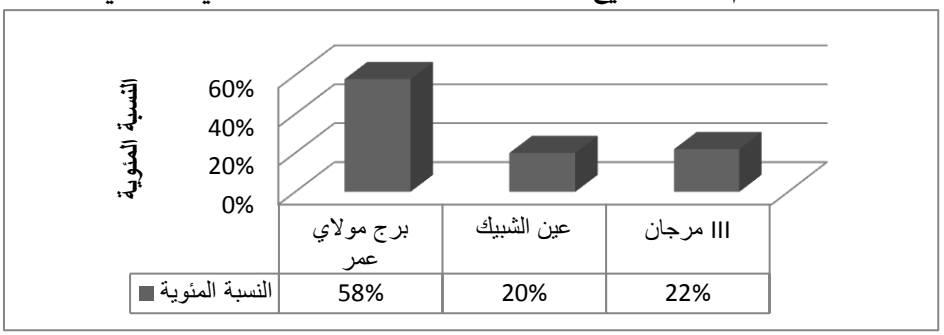

المصدر: معطيات من مقابلات مع المبحوثين سنة 2019.

4. نتائج الدراسة ومناقشتها:

توصلنا في هذه الدراسة إلى مجموعة من المعطيات التي سنعمل على تقديمها ثم مناقشتها على النحو التالي:

4.1. الخصائص المادية للمساكن بمجال الدراسة (قراءة المعطيات) :

أ. طبيعة المسكن:

إن اللقاء المباشر مع هذه الأحياء مجال الدراسة وملاحظتنا المباشرة لها وكذا إجابات مبحوثينا، تبين أن معظم المساكن فيها هي من نوع الصلب، بمعنى أنها مبنية بالإسمنت، عكس ما

[1]- محمد أحداف، علم الإجرام النظريات العلمية، والسلوك الإجرامي، مطبعة وراقة سجلماسة، الطبعة الثالثة 2017-2018.، ص331.

[2]- منطقة استقبال مجموعة من أحياء مدينة مكناس المستفيدة من سياسة الترحيل لبعض قاطني براريك برج مولاي عمر، سيدي بابا، بوكرعة، المدينة القديمة، دوار ميكة، كاريان السعيدية، باب بلقري...إلخ

كانت عليه في السابق والتي كانت؛ إما سكنا صفيحيا أو منزلا ريفيا مبنيا بالتراب، وهذا ما يوضحه المبيان أدناه:

المبيان رقم (1) : توزيع أفراد العينة حسب طبيعة سكنهم السابق.

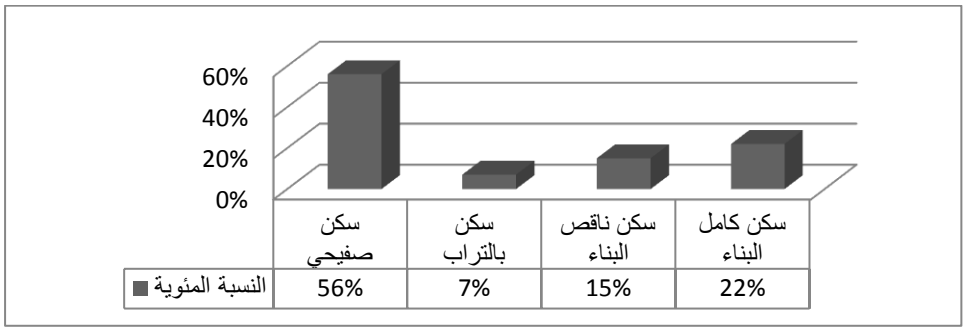

المصدر: معطيات من مقابلات مع المبحوثين سنة 2019.

يتضح أن نسبة 56% من مساكن أفراد العينة المدروسة كانت صفيحية (براريك)، و 15% منها بنيت بالإسمنت بناء ناقصا، بينما 7% شُيّدت بالتراب وذات بناء ريفي (قروي)؛ إما من داخل قريتهم التي طردتهم منها، أو من داخل المجال الحضري بدل السكن الصفيحي. من خلال هذا، نستنتج أن 78% من مجموع أفراد العينة كانت تقطن في مسكن غير لائق، مقابل 22% منهم هي التي أقامت بسكن مقبول وكامل البناء، غالبيتها استقرت بهذه الأحياء عن طريق الهجرة الحضرية أو البيحضرية (والتي نعني بها حركية الحضريين بين أحياء نفس المدينة)

بعد عملية القضاء على السكن الصفيحي ستجد الساكنة نفسها في مساكن من نوع الصلب، منها ما هو كامل ومنها ما هو ناقص البناء، وهذا راجع إلى وثيرة هذا الأخير(أي البناء) المرتبطة بالقدرة المالية على إتمامه وتجهيزه. من خلال ما عبرنا عنه بطبيعة السكن الحالي؛ يتضح أن 83% من المبحوثين عبروا عن كونهم يسكنون منازل كاملة البناء، و% 15منهم مساكنهم ناقصة البناء، في حين أن 2% لازالت تقطن سكنا ريفيا من التراب، بينما لم يعبر أحدهم كونه يسكن هو وأسرته سكنا صفيحيا (بُرَّاكَة)، وهو ما سنوضحه من خلال المبيان التالي:

المبيان رقم (2) : توزيع عينة الدراسة حسب طبيعة السكن الحالي.

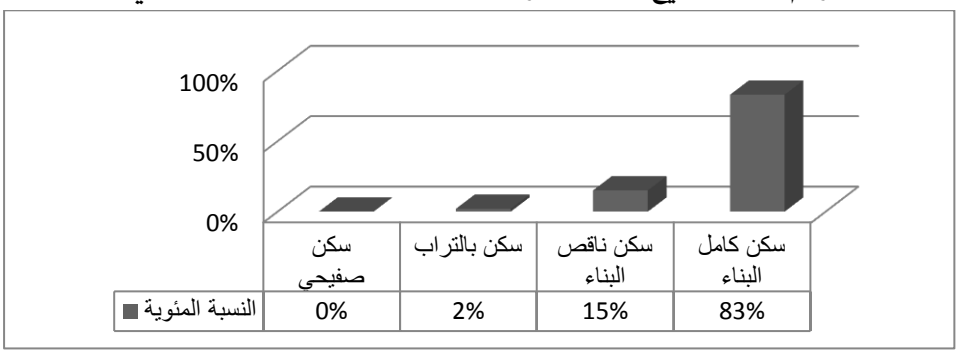

المصدر: معطيات من مقابلات مع المبحوثين سنة 2019.

هنا، لا يفوتنا أن نشير إلى نفي فكرة غياب كلي للمساكن الصفيحية نظرا لوجود البعض منها رغم قلتها، خصوصا في حي برج مولاي عمر وعين الشبيك. منها ما خُصّص للسكن، ومنها ما هو مخصص لتربية الماشية، فبالرغم من كوننا وللأسف لم نصادف أيا من قاطنيها نظرا لصعوبة التواصل معهم بسبب غيابهم شبه الدائم وقت نزولنا الميدان، إلا أننا تمكننا من معاينتها مباشرة على أرض الواقع.

ب. نوعية المسكن:

نقصد بنوعية المسكن؛ الاسم الذي يطلق على نوع من السكن في الأدبيات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، وكذا في الثقافة المغربية الشعبية. في هذا الصدد، توصلنا إلى نوعين (دار مغربية وشقة في عمارة)، وهي ما يوضحها المبيان أسفله:

المبيان رقم (3) : توزيع عينة الدراسة حسب نوعية المسكن.

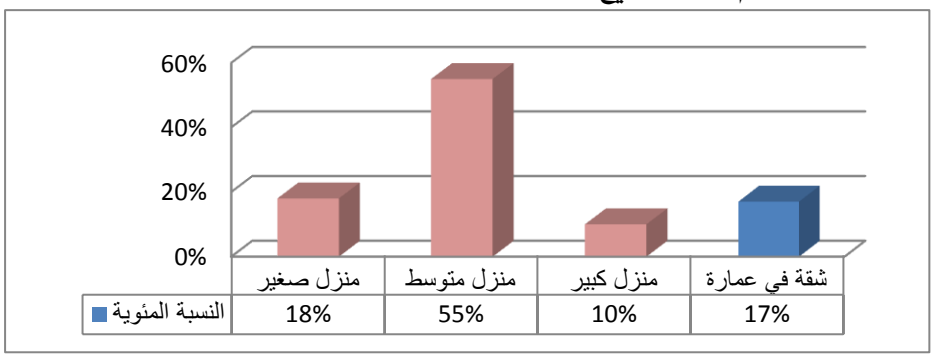

المصدر: معطيات من مقابلات مع المبحوثين سنة 2019.

من خلال قرائتنا للمبيان يتضح أن نسبة كبيرة من أفراد العينة تقدر ب 83% تقطن منازل من نوع دار مغربية عصرية[(*)]، تختلف من حيث أحجامها ومساحاتها التي ميزنا فيما بينها بين؛ منزل صغير(18%)، متوسط (55%) وكبير(10%). بينما نسبة (17%) تقطن سكنا اجتماعيا أواقتصاديا (السكن في العمارة).

عبر هذه المعطيات، يتضح أن السكن في دار مغربية عصرية يحتل النسبة الأكبر من نوعية السكن في هذه الأحياء موضوع الدراسة، كما هو الحال بالنسبة لمعظم المدن المغربية تقريبا. إن نوعية السكن كخاصية من خصائص المسكن، تحيلنا بشكل مباشر إلى الحديث عن مساحته، **فكيف صرح أفراد العينة عن مساحة المساكن التي يقطنونها؟.**

ت. مساحة المسكن:

(*)- هذا النوع هو السائد على مستوى المجال الحضري لمكناس إذ تبلغ نسبته 76,5 في المائة.

يتضح من خلال ما توصلنا إليه من معطيات أن مساحات المساكن تتوزع على النحو التالي؛ 63% منها لا تتعدى السبعين مترا مربعا، (منها 18% أقل من خمسين مترا مربعا)، 12% تنحصر ما بين السبعين والثمانين مترا مربعا، بينما 18% تتراوح ما بين الثمانين والمائة متر مربع، في حين تلك الأكبر من مائة متر مربع لا تتجاوز 7%، وهذا ما يوضحة المبيان التالي:

المبيان رقم (4): توزيع عينة الدراسة حسب مساحة المساكن

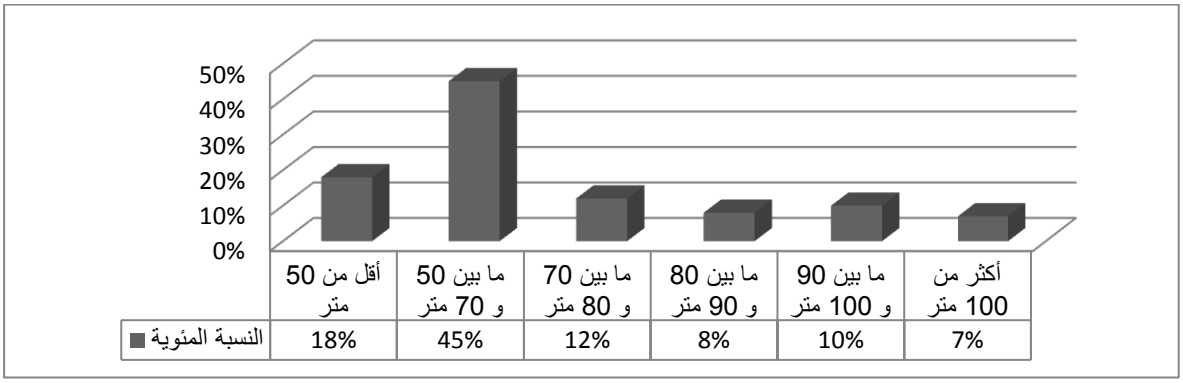

المصدر: معطيات من مقابلات مع المبحوثين سنة 2019

ث. ملكية المسكن:

بعد تفعيل وأجرأة مختلف عمليات إزالة السكن الصفيحي من المشهد الحضري لمدينة مكناس أنذاك، سجلنا أن أغلبية المستفيدين من أفراد العينة أصبحوا ملّاكا أوفي إطار تمليك عقاراتهم، فيتضح من خلال المبيان أدناه أن 78% منهم تمتلك مساكنها و18% فقط من المستأجرين (المكترين)، خصوصا الوافدين الجدد، بينما 4% منحت لهم بالمجان مقابل حراسة المسكن أو من باب الإحسان.

المبيان رقم (5) : توزيع عينة الدراسة حسب طبيعة استغلال المساكن.

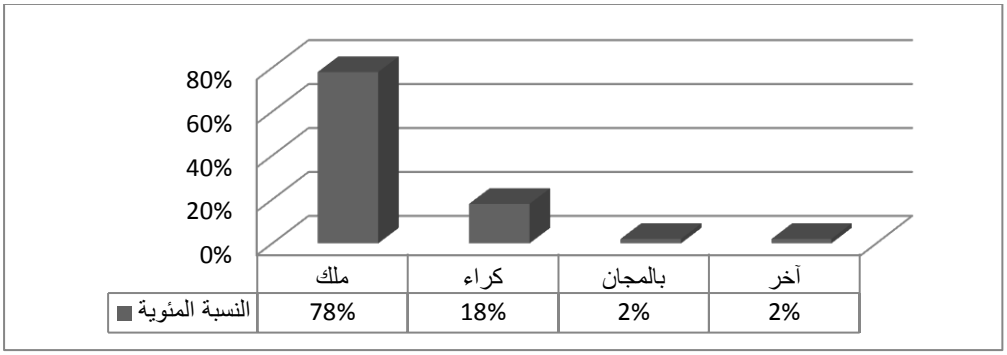

المصدر: معطيات من مقابلات مع المبحوثين سنة 2019.

ج. عدد غرف المسكن:

إن الحديث عن المساحة يفرض علينا أن نتساءل عن الكيفية التي تم بها تدبير الساكنة لها؛ بمعنى طريقة تصميم هذا المجال الخاص (السكن)، بالنظر إلى مكوناته الفيزيقية والمادية؛ مرافقه

وغرفه ذات الوظائف الأساسية والمحددة، وهي الوظائف تسعى من خلالها الأسر تحقيق نوع من الخصوصية والحميمية، إلى جانب قضاء أغراض الحياة اليومية والروتينية: كالنوم، الدراسة، التغذية، الترفيه وغيرها. نظرا لأهمية هذا التدبير المجالي وما ينتج عنه من تأثير على نفسية قاطنيه؛ الأطفال منهم والمراهقين على وجه الخصوص، جعلنا نتساءل عن عدد الغرف المتواجدة بمساكن المبحوثين[1].

لقد أفرز سؤال كم عدد الغرف المتواجدة بمسكنكم؟ مجموعة من الاجابات المتباينة، نقدمها في المبيان رقم (6) كما يلي:

المبيان رقم (6): توزيع عينة الدراسة حسب عدد الغرف المتواجدة بالمسكن.

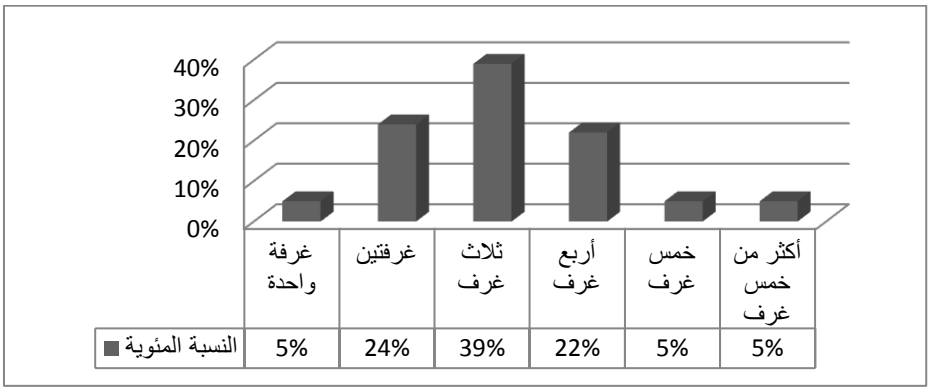

المصدر: معطيات من مقابلات مع المبحوثين سنة 2019.

يتضح من خلال المبيان أعلاه أن نسبة 39% من المساكن تحتوي على ثلاث غرف، 24% منها تضم غرفتين فقط، في حين أن أربع غرف سجلناها لدى 22% منها، بينما لم تتعدّ نسبة خمس غرف فما فوق 10%، في حين أن نسبة تواجد غرفة واحدة لا تتجاوز 5%.

ح. الحالة المادية للمسكن :

يمكن وصف حالة غالبية المساكن بلابأس بها في أحسن الأحوال، ما يعني أن عددا مهما منها حالتها سيئة. هذا الوضع جاء نتيجة مجموعة من العوامل تهم على وجه الخصوص؛ ضعف الموارد المالية لإتمام البناء والتجهيز. الشيء الذي جعل معظمها ذا جودة ناقصة، علما أن الكثير منها يتجاوز عمرها الثلاثين سنة. خلال هذه المدة، كانت وثيرة البناء متقطعة، مخلفة نوعا من اللا إستقرار في صفوف القاطنين جراء الضجيج الناتج عن أشغال البناء، ما جعلها ورش بناء دائم.

إن الحالة المتردية للمساكن، يمكن مردّها إلى وجود نسبة مهمة من المساكن المشتركة التي تعرّض غالبيتها للإهمال والتدهور، وهو ما لاحظناه أثناء نزولنا للميدان (تشقق الجدران، تكسير الأبواب والأقفال، وزجاج النوافذ والمصابيح والصنابير نتيجة الاستعمال المتعدد لمرافق المسكن

[1]- إن عدد الغرف المصرح به لم يكن هو نفسه قبل التعديل في المساكن، تعديل جاء بدافع الحاجة إلى غرف إضافية، وهو ما دفع بمالكي هذه المساكن ما بعد الصفيحية إلى إضافة غرف أخرى أو تحويل المطبخ أو الحمام إلى غرفة، أو حتى تشييد غرف إضافية في الأسطح.

ومكوناته...، الخربشة على الحيطان وكتابة عبارات ورسومات مخلة بالآداب أحيانا، غياب النظافة وتكاثر الحشرات وبعض الزواحف وأعشاش العناكب وجحور الفئران وغيرها، وبالأخص في تلك القريبة منها للحقول والمساحات الفارغة). وضع يتحمله المتساكنون(يسكنون نفس المسكن) بسبب تنصلهم من مسؤولية الإصلاح والتزيين والاعتناء بها، خصوصا من طرف غير المالكين (المكترين).

بعد استقرائنا لمختلف الخصائص المادية للمساكن المتواجدة بموضوع الدراسة، سنحاول أن نبين وقعها على القاطنين بها وما خلفته من **آثار نفسية واجتماعية** عليهم، خصوصا على **مستوى سلوكاتهم**.

4.2. الخصائص المادية للمسكن وآثارها النفسية والاجتماعية على قاطنيه.

إن المناطق التي ينحدر منها أكبر عدد من الجانحين تعاني منازلها من مشاكل هندسية ومعمارية، تتمثل خصوصا في نقص التهوية والتشميس وضعف الحماية من التقلبات المناخية نتيجة اهتراء بنياتها التحتية. إن العديد من الدراسات أثبتت العلاقة بين الهندسة المعمارية والبنيات التحتية للمساكن وآثارها مهمة على الجريمة.

في دراستنا هاته، وانطلاقا من إجابات المبحوثين عن سؤال يهم حجم المشاكل ذات الصلة بالحالة المادية لمساكنهم (تشقق الجدران، غياب التجهيزات الأساسية من ماء وكهرباء ومرافق صحية، غياب الأسقف والنوافذ والأبواب...إلخ)، فقد أشارت نسبة مهمة منهم إلى معاناتهم اليومية جراء تلك المشاكل (الفيزيقية) المادية التي تعاني منها مساكنهم بشكل كبير، وهو ما عبرت عنه بصيغة؛ **سيئة أو لا بأس بها** في أحسن الأحوال، وضع يمكن تفسيره بمتغير **عمر المسكن**. هذا العمر الذي يتجاوز الثلاثين سنة على مستوى كل من حيي برج مولاي عمر وعين الشبيك، لكونهما عرفا بداية تطبيق سياسة الهدم وإعادة الهيكلة في ثمانينيات القرن الماضي، بينما يعتبر حديثا نسبيا بحي مرجانIII(السكنى) مقارنة بسابقيه، حيث بدأ في استقبال الأفواج الأولى من ساكنة دور الصفيح سنوات التسعينات من نفس القرن، في إطار سياسة إعادة التوطين والإسكان. إن قدم المسكن، والذي يمكن أن يكون سببا في تشقق الجدران واهتراء قنوات الصرف الصحي، غياب النوافذ أو تكسيرها (يتم تعويضها في كثير من الأحيان بستائر من القماش أو قطع من الكارطون أو البلاستيك...)، ضعف الإنارة أو انعدامها....إلخ، إما نتيجة الإهمال أو ضعف القدرة المالية على صيانتها وإصلاحها أو تجديدها، وهذا فعلا ما سجلناه من خلال ملاحظاتنا أثناء نزولنا المتكرر لمجال الدراسة.

غياب النوافذ والإنارة عاملين مهمين للمرور إلى الفعل الجرمي (خصوصا جريمة السرقة)، فهما بمثابة إحدى المؤثرات التي تلقى استجابة من طرف المجرمين، حسب ما جاءت به النظريات السلوكية في علم النفس، وما تؤكده أيضا **نظرية الفرص والأنشطة الروتينية La Théorie des Opportunités Activités Routinières et** لصاحبيها **Cohen et Felson** في علم الاجرام. النظرية التي تنص على أن ارتكاب جريمة في مكان وزمان محددين، يفترض توافر ثلاث عناصر أساسية: مجرم متحمس، هدف

جاذب وغياب حراس فاعلين. في مجال دراستنا هاته، يتضح أن غياب النوافذ ووجود أماكن مظلمة، مع ضعف الرقابة أحيانا، قد يستغلها المجرمون للقيام بأنشطة وسلوكات منحرفة وجانحة، باعتبارها أهداف مشجعة (سرقة، اعتراض سبيل المارة، بيع المخدرات....).

هناك أيضا متغيرات أخرى تؤثر في الجودة المادية للمساكن، وهي ذات بعد إيكولوجي؛ فالرطوبة وعدم دخول الشمس، وغياب الحماية من التقلبات المناخية...إلخ، قد تكون سببا في ظهور بعض الأمراض الجسدية والنفسية (كأمراض السل والربو ..إلخ.)، كما أن غياب المرافق الصحية في بعض الأحيان أو لكونها مشتركة مع الجيران، يدفع الفرد أحيانا إلى التوجه خارج المنزل لقضاء حاجاته، خصوصا وأن بعض الأحياء موضوع الدراسة (برج مولاي عمر وعين الشبيك) تتواجد على أطراف المدينة بمقربة من الحقول (الجنانات) والمساحات الفارغة. كل هذه العوامل تحول دون تلبية الاحتياجات الانسانية التي قدمها **ماسلو** في هرمه، ما سيخلق نوعا من الصراع الداخلي لأفرادها، خصوصا مع صعوبة إيجاد بدائل، وهذا ما عبر عنه (المبحوث رقم 54[1]) بتصريحه: "لسنا مرتاحين في هذا المسكن، لكننا مجبرين على ذلك، لأنه ليس لدينا بديل، بلغة المبحوث **"ما عندناش فين نمشيو**، يضيف المبحوث، لسنا مرتاحين لأنه يتميز بالضيق وقلة التهوية، نتيجة غياب النوافذ ووجود الكثير من التلوث أو الغبار الذي تسببه وسائل النقل المارة بجوار منزلنا".

إن هذه المشاكل يمكن اعتبارها بمثابة مثيرات؛ هي أشياء وموضوعات تؤدي إلى تعزيزات حسب المقاربة السلوكية في علم النفس. وهذا ما يوضح ذلك التفاعل بين عناصر البيئة في بعدها الفيزيقي وسلوكات الأفراد، الشيء الذي أكده **(Mehrabian, 1967)**، حيث بيّن أن البيئة تظل سببا في حدوث استثارة الجهاز العصبي بواسطة العديد من المنبهات (الحسية، البصرية، السمعية...)؛ استثارة توجه سلوك الإنسان نحو شكل من أشكال الاستجابة. في هذه الحالة (دراستنا هاته)، كلما كان مستوى الإثارة الفردية أو الجماعية مرتفعا إلا وأدى إلى زيادة على مستوى شدة العدوان والسلوك العنيف والمنحرف وفق ما جاءت به نظرية الاستجابة [2].

1- المبحوث رقم 54

ذكر، السن 18 سنة، يقطن هو ووالديه وأخته الصغيرة في غرفة بإحدى المنازل الصغيرة التي لا تتعدى مساحتها 50 مترا مربعا إلى جانب أسر أخرى، في شارع العين ببرج مولاي عمر، بعدما كان والداه يسكنان في منزل ريفي مبني بالتراب، تعرض للانهيار، أبوه يشتغل في إعادة بيع المتلاشيات، أمه عاملة في إحدى المحلبات وأحيانا خادمة في البيوت. هو يشتغل في العطل ونهاية الأسبوع كحمال في السويقة، يقضي معظم وقته خارج المسكن، يتعاطى لكل أنواع المخدرات والمسكرات (الشراب)، سبق وأن ألقي عليه القبض من طرف رجال الشرطة.

2- الكندي، ساجدة كاظم، محددات البيئة السمعية للمجتمعات السكنية عالية الكثافة لمراكز المدن-رسالة ماجستير غير منشورة-جامعة بغداد 2007 ص 15.

إن تشكل العمران وهندسة المكان عنصران يؤثران بشدة في تشكيل الفعل اليومي للأفراد، ويفرضان عليه إيقاعا معينا يصبح مع توالي الأيام وبفعل التكرار الإجباري منبعا لسلطة العادة التّي تهبنا إحساسا وهميا بالألفة. يعتبر الأطفال في مراحلهم الأولى أكثر تأثرا بهذين العنصرين خصوصا على مستوى تشكل شخصياتهم؛ حيث تؤدي رداءة المنظر العام لواجهات المباني والشوارع والحدائق....، إلى حدوث وقع سلبي على نفسيّة الطّفل كالقلق، التوتر، الضغوطات والأمراض النفسية، الخمول وانخفاض مستوى الحيوية الذي يعتبر من أهم أسباب اعتلال المزاج والإدمان، والمرتبط بظروف الإسكان الرديئة، بل من أهم الأسباب المباشرة للعديد من الأمراض والسلوكات الاجتماعية[1]. إن العديد من الدراسات أثبتت أن البيوت الرديئة الجودة تؤثر سلبا على الجريمة، عكس استخدام الألوان الفاتحة والجميلة والمبهجة في المنزل[2]. من هنا، يتضح أن هناك علاقة بين تصميم وهندسة المساكن والسلوك الإنساني، وهو ما جذب انتباه **"ونستون تشرشل"** رئيس الوزراء البريطاني الأسبق، عند مناقشته للتصميم المعماري لمجلس العموم البريطاني، إذ قال قولته الشهيرة: **"نحن نهندس عماراتنا، وعماراتنا تهندسنا بدورها بعد ذلك"** [3]. لكن على العكس من ذلك، ففي دراستنا هاته، تمت ملاحظة أن المخططين وأصحاب القرار، لم يركزوا في التصاميم المعمارية للوحدات السكنية على الأبعاد السيكولوجية والسوسيولوجية، وهو ما أنتج مجموعة من المشاكل النفسية والاجتماعية التي تعترض الساكنين بعد إشغالها، بينما كان جل تركيزهم، على السبل التي يتم بموجبها تخفيف أزمة السكن. الشيء الذي يبدو أكثر وضوحا في تصريحات بعض أفراد عينة الدراسة، التي أقرت ببناء مساكنها في غياب لتصاميم هندسية، وهو ما منحها ذلك الشكل العشوائي، بل وأثر على شكل وطبيعة الدروب والأزقة (أزقة معوجة، متداخلة ومتشابكة)، خصوصا في حي البرج وعين الشبيك. من هنا، ومن وجهة نظرنا، فإن سياسة القضاء على السكن الصفيحي لم تهدف الساكن بقدر ما همّت المسكن (البْرَّاكَة).

إن المساحة السكنية باعتبارها إحدى الخصائص المهمة، وإلى جانب تأثيرها في الخصوصية، فهي أيضا تؤثر في البناء النفسي للأفراد وخصوصا الأطفال منهم، **فكيف يمكن تفسير ذلك؟.**

يؤثر وجود أو إن صحّ التعبير –تعليب- الأسرة في غرفة أو غرفتين في الاستقرار النفسي والسيكولوجي للطّفل، فضيق السّكن له انعكاسات خطيرة عليه في علاقته بذاته وجسده، والمتجلية أساسا في سلوكاته من جهة، وفي علاقته بالآخرين جراء تفاعلاته الاجتماعية معهم من جهة أخرى. في

1- حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، مشكلات المدينة دراسة في علم الإجتماع الحضري – المكتب العربي الحديث الإسكندرية 2002 ص95 .

2 -Paria Sanei, the Study of the Relationship between House Architecture and Crime: A Case Study in Shahre-Kord, Iran. European Online Journal of Natural and Social Sciences 2014. Vol.3, No.4 Special Issue on Architecture, Urbanism, and Civil Engineering..

3- رينيه دوبو، إنسانية الإنسان، نقد علمي للحضارة المادية،تعريب نبيل صبحي الطويل(بيروت ، مؤسسة الرسالة 1979)، ص 209. مأخوذ عن محمود شمال حسن، البيئة المشيدة و السلوك، مرجع سابق ص 51.

علاقته بذاته قد يؤدي الضيق مثلا إلى إصابته **بعقدة نفسيّة** اتجاه الزواج (نتيجة تأثيره بالعلاقات الجنسية الأبوية المكشوفة جرّاء غياب الحميمية) أو سببا في ضعف شّخصيته وعدوانيته. أما في علاقته بجسده فقد يساهم ضيق السكن في انتشار الأمراض المعدية، كأمراض الجهاز التنفسي[1] والأمراض التناسلية وغيرها. في عام 1975، كتب Chombart de Lauwe في إحدى دراساته؛ أن المساحة المتاحة التي لا تتعدى ثمانية أو عشرة أمتار مربعة للشخص الواحد، يزداد فيها عدد الأمراض بشكل ملحوظ، و أن هناك علاقة سببية بين نسبة الوفيات خاصة عند الأطفال وكثافة المسكن، كما أثار افتراضات حول إمكانية تأخر نمو الطفل نتيجة لعامل الازدحام السكني[2]. من أشهر تلك الدراسات تلك التي قام بها (Chombart de Lauwe) المعنونة ب "السكن والعائلات العاملة"، والتي تبرز ظهور اضطرابات سلوكية عند الطفل عندما يكون عدد أفراد الغرفة الواحدة يتجاوز 2.3 فردا. اضطرابات تتمثل أساسا في تأخرات نموه النفسي الحركي، والميول إلى الضعف والوهن[3]. فالطّفل في مراحل حياته الأولى هو أول من يتأثر بالفضاء المؤطر للجو الأسري؛ فإذا كان هذا الفضاء مريحا، سواء من حيث اتساعه أو توفره على مجال للعب والاكتشاف والتّجريب....، نشأ متزنا نفسيا وجسميا، أمّا إذا تحطمت إحدى تلك القواعد المذكورة سلفا تمّ الإخلال بنفسيته، ووأد طموحاته وأحلامه.

إن المساحات الصغيرة التي يقطنها أفراد عينتنا تقيد حركة الأطفال، إذ لا تتيح لهم حرية التحرك واللعب واستكشاف المكان قصد تكوين خرائط ذهنية واضحة عنه وتنمية ذكائهم الفضائي[4] من جهة، بل وتحول دون تفريغ طاقاتهم الزائدة من جهة ثانية. هذا النشاط (تفريغ الطاقة الزائدة) يقتضي وجود أماكن خاصة يمارسون فيها ألعابهم المختلفة والتي تنعدم للأسف في هذه الأحياء، أو ذات حضور جد محتشم، وإن زاولوا بعضا منها بمسكنهم أو على مقربة منه، فقد تحدث ضوضاء ينجم عنها إزعاج، قد يولد تذمر الساكنين، ويترتب عنه وقوع مشكلات من قبيل العدائية والنفور

1- على سبيل المثال، نذكر أحد الأمراض التنفسية التي عرفت انتشارا كبيرا على المستوى العالمي نهاية سنة 2019 وبداية سنة 2020 ، والذي خلف عددا كبيرا من المصابين ونسبة مهمة من الوفيات ، إنه مرض سارس كوفيد 2 مرض (covide 19) ، الذي يسببه الفيروس التاجي المسمى ب"كورونا واعتبرت مدينة مكناس إحدى بؤر انتشارها على المستوى الوطني ، إلى جانب معظم عمالات و أقاليم البلد، حيث خلف ضحايا و مصابين كثر نتيجة انتشاره بسرعة وخصوصا في الفضاءات الضيقة .

2- السيد عبد العاطي السيد، علم الإجتماع الحضري – الجزء الثاني، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن،2011.ص ص 205 ، 204.

3-Psychologie des espaces-cours de gus tare-nicoles fisher université réné Descartes-février 1996 p.1.

4- الذكاء الفضائي : يمثل القدرة على التأثير و الفعل داخل عالم فضائي spacial معين ، مع تكوين حوله تصور ذهني محدد؛ فالبحارة والمهندسون والجراحة والنقاشون و الرسامون .....، يعتبرون من الذين يمتلكون ذكاء فضائيا راقيا جيدا (Haward Gardner: les inteligences multiples- por changer l`école: la prise en compte des différences formes d`inteligence-Traduit de l`american par Evans Clark, Marie.M et Natalie.W.Ed. Nouveaux Horizons RETZ, Paris, 1996, p.18.)

ومحاولات الإيذاء.....، وهو ما قمنا بتوضيحه في محور السكن المشترك كمدخل للصراع[1]. هنا، يبقى البديل هو الشارع والأزقة حيث يلتقون بأقران لهم قد يمارس البعض منهم سلوكات مضطربة أو منحرفة، يقلدون البعض منها أو يستدمجونها في لا وعيهم، وعلى رأسها والأكثر شيوعا التلفظ بالكلام الساقط والتلاسن (السب والشتم). إذن في غياب تحقيق الاحتياجات السيكولوجية والفيزيولوجية، يخلق لدى الطفل نوع من التوتر والشحنات الزائدة التي يترجمها إلى ممارسات عنيفة أوسلوكات منحرفة، وهو ما جعل العديد من الباحثين يربطون ضيق المساحة السكنية بمجموعة من الظواهر من قبيل التشرد وأطفال الشوارع[2].

في سياق تحليلنا لعلاقة ضيق المسكن بالتشرد، اتضح لنا أن وجود علاقة ترابطية بين تزاحم الوحدة السكنية وبين انخفاض المستوى السوسيو ثقافي والاقتصادي للأسر في هذه الأحياء، أفرز ظروفا فيزيقية بالغة القسوة، تتجلى مظاهرها في المعاناة والاحساس بالهامشية المادية والاجتماعية والثقافية والعمرانية، كما أن شدة الازدحام وتلاصق الوحدات السكنية، أضحى يشكل تهديدا لاستقلالية وخصوصية الأسر، وهو ما ولّد اصطدامات ومشاحنات فيما بينها، بل وخلق لدى البعض من أفرادها الرغبة في الانطواء والعزلة، أو الانحراف والتشرد (مغادرة البيت قسرا).

إن بقاء الأفراد عموما والأطفال على وجه الخصوص في مساحات ضيقة لمدد زمنية طويلة، يشعرهم بتوتر يتطور أحيانا إلى اكتئاب يلازم بعضهم مدة زمنية قد تطول أو تقصر. هذا الاكتئاب قد يكون سببا في إقدام البعض منهم على الانتحار. تعتبر فترة الحجر الصحي الكامل (حالة الطوارئ الصحية) التي عاشتها معظم دول العالم ومن بينها المغرب، والذي دامت به قرابة الثلاثة أشهر، من أصعب الفترات التي عاشتها الأسر القاطنة بمساكن ضيقة وذات أوضاع اقتصادية مزرية، فترة خلفت العديد من الظواهر الاجتماعية وعلى رأسها تلك الظاهرة (الانتحار)؛ إنها الظاهرة التي أصبحنا نسمع عنها كثيرا وإن كانت نسبتها في المغرب أقل مقارنة بدول أخرى، لكن هذا لا يمنع أن نقول إن الظاهرة في تصاعد، نظرا لتعدد المشاكل وصعوبة الظروف المعيشية، لاسيما في هذه الفترة من الحجر الصحي أو بعدها مباشرة، وهو ما بينته الدراسة التي قام بها الباحث في التربية وعلم الاجتماع بالمركز المغربي للدراسات والأبحاث التربوية يونس الجزولي، والذي خلص إلى أن عاصفة كورونا هبت على المغرب موقدة معها شرارة آفة الانتحار التي ظلت في مرحلة كمون مؤقت[3]، وهي ليست الظاهرة الوحيدة نتاج الضيق السكني في هذه الفترة من الأزمة الصحية، بل طفت إلى السطح ظواهر أخرى وبشكل ملفت

1- عبد الغفور الوالي، "السكن المشترك: من الصراع إلى التفاوض، مقاربة سوسيولوجية للأحياء المستفيدة من سياسة الدولة للقضاء على السكن الصفيحي، ضمن كتاب وقائع أعمال المؤتمر الدَّولي العلمي، تحت عنوان: التربية على التسامح وتجسيد ثقافة العيش المشترك من التسامح إلى التعايش، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا/برلين، 2022.

2-Fatima El marnissi, Lamalif, N°105, Mars Avril-1979.

3- http://www.presshes.com/articles/127217(آخر زيارة للموقع تمت بتاريخ 20 ماي 2020)

للنظر كالعنف ضد الأطفال والاعتداء عليهم من جهة، وضد النساء اللائي وجدن أنفسهن وجها لوجه مع أزواج فاقدي العمل طيلة اليوم داخل بيوت مزدحمة؛ عنف تجسّد حسب تصريحات بعض المبحوثين في الاستيلاء على مدخرات الزوجات دون رضاهن لتغطية مصاريف الحياة اليومية؛ الأسرية أو الفردية (السجائر، الخمر، المخدرات والقمار.....) واستغلالهن استغلالا لا يليق بكرامتهن كإنسان، مع التهديد بالطرد من بيت الزوجية التي عمقت من جراحهن ومعاناتهن.

إن ما يهمنا هنا في هذه الدراسة، وارتباطا بما سبق، هو ذلك الضغط والتوتر الذي يعيشه الفرد في مجاله الخاص الضيق، كمتغير يتداخل إلى جانب متغيرات أخرى تساهم في محاولة إقدام بعض الأشخاص على الانتحار. لقد مكننا تواصلنا الدائم مع تلاميذ (ينحدرون من حيي برج مولاي عمر وعين الشبيك) في إطار أنشطة خلية الإنصات بإحدى المؤسسات التعليمية من الحصول على معلومات تشخص لنا الظاهرة، بل وتمكننا من خلالها التعرف على حالتين (تلميذتين) تكللت محاولتيهما بالفشل(علما أن العدد قد يتجاوز هذا العدد بكثير). من هنا، كان لا بد من سبر أغوار تجربتيهما للكشف عن الدوافع التي ساهمت في اتخادهما لقرار القيام بمثل هذه السلوكات.

لقد توصلنا إلى أن فئة من أطفال ومراهقي هذه الأحياء تظل سجينة مساكنها، مرغمة على قضاء الوقت كله بداخلها، يصعب بل ويستحيل عليها مغادرتها، لكون بعض الآباء وبوعي منهم يحرمونهم من الخروج؛ من جهة خوفا عليهم من مخالطة أبناء الحي المنحرفين والجانحين، ومن جهة أخرى أن يصبحوا أحد ضحاياهم (سرقتهم، الاعتداء عليهم، التحرش بهم، التنمر عليهم....إلخ)، والمبرر في ذلك هو انتشار هاته الظواهر، خصوصا في أماكن محددة من حيهم. هكذا، يتضح أن الأطفال أو المراهقين الذين ترعرعوا في هذا النوع من السكن الضيق المساحة، فرض عليهم نوع من العزلة الاجتماعية في غياب لأي تفاعل وتواصل مباشر مع أقرانهم، ما قد ينعكس سلبا على سلوكاتهم التي تصبح عدوانية[1]. كمحاولة لتفسير أثر العزلة الاجتماعية على مثل هذه السلوكات، نستحضر المعاناة التي عاشها الكثير من الآباء مع أبنائهم في فترة الحجر الصحي وهم حبيسي مساكنهم، معاناة تجسّدت في ارتفاع وثيرة العدوان والعنف (عنف الأبناء فيما بينهم، عنف الآباء على أبنائهم، عنف الأزواج، عنف الجيران بالمساكن المشتركة....) الناجم عن حدّة الاحتكاك، والذي عمّق منه عدم قدرة الأسر على إيجاد بدائل لتدبير الزمن في هذه الفترة.

يعتبر انتشار المشكلات النفسية وسط الشباب وتعاطيهم للخمور والمخدرات والانحلال الجنسي والسرقة والرفض والاحتجاج السلبي... إلخ، ما هو إلا انعكاس مباشر لمفهوم العزلة الاجتماعية التي عاشوها في طفولتهم، أي عدم قدرة هؤلاء الشباب على الانخراط في العلاقات الاجتماعية المثمرة، ما أدى إلى تضخيم نرجسيتهم التي تحرمهم من الانجذاب نحو شبكة العلاقات الاجتماعية، فيأتي تحركهم بعيدا

1- محمود شمال حسن، البيئة المشيدة و السلوك، البيئة المشيدة و أثرها في سلوك الأطفال، دار الكتاب العلمية،2014، ص 58.

عن الآخرين[1]. في مقابل ذلك، وفي كثير من الأحيان مع تطور عالم التكنولوجيا والرقمنة، أصبح من الممكن تعويض تلك العزلة الاجتماعية المباشرة بخلق علاقات افتراضية بديلة، وهو ما وفرته وسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية. بديل من هذا النوع، يتطلب حذرا وحرصا شديدين من طرف أولياء الأمور، لأنه في غياب تتبع ومراقبة دائمين، قد ينفتح الشباب والمراهقون ذكورا وإناثا على عوالم قد ترمي بهم في عالم الانحراف والجريمة والفساد الأخلاقي [*] بل والخضوع إلى تنفيذ أوامر أشخاص يتلاعبون بمشاعرهم النفسية والاجتماعية، قد تصل بهم إلى وضع حد لحياتهم (كما هو الحال أثناء الانخراط في تنظيمات متطرفة وإرهابية والتشبع بأفكارها ومبادئها)، وإن كانت هذه الظاهرة قليلة جدا بالنسبة للمجتمع المغربي. أو من خلال التأثير في مشاعرهم وعواطفهم بإرغامهم على القيام بأوامر تحت التهديد. إذا عدنا لسنة 2013 حيث ظهرت لعبة "الحوت الأزرق" في روسيا بصفتها واحدة من أسماء ما يسمى "مجموعة الموت" من داخل الشبكة الاجتماعية، والتي تسببت في أول حالة انتحار بهذا الأسلوب سنة 2015. لعبة انتشرت بين دول العالم ومن بينها المغرب[2]، تتكون من تحديات لمدة خمسين يوما، وفي التحدي النهائي يرغم اللاعب على الانتحار أو تهديده بإيذائه وإيذاء أحد من أفراد أسرته، من خلال استغلال معلومات ومعطيات شخصية عنه وعن محيطه توصلوا إليها عبر مراحل اللعبة، وتوظيفها لهذا الغرض.

من الأمور الأخرى التي يمكن من خلالها فهم تأثير المساحة الضيقة على تكوين الشخصية المنحرفة، نذكر تكدس الفائض من أثاث المنزل بصورة فوضوية على السطح، وهي ظاهرة جد منتشرة في هذا النوع من السكن. فوضوية يمكن أن نلمسها أيضا في مظاهر ترييف المدينة عبر تدجين عدد من الحيوانات (كالدجاج والحمام، الأرانب ....)، أو من خلال تربية الماشية على أسطح المساكن. في هذا الوضع، تسهل عملية التخفي والاختباء، ويستغلها الأطفال في ممارسة بعض الألعاب (الغميضة – بوليس وشفارة....)؛ ألعاب تنمي لديهم شعوراً بأن هذا الحيز أقرب للمخبأ السري منه لمكان علني

1- فقيه العيد،"المشكلات النفسية للشباب المنحرف في الوسط الحضري الجزائري ، دراسة ميدانية لواقع الصحة النفسية لدى الشباب وعلاقتها بالعنف الإجرامي على عينة من الشباب المنحرف بمؤسسات الوقاية – الجزائر، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان -الجزائر، ص18.

(*)- يخبرنا مبحوث رقم 36 بأنه يلج تلك المواقع المظلمة أو السوداء للأنترنيت (Darck Weeb) التي تقدم برامج وفيديوهات شديدة الخطورة من الناحية الإجرامية (قتل، تعذيب، مخدرات...).

المبحوث رقم 36:

السن 16 سنة، ذكر، مستواه الدراسي ثانوي تأهيلي، يقطن ببرج مولاي عمر وبالضبط حي الحمييديين، يقطن مع والديه وثلاث إخوة (ذكرين وأنثى)، في مسكن مساحته خمسة وسبعون مترا مربعا، مكون من أربعة طوابق، يقطنون في اثنين ويكترون اثنين، تمت إعادة بنائه بعدما كان صفيحيا(استفادت عائلته من سياسة إعادة الهيكلة)، يشتغل أبوه سائق نقل مدرسي وأمه خياطة، ويشتغل هو موسميا في العطل، يتعاطى لجميع أنواع الإنحراف والجنوح (المخدرات، السرقة، الضرب والجرح..)، سبق وأن تم القبض عليه من طرف رجال الشرطة، لم يسبق له أن دخل المؤسسة السجنية أوالإصلاحية.

2- حسب تصريح العديد من المواقع الإلكترونية والقنوات الإخبارية المغربية(2) فلقد انتشرت لعبة "الحوت الأزرق" الخطيرة في المغرب، وتسببت في وفاة مراهق يتميز بطبعه الانطوائي، ويدرس في قسم البكالوريا بمدينة أكادير جنوب المغرب، بعد أن أقدم على الانتحار برمي نفسه من سطح العمارة حيث يسكن، استجابة لأوامر اللعبة.

مفتوح كما في الحديقة مثلا، تتسلل عقدة المخبأ السري الى العقل اللاواعي ليستمر تأثيرها حتى فترة المراهقة، وخاصة لدى الإناث اللاتي يرتبطن بعلاقة حميمية مع السطح ملاذهن الوحيد (عكس الذكور اللذين تتاح لهم فرصة تفريغ فرط طاقاتهم باللعب خارج أسوار المنزل).

أضحت الأسطح هي أحد المجالات المشتركة، تعتبر فضاء للتنفيس والترويح عن النفس بالنسبة للبعض (خصوصا بالنسبة للفتيات اللائي لا يستطعن مغادرة منازلهن لسبب من الأسباب) ومكانا للقيام ببعض السلوكات اللاأخلاقية للبعض الآخر (التحرش، علاقات غير شرعية، تدخين، سكر...)، ما قد يجعل منه عاملا محفزا ومشجعا على التقاء أبناء الأسر المتساكنة ذكورا وإناثا لممارسة سلوكاتهم المنحرفة والجانحة.

إن تلك العقدة السالفة الذكر تتحول إلى إحساس بالذنب مع كل صعود إلى السطح لأي سبب كان، لدرجة أن ارتكاب أي خطأ آخر لا يزيد إلا من تعميق ذلك الشعور المتغلغل أصلا في الوجدان، خصوصا مع تلك التي تمثل خطّاً أحمر في العرف الاجتماعي، كاللقاءات غير الشرعية مع أبناء الجيران من الجنس الآخر وأحيانا بين نفس الجنس. لقاءات يسهل القيام بها لتلاصق الأسطح المشتركة أو المتجاورة وقلة ارتفاعها(سهولة التنقل بينها)، وكذا توفر أماكن الاختباء في حالة الإحساس بالخطر. والتي تزيد من فرص وجود ممارسات جنسية غير شرعية، قد تكون؛ جزئية، سطحية أو كاملة، والتي قد تؤدي في بعض الأحيان إلى إنتاج ظواهر اجتماعية أخرى تثقل كاهل المجتمع بمشاكلها (الأبناء غير الشرعيين والأمهات العازبات[1])، حيث يبقى العامل الأهم في تمرير هذه الممارسات بلا كثير من تأنيب الضمير بالنسبة لمرتكبيها، هو ما يحدث داخل المنزل بين الأبوين على مسمع ومرأى من أبنائهم، بسبب فقدانهم للخصوصية والحميمية التي سبّبها ضيق المسكن والسكن المشترك.

نخلص من خلال ما سبق إلى أن المسكن الذي نعمل على بنائه لنسكن فيه ونفرض عليه لمساتنا وشخصياتنا، يقوم هو الآخر ببنائنا وتكويننا كما يشاء هو لا كما نشاء نحن، فتنعكس فينا وتظهر في تصرفاتنا معالم حيّزنا المكاني في صوره الدّاخليّة والخارجيّة، ويكون الطّفل أكثر عرضة لتلك النتائج السلبيّة التي قد تنتج طفلا عدوانيا، سيكوباتيا أو سوسيوباتيا؛ نتيجة غياب تناسب حجمي المسكن والأسرة. هكذا، يتضح أن المسكن يلعب دورا أساسيا في تكوين سلوك الطّفل السوي أو المنحرف.

من المؤشرات الأخرى التي حاولنا من خلالها اختبار تأثير خصائص المسكن في السلوك المنحرف، نذكر خاصية الملكية. هذه الأخيرة حسب ما توصلنا إليه من نتائج ليس لها أية علاقة ترابطية

1- واقع سيدفع أهل البنت للتستر على الفضيحة بتزويج ابنتهم للجاني في غياب كلي للشروط النفسية والإجتماعية والمادية لهما (الضحية والجاني)، سيفرز أعطابا وأمراضا اجتماعية من نوع آخر، وفي حالة الرفض تلجأ الضحية للمطالبة بحقها لدى المحاكم، ما سيولد نوعا من الحقد والكراهية واتخاذ كل أشكال الحيطة والحذر من محاولة انتقام أحد أفراد الأسرتين من الأسرة الأخرى، بأي شكل من الأشكال وهو ما يسميه أصحاب هذه الأحياء ب **"الحسابات"**.

بمستويي خصوصية المساكن أو مساحتها باعتبارهما متغيرين متحكمين بشكل كبير في الظاهرة المدروسة. في مقابل ذلك، فهي تساعد على الاستقرار في المدن، وتدعم الأفراد بوجود بداية واضحة، تمكنهم أن يصبحوا أعضاء منتجين وفاعلين في مجتمعهم الحضري.

ينعكس إحساس الفرد بملكية لمسكن وما يحيط به من أراض بالمسؤولية على نظافته ، صيانته، حمايته من جهة، ويشجعه على الاستثمار فيه من جهة ثانية. في هذا السياق، يمكن أن نشير إلى أن الأسر التي تتميز بنوع من الاستقلالية (ملكية خاصة)، وهي قليلة العدد بالنسبة لدراستنا هاته، تهتم بمسكنها في مستواه المادي الفيزيقي أكثر مقارنة بباقي الأسر التي تشترك نفس المسكن (وجود ظاهرة التساكن تحول دون ذلك). على العكس من ذلك، هناك بعض الأسر تهتم بما هو في ملكيتها فقط، بمعنى ما هو داخل شقتها وتهمل ما هو مشترك، وهذا يؤكد الطرح السابق حول علاقة المشترك بالصراع[1].

تعتبر حيازة أو ملكية المساكن إحدى خصائص المسكن التي قد يكون لها تأثير في الرفع أو التقليل من نسبة ارتكاب الجرائم، لكون الفئات المالكة لمحلات سكناها، قد تسجل جرائم أخف بالمقارنة مع غير المالكة وهو ما توصل إليه مجموعة من الباحثين، **كأوسكار نيومان "Newman .O** و**"باريا ساني P.sanei"** فنيومان من خلال **نظريته "الفضاء القابل للدفاع" L'espace Défendable**، اعتبر أن المجال يكون أكثر أمانًا عندما يشعر الناس بملكيته ويتحملون مسؤولية تجاهه، حيث كلما كانت مساحة ما في منطقة ما مملوكة لجهة مسؤولة وتعتني بها، كلما شعر المجرم بكونه معزولا. وهي الأرضية التي تنبني عليها أيضا نظرية **الزجاج المكسور La vitre cassé**، باعتبارها النظرية التي تصف عملية التدهور الذي يصيب مجالا حضريا ما نتيجة غياب لأي مسؤولية تجاه هذا المجال، خاصا كان أو عام، والذي قد يؤدي ليس فقط إلى تفاقم الإحساس بالأمن ولكن إلى ارتفاع نسبة الجرائم به، وفق ما قدماه كل من **James Wilson** و**George Kelling** صاحبي هذه النظرية[(2)].

1- أنظر: الوالي عبد الغفور، مرجع سابق، ص: 107

2 -https://www.psychologytoday.com/us/basics/broken-windows-theory .

خاتمة

يشير السكن إلى كيفيات اشتغال واستعمال الأفراد والأسر والجماعات لمجال خاص، بمعنى **أين نمارس فعل السكن؟** وهو لا يمكن حصره في الفراغ الذي يتشكل من جدران وسقف، والذي يأوي إليه الإنسان بهدف تحقيق المتطلبات البيولوجية والفيزيولوجية فقط، بل يتجاوزه لتلبية الحاجات النفسية والاجتماعية والثقافية، لذا فهو أداة مهمة في فهم وإعطاء السلوكات معنى، فالخصائص المادية للمسكن قد تساهم أحيانا بشكل أو بآخر في خلق جو مشحون بالاضطرابات البيعلائقية والصراعات، التي تؤدي في نهاية المطاف إلى ارتكاب سلوكات منحرفة ودخول عالم الاجرام.

نظرا لأهمية السنوات الأولى لنمو الطفل باعتباره رجل الغد، فهو يتأثر بمحيطه الفيزيقي والثقافي لأسرته. إذا استقرت هذه الأخيرة بفضاء مريح؛ مساحة تتناسب مع عدد أفرادها، مرافق تتيح للطفل إمكانية اللعب وتفريغ طاقته الزائدة، بل واكتشاف العوالم المحيطة به، نشأ لدينا طفل متزن نفسيا وجسميا، على عكس ما إذا انعدمت هذه الشروط، فقد يتم الإخلال بنفسيته ووأد طموحاته وأحلامه، لأن الطّفل يولد في بيئة سكنية تشكل بالنسبة له مسرحا جاهزا، إما ان تعطيه مجالا للحركة أو تحدّدها له وتحدّ منها. وإما أن تمنحه انتماء أو ترمي به إلى الهامش ليعاني من الإقصاء. وإما أن تولّد فيه حسا اجتماعيا وتوفر له أمنا نفسيا أو ترمي به في بؤرة الاغتراب. من جهة ثانية لابد من توفر مجال خاص بكل فرد من أفراد الأسرة (خصوصا المجال الجامد للوالدين (غرفة النوم)) المحافظ على حميميته وخصوصيته، حيث أن البيئة السكنية التي تنعدم فيها خصائص مادية وثقافية تراعي الأبعاد النفسية والاجتماعية الضرورية لسكن مريح، قد تصبح طاردة لقاطنيها، خصوصا الأطفال منهم نحو الشارع؛ البوابة الواسعة لكل أشكال الانحراف والجريمة.

إن البيئة السكنية من داخل هذه الأحياء موضوع الدراسة، تظل ظروفها المادية والاجتماعية والثقافية أقل ما يمكن أن يقال عنها أنها غير صالحة للعيش الكريم، ولا تضمن حق السكن لدى غالبيتها (حتى لا نجزم بأنها بكاملها). كما أن خصائص كل من المسكن والحي تؤثر فعلا في بناء شخصيات الأفراد، خصوصا الأطفال والشباب منهم، فتجعل منهم أشخاصا غير متزنين نفسيا وجسميا لافتقاد مساكنهم والبيئة المحيطة بها فضاء مريحا، سواء من حيث اتساعه، أو من حيث مرافقه. ناهيك عن غياب لمرافق وخدمات أساسية وضرورية تفتقدها أحيائهم، وهو ما جعل منها بيئات سكنية تنعدم فيها الشروط الأساسية للعيش الكريم التي تضمن حق السكن الصحي والملائم والذي نصت عليه العديد من الاتفاقيات والمعاهدات والدساتير، ما أنتج خللا على مستوى نفسياتهم وأصبحنا أمام أشخاص معاقين نفسيا ومعطوبين اجتماعيا، بل و منحرفين وجانحين. هكذا، فلخصائص المسكن دور مهم في فهم ظاهرة الانحراف والجريمة لما لها من وقع مهم عليها.

المراجع والمصادر:

1. أحداف محمد، علم الإجرام النظريات العلمية، والسلوك الإجرامي، مطبعة وراقة سجلماسة، الطبعة الثالثة 2017-2018.
2. حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، مشكلات المدينة دراسة في علم الإجتماع الحضري – المكتب العربي الحديث الإسكندرية 2002 .
3. رشيدة أفيلال، السكن رأسمال مجالي، مجلة البحث العلمي، المعهد الجامعي للبحث العلمي، ملف عدد 43-44،1997.
4. رينيه دوبو، إنسانية الإنسان، نقد علمي للحضارة المادية، تعريب نبيل صبحي الطويل، بيروت، مؤسسة الرسالة 1979.
5. السيد عبد العاطي السيد، علم الإجتماع الحضري – الجزء الثاني، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن،2011.
6. فقيه العيد،"المشكلات النفسية للشباب المنحرف في الوسط الحضري الجزائري ، دراسة ميدانية لواقع الصحة النفسية لدى الشباب وعلاقتها بالعنف الإجرامي على عينة من الشباب المنحرف بمؤسسات الوقاية –الجزائر، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان -الجزائر.
7. الكندي، ساجدة كاظم، محددات البيئة السمعية للمجتمعات السكنية عالية الكثافة لمراكز المدن-رسالة ماجستير غير منشورة-جامعة بغداد 2007.
8. محمود شمال حسن، البيئة المشيدة و السلوك، البيئة المشيدة و أثرها في سلوك الأطفال، دار الكتاب العلمية،2014.
9. الوالي عبد الغفور، السكن المشترك: من الصراع إلى التفاوض، مقاربة سوسيولوجية للأحياء المستفيدة من سياسة الدولة للقضاء على السكن الصفيحي، وقائع أعمال المؤتمر الدَّولي العلمي، التربية على التسامح وتجسيد ثقافة العيش المشترك من التسامح إلى التعايش، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا/برلين، 2022.
10. Cahiers internationaux de Sociologie. Volume IXXII.. Paris. P.U.F. 1982.
11. Fatima El marnissi, Lamalif, N°105, Mars Avril-1979.
12. Haward Gardner: les inteligences multiples- pour changer l`école: la prise en compte des différences formes d`inteligence-Traduit de l`american par Evans Clark, Marie. M et Natalie. W. Ed, Nouveaux Horizons RETZ, Paris, 1996.
13. Paria Sanei, the Study of the Relationship between House Architecture and Crime: A Case Study in Shahre-Kord, Iran. European Online Journal of Natural and Social Sciences 2014. Vol.3, No.4 Special Issue on Architecture, Urbanism, and Civil Engineering.Psychologie des espaces-cours de gus tare-nicoles fisher université réné Descartes-février 1996.
14. Thibaud Zuppinger, Humanisme et urbanisme,Implications philosophiques perception, axiologie et rationalité dans la pensée contemporaine, Dossier 2009 - L'habitat, un monde à l'échelle humaine, sur le site web : http://www.Implications.philosophiques.org/Habitat/dossier.html.

معالم المشروع السّياسي لأبي عمران الفاسي بالمغرب الأقصى -دراسة في البواعث الأولى و دوافع التأسيس -

أحمد أزهر[1]

ملخص:

تهدف الورقة البحثية إلى دراسة أحد أكثر القضايا التاريخية حساسية في تاريخ المغرب الأقصى؛ وذلك من خلال حدث رئيس وشخصية بارزة من أعلام الدولة المرابطية؛ تلك هي شخصية الشيخ أبو عمران الغفجومي الملقّب في كتب التّاريخ والطّبقات"بالفاسي"؛ وقد رامت الورقة الوقوف على معالم المشروع السياسي للرّجل؛ وتزميم المقال في قضايا مفصلية من هذا المشروع؛ يأتي في طالعتها حدثُ الاتصال بين يحيى بن ابراهيم لكدالي وأبي عمران الفاسي في القيروان؛ مع الوقوف على تفاصيله الدقيقة فضلا مفصليّته في انقداح الشرارة الأولى لدولة المرابطين بالمغرب الأقصى؛ كما كشفت الورقة عن الارهاصات الأولى التي كانت سببا في التمكين للرجل بالمنطقة قبل ترحيله عن بلده من قبل بني عبيد؛ وما كان لذلك من آثار سياسية وثقافية على البلاد.

كلمات مفاتيح:

المشروع السياسي –دولة المرابطين-أبو عمران الفاسي-المغرب الأقصى.

Research Summary

The research paper aims to study one of the most sensitive historical issues in the history of al-Maghrib al-Aqsa (the Far Maghreb), through the event of a prominent figure from the Almoravid dynasty. This figure is Sheikh Abu Imran al-Ghafjumi, known in history books and biographies as "al-Fassi." The paper seeks to explore the political project of this man and analyze key aspects of his project. It focuses on the event of the contact between Yahya ibn Ibrahim al-Kadali and Abu Imran al-Fassi in Kairouan, highlighting its intricate details and its role in igniting the first spark of the Almoravid state in the Far Maghreb. The paper also reveals the initial indications that led to the empowerment of the man in the region before his exile by the Banu 'Ubayd, and the political and cultural impacts this had on the country.

Keywords:
Political project - Almoravid state - Abu Imran al-Fassi - Far Maghreb.

[1]- أستاذ باحث – أستاذ التعليم العالي مساعد بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين-جهة مراكش آسفي- almich3al@gmail.com

مقدمة:

عاش العالم الإسلامي خلال القرن الرابع والخامس من الهجرة تمزّقا وتشتتا نتيجة الفتن والثورات المتوالية، ففي الوقت الذي كانت الرعية في الغرب الإسلامي تعاني معنويا بسبب تقريب الحكام اليهود والنصارى من مراكز القرار، وماديا نظرا لكثرة الضرائب ومصادرة الأموال، نتيجة الصراع بين الأمويين و العبيديين على المنطقة، كانت الدول الإسلامية في المشرق تعاني هي الأخرى من تدهور الأحوال السياسية والاجتماعية، نتيجة الثورات المتوالية من طرف العوام بسبب تقريب الأتراك من مراكز القرار، وتهافت الخلفاء العباسيين على التزوج من نسائهم، فنتج عن ذلك أن أكثر خلفاء بني العباس أبناء سراري، فالهادي وأخوه هارون أمهما رومية، و المأمون أمه فارسية والمعتصم والمتوكل أمهما تركية.

وتوّلد عن كل هذا، انقسام جغرافي وسياسي، مما دفع بنخبة من العلماء في المشرق والمغرب إلى صياغة مشاريع سياسية تحاول أن تقلل من مضاعفات الخسائر في الأرواح وفي المعالم العمرانية، ومن المشاريع التي كان لها أثر كبير في تطور الأحداث بالغرب الإسلامي، ما قدمه أبو عمران الفاسي بتنسيق مع نخبة من شيوخه وتلاميذه.

فما هي إذن الدعامات الأساسية التي ارتكز عليها هذا المشروع؟ وما هي نتائجه؟!

المحور الأول: المغرب بين القرنين الرابع والخامس الهجريين.

عرف المغرب مبكرًا ظهور الفاطميين؛ حملة المذهب الإسماعيلي، مع أبي عبد الله الشيعي، وقد ولاه أبو عبيد الله المهدي أمر دعوته بالمغرب، حيث لقي نجاحا، أرسل على إثره لأميره يدعوه للحضور إلى إفريقية، فكانت استجابته مشعرة بخطر دخوله إفريقية، مما عرضه للمطاردة من قبل الخليفة العباسي المقتدر (ت 320)، وأميره على إفريقية زيادة الله، ليتمكن أمين سجلماسة اليسع بن مدرار من القبض عليه، غير أن زحف أبي عبد الله الشيعي على سجلماسة، سنة ست وتسعين ومائتان للهجرة ، مكنه من فك الحصار على المهدي، فكانت بذلك انطلاقة لبسط النفوذ الفاطمي على كامل بلاد المغرب، ونشر المذهب الشيعي بالتبشير أحيانا، وبالسيف أحيانا أخرى.

وقد استمرت سلطتهم على هذا الحال إلى حدود سنة خمس وستين وثلاثمائة (365هـ) آخر أيام المعز لدين الله، إذ عرف المغرب خضوع القبائل البربرية، بني كملان، وبني مليلة، من قبائل هوارة، خاصة بعد ما أبت الإذعان للفاطميين الذين أتموا قبضتهم على المغرب، غير أنها لم تعمّر طويلا بسبب انتقالهم إلى مصر، حاضرة الدولة الجديدة، وما أن بدأ نفوذهم يَقوى بها حتى أفل نجمهم بالمغرب، ليبدأ عهد الصنهاجيين بإفريقية في الظهور.

وإذا كان الصنهاجيون قد حلُّوا محل الفاطميين بإفريقية، فإن فتح الباب أمام القبائل المغربية لتسيير البلاد أصبح الهدف المبتغى لها، فانطلقت الصراعات بين أكبرها كالمغراويين، واليفرانيين

والزناتيين والصنهاجيين وبني وانودين، غير أن المغراويين كان لهم السّبق في بسط النفوذ الذي يستمر إلى ظهور المرابطين، فقَصفوا على آخر معاقلهم بقيادة يوسف ابن تاشفين سنة (462 هـ)

إن ما وصل إليه المغرب في هذه الفترة التاريخية من فتن وأهواء متفرقة، أثرت بشكل كبير على وحدة البلاد، فبات من الصعب جمع أطرافها الموزعة بين أصحاب النفوذ والأطماع الشخصية، فأفرز هذا الواقع قوة جامعة أعادت لهذا البلد وحدته واستقراره، وقد شاءت حكمة الله تعالى، أن يقيض لهذا البلد رجالاً أخلصوا أعمالهم لله، وجعلوا من نصرة دينه مبتغاهم الأول، فرابطوا من أجل ذلك، وتحملوا مشاق الطريق، إلى أن جمعوا شمل هذا البلد تحت راية الإسلام، وحملوا اسم المرابطين وكانوا أحق به وأهله.

لقد كانت البدايات الأولى لظهور دولة المرابطين بعد وفاة أبي عبد الله بن تيفاوت، وانتقال أمر الصنهاجيين ليحيى بن إبراهيم الكدالي، الذي عزم على الارتحال إلى المشرق لأداء فريضة الحج، فلما قفل راجعا إلى بلاده مرَّ بالقيروان سنة (427هـ)، فلقي بها الشيخ أبا عمران الفاسي ، الذي كان على رأس المالكية، فتأثر الكدالي بعلم أبي عمران، وطلب منه أن يبعث معه من يعلم قومه دين الإسلام، إذ لم يكن بينهم فقيه ولا قارئ للقرآن ، فارتأى أن يرسله لأحد تلاميذه ببلد نسيف من أرض المصامدة يسمى " وجاج بن زلو اللمطي "، لينتدب من تلاميذه من يصلح لهذا الأمر الجلل، فكان اختياره لعبد الله بن ياسين الذي أتم أداء الرسالة، فكان من نتائج رحلته تأسيس دولة المرابطين، التي كان لها الفضل في توحيد البلاد والقضاء على ما ألم بها من الفتن .

ومما لا شك فيه، أن الوصول إلى هذه النتائج لم يكن هيّنا، فقد كان على المرابطين: " أن يجابهوا كل هذه الأخطار والمصاعب ليقيموا حدود الدين الإسلامي في كل ربوعه، ثم ليؤسسوا أول دولة استطاعت أن تُخضع المغرب لنفوذ موحد، ابتداء من طنجة شمالا إلى نهر النيجر جنوبا، ومن ناحية وادي شلف شرقا، إلى المحيط الأطلسي غربا بالإضافة إلى بلاد الأندلس " ، التي كانت ترزأ تحت رحمة ملوك الطوائف، بعدما انفرط عقد الدولة الأموية، ويرجع الفضل في إعادة أمجاد الأندلس، وبعثها من جديد مدة أربعة قرون، إلى القائد المرابطي يوسف بن تاشفين، الذي ضرب على أيدي الصليبيين بقوة فردهم على أعقابهم خاسئين.

إن ما قدمه المرابطون، بقيادة عبد الله بن ياسين، ويوسف ابن تاشفين، من دفع الظلم والفساد، ونبذ الفرقة بالقضاء على المذهبية السياسية وإقامة شرع الله، جعل المغرب يطلع على الركب الحضاري الذي وصلت إليه باقي البلاد الإسلامية آنئذ .

المحور الثاني : البوادر الأولى لمشروع أبي عمران الفاسي بالمغرب الأقصى

إن الناظر في البدع التي ظهرت أيام العبديين، وما صاحبها من نقاش حاد وتباين في الرأي، يشعر ولا شك بجسامة المسؤولية الملقاة على عاتق علماء القرن الرابع من الهجرة من جهة، وبعظم محنتهم

ومعاناتهم في الجهر بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من جهة أخرى، فهذا الفقيه الملقب بعروس [1]، يُقطع لسانه ويُلصق على جبينه بين عينيه، ويُطاف به القيروان، ثم يقتل بعد ذلك شر قتله، لأنه رفض أن يضيف في الآذان، " حي على خير العمل"[2]، وهو المذهب الرسمي الشيعي في الآذان، وهذا أبو جعفر الهواري[3] يُسجن، لأنه يفتي بالمذهب المالكي، ولم تكن محنة محمد بن إسحاق الجبلي[4] أيسر، إذ عُلِّقَ من يده في يوم حرٍ حتى مات، وخرج لسانه من شدة الحر والعطش، ثم صلب بعد موته بباب أبي الربيع، لا لشيء سوى أنه امتنع أن يصلي بالناس صلاة عيد الفطر لعدم ثبوت رؤية الهلال عنده.

فهل بسبب الخوض في إحدى هذه القضايا أو أكثرها تم ترحيل أبي عمران الفاسي عن مسقط رأسه، ولماذا لم يقتل أو يسجن؟

1- الأسباب المباشرة لطرد أبي عمران من فاس.

يعتبر موضوع نسب بني عبيد من القضايا التي أثير حولها جدل عنيف طيلة أيام العبيديين بالمغرب والمشرق، والذي نتج عنه فيما بعد تباين في مواقف المؤرخين بين مثبت لنسبهم ومؤيد لدعوتهم، مثل " ابن الأثير وابن خلدون والمقريزي " [5]، وبين مشكك في نسبهم ومؤكدٍ انتحالهم الخلافة، مثل: " ابن خلكان، وابن عذارى وابن تغرى بدي والسيوطي " [6]

قال الذهبي " المحققون متفقون على أن عبيد الله المهدي ليس بعلوي، وما أحسن ما قال حفيده المعز صاحب القاهرة وقد سأله إن طباطبا العلوي عن نسبهم، فجذب نصف سيفه من الغمد وقال: هذا نسبي، ونثر على الأمراء والحاضرين الذهب، وقال: هذا حسبي"[7].

وقال ابن خلكان: أكثر أهل العلم لا يصححون نسب المهدي عبيد الله جدُّ خلفاء مصرَ، حتى إن العزيز بالله ابن المعز في أول ولايته صعد المنبر يوم الجمعة فوجد هناك ورقة فيها هذه الأبيات:

إنا سمعنا نسبا منكرا	يتلى على المنبر في الجامع
إن كنت فيما تدعي صادقا	فاذكر أبا بعد الأب السابع
إن ترد تحقيق ما قلته	فانسب لنا نفسك كالطائع
أولا دع الأنساب مستورة	وادخل بنا في النسب الواسع
فإن أنساب بني هاشم	يقصر عنها طمع الطامع [8]

[1] مؤذن بمسجد عباس الفقيه، صاحب سحنون، قتل سنة 317هـ، ترجمته في معالم الإيمان(5/3)؛ رقم:182.

[2] معالم الإيمان(77/3).

[3] هو أبو جعفر أحمد بن نصر بن زيد الهواري البربري ولد سنة 235هـ ،وتوفي سنة 317هـ ،ترجنته في معالم الإيمان(6/3)،رقم: 183.

[4] هو أبوعبد الله محمد بن إسحاق الجبلي، قاضي برقة، قتل سنة 341هـ،ترجنته في معالم الإيمان(49/3)، رقم: 183.

[5] الموسوعة العامة لتاريخ المغرب والأندلس (2 / 175).

[6] نفسه بنفس الصفحة.

[7] تاريخ الخلفاء لجلال الدين السيوطي (ص 5).

[8] نفسه

إن السياق العام يقتضي أن يعلن أبو عمران عن موقفه من نسب بني عبيد وما أحدثوه من البدع، خاصة وأنه تلميذ القابسي وابن أبي زيد القيرواني، الذي سئل عن حكم من أكرهه بنو عبيد على الدخول في دعوتهم هل يقتل أم لا؟ فأجاب: " لا يعذر أحد في هذا الأمر، كان أول دخولهم قبل أن يعرف أمرهم، وأما بعد فقد وجب الفرار، فلا يعذر أحد بالخوف بعد إقالته، لأن المقام في موضع يطلب من أهله تعطيل الشرائع لا يجوز، وإنما أقام من أقام من الفقهاء على المباينة لهم لئلا تخلو للمسلمين حدودهم فيفتنوهم عن دينهم"[1].

إلا أنه يظهر أن الخوض في ما ذكر سلفا قد يكون سببا في طرده من مسقط رأسه، لأن مدينة فاس أيام أبي عمران الفاسي كانت تحظى بخصوصية ميزتها عن غيرها من المراكز العلمية، ففترة ولاية العبيديين بها لم تدم طويلا وتلتها ولاية المغراويين التابعة للأمويين، ولم تنزل بقرطبة مثل هذه القضايا فكيف تناقش بفاس؟

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن المصادر تنص على أن أبا عمران الفاسي طُرد من فاس إثر انتفاضة العامة، بسبب أمره لهم بالمعروف ونهيه لهم عن المنكر، ومن طبيعة الحال فلا أحد من أهل فاس يجرؤ على سبِّ النبي ﷺ والصحابة رضوان الله عليهم، ولا أحد يرى أن قتل العلماء وتعذيبهم حق، ولو صح نسب بني عبيد عند أهل فاس لما منعوا ميسور الفتى من دخول المدينة سنة 323 هـ، بعدما حاصرهم أياما، ومن ثم فإن الخوض في مثل هذه الأمور وغيرها يكون مؤيدا من طرف العامة، ولن يكون سببا في طرده.

من طبيعة الحال، فإن خطاب المظفر المؤرخ في ذي القعدة سنة 396 هـ[2]، كان موجها لعلماء فاس وليس للعامة، لأن العلماء هم مصدر تحريض العامة، ولا شك أن أبا عمران الفاسي كان بفاس في هذه الفترة، وفيها تقلد منصب القضاء والإفتاء والتدريس، وفيها أيضا طرد عن موطنه الأصلي. فما الذي وقع بفاس خلال هذه الفترة وأزعج أبا عمران الفاسي؟ وما هو نوع المنكر أو المنكرات التي نهى عنها الفقيه المالكي وبسبب ذلك تم ترحيله عن بلده؟

بحثت عن هذه الأسباب قدر المستطاع وقدر ما يسمح به الوقت، فوجدت إشارات بالغة الأهمية رغم قلتها، حاولت أن أدرسها دراسة تحليلية نقدية انطلاقا من نقطتين أساسيتين:

[1] تاريخ الخلفاء للسيوطي (ص 6).

[2]- عرفت فاس ما بين 393 هـ و 396 هـ ثورات متعاقبة غيرت مجرى الأحداث بالمغرب الأقصى، ويتضح ذلك من خلال رسالة الحاجب عبد الملك المظفر بن أبي عامر إلى أهل فاس، عندما أعاد المُلْكَ للمغراويين وأراد تنصيب المعز بن زيري، فلأوّل مرّة نسجِّل خطابا مباشرا للعامة: " إلى كافة أهل مدينتي فاس، وكافة أهل المغرب ...، إذ كان يكفي القول: " إلى كافة أهل المغرب "، ولكن تخصيص أهل فاس بالخطاب دالٌّ على قوة الثورات التي ظهرت سنة 393 هـ، تعبيرا من أهل فاس عن رفض المغراويين من جديد ولهذا يحاول المظفر إقناعهم بالتراجع عما هم فيه بقوله: " فثقوا بذلك وأسكنوا إليه "، وأورد المظفر هذه العبارة في كتابه بعد أن اعترف بطغيان المغراويين واليفرنيين قال: " وعهدنا إليه أن يعمل بالعدل فيكم، وأن يرفع أعمال الجور عنكم ".ينظر الأنيس المطرب (ص549).

2-من كان وراء طرد أبي عمران من فاس؟

ذكر صاحب بيوتات فاس أبا عمران الفاسي أثناء ترجمته لأسرة بني ياسين فقال: "إن أهل فاس أخرجوه من مدينة فاس، لنهيه عما أحدثوه من البدع والمظالم والمغارم، وأخذهم أموال الناس بغير حق، وأعانوا على ذلك ولاة أمرهم من بني أبي العافية المكناسيين ومغراوة وبني يفرن، وكلهم من زناتة من البربر حيث ولَّوا من ولوا منهم على مدينة فاس بعد الأدارسة من الظلم ما لم يسمع بمثله " [1].

- ما ذهب إليه " ابن الأحمر" من كون أبي عمران الفاسي طرده ولاة أمور بني العافية فيه نظر، لأن ولاية بني أبي العافية انتهت من فاس حسب ما أورده ابن أبي زرع وابن خلدون والناصري سنة (328 هـ)، وانقرضت دولتهم من المغرب سنة(363هـ)، وكان أبو عمران في هذه الفترة لم ير النور بعد، وقد يكون هذا من الأسباب التي جعلت صاحب كتاب بيوتات فاس يستدرك عندما ترجم لأسرة بني أبي حاج فقال: " كان يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، وبسبب ذلك أخرجه الطغاة من أهلها العاملين عليها لمغراوة " [2]، فتحدث عن ولاة مغراوة فقط دون ذكر لبني أبي العافية. وهو نفس ما أشار إليه العلامة عبد الكبير الكتاني حين قال: " كان تولى القضاء بفاس، وكان يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، ولأجله أخرجه الطغاة من أهل فاس العاملين عليها لمغراوة " [3].

بناء على هذه النصوص تسجل الملاحظات الآتية:

أ- اتفقت النصوص أعلاه أن طرد أبي عمران الفاسي من مسقط رأسه كان من طرف الطغاة من أهل فاس بتحريض من عمال مغراوة.

ب- أشار النص الأخير إلى أن أبا عمران الفاسي تولى منصب القضاء بفاس وبسبب أمره بالمعروف ونهيه عن المنكر ثم طرده من منصبه.

3-نوع المنكر الذي نهى عنه أبوعمران:

أشار صاحب "بيوتات فاس" إلى أن أبا عمران الفاسي كان ينهى عن البدع والظلم وأخذ أموال الناس بغير وجه حق، إلا أن هذا الكلام عام، ولم يخصّص لنا نوع المظالم والبدع التي نهى عنها أبو عمران، كما لم يقيد لنا ما انفرد به الرّجل في تغييره للمنكر، إذ المؤكد عقلاً أنه لا أحد من الفقهاء المعاصرين لأبي عمران سيسكت عن الظلم والجور الذي عانت منه الرعيَّةُ ،باستثناء الفقهاء الداخلين في دعوة بني عبيد. زيادةً على هذا فالنص لم يُبَيّن لنا الوجه الذي أُخذت به أموال الناس.

فهل كان أخذ هذه الأموال عن طريق الغصب أو السرقة أو النهب؟ أم أنه بواسطة فرض ضرائب مستحدثة؟ وما هو نوع المال المأخوذ من العامة؟.

[1]- ينظر بيوتات فاس لمؤلف مجهول (ص 27 – 28).

[2]- نفسه (ص 44 – 45).

[3]- ينظر زهر الآس في بيوتات أهل فاس لعبد الكبير الكتاني (1 / 187).

المحور الثالث: تأثير أبي عمران الفاسي على العامة.

لقد ساند أهلُ القيروان أبا عمران الفاسي أيام محنته، ويمكن الإلماح هنا إلى دور الإمام القابسي في إعادة الاعتبار له عندما بعث إليه كي يشارك في إخماد فتنة النصراني الذي اعتدى على صبية من سلالة المصطفى عليه السلام[1]، ونظرا لبساطة أسلوبه في تفقيه العامة والرفق بهم، وفلسفته في اليسر ورفع الحرج، تمكن أبو عمران الفاسي من كسب ثقة القيروانيين، ولهذا كانت العامة تهرع إليه كلما حل بها مكروه، كما كانت الخاصة أيضا تهتم بعلمه دون مبالاة لأوامر الولاة، وما ذلك إلا لثقتهم به وحبهم له كما يتضح من خلال مسألة: " هل الكفار يعرفون الله؟ ! التي أسُرد تفاصيلها فيما يلي:

1- فتنة الكفر و الإيمان بالقيروان:

وقعت بالقيروان مسألة في الكفار هل يعرفون الله أم لا ؟! فوقع فيها تنازع عظيم بين العلماء، وتجاوز ذلك إلى العامة، وكثر التحادي بينهم حتى كان يقوم بعضهم على بعض في الأسواق، ويخرجون عن حد الاعتدال إلى القتال، فقال قائل لو ذهبنا إلى الشيخ أبي عمران لشفانا من هذه المسألة فقام إليه أهل السوق بجماعتهم حتى أتو باب داره فاستأذنوا عليه فأذن لهم فكان الحوار على الشكل التالي:

- أبو عمران الفاسي: مالكم[2]؟!

- أهل السوق: أصلحك[3]الله، أنت تعلم أن العامة إذا حدثت بها حادثة، إنما تفزع[4] إلى علمائها[5]، وهذه المسألة قد جرى فيها ما بلغك، وما لنا في الأسواق شغل إلا الكلام فيها.[6]

- أبو عمران الفاسي: إن[1]، أنصتم وأحسنتم الإستماع أجبتكم بما عندي.

---

1 افتضَّ نصراني من أقرباء باديس صبيّة بالمهدية، فلما علمت العامة بذلك انتفضت وقتلته، وبلغ الأمير باديس، فاستعظم الأمر، وأرسل جيشا إلى المهدية لقتال كل من شارك في قتل هذا النصراني، ثم بعث أبا العرب ابن تميم وكبار رجاله إلى أبي الحسن القابسي ليُسكت العامة، ولما وصلوا أمام منزله لم يأذن لهم بالدخول وقال لهم: " تمضون إلى الجامع حتى يأتيكم العلماء "...؛ وبعث إلى أبي بكر بن عبد الرحمن، **وأبي عمران الفاسي**، وأبي القاسم بن الكاتب، وأبي عبد الله المالكي..، وغيرهم، وأملى عليهم رسالة منها: " بسم الله الرحمن الرحيم، بالله أستعين وعليه أتوكل، الغوث الغوث، بما حل بالمسلمين من الافتيات (القبض)؛ عليهم ... كيف يحل لمن يعتقد الإسلام، أن يقوم في دم كافر افتض صبيَّةً من سلالة المصطفى لو انطبقت السماوات والأرض من أجل هذا الفعل لكان قليلا "؛ ثم قال لهم: " إذا وصلتم إلى الجامع فليقرأها واحد منكم على المنبر ممن له صوت "؛ ينظر معالم الإيمان (3 / 140) بتصرّف؛

وقد كان بإمكان القابسي أن يقرأ رسالته بنفسه في المسجد دون أن يثير هذه الضَّجَّة، لكن انتقاءه لنُخبة من تلاميذه وتكليفهم بهذه المهمة يحمل أكثر من دلالة، من ذلك وصفه لنخبة من تلاميذه الواردة أسماؤهم في هذه القصة بالعلماء، وكأن أبا الحسن القابسي أراد أن يشعر السلطان باديس بوجود علماء آخرين يشاطرونه نفس الرأي، وكأنه أيضا أراد أن يشد بيد تلميذه أبي عمران في محنته عندما اختاره ضمن هذه المجموعة حتى لا يتراجع عن مواقفه في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، إذ في هذه الفترة تم طرده من طرف أهل فاس، وكأنه أيضا أراد أن يرسخ في أذهان هذه النخبة من تلاميذه كيفية الجهر بالحق وإظهاره في المواقف الحرجة كي يستلموا مشعل الإصلاح من بعده.

وُفِّقَ القابسي في اختيار تلاميذه، وأحسن إذ لم يحدد من بين المدعوين من سيقرأ الرِّسالة، كي يترك لهم فرصة انتداب من يصلح للمهمة بكل حرية، كما أحسن في اختيار أصحابه عندما جعل أبا عمران الفاسي من " أجل أصحابه " ينظر ترتيب المدارك (مج 2 / ج 4 / ص 585).

2 الزيادة من التشوف (ص: 88)

3 في التشوف " أصلح الله الشيخ " (ص: 88)

4 في التشوف " يفزعون " (ص: 88)

5 في التشوف " علمائهم" نفس الصفحة .

6 في التشوف " وما لنا شغل في الأسواق إلا الكلام فيها و الخوض فيها حتى يقوم بعضنا إلى بعض" (ص: 88).

- أهل السوق: ما نحب منك إلى جوابا بيّنا على مقدار أفهامنا.

- أبو عمران الفاسي: بالله التوفيق[2]. لا يكلمني منكم إلا واحد، ويسمع الباقون.[3]

- أهل السوق: نعم[4].

- أبو عمران الفاسي: أرأيت لو لقيت رجلا فقلت له: أتعرف أبا عمران الفاسي ؟ فقال : أعرفه، فقلت : صفه لي، فقال: هو رجل يبيع البقل و الحنطة و الزيت في سوق ابن هشام، ويسكن صبرة، أكان يعرفني؟.

- الرجل المنتدب: لا.

- أبو عمران الفاسي: فلو لقيت آخر فقلت له: أتعرف الشيخ ابا عمران ؟ فقال: نعم، فقلتَ: صفه لي، فقال: نعم، رجل يدرس العلم ويُدرِّسه، ويفتي الناس، ويسكن بغرب الصماط، أكان يعرفني؟

- الرجل المنتدب: نعم.

- أبو عمران الفاسي: و الأول ما كان يعرفني؟

- الرجل المنتدب: لا.

- أبو عمران الفاسي يتوجه للجميع: كذلك الكافر إذا قال: إن لمعبوده صاحبة وولدا وإنه جسم، وعبد من هذه صفته، فلم يعرف الله، ولم يصفه بصفته، ولم يقصد بالعبادة إلا من هذا صفته، وهو بخلاف المؤمن الذي يقول: إن معبوده الله الأحد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفؤًا أحد، فهذا قد عرف الله ووصفه بصفاته، وقصد بعبادته من يستحق الربوبية سبحانه و تعالى عما يقول الظالمون علوًا كبيراً.

- أهل السوق: جزاك الله خيرا من عالم، فقد شفيت ما بنفوسنا.[5]

هذه فلسفة الرجل في معالجة الفتن وربما لهذا السبب كان الذي بينه وبين أبي بكر الخولاني متباعدا. وهكذا كان يؤثر على العامة كما أثرعلى أهل السوق، الذين ما وسعهم إلاّ أن يعترفوا بفضله في إخماد نار هذه الفتنة بقولهم :"جزاك الله خيرا من عالم، فقد شفيت ما بنفوسنا"، وعند الدباغ إشارة لطيفة:" فقد شفيت ما في قلوبنا، ودعوا له ولم يخوضوا في المسألة بعد هذا المجلس"[6].

ومن الأمثلة الأخرى الدالة على منهج أبي عمران في الرفق بالناس وعدم إراقة الدماء، أن رجلا ادعى بالقيروان أنه خير البرية، واختلفت العامة في قوله وأرادوا قتله، وحملوه إلى أبي عمران الفاسي

[1] في التشوف زيادة " أنتم " (ص: 88)

[2] قال عياض في المدارك وغيره "فأطرق ساعة". (705/3) .

[3] لم تذكر لنا كتب التراجم اسم الشخص المنتدب لمتابعة الحوار مع أبي عمران الفاسي، إلا أنه يظهر من الأسئلة التي طرحت عليه أنه شخص يَعرفُ أبا عمران الفاسي جيدا.

[4] زيادة في التشوق (ص: 88)

[5] ينظر ترتيب المدارك للقاضي عياض " ترجمة أبي عمران الفاسي (703/2) .

[6] ينظر معالم الإيمان (ص / 163).

يستفتونه، فقال له أبو عمران : كيف قلت؟ فأجابه بأنه خير البرية، فسأله أبو عمران : أنت مؤمن؟ قال: نعم، قال له أبو عمران: تصوم و تصلي وتفعل الخير؟ قال: نعم، قال له أبو عمران : اذهب بسلام، قال الله تعالى: ﴿ إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك هم خير البريّة﴾ [1]، فأطلق الناس صراحه، ونجا من الهلاك.

- أما بخصوص منهج أبي عمران في اليسر ورفع الحرج، فيلاحظ المتتبع لأجوبة أبي عمران الفاسي أنه كان يميل إلى التخفيف عن العامة ما لم يوجد ما يخالف ذلك، ولعل السّبب في ذلك أخده بقاعدة مراعاة الخلاف التي خالف بها معاصريه، ومن نماذج هذا التيسير، فتواه بجواز تيمم العروس في الأيام السبعة الأولى، وفتواه بحمل مداد الصبيان على الطهارة، كما أورد صاحب الفوائد الجملية، حيث قال : " قال أبو عمران الفاسي: هو محمول على الطهارة يستحب غسله، وقال غيره: مداد الصبيان الذين لا يتحفظون من النجاسة هو محمول على النجاسة"[2].

2- تعظيم أبي عمران الفاسي لحرمات الله:

أ: قصة أبي عمران الفاسي مع طبيب المعز بن باديس:

معلوم أن سياسة الفاطميين بالمغرب و الصنهاجيين من بعدهم، كانت ترتكز على تقريب اليهود و النصارى من مراكز القرار منهم الوزراء و الأطباء. وكان هذا الأمير يغيظ علماء المسلمين منهم أبو عمران الفاسي، حيث بعث إليه المعز بن باديس طبيبه بن عطاء اليهودي ليستفتيه في المسألة، فدخل الطبيب على الشيخ أبي عمران وهو في داره، ولم يعرفه أبو عمران إلى أن نبَّهَهُ أحد الحاضرين بقوله:" أكرمك الله إنه من خيار أهل ملته"[3]، ولما خَبّر الشيخ أبو عمران بملّة الرجل، وأنه يهودي، غضب وقال : أما علمت أنا داري مسجدي، فكيف اجترأت على دخولها؟![4] ثم خرج بن عطاء مُرعبا.

و السبب في عدم معرفة أبي عمران ملّة طبيب المعز بن باديس أنه " كان غير معلم"[5]، ولهذا " أمر الشيخ بصبغ طرف عَمامته لشهرته"[6] وقال له: " انصرف إلى مرسلك، فقُل له يبعث إلي برجل من المسلمين يأخذ جواب مسألته، فإني لأستحيي أن أحملك أسماء الله، وحكما من أحكامه".[7]

فلما دخل اليهودي على المعز ذكر له القضية وقال: والله يا سيدي ما ظننت أن بإفريقية ملكا غيرك، إلا يومي هذا، ولقد وقفت بين يديك في حال غضبك الشديد فما أدركني فزع، ولا أصابني من

[1] سورة البينة (الآية : 7) .
[2] ينظر الفوائد الجملية، (ص: 299).
[3] ينظر معالم الإيمان (3 / 161).
[4] نفسه.
[5] نفسه.
[6] نفسه.
[7] نفسه.

الرعب ما أصابني في يومي هذا، فقال له المعز، إنما فعلت ذلك لأريك عز الإسلام وهيبة علماء المسلمين، وما ألبسهم الله من شعائر الأولياء، لعلك تُسلم.

ب: قصة أبي عمران مع العلامة الواعظ ابن الجوهري:

قال صاحب الفروع[1]: قدم الشيخ أبو عمران المدينة، فرأى ابن الجوهري[2] الواعظ المصري يعظ، فَعَلاَ صوتُهُ، فصاح عليه الشيخ أبو عمران : لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي ﷺ، والنبي في الحرمة والتوقير بعد موته كحياته، لا تُرفع الأصوات بحضرته حيا، ولا من وراء حجرته، فكذا بعد موته، انزل فنزل ابن الجوهري، وفزع الناس لكلام الشيخ أبي عمران.

يبدوا من خلال وفاة ابن الجوهري أن الحدث وقع في الفترة ما بين سنة 427هـ، التي رحل فيها أبو عمران الفاسي إلى الحج، و بين سنة 429هـ، وعلى هذا الاعتبار يكون ابن الجوهري قد عاش بعدما وبّخه الشيخ أبو عمران أمام الأشهاد، ما بين واحدا وخمسين سنة أو ثلاثا وخمسين سنة.

ومعناه أيضا أنه كان ما يزال شابا حين وقع الحدث، ولهذا لم يتحرج أبو عمران لما أمره أن ينزل من المنبر.

رغم ذلك، فهذه جرأة فريدة من الشيخ أبي عمران الفاسي، لا شيء يمنع هذا الرجل من قول كلمة الحق أينما حل وارتحل، ولو في حق عالم جليل مثل ابن الجوهري، الذي وصفه الإمام الذهبي بالعلامة واعظ العصر.

هذا من جهة ومن جهة أخرى فقول محمد المقدسي: " وفزع الناس لكلام الشيخ " يوحي أن أبا عمران في حالة غضب، إلا أن غضبه لم يمنعه من استحضار الدافع من صياحه، حيث احتج على الموقف بقوله تعالى: ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي ولا تجهروا له بالقول كجهر بعضكم لبعض أن تحبط أعمالكم وأنتم لا تشعرون﴾ [3].

ثم علل وجه القياس بين ضرورة توقير الرسول ﷺ في حياته وبعد مماته، مع التعريض إلى أن ما فعله ابن الجوهري يطابق ما فعله أولئك الأعراب الذين كانوا ينادون الرسول عليه السلام من وراء الحجرات، الشيء الذي يترتب عنه نفس الوصف وهو﴿ لا يعقلون﴾، كما قال تعالى : ﴿ إن الذين ينادونك من وراء الحجرات أكثرهم لا يعقلون﴾.

[1] ينظر الفروع لأبي عبد الله محمد بن مفلح المقدسي (386/3).

[2] قال الإمام الذهبي:" الجوهري أبو الفضل عبد الله بن الحسين، واعظ العصر، العلامة، أبو الفضل عبد الله بن الحسين المصري، ابن الجوهري، حدث عن أبي سعيد المالَيْنِيّ، روى عنه الحميدي وجماعته، وكان أبوه من العلماء العاملين، مات في شوال سنة ثمانين وأربعمائة" أنظر سير أعلام النبلاء (495/18) .

[3] سورة الحجرات، الآية: 2.

المحور الرابع: أبو عمران الفاسي والتأسيس لقيام الدولة المرابطية:

إن ما نقصده من فقرات هذا المحور لا يرمي بالضّرورة إلى إعادة كتابة الأحداث التي برز فيها دور الرّجل ولا تفاصيل وقوعها كما هي، بقدر ما نرمي إلى إمعان النظر في دلالاتها ومآلاتها السّياسية الإصلاحية، وإثارة القضايا الملتبسة منها تاريخيا.

تعتبر كل المصادر والأبحاث التي تعرضت لهذا الموضوع أن اللقاء الذي تمَّ بين يحيى بن إبراهيم الكدالي العائد من الحج، وأبي عمران الفاسي، الفقيه المالكي المستقر بالقيروان منذ مدة، نقطة انطلاق الحركة المرابطية.

والظاهر أن العديد من القضايا المتعلقة بهذا اللقاء من ناحية، وبأبي عمران نفسه من ناحية ثانية، لم تأخذ حظها بعد من التأكيد والتحرير، وبإمكاننا التعرض إلى عدد منها، بقدر ما يسمح به المقام، وفق المحاور التالية:

1. ما يتعلق بتاريخ هذا اللقاء:

- إن المتتبع للمصادر يستوقفه الاضطراب الذي يلاحظه حول تاريخ اللقاء الذي تحدثت عنه بين يحيى بن إبراهيم الكدالي وأبي عمران الفاسي، إذ بإمكاننا أن نقسم هذه المصادر إلى أربعة مجموعات فيما يتعلق بهذه النقطة:

أ- مجموعة أولى لم تتعرض لهذا اللقاء ولم تشر إليه، وتتكون هذه الأخيرة من مصادر هامة منها، القاضي عياض (ت 544هـ) في كتابه " المدارك" وابن ناجي (ت837هـ) في " معالم الإيمان " [1] والتادلي (ت 628هـ) في " التشوف"،[2] فعياض لم يتطرق لهذا اللقاء سواء في ترجمته لأبي عمران الفاسي،[3] ولا في الترجمة التي خصصها لعبد الله بن ياسين.[4]

ب- مصادر أشارت إلى هذا اللقاء لكن بشيء من الغموض، يتعلق هذا الغموض خاصة بتاريخ هذا اللقاء، ويُمثِّل هذا النوع: أبو عبيد البكري (ت 487) في كتابه "المسالك"، فهو يقول " إن يحيى بن إبراهيم حج في بعض السنين ولقي ...الفقيه أبا عمران الفاسي..."[5]

ج-مصادر اضطربت في تحديد تاريخ هذا اللقاء مع الإشارة إلى وقوعه ويمثل هذا الصنف: ابن عذارى [6] (ت سنة 712) في " الحلل الموشية "، [7] وابن خلدون، (ت808هـ)، في " العبر"[8]، فقد اتفق

[1] ينظر معالم الإيمان لابن ناجي (282/3)، ترجمة رقم 282.
[2] ينظر التشوف إلى رجال التصوف للتادلي، ترجمة رقم: 4 .
[3] ينظر ترتيب المدارك للقاضي عياض، تحقيق بكير (4 / 702).
[4] نفسه (ص: 780) .
[5] ينظر المسالك لأبي عبيد البكري (ص: 164).
[6] ينظر البيان المغرب لابن عذارى، تحقيق أحمد عباس (ج4/7).
[7] ينظر الحلل الموشية، الدار البيضاء 1979م، (ص: 19) .
[8] ينظر العبر لابن خلدون: بيروت، 1959 (4/ 373-374).

المصدرين على جعل هذا الحدث سنة (440هـ)، أي بعد عشر سنوات من تاريخ وفاة أبي عمران الفاسي، هذا التاريخ الذي تتفق كل المصادر على جعله سنة (430هـ)، رغم اختلافها في تحديد الشهر الذي وقعت فيه هذه الوفاة، فقد جعلها البعض في شهر محرم أي في بداية السّنة، وجعلها البعض الآخر في شهر رمضان أي في ربعها الأخير.[1]

د- صنف رابع يمثله مصدر وحيد على ما يبدوا، وهو ابن أبي زرع (ت 710 أو 720)، في كتابه " روض القرطاس " وهذا المصدر يعطينا تاريخا حول هذا اللقاء بأكثر دقة، يقول ابن أبي زرع: " أقام الأمير يحيى ابن إبراهيم على رئاسة صنهاجة وحروبهم مع أعدائهم إلى سنة (427هـ) سبع وعشرين و أربعمائة، فاستحلف ولده إبراهيم بن يحيى... وارتحل إلى المشرق، برسم حج بيت الله الحرام وزيارة قبر نبيه عليه السلام، فوصل وقضى حجه وزيارته وقصد بلاده فمر في طريقه بمدينة القيروان فلقي بها الفقيه الصالح أباعمران موسى بن الحاج الفاسي..."[2]

غير أننا إذا قبلنا هذا التاريخ الذي يقدمه ابن أبي زرع، وهو تاريخ خروج يحيى بن إبراهيم إلى الحج لا تاريخ لقائه بأبي عمران،[3] فإن العديد من التساؤلات تبرز أمامنا، فبالنسبة للشخص الذي يخرج للحج سنة (427هـ)، يكون حجه عادة في موسم سنة (428هـ)، أو حتى موسم سنة (429هـ)، ورجوعه – إذا ما اقتصر فقط على أداء هذا الواجب الديني – سنة 429هـ، أو سنة 430هـ،...وهو ما نلاحظه في العديد من الرحلات المغربية أو الأندلسية، فإذا اعتبرنا أن رحلة يحيى بن إبراهيم كانت أطول من ناحية المسافة أثناء الذهاب، وأن البعض من مصادرنا تجعل وفاة أبي عمران في مستهل سنة (430هـ)، فإن شكوكا كثيرة بإمكانها أن تساورنا حول إمكانية وقوع هذا اللقاء زمنيا.

ومن الملاحظ يضاً أن الذين تعرضوا إلى هذا اللقاء يرون الأحداث من زاوية واحدة، إذ يتتبعون تنقلات يحيى بن إبراهيم دون الإكتراث بأبي عمران نفسه، فيغفلون بذلك عن حدث هام في حياته، يتمتل في وجود أبي عمران بالمشرق منذ سنة (426هـ)، إذ نجده يرحل في تلك السنة رحلته الثانية إلى هذه المنطقة، ويؤكد لنا ابن ناجي (ت837هـ)، أنه لم يرجع إلى القيروان إلا قبل وفاته بيسير"[4] وهو ما يفيد أن المدة بين هذا الرجوع ووفاة أبي عمران قصيرة، وفي هذه المدة القصيرة يكون قد اتفق وصول يحيى بن إبراهيم إلى القيروان فيلتقي فيها بأبي عمران.

وهذا الاتفاق في الواقع لا يبدوا مستحيلا بل هو محتمل جداً، غير أنه علينا أن نسجل أن الأحداث قد ترتبت فيه بشكل لا يمكن أن لا يثير انتباهنا، فإذا أضفنا إلى ذلك سكوت عدة مصادر

[1] ينظر الصلة لابن بشكوال / عزت عطار الحسيني، رقم الترجمة 1337.

[2] ينظر روض القرطاس (ص: 122)، وقد نقل عنه الناصري السلاوي هذا التاريخ في كتابه الاستقصا، ينظر (ج 1، ص: 99)

[3] وهذا ما اعتقده أيضا الأستاذ عبد القادر زمامة " ينظر مقاله : أبو عمران الغفجومي أول مفكر في تأسيس دولة المرابطين " مجلة البينة، عدد:3 (1962/ ص: 70)

[4] ينظر معالم الإيمان لابن ناجي (163/3)

حوله، وخاصة منها القاضي عياض (544هـ)، فإذا توقّفنا عند هذا الحدث قد يؤدي بنا إلى الشك فيه، ولولا تحدّث البكري عنه (ت 487هـ)، لكان الميل إلى رفضه أقرب إلى الصواب.

2. ما يتعلق بنشاط أبي عمران وتفكيره:

إن ما تعرضنا له في في المحاور السابقة يجعلنا نتبين وجود مرحلتين في حياة أبي عمران: الأولى سبقت الرّحلة، أوبالأحرى الإبعاد، والثانية تتلوا العودة من المشرق والاستقرار بالقيروان، وخلال هاتين الحقبتين بإمكاننا أن نقول أن شخصية أبي عمران حافظت على بعض الثوابت في مميزاتها، لكن هذه الشخصية، ولئن كانت مصادرنا لا تَعُد لنا هذه التغيرات صراحة، فهي على كل حال تقدم لنا جملة من الإشارات والوقائع تمكننا من استنتاج بعضها.

فمن الثوابت على ما يبدوا في شخصية أبي عمران هو الميل إلى العمل السياسي، فقد كان إبعاده عنها – كما مر معنا – نتيجة نشاط هو في الواقع نشاط سياسي في جوهره، فقد تبين لنا، من خلال النص الذي يقدمه لنا صاحب بيوتات فاس، أن أباعمران عمل على إصلاح أوضاع كان يرى أنها فاسدة، وذلك بالدعوة إلى تطبيق ما يمكن تسميته ببرنامج إصلاحي، وقد تضمن هذا البرنامج جملة من النقاط الواضحة هي – حسب هذا النص – مقاومة البدع والقضاء على المغارم وأخذ الأموال بغير حق، ومقاومة الظلم والجور، والملاحظ في هذا النص ورود كلمة " نهي" في مناسبتين، وهو ما يسمح لنا بالقول بأن أبا عمران كان يضع نشاطه في إطار مبدإ النهي عن المنكر والأمر بالمعروف، ولئن كان هذا المبدأ يمنح لكل مسلم حق المطالبة بإصلاح ما يراه فاسدا، والتدخل بذلك في الشؤون العامة، فهو مبدأ يفضي في الواقع إلى أنشطة ذات صبغة سياسية، تؤدي إلى نتائج سياسية، وكم هي الأحداث التي كان فيها هذا المبدأ مطية أحد المصلحين أو الثوار.

والملاحظ أن إبعاد أبا عمران عن فاس ورحلته إلى المشرق، عاملان لا يمكنهما أن يجعلا أبا عمران يلقي بهذا الميل عرض الحائط ليسلك مسلكا جديدا مخالفا، بل العكس، فهذين الحدثين سيزيدانه ربما تجدرا وصلابة لكن وسط جملة من التغيرات، فقد مكنته الرحلة ولاشك من الإطلاع على الأوضاع بالمشرق وبإفريقية.

بالمشرق حيث كان الصراع قائما في كل المستويات بين الشيعة الفاطمية بمصر، والخلافة العباسية ببغداد، وأنصار الحركة السنية من جهة أخرى، وبالمشرق حيث كانت الصراعات المذهبية وخاصة منها الكلامية في أوجها، وحيث سيتتلمذ أبو عمران الفاسي على أبي بكر بن الطيب الباقلاني (ت 403هـ) الذي تنسب إليه جل المصادر دورا بارزا في نصرة الحركة السنية عامة والآراء الأشعرية خاصة.

أما بإفريقية فقد كان التفرق ينهش مجتمعا تمسكه الدولة الزيرية في اتجاه ولاء للفاطميين بمصر – إذ هي تدين لهم بجهودها على رأس إفريقية – ويدفعه الفقهاء المالكية إلى رفض هذا الولاء و العمل على قطعه.

لذلك نعتقد أن هذه الأحداث لم يكن بإمكانها أن تجعل أبا عمران ينظر إليها بعين اللامبالاة، ولا شك أنه وجد فيها متنفسا لميولاته السياسية الأولى، مما يسمح لنا بالاعتقاد أن أبا عمران واصل – بعد عودته من المشرق – العمل السياسي، لكنه أصبح مشاركا في حركة ذات مدى أوسع من التي عمل في إطارها بفاس، وهي حركة الصراع السني الشيعي، ولئن كانت مقاومة الشيعة تدخل عند الفقهاء السنيين في إطار النهي عن المنكر، فقد كانت تتجاوز – خاصة عند الفقهاء المالكية – هذا المفهوم لتصبح عند العديد منهم عملية جهاد ضد خطر يعتبرونه موازيا أو أكبر من خطر "الكفار" غير المسلمين.

ونحن إن كنا لا نملك توضيحات مباشرة عن مشاركة أبي عمران في هذه الحركة، إلا أننا نستشف وجودها من خلال الأحداث التي تلت استقراره بالقيروان.

و الرحلة إلى المشرق وإفريقية أحدثت كذلك تغييرات في نشاط أبي عمران التعليمي، فقد اجتمعت كل المصادر على القول أن أبا عمران كان مهتما قبل رحلته بالإقراء. أما بعد استقراره بالقيروان، فنحن نلاحظ أنه " أقرأ بها القرآن مدة ثم ترك الإقراء ودرس الفقه وأسمع الحديث إلى أن توفي..."[1]، و الظاهر أن هذا التحول ينمُّ عن انغماس أكثر في النشاط السياسي، كما أن الرحلة إلى المشرق أحدثت تغيرات في التكوين العلمي لأبي عمران، فهي قد جعلته يحتك بحلقات الجدل و المناظرة التي لم تكن منتشرة كثيرا في بلاد المغرب على ما يبدوا، كما أن الكثير من الأدلة تحمل على الاعتقاد أنه تأثر بالآراء الأشعرية لأستاذه الباقلاني (ت 403هـ)، ولا شك أن أبا عمران كان قد اطلع على البعض من هذه الآراء أثناء تتلمذه على أبي محمد الأصيلي (ت 392هـ)، وأبي الحسن القابسي (ت 403هـ)، وقد بينت بعض الدراسات انتماء هذين الشخصين إلى الآراء الأشعرية.

وأخيرا فإن جملة النقاط التي ذكرنا حول لقاء يحيى بن إبراهيم وأبي عمران الفاسي، وحول شخصية أبي عمران نفسه، تكتسي أهمية في عملية الإحاطة بمدى مساهمة هذا الفقيه في ولادة الحركة المرابطية.

فأبو عمران –والنصوص تؤيّدنا- هو المخطِّطُ الأوّل لبرنامج الدّولة المرابطية؛ ولئن حالت وفاته سنة (430هـ) دون أن يشاهد ثمار غرسه؛ فإن التاريخ قد سجّل صنيعة بمداد من الفخار والإعجاب.

فالدّولة المرابطية التي خطّطت أهدافها في القيروان بين أبي عمران والأمير يحيى بن إبراهيم؛ كانت استجابة لضرورة حتمية يمليها الضّمير الدّيني الذي يجعل من الإسلام الدّعامة الكبرى والرّابطة الوثقى لقيام الوحدة بين المسلمين؛ كما كانت أيضا استجابة للوعي الذي دبّ في نفوس الأفارقة المسلمين للوحدة، والتكتّل تحت شعار عقيدة واحدة ودولة واحدة.

لا فرق بين سكّان الأقاليم الصّحراوية الذين يقطعون مجاهل إفريقيا ويرتبطون بجيرانهم بروابط الدين والتجارة والمصالح المشتركة؛ وبين سكّان الأقاليم الشمالية الذين مزّقت وحدتهم عدّة

[1] ينظر غاية النهاية لابن الجزري (ج 1 / رقم الترجمة 3691)، برجستراسر.

عوامل أوهنت قواهم وصرفتهم عن أداء رسالتهم في الوطن الإفريقي المتعطّش إلى مزيد من الحضارة والاستقرار.

ولقد كان للعمل المشترك الذي قام به كلّ من أبي عمران وعبد الله بن ياسين بالإشتراك مع الأمراء اللّمتونيين؛ الأثر الفعّال في بعث قبائل الصّحراء بعثاً مَلأها إيمانا برسالة الإسلام في الوطن الإفريقي، وفتح أعينها على الحقيقة التي لا يزيدها التاريخ إلا تصديقا وتثبيتا؛ وهي أن الإسلام كان وما يزال هو العامل الأول في حضارة افريقيا.

وقد ضرب الأمراء المرابطون المثل العليا في الوعي والغيرة والتضحية والإيثار والاستقامة؛ لأنهم كانوا تلاميذ مدرسة كوّنتها غيرة أبي عمران وتضحية ابن ياسين.

البيبليوغرافيا:

أبو القاسم محمد كرو؛ عصر القيروان ، طبعة طلاس، دمشق، الطبعة الثانية، 1989 م.تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي للدكتور حسن إبراهيم حسن، مكتبة النهضة العربية، الطبعة السابعة ،1995م.

عبد الرحمن بن خلدون؛ تاريخ ابن خلدون المسمى:العبر و ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، دار الفكر، الطبعة الثانية 1408 هـ/1988م.وطبعة بيروت؛ 1959م.

مؤلف أندلسي مجهول؛ الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية ، دار الرشاد الدار البيضاء، الطبعة الأولى،1399م.

ابن أبي زرع ابو الحسن علي بن عبد الله؛ الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس ،مراجعة عبد الوهاب منصور، المطبعة الملكية –الرباط، الطبعة الثانية، 1420هـ/ 1999م،.

أحمد بن خالد الناصري؛ الاستقصا لأخبار المغرب الأقصى، تحقيق وتعليق جعفر الناصري ومحمد الناصري، مطبعة دار الكتاب، الدار البيضاء، 1954م.

عصمت عبد اللطيف دندش؛ أضواء جديدة على المرابطين، ط: 1، 1991 م، دار الغرب الإسلامي.

إبراهيم حركات؛ المغرب عبر التاريخ، دار الرشاد، الطبعة الثانية 1984م.

عبد الله كنون؛ النبوغ المغربي في الأدب العربي، مكتبة المدرسة، ودار الكتب اللبنانية للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثالثة 1396هـ/1975م.

القاضي عياض؛ ترتيب المدارك وتقريب المسالك. تحقيق سعيد أعراب، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ،مطبعة فضالة المحمدية المغرب ،1426هـ/1981م.

عبد الرحمان بن محمد الأنصاري الأسيدي المعروف بالدّباغ؛ معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان. المكتبة العتيقة-تونس، ومكتبة الخانجي- مصر، تعليق القاسم بن ناجي، التنوخي (أبو الفضل)، تحقيق، محمد ماضور،(د-ت).

أبو علي حسين بن علي بن طلحة الرجراجي الشوشاوي؛ الفوائد الجميلة على الآيات الجليلة. تحقيق إدريس عزوزي، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالرباط.1409هـ/1989م .

أبو عبد الله محمد بن مفلح المقدسي؛ الفروع. تحقيق: أبو الزهراء حازم القاضي؛ دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى 1418،

محمد بن عبد الملك أبو جعفر المعروف بابن الزيات ؛ التَّشوف إلى رجال التصوف وأخبار أبي العباس السبتي. تحقيق أحمد التوفيق، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، سلسلة بحوث ودراسات، رقم 22، مطبعة النجاح، الدارالبيضاء، الطبعة الثانية،1997م.

أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي (ت ٤٨٧هـ)؛ المغرب في ذكر بلاد افريقية والمغرب. مطبعة الحكومة – الجزائر 1857.

أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي(ت ٤٨٧هـ)؛ المسالك والممالك ؛ نشر دار الغرب الإسلام؛ سنة: ١٩٩٢ م

إسماعيل بن الأحمر؛ (مشارك في تأليف)؛ بيوتات فاس الكبرا، دار المنصور للطباعة والوراقة-الرباط الطبعة الأولى 1972م.

أبو العباس أحمد بن عذارى المراكشي؛ البيان المغرب في اختصار أخبار ملوك الأندلس والمغرب، تحقيق بشار عواد معروف وأحمد بشار عواد؛ ط:1/ 2013-1434.

أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال؛ الصلة في تاريخ العلماء الأندلس. تعليق صلاح الهوا ري، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى :1423هـ/2003م.و الطبعة الثانية 1414هـ/ 1994م. عني بنشرها وتصحيحها ومراجعةها السيد عزت العطار الحسيني ،نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة.

ابن أبي زرع ابو الحسن علي بن عبد الله؛ الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس ،راجعه عبد الوهاب منصور، المطبعة الملكية –الرباط، الطبعة الثانية، 1420هـ/ 1999م،

عبد القادر زمامة؛ أبو عمران الغفجومي أول مفكر في تأسيس دولة المرابطين ؛ مجلة البينة، عدد 3 .

شمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن الجزري؛ غاية النهاية في طبقات القراء، تحقيق ج برجستراسر؛ دار الكتب العلمية: 1427 – 2006.

جلال الدين السيوطي؛ تاريخ الخلفاء ، تحقيق محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة مصر، الطبعة الأولى 1371م.

عبد الكبير هاشم الكتاني؛ زهر الآس في بيوتات أهل فاس، منشورات مطبعة النجاح الدار البيضاء، الطبعة الاولى 1422هـ/2002م.

المشي في الوسط الحضري ورهان المدينة المُستدامة

(Walking in Urban Centers and the Sustainable City Challenge)

محمد بوجمعة[1]

ملخص:

لم يعد الاهتمام بالمشي كممارسة حضرية يقتصر على مبادرات المجتمع المدني، بل هناك أيضا اهتمام من قبل المشرفين على السياسات الحضرية بأكثر أساليب التنقل البشري بطء، باعتباره أنجع الأساليب لتحقيق ولوجية أفضل إلى الفضاءات الحضرية. يتجلى هذا الاهتمام في التهيئة الحضرية التي يتم توفيرها لصالح الراجلين في الوسط الحضري، أو ما أًصبح يعرف بالمساحات البيضاء (ممرات الراجلين، أرصفة...). يأتي هذا الاهتمام تعبيرا عن التمثل السائد، اليوم، عن المشي في الوسط الحضري. إذ لم يعد ينظر إليه كممارسة ثانوية همشها الاستعمال المكثف لوسائل النقل الميكانيكية، ممارسة مرتبطة بالدرجة الأولى بالفئات الاجتماعية الأكثر هشاشة. بل ينظر إليه كممارسة فعالة تجنبنا الانتظار في طوابير السيارات امام إشارات المرور، ممارسة ذات أهداف صحية واجتماعية توحي برسائل نبيلة فيما يتعلق بجودة واستدامة الحياة في المدينة.

الكلمات المفاتيح: المشي . المدينة . الفضاء العمومي . الولوجية . الاستدامة.

Abstract :

Walking as an urban practice is no longer restricted to civil society initiatives, but there is also an interest among urban policy supervisors in the slowest method of human mobility as the most effective method for better access to urban spaces. This interest manifests itself in the urban setting provided for pedestrians or what is labelled as the white spaces (pedestrian lanes, sidewalks …). It is an expression on the current prevailing representation of walking in the urban center. Walking is no longer seen as a secondary practice marginalised by the extensive use of mechanical means of transportation and that concerns mainly less fortunate social groups. It is rather an effective practice that helps avoid waiting in lines of cars at the traffic lights. A practice with health and social goals that entails noble messages regarding the quality and sustainability of life in the city.

[1]- باحث في السوسيولوجيا الحضرية، جامعة الحسن الثاني كلية الاداب والعلوم الإنسانية المحمدية المغرب.
mohmedboujamaa@gmail.com

مقدمة

لا يخرج حديثنا عن المشي في الوسط الحضري عن سياق كوني موسوم بعودة المشي إلى المدن العالمية.هي عودة، تبدو للوهلة الأولى، مدهشة باعتبارها تتمثل في تجدد الإقبال على أقدم أساليب التنقل البشري. لكنها ستبدو عودة معقولة جدا عندما ننظر إليها في سياق براديغم حضري جديد يفرض شروطا جديدة للعيش في المدينة، من بينها جاهزية فضاءاتها العمومية لممارسة المشي. وهو ما يعطينا كامل الحق في القول بأن المشي لم يعد فقط شرطا بشريا يدخل في تحديد طبيعتنا الإنسانية باعتبارنا من ذوات الساقين، ولكن المشي أصبح أيضا شرطا حضريا يضمن استدامة المدينة وتجويد حياة ساكنتها.

يتموضع المشي داخل المدينة بين رغبتين متناقضتين: عبادة السرعة، وفي نفس الوقت تمجيد البطء. تعبر هاتان الرغبتان عن مفارقة أساسية متضمنة في طبيعة المدينة المعاصرة: فمن جهة أولى تقاس كل المجتمعات اليوم بمدى سرعة حركيتها، على أساس أن هذه الأخيرة هي مصدر الربح والتقدم، في حين أن البطء مصدر للتخلف والجهل والإقصاء. لكن، من جهة ثانية، أصبحت سرعة الحركية في المجتمعات المعاصرة مصدرا للازدحام والتلوث والاستهلاك المفرط للطاقة، والضجيج،وحوادث السير،واحتكار الحيز الأوسع من الفضاءات العمومية، تلك الفضاءات التي من المفترض أن تتقاسمها عدة أنشطة داخل المدينة، دون أن ننسى كلفة ذلك الاقتصادية والاجتماعية على الأفراد والدول.

لهذا تجد المجتمعات المعاصرة نفسها، اليوم، أمام تحديين متناقضين: أولا، يتعين عليها كمجتمعات ديموقراطية أن تضمن الحركية (la mobilité) كحق أساسي من حقوق الإنسان، وهو ما يتطلب تحسين البنيات التحتية لشبكات النقل بشكل يسمح بزيادة حجم المواصلات وتحسين جودتها. ثانيا، يتعين عليها أن تقلص من الحركية الحضرية، للحد من التوسع الحضري، والتخفيف من التلوث المسبب للاحتباس الحراري، والتقليل من الضجيج... بهدف تجويد الحياة الحضرية وضمان استدامتها[1].

يجد هذا التناقض حلا له في الإجابة عن السؤال التالي: ماهي المدينة التي تضمن سرعة التنقل؟ هل هي بالضرورة مدينة السيارة؟ ستكون الإجابة بالنفي، إذا تم تقييم أداء وسائل التنقل على أساس معايير الولوجية، أي قدرتها على الربط في وقت محدد بين عدد من المواقع الجغرافية، والوقائع الاجتماعية. وفق هذا المعيار فإن للراجل، أكثر من مستخدمي وسائل التنقل الأخرى، إمكانية الولوج الى كل موارد المدينة،لأن المشي وسيلة التنقل الوحيدة التي تضمن ولوجا مباشرا وفوريا سواء إلى الفضاءات العمومية أو الخاصة.

لا يعني ذلك أن المشي هو مجرد أسلوب للتنقل يضاف إلى قائمة الوسائل الممكنة، ويقارن معها على أساس النجاعة والفاعلية في تدبير الحركية الحضرية. إنه، أكثر من ذلك، أساس الحركية الذي يسمح بالولوج إلى كل أساليبها الأخرى. إنه الأسلوب الأساسي الذي يمكننا من الولوج إلى وسائل التنقل الأخرى،

1-TERRIN Jean Jacques. 2011. « Espace public et accessibilité »

ركوب سيارة أو حافلة. يضمن المشي بهذا المعنى حركية مستقلة وانسيابية. وبالتالي فإن مدينة الراجلين ستكون هي المدينة السريعة[1].

على هذا الأساس ستجري مقاربتنا للمشي الحضري، في هذا المقال، باعتباره التجسيد الفعلي لفكرة الولوجية كتجاوز لمنطق زمن/ مسافة الذي يختزل الحركية في بعدها المادي، إلى منطق زمن/ وجود حيث الحركية لحظة غنية بالمعنى وصيغة للإقامة في العالم. فالمشي بالإضافة إلى كونه وسيلة للتنقل في المكان والزمان، هو أيضا مناسبة لتحقيق نوع من المؤانسة الاجتماعية بين المدينيين، إنه فرصة للقاءات غير متوقعة بين المارة، ولتبادلات مادية ورمزية بينهم[2].

وهو الأساس الذي سيتيح لنا إمكانية قراءة التجربة الحضرية من خلال المشي باعتباره نشاطا مغذيا لتلك التجربة، نشاطا يعطي للفضاء الحضري نبضه وشكله. كما سيسمح لنا بكشف التحولات الكبرى التي عرفتها التجربة الحضرية، من حيث أنه يعكس تطور علاقة المدينيين بالفضاء العمومي الحضري عبر العصور، إذ يعبر عن تمثلهم، وكيفية استعمالهم، تاريخيا لذلك الفضاء، باعتباره مجالا للعيش المشترك داخل المدينة.

I . المشي في المدينة: سلوك حضري، أم معيار للتمييز الاجتماعي؟

إن الشائع والمتداول بخصوص المشي في الوسط الحضري هو كونه ممارسة مألوفة لا تحمل بين طياتها أي تأثير على المدينة. والسبب في انتشار هذا التصور حول المشي في الوسط الحضري يرجع بالأساس إلى الاكتساح الكبير الذي عرفه هذا الأخير من طرف السيارات. لكن "*يكفي أن نتساءل ما الذي سيكون عليه شارع بدون راجلين؟ لكي نقتنع بالدور الجوهري الذي يلعبونه في حيوية التجربة الحضرية*"[3].

يأخذ الاعتراف بأهمية المشي في صياغة التجربة الحضرية مشروعيته من واقع المدن اليوم، التي أصبحت تعرف توسعا لا متناهيا للمجالات الحضرية، وتمددا للشبكات الطرقية بكل أنواعها. في واقع، كهذا، "*يبقى المشي هو الضامن الوحيد لحضورنا الجسدي في الوسط الحضري*" [4]. لكن المشي داخل المدينة لا يعني مجرد حركة فزيائية نقوم بها للتنقل من نقطة إلى أخرى، بل هو أيضا سلوك حضري يعكس أسلوب المدينين في التحضر، لأنه عبارة عن نسق معقد يجمع بين التنقل، واللقاء، والتبادل المادي والرمزي، وهي كلها أفعال تشكل الحد الأدنى للعيش المشترك، الذي يشترطه التحضر[5].

1. . المشي الحضري: فعل اجتماعي حسي مألوف

يعني المشي داخل المدينة التقدم وسط أمواج بشرية تجتاح فضاءاتها العمومية، مع الحرص قدر الإمكان على تجنب الاصطدام بالمارة، أو الحواجز المادية. يخضع هذا التقدم لقواعد ضمنية دقيقة

1-LEVY Jacques : « Modèle de mobilité, modèle d'urbanité »

2-CAUQUELIN Anne. 2003. Préface à : URLBERGER. Andrea. *Parcours artistiques et virtualités urbaines*

3THIBAUD Jean-Paul.2007. « La fabrique de la rue en marche : essai sur l'altération des ambiances urbaines ».(p 1)

4THIBAUD Jean-Paul.2007. « La fabrique de la rue en marche : essai sur l'altération des ambiances urbaines ».(p1)

5THOMAS Rachel. 2005. « Les trajectoires de l'accessibilité ».

تضبط السلوكيات العمومية، وتتطلب من الراجل تعبئة قدراته الجسدية وثقافته الاجتماعية *"أن يمشي، هو بالضرورة، أن يبصر، ويلاحظ، ويتصرف في نفس الوقت. هو أن يعدل هيأته، واتجاهه، واتصاله المادي مع بيئته المكونة من أشخاص وأشياء"*[1].

يقوم المشي الحضري،بهذا المعنى، على وجود توافق متبادل بين الراجل والفضاء العمومي كمسرح للمشي. يتأسس هذا التوافق، من جهة أولى، على احترام الراجلين لقواعد ضمنية متعارف عليها اجتماعيا تضمن انسيابية التنقلات، وتساهم في جدولة السلوكيات العمومية. مثلا تدفع الشهامة رجلا إلى التنحي قليلا لصالح امرأة، أو الحفاظ على المسافة المقبولة أخلاقيا بينهما. يتم وفق تلك القواعد تدبير وضعيات الوجود المشترك داخل الفضاء العمومي. يضمن هذا التدبير سلامة الراجلين، إذ يحول دون تصادمهم، أو اصطدامهم بالحواجز المادية خصوصا أثناء قيامهم ببعض الأنشطة كالتبضع، أو التوقف للتحدث... [2]

من جهة ثانية يقتضي المشي، كتفاعل بين الراجل والفضاء، تكييف الخطوات مع البنية المادية للمدينة.حيث تفرض هذه الأخيرة على الراجلين ايقاعات مختلفة في المشي. " *يتمايز الزقاق والشارع في جوهرهما من خلال المشي الذي يسمح به كل منهما. يكون المشي في الزقاق أكثر اصطداما وتعرجا وارتجاجا، أما في الشارع فهو أكثر انسيابية ومرونة، كما أنه مراقب بشكل جيد*"[3]. ففي الوقت الذي يفرض فيه كل فضاء حضري اِيقاعا خاصا به في المشي، يعطي المشاة لذلك الفضاء معنى من خلال طرق تملكهم وتمثلهم له، وبذلك يعمل المارة على رسم ملامح المدينة من خلال مساراتهم المألوفة يوميا.

يسمح لنا ما سبق بالتأكيد على أن المشي في الفضاءات العمومية الحضرية ممارسة تستدعي، من جهة أولى تقنيات جسدية خاصة تتحدد دلالتها في إطار ثقافة المجتمع، ومن جهة ثانية نشاطا حسيا يتطلب يقظة متواصلة لحواس الراجل.

1.1. المشي كتقنيات جسدية

المشي هو قبل كل شيء تقنيات جسدية مكتسبة من المجتمع، تختلف دلالتها حسب التأويل الذي تأخذه تلك التقنيات داخل ثقافة معينة. للتدليل على ذلك يمكن العودة إلى الدراسات الأنثربولوجية التي كان لها السبق في مقاربة المشي، حيث نجد مارسيل موس يؤكد على أن: " *وضعية الذراعين، واليدين أثناء المشي تشكل خلفية اجتماعية، وليست، بكل بساطة، ...ميكانزيم فردي محض*"[4]. حيث تعبر طرق المشي عند الراجلين، على اختلافهم، عن الاستعدادات المشتركة بين أفراد المجتمع الواحد. هذه الخلفية الاجتماعية للمشي هي ما يجعل منه نشاطا جسديا اجتماعيا بامتياز يقوم على أساس التفاوض المستمر بين الراجل والبيئة التي يمشي فيها.

1JOSEPH Isaac. 2000. « Décrire l'espace des interactions ».(p 18)

2THOMAS Rachel. 2007. « La marche en ville : Une histoire de sens ».

3 SANSOT Pierre.1996. « Marcher, marcher dans la ville ».(P 139)

4 MAUSS Marcel. 1950. «Les techniques du corps ». (P 38)

تتمثل الخاصية التفاوضية للمشي الحضري في وجود تقنيات جسدية تخضع لقوانين ضمنية تحكم الحياة الاجتماعية. مثلا تعمل تقنية الخطوة المنزلقة(pas glissé)، الشائعة في الأماكن المزدحمة، على تقليل الاصطدامات بين الراجلين، وذلك بجعل الجسد في وضع جانبي أمام جسد الغير بشكل يسمح بتناوب الأكتاف، وانزلاق الأقدام: تنزلق الأقدام بحذر فوق الأرض، القدم لا تعلو من الكعب إلى الأصابع، ولكن تبقى مستوية فوق الأرض، الخطوة قصيرة، القدم منزلقة إلى الأمام مع صوت كشط خفيف[1].غالبا ما تكون هذه القدرات الحركية مصحوبة بتفعيل مكثف لحواس الراجل بشكل يسمح له بتوقع مسار الغير، واحترام المسافة المطلوبة بين الأجساد حسب القواعد الاجتماعية المتعارف عليها.

2.1.المشي كنشاط حسي

بالإضافة إلى كون المشي عملية تحكم في الجسد، وتعديل مستمر لوضعيته بشكل يتوافق مع القواعد المدنية العمومية، فإنه أيضا تجربة تقتضي يقظة وانتباه كل الحواس، بحيث يكون لكل حاسة وظيفة خاصة في تحقيق المشي:

- البصر: تلعب الرؤية دورا حاسما في تملك الراجل للفضاء الذي يمشي فيه. فهي تسمحللراجل ليس فقط بفك رموز الفضاء المحيط، وتوجيهه داخل ذلك الفضاء، ولكن أيضا تسمح له باستشعار حضور الغير، وتوقع مساره عن بعد. إنها وسيلته الأساسية لتحديد المعالم التي توجه مساره، كما أنها تساهم بشكل أساسي في تحقيق الوجود المشترك مع الغير في الفضاء العمومي. فبفضلها ينتظم ذلك الفضاء في حقول بصرية متقاطعة تسمح برؤية وتوقع، ومن ثم تنظيم، أفعال الراجلين2.
- **السمع**: تجعل هذه الحاسة من الراجل عرضة لأصوات المدينة، *" الراجل الذي يمشي داخل المدينة، يسبح في أصوات، غالبا ما تكون مزعجة له"*[3]. وهي بذلك تلعب دورا حاسما في تعديل مسار وإيقاع المشي، بشكل يسمح للراجل بوضع مسافة كافية بينه وبين المزعج من تلك الأصوات.
- **اللمس**: يستحضر الراجل في تحريك جسده البعد اللمسي (tactile)، والبعد الحسي الحركي (kinesthésique). بفضل هذين البعدين يتحرك الجسد وتتغير وضعيته داخل الفضاء، بشكل يحترم المسافة المطلوبة اجتماعيا بين الأجساد، وتحديد الصورة التي يظهر بها الراجل أمام الآخرين. وهو ما يشكل اِسهاما حقيقيا في تدبير النظام العام للمظاهر[4].
- **الشم**: يلعب الشم دورا أساسيا في تمييز الراجل بين الفضاءات التي يمر منها.كما أن رائحة الفضاء تساهم في تغيير وضعية جسد الراجل داخله، وكذا اِيقاعه وطريقته في المشي. قد يتغير المسار، يطول أو يقصر، حسب رائحة الأمكنة. فهذه الأخير تلعب دور العائق أو الحافز للمشي.

1 GOFFMAN Erving. 1973. *La mise en scène de la vie quotidienne*. Tome 1 : *les relations en public*.

2THOMAS Rachel. 2007. « La marche en ville : Une histoire de sens ».

3LE BRETON David. 2000. *Eloge de la marche*. (P 135)

4THOMAS Rachel. 2007. « La marche en ville : Une histoire de sens ».

ينتهي بنا الحديث عن المشي كممارسة حسية اجتماعية مألوفة إلى النتيجة التالية وهي: أن المشي الحضري هو بمثابة علاقة تفاعلية بين جسد الراجل والمدينة. لأنه بالدرجة الأولى تجربة جسدية تتأثر بالفضاءات، وتؤثر فيها، تلك التجربة تأخذ دلالتها الحضرية في إطار ثقافة المجتمع الخاص للراجل.

3.1.المشي الحضري ممارسة نخبوية

اعتبر المشي الحضري، تاريخيا، ممارسة نخبوية ارتبطت بظهور الرصيف، في المدن الأوربية خلال القرن الثامن عشر، كأحد أول مظاهر التهيئة الحضرية المخصصة لصالح الراجلين. حينها كان المشي الهوياتي، أو ما يعرف أيضا بالنزهة التفاخرية في الوسط الحضري، حكرا على النخب. في الوقت الذي كان فيه المشي الوظيفي ضرورة اجتماعية تفرضها الحياة الحضرية على العامة من المدينيين. لذلك ارتبط المشي لدى هؤلاء، لزمن طويل، بالتشرد والتسكع. فغالبا ما كان الراجل فقيرا، وبعدما أصبح استخدام السيارة في أوروبا أكثر انتشارا، أضحى الراجل مهمشا[1].

تراجع استخدام المشي، باعتباره أسلوبا بطيئا في التنقل لا يستجيب لمتطلبات العصر، إلى وضعية المتقادم المتجاوز تاريخيا، لصالح أساليب جديدة أكثر سرعة، وفاعلية في التنقل. فقد كان تدني المشي في تناسب عكسي مع صعود السيارة ابتداء خمسينيات القرن الماضي. لكن بعد عقود من الإهانة والتهميش سيعرف المشي نهضة حقيقة جعلت منه بديلا حضريا يستجيب لرهانات المدن المستدامة.

صحيح أن السيارة اليوم لم تفقد قيمتها الوظيفية، إذ لازالت تستعمل بشكل كبير في التنقل من طرف فئات اجتماعية عريضة، بل فقدت قيمتها الرمزية والقانونية[2].ما يفسر ذلك هو التحول الذي عرفه التمثل الاجتماعي للمشي،إذ أصبحت تُضفى عليه مجموعة من القيم الايجابية التي يتطلبها المجتمع المعاصر يوميا:إنه اِيكولوجي يخفف من انبعاث الغازات، واقتصادي يستجيب لإكراهات الأزمة، ويشجع السياحة الخضراء التي تقوم على التوافق بين احترام الموارد الطبيعية، ورفاهية الساكنة المحلية والانشغالات الذاتية للسائح[3].

كرس انطلاق السياحة الحضرية المشيَ كواحد من أهم الأنشطة السياحية في بعض المدن الأوربية، التي يتمحور تسويق منتوجها السياحي على تجويد شروط المشي في فضاءاتها الحضرية. إذ لم تعد متعة المشي حكرا على النزهة في فضاءات مفتوحة خارج المدينة، بل أصبح السائح/الراجل رهانا أساسيا للسياسات السياحية في تلك المدن. سيتعزز هذا التوجه بالتطور الكبير الذي عرفته الملاحة الجوية، والقطارات، كأساليب فائقة السرعة، عوضت بشكل كبير استعمال السيارة في التنقل بين المدن الأوربية.فهي تلقي بالسائحين في المحطات تاركة لهم حرية التجول على الأقدام لاكتشاف المدينة[4].

1LAVADINHO Sonia. Septembre 2011. *Le renouveau de la marche urbaine : Terrains, acteurs et politiques.*

2Ibid.

3*LE BRETON David.2012. Eloge des Chemins de la lenteur.*

4LAVADINHO Sonia. Septembre 2011. *Le renouveau de la marche urbaine : Terrains, acteurs et politiques.*

1. . تراجع الراجل في المدينة أمام زحف السيارة

شكل انتشار السيارة، في القرن العشرين، فاتحة عهد جديد أحدث ثورة في علاقة الإنسان بالفضاء والزمان. صحيح أن السيارة لم تحتكر في بداية ظهورها كل الطرق لصالحها، وصحيح أيضا أن الحربين العالميتين أجلتا انتشارها على نطاق واسع. لكن منذ خمسينات القرن الماضي ستعرف السيارة انتشارا واسعا، محققة بذلك تحولا عميقا في طبيعة المجال الحضري وفي السلوكيات الحضرية داخل هذا المجال.

لم يكن هاجس تسريع وتسهيل التنقلات هو السبب الوحيد وراء انتشار السيارة، بل لكونها أيضا تلعب دور مجال الذات[1]. فلوقت طويل كانت السيارة الخاصة هي المكان الوحيد، مثلا، الذي يمكن للفرد الاستماع فيه للموسيقى دون تفاوض مع الغير. إنها المجال الذي تحس فيه الذات بنوع من الحظوة، والتميز الاجتماعيين. ما يؤشر على ذلك هو أن استعمال السيارة لا يقتصر فقط على قطع المسافات الطويلة، ولكن أيضا تستخدم في تدبير المسافات القصيرة داخل المدينة، حيث توجد بدائل أخرى أكثر فاعلية وأكثر ضمانا لإستدامة وجودة الحياة الحضرية.

ساهم ارتفاع نسبة استخدام المدينيين للسيارة في تنقلاتهم اليومية في تراجع المشي. ويتمثل هذا التراجع في ضعف الاقبال على المشي، وأيضا في تغييب الراجل عن اهتمامات السياسات الحضرية:*"لقد أصبح الراجل مهمشا غير مرئي... وفي أحسن الأحوال يجري الاهتمام به من زاوية السلامة الطرقية. هكذا ستتشكل تدريجيا صورة الراجل في المدن، كضحية محتملة لحوادث السير. إنه فقير وأسير وسائل النقل العمومي، والمشي الاضطراري. هذه الصورة المهينة للراجل سيكرسها تجاهله من طرف السياسات العمومية للتهيئة الحضرية"*2

تتجلى أوضح صور هذا التجاهل في التراجع الملحوظ للفضاءات المخصصة للمشي داخل المدينة. وأقوى مؤشر على هذا التقلص، الذي وصل حد الاختفاء الكلي في بعض المدن للفضاءات الخاصة بالمشي، هو ظهور النوادي والقاعات الرياضية: " *مثلما تساهم المحميات في حماية بعض الأنواع المهددة في مواطنها، يساهم النادي الرياضي في بقائنا على قيد الحياة. في الوقت الذي نهجر فضاءات ممارستنا الطبيعية، يصبح النادي الرياضي هو المكان الداخلي، الذي يعوض الوسط الخارجي، إنه المكان الذي يؤجل انهيارنا الجسماني."*[3].

ظل استعمال السيارة في تصاعد مستمر إلى حدود ثمانينيات القرن الماضي، حيث كان مستقبلها، إلى حدود تلك اللحظة، يبدو مضمونا. لكن مع تتابع الصدمات البترولية، وتوالي الأزمات الاقتصادية، واشتداد الاختناقات المرورية...صار من اللازم إعادة النظر في حضور السيارة داخل المدينة. حيث أصبحت العديد من مدن العالم تغير مرفولوجيتها، لكي تستوعب كل أساليب التنقل، بما في ذلك المشي. فكانت

1GOFFMAN Erving. 1973. *La mise en scène de la vie quotidienne.* Tome 1 : *les relations en public* .

2LAVADINHO Sonia. Septembre 2011. *Le renouveau de la marche urbaine : Terrains, acteurs et politiques.*(P 67)

3DEMERS Marie. 2008. *Pour une ville qui marche : Aménagement urbain et santé.*(P 45)

نهاية القرن الماضي بداية لعودة الاهتمام بالمشي كأسلوب ناجع في التنقل الحضري. جاء الاعتراف بهذه النجاعة في صيغة انعقاد أول مؤتمر عالمي للمشي سنة 12000.

2. . **الراجل في الفضاء العمومي الحضري: بين الاستعمال والاحتلال**

فرض الاعتراف بالمشي، كأسلوب في التنقل الحضري، إعادة التفكير في العلاقة القائمة بين الراجل وباقي وسائل التنقل الأخرى داخل الفضاءات العمومية الحضرية. على اعتبار أن الراجل هو وحدة متنقلة تقوم باستعارة شذرات من الفضاء أثناء مرورها به[2]، وهو بهذا المعني يفرض إعادة النظر في كيفية تملكه الفضاء أثناء الحركة، ومن ثم إعادة النظر في العلاقات القائمة بينه وبين مختلف وسائل التنقل الأخرى.

تنم هذه العلاقات في الواقع عن وجود تراتبية بين وسائل التنقل الحضري. وهي تراتبية تعكس علائق السلطة القائمة بين المركبات المهيمِنة، والمهيمَن عليها داخل الفضاء العمومي الحضري: " *في الحياة الحضرية العادية، يؤخذ في الاعتبار مستعملو الفضاء العمومي الحضري، بناء على قوتهم، ووزنهم، وعددهم، والحيز المكاني الذي يشغلونه. يتكون تسلسل هرمي على الشكل التالي: السكة الحديدية، الترام، الشاحنة الكبيرة، الحافلات، السيارات، الدراجات، الراجل*"[3].

تسعى سياسات التهيئة الحضرية، كإجابة على هذه الوضعية، حيث الراجل هو الحلقة الأضعف، إلى ضمان سلامته، وذلك بجعله في منأى عن أخطار وسائل النقل الأخرى. يقوم هذا التوجه المعمول به منذ مدة على عزل التدفقات الحضرية، بإبقاء الراجلين فوق الأرصفة، والدراجين في ممرات خاصة بهم، والسيارات على الطرق، والترام والحافلات في ممراتهم الخاصة: "*لا يتعلق الأمر بفوضى الدغل الحضري* (la jungle urbaine)، *ولكن بممرات جد منظمة، حيث حق الأرض له الأولوية على حق الاستعمال*"[4].

الهدف الأساسي لهذه السياسة الحضرية هو حماية الضعيف من الأكثر قوة. والنتيجة الأساسية، لمنطق الحماية هذا، هي الفصل الكلي لأساليب التنقل الواحد عن الآخر. *"أبانت هذه المقاربة عن قصورها، لأن الحدود الفزيائية لا تحترم إلا إذا كانت الاستعمالات الفعلية تبررها*"[5]يبقى الفصل بين مختلف مستعملي الطريق حلا ضروريا لتدبير الحركية داخل المدن. لكنه ليس كافيا لتشجيع المشي، لأنه يكرس نفس علاقات القوة القائمة على التراتبية بين مختلف وسائل التنقل.

إن المطلوب هو تبني مقاربة جديدة تعطي الأولوية لحق الاستعمال على حق الاحتلال، بصيغة أخرى "الفضاء لمن يستعمله"، وليس لمن يحتل أكبر مساحة فيه. وهو ما يتطلب إعطاء الراجل وسيلة مقاومة لكي يستعيد مجالاته الأكثر اتساعا، ثم ضمان ولوجه، بكل انسيابية، لمختلف موارد المدينة.

1LAVADINHO Sonia. Septembre 2011. *Le renouveau de la marche urbaine : Terrains, acteurs et politiques.*

2GOFFMAN Erving. 1973. *La mise en scène de la vie quotidienne.* Tome 1 : *les relations en public .*

3WINKIN Yves et LAVADINHO Sonia. 2005. « *Quand les piétons saisissent la ville : Éléments pour une anthropologie de la marche appliquée à l'aménagement urbain* ».. (P 3)

4Ibid. (P 3)

5 Ibid. (P 4)

بدأت تظهر مؤشرات هذه المقاربة الجديدة في التهيئة الحضرية في بعض المدن الأوربية. حيث تم خلق فضاءات مشتركة بين مختلف وسائل التنقل" *تسمى مناطق اللقاءات في سويسرا، وفي فرنسا، فضاءات متمدنة[...] الراجلون أحرار في احتلال الفضاء كما يحلو لهم، لكنهم يوضعون أمام مسؤوليتهم كمواطنين، يجب عليهم احترام مستعملي الأساليب الأخرى*"[1].

تبقى أهمية هذه الخطوة، التي قُدمت كبديل لسياسة الفصل، رهينة بسياقات حضرية أفرزتها شروط تاريخية لم تتوفر في جميع المدن العالمية. لكنها، رغم ذلك، تقدم مؤشرا قويا على انبثاق براديغم حضري جديد، كسر الصورة التقليدية للراجل باعتباره ذلك الكائن القاصر الضعيف الذي يتوجب حمايته، والنظر إليه كفاعل حقيقي داخل الفضاء العمومي الحضري، ليس أقل أهمية من السائق والدراج،له استقلاليته، ويتحمل مسؤوليته الأخلاقية.

II . عودة المشي إلى المدن: حنين إلى الماضي أم تغيير في البراديغم الحضري؟

صحيح أن الرغبة في المشي هي بدون شك ميل متأصل في الكائن البشري باعتباره من ذوات الساقين. ميل لم يستطع التقدم التكنولوجي أن يمحوه، لأنه أول أسلوب للحركية البشرية الذي كان بموجبه جسدنا الخاص هو مركبتنا الأولى، ولأنه ظل إلى وقت قريب وسيلتنا الوحيدة في التنقل. لكن عندما يتعلق الأمر بالإنسان الحضري (Homo_Urbanus)، فإن المشي، رغم كونه متأصلا في طبيعته البشرية، يحتاج إلى ما يوقظ هذه الرغبة فيه، أي جعله يفضل المشي على أساليب التنقل الأخرى داخل المدينة.

1. المشي ثابت وجودي في الإنسان

لايمكن اختزال أسباب عودة المشي إلى الحاضرة المعاصرة فقط في فضائله الصحية والبيئية والاقتصادية، بل هناك سبب أعمق يتغلغل في صميم وجودنا البشري. فخلف ما يحمله المشي للراجل من ألم وتعب، هناك متعة الإرادة والإحساس بالوجود المشترك مع الآخرين.حيث تضيف ممارسة المشي قيمة لوجودنا البشري، تتمثل في كونها تسمح لنا بتحقيق الوعي بذواتنا، كذوات قادرة على تملك بيئتها جسديا وحسيا أثناء حركتها. ويشكل المشي، بهذا المعنى، مدخلا لفهم الذوات الانسانية، إذ لا يمكن إدراك كائن دون تحريكه، نظرا للترابط الحميمي بين حركة الجسد والوعي بالذات[2].

صحيح أن المشي هو أبطء أساليب التنقل على الإطلاق، غير أن لهذا البطء مزايا كثيرة: إنه يجعل من زمن التنقل مناسبة للفعل. حيث تسمح سرعة الراجل له بإعادة صياغة الفضاءات التي يمشي فيها من خلال تبادلاته المادية والرمزية في إطار الوجود المشترك مع الآخرين في تلك الفضاءات.على عكس التنقل في السيارة، حيث المتنقل في وضعية سلبية تامة،وزمن تنقله هو زمن عطالة وليس زمن فعل، لأننا لا ننتقل على متن السيارة بل يتم نقلنا. فليست أهمية التنقل في المدة الزمنية التي يستغرقها، بل في غنى وثراء

1WINKIN Yves et LAVADINHO Sonia. 2005. « Quand les piétons saisissent la ville : Éléments pour une anthropologie de la marche appliquée à l'aménagement urbain » (P 4)

2LAVADINHO Sonia. 2008. *« Le marcheur urbain, actant de la ville »*.

الوقائع التي يربطها.لذلك لا تهم نقطة الوصول في المشي، بقدر أهمية ما نقوم به في كل لحظة لأجلها، وهو بكلبساطة الإحساس بالوجودمع الآخرين[1].

على هذا الأساس يمكن اعتبار المشي بمثابة تمرد على روح هذا العصر الذي يتميز بعبادة السرعة. إنه صيغة مقاومة لروح الزمان، هذا الزمان الذي أصبح، فجأة، متسارعا بشكل لا يمكن اللحاق به[2].إنه يذكرنا بأن هدف التنقل ليس هو فقط قطع أكبر عدد من الكيلومترات في مدة وجيزة، بل أهم من ذلك الربط بين وقائع اجتماعية، تعكس عمق التجربة الإنسانية في الوجود.

2. الفضاء العمومي الحضري كمسرح للمشي

يحيل مصطلح "الراجل"، المبني للمجهول والمذكر بحكم الضرورة اللغوية، إلى مستعملي الفضاءات العمومية، ذكورا وإناثا، الأكثر حرية في حركاتهم وأفعالهم. وهو بهذا المعنى لا يشمل فقط من يمشون، بدافع مواصلاتي محض، للتنقل من نقطة إلى أخرى داخل المدينة. بل يعتبر راجلا كل من يتخذ المشي صيغة لتواجده في الفضاء العمومي الحضري كالمتسكعين والمتنزهين والسياح والعشاق... على هذا الأساس يتحدد معنى الفضاء بناء على تقاطع التحركات، حيث يمكن القول بأن الفضاء هو مكان مستعمل.[3] فالشارع، مثلا، المصمم هندسيا من طرف المخططين هو مكان يتحول إلى فضاء من طرف الراجل الذي يمشي فيه. *"لأنني أمشي فإن هذا الشريط المبلط يصبح رصيفا، وهذه الحزمة من الألوان الصفراء تصبح ممرا للراجلين"*[4].

عندما يصير الفضاء العمومي الحضري مسرحا للمشي فإنه يكف بذلك عن أن يكون مجرد حيز مكاني محايد، ليصير مصدر لمحفزات أو لمعيقات تتغير حسب المورفولوجيات الحضرية. حيث تفرض البنية المادية للمدينة على الراجلين اِيقاعات مختلفة في المشي، فتصبح بذلك طريقة المشي واِيقاعه أداة للتمييز بين مختلف الفضاءات العمومية داخل المدينة. لكن لا يعني ذلك أن الراجل يقتصر على المشاركة في صدى الفضاء العمومي، لكنه يساهم في صناعة ذلك الصدى. إذ لا يكتفي الراجلون، في مساراتهم، باستقبال المثيرات الحسية المنبعثة من الشوارع والأزقة والساحات التي يقطعونها، بل يساهمون، أيضا في اِنتاجها. إنهم ينظرون، ويسمعون، ويبعثون بإشارات وعلامات، ويتبادلون الكلام... سائح يسأل عن طريقه، متشرد يستنشق مخدرا، طفل يبحث عن أبويه، راجل يسأل شرطي، رهط من الشباب يتمازحون، مناضل يوزع منشورات، متزلج فوق لوح خشبي... في مثل هذه الأحداث يكون الراجل ممثِّلا، وفي نفس الوقت متفرجا، ملاحظا لهذه المشاهد غير المنقطعة، بالإضافة إلى كونه متدخلا بشكل لاإرادي في صياغتها[5].

1 LE BRETON David.2012. *Eloge des Chemins de la lenteur*

2SOLNIT Rebecca. 2002. *L'art de marcher*

[3] DE CERTEAU Michel. 1990. *L'invention du quotidien*. Tome 1 : *arts de faire*

[4]WINKIN Yves et LAVADINHO Sonia. 2005. « Les territoires du moi : aménagements matériels et symboliques de la marche urbaine ».

5THIBAUD Jean-Paul.2007. « La fabrique de la rue en marche : essai sur l'altération des ambiances urbaines ».

ليست هذه الأحداث الصغيرة (Micro-événements)، التي تعد بمثابة الخيوط المكونة لنسيج الفضاء العمومي الحضري، هي الصيغة الوحيدة التي يتخذها المشي في ذلك الفضاء. بل هناك صيغة أخرى تتمثل في الأحداث المشائية الكبرى مثل الاستعراضات العسكرية، والمواكب الدينية، والاحتجاجات، والتظاهرات السياسية، والكرنفالات والمناسبات الاحتفالية. كلها طقوس اجتماعية تحول الفضاء العمومي إلى مسرح لدوس غير منقطع بالأقدام، مرفوق بأصوات صاخبة[1].

تعكس هذه الأحداث، العادية والاستثنائية، البعد الرمزي للمشي الكامن خلف بعده الوظيفي المتمثل في مساهمة المشاة في إعطاء دلالات حضرية لفضاءات المدينة. أو يمكن القول بصيغة أخرى أن هذه الفضاءات لا معنى لها إلا الذي تأخذه من خلال كونها مسرحا للمشي[2]. بهذا الفعل يصير الفضاء العمومي مجالا للمؤانسة الاجتماعية، فعندما نلج الفضاء العمومي فنحن بذلك نقبل ضمنيا بالوجود مع الغير. وإذا كان هذا الولوج يتخذ صيغة المشي، فذلك يعني خوض مغامرة، متبادلة بين الأنا والغير، تساهم بصورة دائمة في تشكيل الروابط الاجتماعية. يجعل المشي من الفضاء العمومي، من جهة أولى مسرحا لتفاعلات بين الافراد، ومن جهة ثانية يخلق المشي الإحساس بالأمان في الفضاء العمومي،فالراجلون هم "*أعين الشارع*"[3] التي توفر نوع من المراقبة والحماية لبعضهم البعض.

خاتمة

نعيش، اليوم، فترة تاريخية تتميز بكوننا لا نستطيع الاستمرار في الحياة بنفس الأسلوب الذي كنا نحيا به إلى الآن. فقد هيمنت السيارة على تنقلاتنا ومدننا، وذلك طلبا للسرعة والفاعلية. لكن الإفراط في استعمال السيارة داخل المدارات الحضرية يتعارض كليا مع رهانات المدينة المستدامة. ليس فقط لأنها من مصادر التلوث، لكن أيضا لأن السيارات أكثر احتكارا للفضاءات العمومية داخل المدن، ومن أكثر الأسباب المشجعة للتوسع الحضري، الذي غير بشكل جذري مورفلوجية الحواضر.

وبموازاة التحول الذي عرفته البيئة الحضرية، وهو التحول الذي أصبح معه المشي ممارسة صعبة وسط المدينة، هناك أيضا تحول في أنشطتنا اليومية، سمته الأساسية هي كثرة الجلوس. لقد أصبحنا نقضي وقتا أطول، في المنزل أمام التلفاز، وفي العمل أمام الحاسوب، وفي التنقلات داخل العربات ذات المحرك. جعلت هذه العادات من جسدنا وحدة عضوية معطلة. تضاعفت عطالة جسدنا بفعل تكنولوجيا التواصل (الهاتف، الانترنت) التي تسمح بتنقلات افتراضية. مما جعل الجسد ينحو نحو الضمور في عالم الجالسين. لذلك تتطلب اللحظة الراهنة، أكثر من أي وقت مضى، تغيرا جذريا في سلوكنا، تغييرا يكون فيه الكثير من الاحترام لبيئتنا. وهو ما يستوجب إعادة النظر في الكيفية التي نستعمل بها فضاءات المدن، حتى تصبح هذه الأخيرة أكثر استدامة، واحتراما لجودة الحياة.

1 Ibid.

2DE CERTEAU Michel. 1990. L'invention du quotidien. Tome 1 : arts de faire.

3DEMERS Marie. 2008. Pour une ville qui marche : Aménagement urbain et santé.

البيبليوغرافيا:

1. CAUQUELIN Anne. 2003. Préface à : URLBERGER. Andrea. Parcours artistiques et virtualités urbaines. Paris : L' Harmattan . 224p.

2. DE CERTEAU Michel. 1990. L'invention du quotidien. Tome 1 : arts de faire .Paris : Gallimard (coll, « Folio essais », n° 146). 461p.

3. DEMERS Marie. 2008. « Pour une ville qui marche : Aménagement urbain et santé ». (1ère éd 2006) traduit de l'anglais par FOREST Françoise. Montréal. Eco société. 288 p.

4. GOFFMAN Erving. 1973. La mise en scène de la vie quotidienne. Tome 1 : les relations en public .Traduit de l'anglais par Alain KIHM. Paris : Minuit. 368 p.

5. JOSEPH Isaac. 2000. « Décrire l'espace des interactions ». pp 49-55. In : Logiques de l'espace : esprit des lieux. Géographies à Cerisy. Paris : Belin. 350 pages.

6. LAVADINHO Sonia. 2008. « Le marcheur urbain, actant de la ville ». pp 30-39. In : Actions, comment s'approprier la ville ? Montréal/Amsterdam : Centre canadien d'architecture SUN.

7. LAVADINHO Sonia. Septembre 2011. Le renouveau de la marche urbaine : Terrains, acteurs et politiques. Thèse de doctorat en Géographie. Université de Lyon. 681p.

8. LE BRETON David. 2000. Eloge de la marche. Paris : Métailié. 160 p.

9. LE BRETON David.2012. Eloge des Chemins de la lenteur. Paris : Métailié.167p.

10. LEVY Jacques : « Modèle de mobilité, modèle d'urbanité », Texte paru dans l'ouvrage collectif « les sens du mouvement » aux Editions Belin, Paris 2004, pp157-169

11. MAUSS Marcel. 1950. « Les techniques du corps ». pp 365-386.In : Sociologie et anthropologie. Paris : PUF.

12. SANSOT Pierre.1996. « Marcher, marcher dans la ville... ». pp. 138 -145. In : Poétique de la ville. Paris : Armand Colin (1èreEd, 1971).

13. SOLNIT Rebecca. 2002. L'art de marcher. (1èreEd, 2000), traduit de l'anglais par Oristelle BONIS. Paris : Acte Sud. 400p.

14. TERRIN Jean Jacques. 2011. « Espace public et accessibilité », pp 10- 19. In : « Le piéton dans la ville l'espace public partagé, Walking in the city sharing public space », (édition bilingue français et anglais). Editions Parenthèses (coll : La ville en train de se faire). 279 p.

15. THIBAUD Jean-Paul.2007. « La fabrique de la rue en marche : essai sur l'altération des ambiances urbaines ». Flux, n°66/67, pp. 111-119.

16. THOMAS Rachel. 2005. « Les trajectoires de l'accessibilité ». Grenoble : éd. À la Croisée, (coll Ambiances, Ambiance).183 p.

17. THOMAS Rachel. 2007. « La marche en ville : Une histoire de sens ». L'espace géographique, n°1, (Tome 36), pp. 15-26.

18. URLBERGER Andrea. 2003. « Parcours artistiques et virtualités urbaines ». Paris : L'Harmattan. 224p.

19. WINKIN Yves et LAVADINHO Sonia. 2005. « Les territoires du moi : aménagements matériels et symboliques de la marche urbaine ». Actes du colloque :développement urbain durable, université de Lausanne.

20. WINKIN Yves et LAVADINHO Sonia. 2005. « Quand les piétons saisissent la ville : Éléments pour une anthropologie de la marche appliquée à l'aménagement urbain ». MEI - Médiation et information, L'Harmattan, pp.33- 41.

الغطاء النباتي بدكالة بين عوامل الهشاشة الطبيعية ومعاول الاستغلال البشري: حالة الساحْل الجنوبي لإقليم الجديدة

The vegetation of the Doukkala between the natural factors of fragility and the shovels of human exploitation: Case of the south coast of the province of El Jadida

عرابي مراد[1]
غازي عبد الخالق[2]

الملخص:

تعالج هذه الورقة البحثية إشكالية تتعلق بالدينامية التي يعرفها الغطاء النباتي الطبيعي منه والمغروس بأهم الوحدات المجالية التي تشكل مجال دكالة العام ألا وهي الساحْل، ذلك من خلال عمل الباحث على رصد هذه الدينامية وتحديد اتجاهاتها فيما يتعلق بالوضعية البيئية الراهنة، أهي وضعية استقرار Stabilité وتناغم Synergie مع باقي مكونات المجال الطبيعية البشرية؟ أم أن الأمر يتعلق بدينامية تتطور في اتجاه التدهور والهشاشة Fragilité، وذلك اعتمادا على تنويع أدوات البحث الجغرافي، الأمر الذي سيمكن أيضا من استشراف واقع هذا الغطاء النباتي في السنوات القليلة المقبلة في ظل غياب أي تدخلات أو مبادرات ترميمة.

الكلمات المفاتيح: ساحْل، ولجة، التأهيل الغابوي

Abstract:

This article addresses a problem related to the dynamism of the natural vegetation cover, which is known and which is planted with the most important spatial units that make up the general space of the Doukkala, which is the Sahel, through the work of the researcher to follow this dynamism and determine its trends in relation to the current environmental situation, which is the state of stability and harmony Synergy with the rest of the components of human natural space? Or is it linked to a dynamic that evolves in the direction of degradation and fragility, depending on the diversification of geographical research tools, which will also make it possible to anticipate the reality of this vegetation cover in the coming years in l absence of any intervention or restoration initiative.

Key Words : Sahel, Oulja, Forest rehabilitation

[1]-، جامعة ابن طفيل، المغرب Mouradarabi1983@gmail.com
[2]- جامعة ابن طفيل، المغربaghazi@hotmail.com

مقدمة:

ارتبط مجال الشريط الساحلي لإقليم الجديدة ولا سيما الجزء الجنوبي منه بضعف الغطاء النباتي، بالنظر الى كثير من العوامل الطبيعية (مناخ شبه جاف، بنية صخارية كاربوناتية) أعاقت تكون رصيد ترابي كفيل بنشوء وتطور غطاء نباتي مهم، الا من جزيرات معزولة من تشكيلات نباتية طبيعية شبه شجرية وتشكيلات عشبية موسمية مرتبط بموسم تهاطل التساقطات، الأمر الذي حفز الدوائر الرسمية منذ الفترة الحماية على تزويد هذا المجال بأحزمة غابوية مغروسة في اطار عمليات تشجير وتأهيل مراعي الساحل. هذا الرصيد الغابوي المغروس يعيش دينامية راهنة تستحق أن تعنى بالبحث والدراسة، والوقوف على تطور مساحته في ظل ارتفاع الكتلة السكانية ،وبالتالي ارتفاع حاجة الساكنة من الأرض والغابة، كذلك في ظل ضعف المراقبة ومبادرات تحسينها وتجديدها بل وتوسيعها.

أولا. المرتكز الميتودولوجي

1. مشكلة البحث

تقتضي الأهمية البيئية والوضعية الهشة للغطاء النباتي الطبيعي والغابة المغروسة على مسطحة الساحل أن تحضى بالعناية اللازمة، إلا أنها تعيش دينامية حالية تعكس عمق هشاشتها جراء تعريضها لكافة أشكال التدمير، الأمر الذي يندر باختلالات بيئية خطيرة وتدهور حاد في موارد الحيز الترابي الهش والذي قد تصل تأثيرات تدهوره الى مجالات مجاورة، لا سيما الولجة القلب النابض لهذا المجال الحيوي ذو القيمة البيئية والفلاحية والسكانية.

2. المناهج المعتمدة

سلك الباحث مناهج متعددة ومتنوعة لرصد نشأة واتجاه تطور الظاهرة المدروسة واستشراف توجهها المستقبلي، منها: المنهج التاريخي التوثيقي والمنهج الوصفي المستند الى معايشة الظاهرة وملاحظتها ميدانيا والمنهج التحليلي التفسيري القائم على إنتاج دعامات خرائطية ومعطيات رقمية لتكميمها، ذلك بدراسة مقارنة لمدد زمنية متعاقبة.

3. أهداف الدراسة

تروم الدراسة تعزيز الرصيد المعرفي والعلمي المنتج حول القضايا الجغرافية لمجال دكالة عامة، وبالمجال المدروس خصوصا وتعميق النقاش حول الواقع البيئي الهش للغطاء النباتي بها سواء أكان الطبيعي منه أو المغروس.

- إثارة الانتباه إلى أهمية المعالجة الخرائطية استعمال الأدوات الجيوماتية لما تتيحه من معطيات نوعية وكمية تمكن من رصد دقيق نسبيا لتطور الغطاءات النباتية بالمجالات الريفية وتوقع مآلاتها المستقبلية على ضوء الواقع الحالي.

4. أدوات الاشتغال

اعتمد الباحث على الخرائط الطبوغرافية وصور الأقمار الاصطناعية كدعامات وأساسات لإنتاج خرائط باستعمال برنامج نظام المعلومات الجغرافية SIG، الأمر الذي مكَّن من إنتاج معطيات رقمية أكثر دقة، بل لا يمكن الحصول عليها من أي جهة لتبقى أصيلة ومستجدة وقف من ورائها هذا العمل.

- الخرائط الطبوغرافية: سيدي عابد، أولاد عيسى، أولاد غانم 1/25000؛
- الخريطة الطبوغرافية الواليدية-سيدي موسى 1/25000؛
- صور القمر الاصطناعي محملة عن طريق تطبيق Terra Econecta 4,5 بدقة 10 متر، وبعد تحميل ما يقارب 500 صورة تم تجميعها في صورة واحدة للقمر الاصطناعي داخل برنامج ArcGIS 10.5 من خلال أيقونة ArcToolbox عن طريق أداة Data Management Tools؛
- صور القمر الاصطناعي لسنوات مختلفة تم تحميلها ببرنامج Google Earth Pro.

شكل العمل الميداني أهم أدوات انجاز البحث، من خلال القيام بعدة زيارات وفي مواقع مختلفة لرصد كافة مظاهر وعوامل تدهور الغابة الكثيبية وتوثيقها بالصور الفوتوغرافية.

5. الساحْل مفهوم مهيكل للبحث

دأب الفهم على أن الساحِل مجال تآلف في تكوينه: (المائي، الصخري، الغازي)، مجال تقابل/انتقال بين القاري والبحري، إلا أن مفهوم الساحل (تسكين الحاء) غير ذلك، ويمكن تحديده مكانيا ووظيفيا وطبيعيا بأنه:

- شريط مجاور ومرافق وقريب من المسطحة المائية البحرية أو المحيطية؛
- تسوده ركيزة صخرية كلسية متصلة؛
- مجال له وظيفة رعوية أكثر منها زراعية.

شكلت هذه السمات خصائص مشتركة بين كل مجالات الساحْل (ساحْل أولاد احْريز، ساحْل دكالة، ساحْل عبدة)، ولضبط مفهوم الساحْل نشير إلى أنه مجاور للبحر وذو عمق في اتجاه القارة، يعكس ديناميات بحرية ويشكل موروثا عنها في شكل كثبان رملية متصلبة، إلا أنه مستمر في خضوعه للتأثيرات المحيطية إضافة إلى فقره الشديد في رصيده الترابي.

ثانيا. تحديد وتقديم مجال الدراسة

ينتمي المجال المدروس لإقليم الجديدة ويقع جنوب هذه الأخيرة ابتداءا من الجرف الأصفر إلى غاية الحدود الجنوبية للجماعة الترابية الواليدية يعتبر الساحْل المدروس بمساحته 51306,30 هكتارا، تتراوح ارتفاعاته بين 40 و130 متر جزءا من ساحْل دكالة العام يمثل الوحدة المجالية الأكبر بمجال الدراسة، يشغل حوالي 90% من مجموع مساحتها يبلغ 447 كلم^2 بعدد سكان يصل 71125 نسمة بواجهة بحرية طولها 30 كلم.

وثيقة.1: جدول يبرز إجمالي مساحة وساكنة مجال الدراسة

الجماعات	المساحة ب كلم^2	عدد السكان/نسمة
سيدي عابد	120	22980
أولاد عيسى	156,5	23370
أولاد غانم	170	24775
المجموع	446,5	71125

المصدر: الإحصاء العام للسكن والسكنى لسنة 2014.

وثيقة.2: خريطة توطين مجال الدراسة

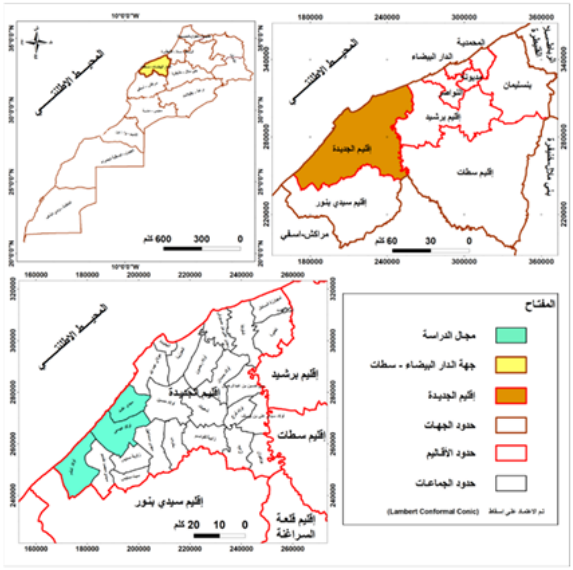

وثيقة.3: خريطة الوحدات التضاريسية بدكالة

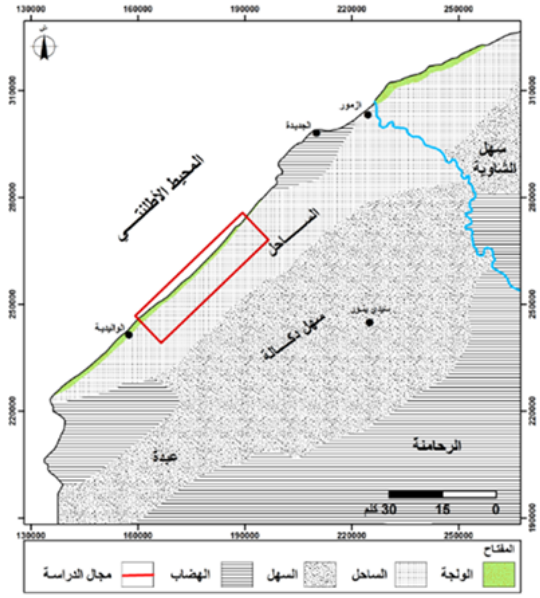

المصدر: انجاز الباحث اعتمادا على أساسات خرائطية.

يتميز الساحْل بالتموج المترتب عن تكرار عناصر الكثبان الرملية المتصلبة البليورباعية المنتظمة على شكل متواليات الرباعي[1]، مكونة من مرتفعات محدبة طولية تفصل بينها منخفضات بيكثيبية، تكسوها قشرة كلسية صلبة متصلة[2]. ذو انحدار واتجاه شمالي شرقي-جنوبي غربي، يبعد عن البحر ما بين 800 و1000 متر، عرضه ما بين 30 و50 كلم في اتجاه الداخل الى غاية سهل دكالة.

[1] **Gigout,M.(1965):** Carte géologique de la méséta entre Settat et Mazagan (Doukkala et Chaouia occidental), Notice explicative, Rabat, editon du Service au Maroc, Notes et mémoires, N° 75, p: 143.

[2] **- Ferre,M & Ruhard,J-P.(1975):** Les bassins des Abda-Doukkala et du Sahel de Azemmour à Safi, ressources en eau au Maroc: Plaines et basins du Maroc atlantique, Tom II, notes et mémoires du service géologique, Rabat, p: 275-279.

وثيقة.4: مقطع طبوغرافي من مجال الدراسة (موقع من أولاد غانم)

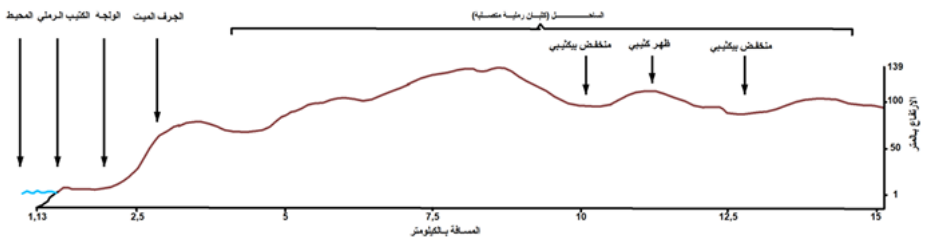

المصدر: انجاز الباحث اعتمادا على الخريطة الطبوغرافية أولاد غانم لسنة 1991، بمقياس: 1/25000.

وثيقة.5: مقطع طبوغرافي من مجال الدراسة (موقع سيدي عابد)

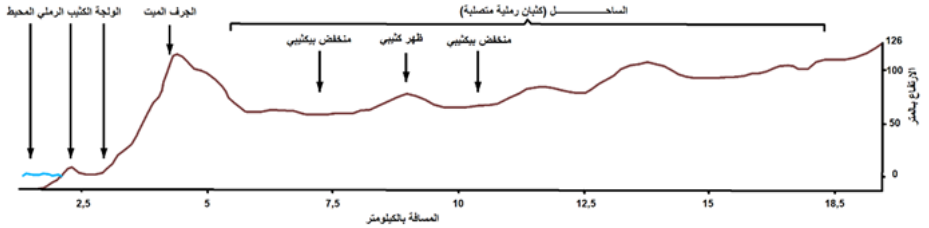

المصدر: انجاز الباحث اعتمادا على الخريطة الطبوغرافية سيدى عابد لسنة 1991، بمقياس: 1/25000.

نميز داخل وحدة الساحل بين عنصرين متباينين طبوغرافيا وهما:

أ. **الظهور الكثيبية:** تدعى محليا "لْكُدْيَة" تمتد على شكل خطوط أعراف متوازية لخط الساحل، تسجل أعلى الارتفاعات المطلقة، عبارة عن سطوح جرداء مكسوة بقشرات كلسية متصلة عارية تماما من أي توضعات ترابية، سطوحها شبه مستوية عرضها حوالي 7 كلم[1].

ب. **المنخفضات البيكثيبية:** تسمى محليا "لْوادْ" تفصل بين الظهور الكثيبية، تمتد في شكل متوازي على شكل أشرطة حوضية تختلف فيما بينها من حيث الامتداد والاتساع.

وثيقة.6: صورة مركبة للقشرة الكلسية الممتدة على الساحْل

المصدر: عدسة الباحث بتاريخ: 15 يوليوز 2019.

[1] **محي الدين محمد،(2007):** التشكيل الجيومورفلوجي والدينامية البيئية لهضاب وسهول دكالة عبدة من الرباعي الحديث إلى الواقع الحالي، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، ص: 35.

هذا الوضع الطبوغرافي المتموج والمورفولوجي المتمثل في توجيه الساحل والصخاري الحثي أعطى المجال خصوصيات هيدروغرافية وهيدرولوجية تتمثل في غياب شبكة مائية سطحية مقابل تعمق الفرشاة الباطنية إذ يصل عمق الآبار الى 100 متر، إضافة الى تميز المجال المدروس بمناخه الشبه الجاف الامر الذي يوفر وسطا بيوجغرافي متميز بضعف الترب[1] وبالتالي فالغطاء النباتي هو الاخر يتسم بضعف انتشاره وتغطيته للمجال، وبالتالي نخلص إلى أن هذه الوحدة المجالية اكتسبت خاصية الشح في الموارد، ورفعت عدة صعوبات أمام الاستغلال البشري.

وثيقة.7: خريطة الشبكة الهيدروغرافية بدكالة

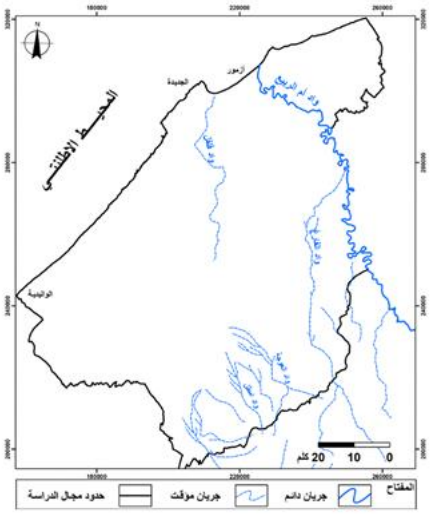

Source: Ferre,M & Ruhard,J-P.(1975), Les bassins des Abda-Doukkala et du Sahel de Azemmour à Safi, ressources en eau au Maroc: Plaines et basins du Maroc atlantique, Tom II, notes et mémoires du service géologique, Rabat, p: 275

وثيقة.8: رسم لأهم الفرشات المائية بمجال الدراسة

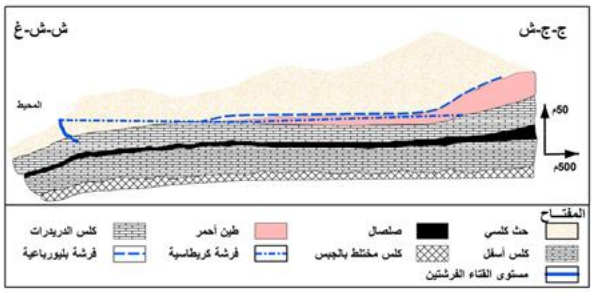

Source: Kaid Rassou,K.(2009), Etude des interactions entre les eaux souterraines et les eaux de surface dans le bassin cotier d'Oualidia, Thése de doctorat en geologie, université Cadi Ayyad, faculté des sciences, Semlalia, Marrakech, p: 39.

ثالثا. عرض النتائج ومناقشتها

نميز في النتائج التي تم التوصل اليها الى نوعين أساسين: فذات الصلة بالغطاء النباتي المغروس اتبعنا في دراسة تطورها وديناميتها الحالية استدماج مناهج البحث المشار اليها سابقا من منهج توثيقي تاريخي والوصفي (مقاربة نوعية) ثم المنهج التحليلي التفسيري بناءا على العمل الميداني الكارطوغرافي وإنتاج بيانات رقمية لتكميم تطور الظاهرة (مقاربة كمية)، بينما معالجة تطور الغطاء النباتي الطبيعي ارتكز البحث على المقاربة النوعية المستندة الى الملاحظة والعمل الميداني عن طريق الزيارات والاستجوابات ذلك لصعوبة سلك مقاربة كمية عن طريق المعالجة الكارطوفرافية.

[1] يقتصر وجود عنصر التربة بالساحل على قعور المنخفضات البيكثيبية ويتعلق الأمر بتربة تدعى محليا "لْحَرَشْ" أو "لْحروشَة"، كلسمنغنيزية هيكلية حديثة التكوين وضعيفة السمك، غنية بالكلس الناتج عن تفسخ الركيزة الكاربوناتية الذي تتراوح نسبته ما بين 50% و80%، لا يتجاوز سمكها 30 سنتمتر، غنية بالكسارات الحصوية والحصيمية. تتعرض عناصرها الدقيقة للكشط والتذرية الريحية خاصة فترات النشاط الريحي بين شهري أبريل وغشت.

1. على مستوى الغطاء النباتي المغروس

أثارت الأهمية الرعوية للساحْل اهتمام المعمرين عهد الحماية الفرنسية، بعد حصولهم على اقتطاعات واسعة من مراعيه القبلية، "مارس هؤلاء تربية الأبقار والخنازير كالارعاء والتسمين داخل الإسطبلات بإدخال أجناس ذات مردودية، خاصة خلال الفترة الممتدة بين 1935-1945"[1]، "فانتعشت تربية الأبقار الخنازير في ساحْل أولاد غانم، لأنه يؤمن الأعلاف الطبيعية مثل نباتات الكندول واليانسيم والرخويات الحلزونية"[2].

قاد مهندسو المصالح الغابوية عهد الحماية سنة 1952 برنامج تشجير لاستحداث مجالات غابوية من الأوكاليبتوس لإحياء أراضي الساحل، اتخذت شكل أشرطة متوازية ومتساوية عرضها 50 متر، فتم إنشاء مشتل "واد الفارغ" جنوب المجال المدروس للتزود بالمغروسات[3]. استُأنفت هذه العملية من جديد سنة 1961 لتتوقف سنة 1971، خلال التسعينات تمت إعادة انجاز المرحلة الثانية من المشروع.

وثيقة.9: رسم لمواقع محطات تجريب مشروع تشجير ساحْل مجال الدراسة

المصدر: Goujon,P.(1954): op. cit, p: 574

وثيقة.10: تصميم لطريقة تشجير الساحْل

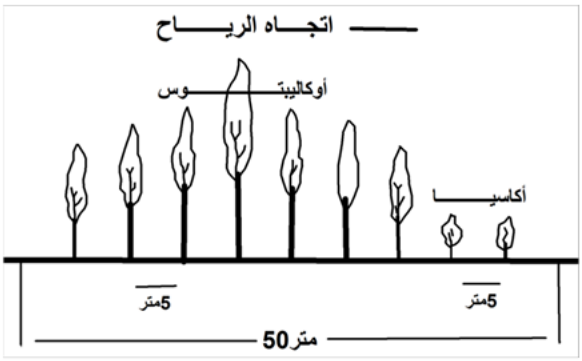

المصدر: البحث الميداني صيف 2020.

عمل الباحث على رصد تطور مساحة للرصيد الغابوي على مسطحة الساحل، والممتد على طول مجال الدراسة بين الجرف الأصفر الى مشارف مركز الواليدية اعتمادا على العمل الكارطوغرافي ذلك من خلال انتاج خريطتي مقارنة للفترة الممتدة بين 1991 و2019.

سادت غابة الساحْل على مساحة 1641,34 هكتار سنة 1991، وبفعل تعريضها للتدمير تراجعت مساحتها إذ لم تعد تتجاوز 527,34 هكتار سنة 2019، مسجلة نسبة تراجع تفوق 67,87%، يعني أنها خلال أقل من ثلاثة عقود فقدت 1114 هكتار بمعنى أن 39,78 هكتار في سنة من الغابة يتم إزالته. في

[1] (**Miege,J,L.(1961):** Le Maroc et l'europe, 1830-1894, edition la porte, Tome 2, pp: 497)

[2] - **Pascon,P.(1980):**Etudes rurales idées et enquête sur les compagne marocaine, SEMER, Rabat, p: 147.

[3] **Goujon,P.(1954):** Op.Cit, pp: 577-586, p: 580.

ضوء النتائج المتوصل اليها فالرصيد الغابوي المغروس بالساحْل سيختفي بعد 12 سنة على أبعد تقدير. بالنظر الى وثيرة الاستغلال الحالية دون الأخذ بعين الاعتبار الى وثيرة تزايد السكان وارتفاع حجم الضغط الغابة. (الخريطة رقم: 16)

وثيقة.11: خريطة تطور مساحة الغطاء النباتي المغروس في السَّاحْل بين 1991 و2019

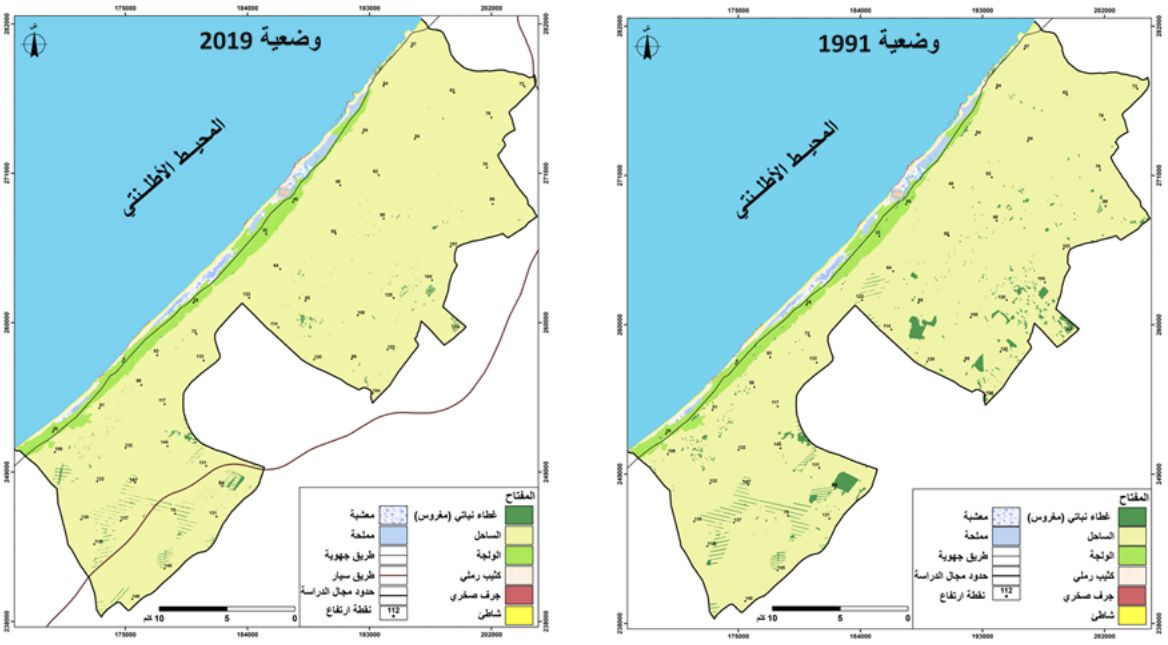

المصدر: انجاز الباحث اعتمادا على الخرائط الطبوغرافية: سيدي عابد، أولاد عيسى، أولاد غانم، الوليدية سيدي موسى لسنة 1991، بمقياس: 1/25000 وصورة القمر الاصطناعي لسنة 2019، محملة من Google Earth Pro.

تعرض الغطاء النباتي المغروس في الساحْل للتدهور، حيث قطع الأشجار لبيع خشبها للأفران بالمدن المجاورة، ومن أجل تسييج الاستغلاليات الفلاحية، التي تعرف انتعاشا خلال السنوات الأخيرة في الساحْل وغيرها من الاستعمالات، إضافة إلى لجوء الرعاة إلى تشذيب الأغصان الطرية، وتقديمها ككلأ لقطعانهم خصوصا فصلي الصيف والخريف.

وثيقة.12: صورة تبرز قطع أشجار الأوكاليبتوس داخل غابات الساحْل المغروسة

المصدر: عدسة الباحث بتاريخ: 15 يوليوز 2019.

2. على مستوى الغطاء النباتي الطبيعي

عرف مجال الدراسة تاريخيا بأهمية وتنوع غطاءه النباتي، يقول Brives بعد رحلته إلى المغرب مطلع ق20 "أثناء المرور من أولاد عيسى في اتجاه تيط[1] تراءى لنا شجر الأركان"[2]، ويقول Michaux Bellaire: "وقفت بنفسي على وجود بقايا هذه الأشجار من الأركان على جانب الطريق بين الجديدة والواليدية، ذلك يفيد أن غابة الأركان امتدت في الماضي إلى بلاد دكالة"[3]، وأشار بوشرب أحمد "كان الساحل منطقة أدغال وحشائش[...]، لقد تراجعت اليوم هذه الغابة، [...] أصبح يهيمن عليها الغطاء العشبي الموسمي"[4].

ذكر Bellaire-Michaux، أن الأنواع العشبية التي سادت في المجال ولازالت مستمرة إلى الحالي وهي: الدوم (Le palmier nain)، البروك (L'asphodele)، وعدد من النجيليات كالنسيلة (الزوان المعمر) (Grass-le ray)، الخرطال العقيم (L'avoine sterile)، البشنة (L'alpiste)، الثعلبية (Le vulpin)، العلفية ذات السنبلة الغليظة (Les bromes gros epis)، الشعير البصلي (L'orge bulbeuse)، العكرش ذي الأصابع (Le chiendent)، كزيرة الثعلب (La prinprenelle)، كما تكثر فيه الفراشيات مثل قرن الغزال (Les lotiers cornicules)، الفصة الصغيرة (Les monettes)، البيقة (Les vesces)، الجلبان(Les gesses) [5].

يتجلى الغطاء النباتي الطبيعي بالساحل في بعض التشكيلات العشبية وشبة الشجرية (الرتم، الكندول، الدوم) في شكل جزيرات متفرقة ومتباعدة تستوطن قعور بعض المنخفضات البيكثيبية والأجراف الصخرية، يعرف تراجعا كبيرا.

[1] مدينة تاريخية من أقدم المراكز التي شهدتها دكالة، بناها الأمغاريون ولازالت آثارها العمرانية والدينية المتمثلة في الزاوية والمرافق الدينية التابعة له قائمة تقع في مركز الجماعة الترابية مولاي عبد الله.

[2] **Brives,A.(1909):** Voyages au Maroc 1901-1907, p: 212.

[3] **Bellaire,M.(1932):** Op.Cit, p: 64.

[4] **بوشرب أحمد،(1984):** دكالة والاستعمار البرتغالي إلى سنة إخلاء آسفي وآزمور، دار الثقافة -الدار البيضاء، ص: 62.

[5] **بلير ميشو،(2010):** مرجع سابق، ص: 30 و31.

وثيقة.13: صورة للغطاء النباتي الطبيعي بساحْل مجال الدراسة (الكندول والدوم)

المصدر: عدسة الباحث بتاريخ: 15 يوليوز 2020.

يتعرض الغطاء النباتي الطبيعي عامة للإزالة بعد بروز محاولات عديدة من التحديث الزراعي بالساحْل في السنوات القليلة الأخيرة بخلق وتوسيع أراضي زراعية جديدة خصوصا بالأحواز القريبة من الدوواير المنتشرة بالساحل الداخلي عن طريق عمليات العدن والترميل مما خلق نزوعات نحو الصراع بين الساكنة التي تعرف نموا مضطردا لترسيم وحيازة أجزاء من أراضي الجموع، إضافة إلى القضاء على الغطاء النباتي العشبي الذي يظهر بعد سقوط الأمطار الخريفية للتدهور نتيجة تركيز عمليات الارعاء المبكرة التي تقضي على نموه وتكاثفه، مما يتسبب في تدهور المراعي الأمر الذي تبرزه الزيارات الميدانية وتدلي به شهادات المستجوبين.

وثيقة.14: صورة مركبة لإزالة الغطاء النباتي لإعداد الأرض الزراعية بالمنخفضات البيكثيبية

المصدر: عدسة الباحث بتاريخ: 15 يوليوز 2020.

خاتمة: يُبرز المقال حجم التدمير الذي يتعرض له رصيد المجال المدروس من الغطاءات النباتية الطبيعية والمغروسة، والذي يستفحل سنة بعد أخرى نتيجة الاستغلال غير المنظم له والتصرف العشوائي فيه، في ظل غياب تعزيز الجهود الرقابية من لدن المصالح المعنية، وبالتالي فمسؤولية تعريض الغطاء النباتي الطبيعي والمغروس بمجال الدراسة، مُتقاسمة بين الساكنة المحلية والجهات الرسمية التي يدخل الحفاظ على الغابة من اختصاصاتها ومسؤولياتها، "في ظل تخلي الدولة عن دورها التنظيمي والرقابي والتطويري للرصيد الغابوي في مجال الدراسة، عادي جدا أن يلجأ إليه السكان المحليون لاستغلاله بشكل غير عقلاني، ومن الطبيعي أن يتعرض للتدمير والتدهور والتراجع".[1]

بيبليوغرافيا

- **بوشرب أحمد،(1984):** دكالة والاستعمار البرتغالي إلى سنة إخلاء آسفي وآزمور، دار الثقافة، الدار البيضاء.

- **محيي الدين محمد،(2007):** التشكيل الجيومورفلوجي والدينامية البيئية لهضاب وسهول دكالة عبدة من الرباعي الحديث إلى الواقع الحالي، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط.

- **فاتح حسن،(2000):** التحولات السوسيومجالية بولجة دكالة، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط.

- **بوشرب أحمد،(1984):** دكالة والاستعمار البرتغالي إلى سنة إخلاء آسفي وآزمور، دار الثقافة-الدار البيضاء.

- **بلير ميشو،(2010):** تاريخ ناحية دكالة، دراسة جغرافية وتاريخية واجتماعية، ترجمة وتعليق: الشياظمي محمد والحاجي السباعي، الجزء الأول، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، الطبعة الأولى، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط.

- **دوتي ادموند،(2011):** مراكش، ترجمة: حزل عبد الرحيم، منشورات مرسم، مطبعة أبي رقراق، الرباط.

- **مراد عرابي،(2021):** دينامية المجالات الريفية وتدبير الموارد الترابية بالأوساط الهشة: حالة الشريط الساحلي بين الجديدة والواليدية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل، القنيطرة.

[1] حوار مع مستجوبين ينتمون لدواوير قريبة من إحدى غابات الساحل الواقع ضمن نفوذ الجماعة الترابية أولاد غانم، والذين أدلوا أن دور الدولة يعتبر حاسما في الحفاظ على الغابة وضمان استمرارها، بدليل أن الغابة بدأت تتراجع بل واختفت في كثير من المواقع بعد مغادرة الحراس الغابويين، بعدم تعويضهم بعد حصولهم على التقاعد او انتقالهم.

- **محيي الدين محمد،(2007):** التشكيل الجيومورفلوجي والدينامية البيئية لهضاب وسهول دكالة عبدة من الرباعي الحديث إلى الواقع الحالي، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط.

- Ferre,M & Ruhard,J-P.(1975): Les bassins des Abda-Doukkala et du Sahel de Azemmour à Safi, ressources en eau au Maroc: Plaines et basins du Maroc atlantique, Tom II, notes et mémoires du service géologique, Rabat.

- **Gigout,M.(1965):** Carte géologique de la méséta entre Settat et Mazagan (Doukkala et Chaouia occidental), Notice explicative, Rabat, edition du Service au Maroc, Notes et mémoires, N° 75.

- Ayad,M.(1983):L'organisation de l'espace rural dans le plateau d'El Jadida et le Sahel d'Azemmour, mémoire de DES en géographie, Tome I, faculté des lettres et des sciences humaines, université Mohamed V, Rabat.

- **Redjali,M.(1995):** Projet appui scientifique aux aménagements Sylvo-Pastoraux, Volume I, (Sahel des Doukkala, Bouhassen et Oulmès-Rommani), I.A.V.H.2 et administration des eaux et forets, Rabat.

- **Brives,A.(1909):** Voyages au Maroc 1901-1907.

- Bellaire,M.(1932): Région des Doukkala ,Villes et tribus du Maroc, dixième volume, Tome I, honore champion, éd. Paris.

- **Miege,J,L.(1961):** Le Maroc et l'Europe, 1830-1894, Edition la porte, Tome 2.

- Goujon,P.(1954): Trois ans d amélioration de Sahel des Doukkala, bulletin économique et social du Maroc, (BESM), pp: 577-586.

- Pascon,P.(1980): Etudes rurales idées et enquête sur les compagne marocaine, SEMER, Rabat.

- Kaid Rassou,K.(2009), Etude des interactions entre les eaux souterraines et les eaux de surface dans le bassin côtier d'Oualidia, Thèse de doctorat en géologie, université Cadi Ayyad, faculté des sciences, Semlalia, Marrakech.

استعمال بيانات الاستشعار عن بعد في دراسة وتصنيف تدهور التربة بالحوض المائي لواد تامدة (عالية واد العبيد، أم الربيع)

The use of remote sensing data in the study and classification of soil degradation in the Oued Tamda water basin (Alia Wadi El-Abeid, Umm Ar-Rabi`).

عثمان رحيمي 1

محمد الغاشي2

الملخص:

يقدم هذا العمل نتائج اعتماد بيانات الاستشعار عن بعد في دراسة تدهور الاتربة بالحوض المائي لواد تامدة الذي يقع بالأطلس الكبير الاوسط، ينتمي اداريا الى جهة بين ملال خنيفرة وبالضبط الى إقليم أزيلال ضمن تراب جماعة تاكلفت وجماعة اسكسي، ويغطي مساحة 29,32كلم2، كما يشكل واد تامدة رافد من الروافد المكونة لواد عبيد، الذي يعد بدوره أحد روافد واد أم الربيع.

تمكنا من خلال قياس المؤشرات الطيفية للأتربة أن نستخرج توزيع فئات تدهور الأتربة، فقد تبين إن 28,8% من الأتربة بمجال الدراسة تعد أتربة متدهورة، منها حوالي 11% أتربة جد متدهورة، في حين تشكل الأتربة المتوسطة التدهور 21,4%، في مقابل الأتربة غير المتدهورة التي تغطي 16,6% من مجال الدراسة.

الكلمات المفاتيح: الاستشعار عن بعد، تدهور الاتربة، الحوض المائي لواد تامدة، واد أم الربيع.

Abstract :

This work presents the results of adopting remote sensing data in the study of soil degradation in the water basin of Oued Tamda, which is located in the Middle High Atlas Oued Tamda is a tributary of the tributaries that make up Oued Ubaid, which in turn is one of the tributaries of Oued Umm Ar-Rabi.`

By measuring the spectral indicators of the dust, we were able to extract the distribution of the categories of dust deterioration. It was found that 28.8% of the dust in the field of study is considered degraded dust, of which about 11% is very degraded dust, while medium-degraded dust constitutes 21.4%, compared to Non-degraded soils covering 16.6% of the study area.

Key Words : soil degradation, basin of Oued Tamda, spectral indicators, Oued Umm Ar-Rabi.

[1]-. جامعة السلطان مولاي سليمان -المغرب، O.rahimi@usms.ma

[2]- . جامعة السلطان مولاي سليمان- المغرب، elghachi_mohamed@yahoo.fr

مقدمة

إن أشكال التدهور البيئي متعددة الأوجه، يمكن اعتبار سوء التدبير والتعامل غير السليم للإنسان مع بيئته واستغلاله العشوائي والمكثف للموارد الطبيعية، من العوامل الرئيسة في زعزعة الانظمة الإيكولوجية والإخلال بالتوازن البيئي ببلادنا. فبدون بيئة سليمة لا تكتمل شروط التنمية المستدامة مهما كان شكل التحديات. "ومن المؤسف أن حجم موارد الأرض تتناقص باستمرار في الوقت الذي تتنامى فيه احتياجات السكان. لذا يتعين على المغرب أن يعي أن تنميته تعتمد في جزء كبير منها على قدرته على حسن تدبير موارده الطبيعية " (حميد نرجس وآخرون،2002).

تعتبر التعرية من الإشكاليات الكبرى التي يعاني منها الوسط الطبيعي بالمغرب، فحسب تقرير المنظمة العالمية للتغذية والزراعة، فإن 12,5 مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة والرعي بالمغرب مهددة بالتعرية المائية، وثلثي الأراضي المحروثة تتطلب إجراءات حماية مستعجلة كما تعرف الطاقة التخزينية للسدود تراجعا يتراوح بين 50 و60 مليون متر مكعب سنويا نتيجة الرواسب المتراكمة (علي فالح،2010) .

مجال الدراسة

يقع الحوض النهري لواد تامدة بالأطلس الكبير الاوسط، بين خطي عرض 10°32 و20°32 شمال خط الاستواء وخطي طول 10°6 و20°6 غرب خط غرينتش. ينتمي اداريا الى جهة بين ملال خنيفرة وبالضبط الى إقليم أزيلال ضمن تراب جماعة تاكلفت وجماعة اسكسي، يغطي مساحة 29,32كلم2، كما يشكل واد تامدة رافد من الروافد المكونة لواد عبيد، الذي يعد بدوره أحد روافد واد أم الربيع.

الخريطة رقم (1): الموقع الجغرافي لحوض واد تامدة وطنيا، جهويا ومحليا.

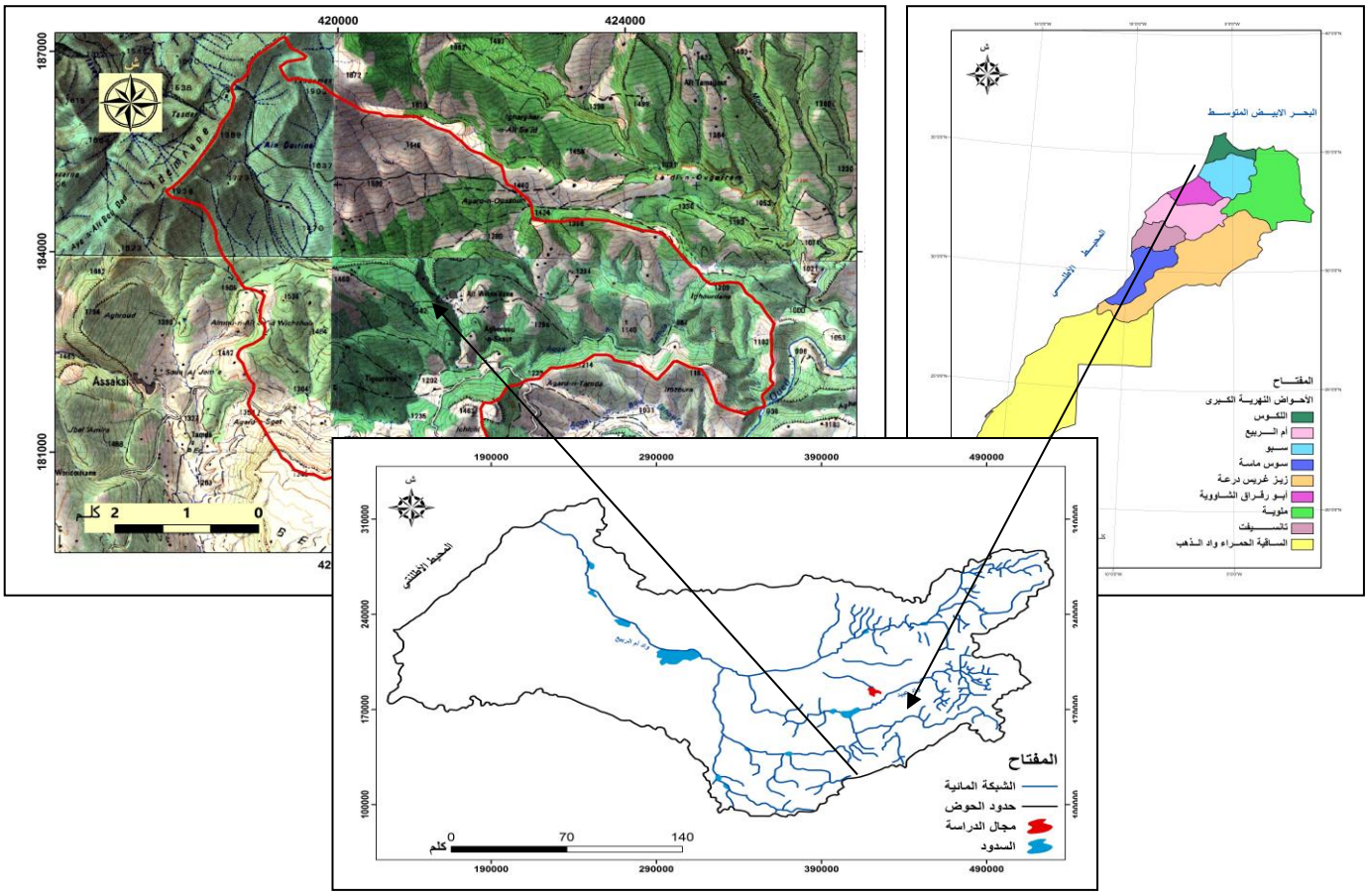

الإشكالية ومنهجية العمل

بفضل بيانات الاستشعار عن بعد التي تغطي مجال الدراسة، يمكننا تتبع دينامية المجال، بحيث تشكل صور الأقمار الاصطناعية وثائق جد مهمة ذات معلومات لا متناهية نظرا لتوفرها على التغطيات غير المرئية التي يصعب للعين المجردة إدراكها على أرض الواقع، وهنا تكمن أهمية هذا العلم الذي يقوم على أساس التحليل البصري والطيفي للبيانات الشيء الذي يتطلب الجمع بين الجغرافيا بجميع تخصصاتها وبين الفيزياء والرياضيات وغيرها من العلوم الأخرى. وقبل العمل على بيانات الاستشعار عن بعد قمنا بانتقاء وتصحيح صور الأقمار الاصطناعية التي سنعتمد عليها.

1. التصحيح الإشعاعي لصور الأقمار الصطناعية

تعتبر الشمس المصدر الأساسي في صور الأقمار الاصطناعية لاندسات landsat ، باستثناء النطاق السادس بالأشعة تحت الحمراء الحرارية، الذي يعتمد على الإشعاع الحراري المنبعث من الأجسام بغض النظر عن وجود مصدر ضوئي. ترسل الشمس الأشعة على شكل طاقة كهرو

مغناطيسية فتنتشر هذه الاشعة حتى تصل الى الأرض فتتفاعل مع الهدف، وتصل الأشعة الكهرومغناطيسية المنبعة أو المنعكسة من الأرض الى الفضاء ليستقطبها القمر الصطناعي.

الشكل رقم (1): المنهجية المعتمدة في الاستشعار عن بعد

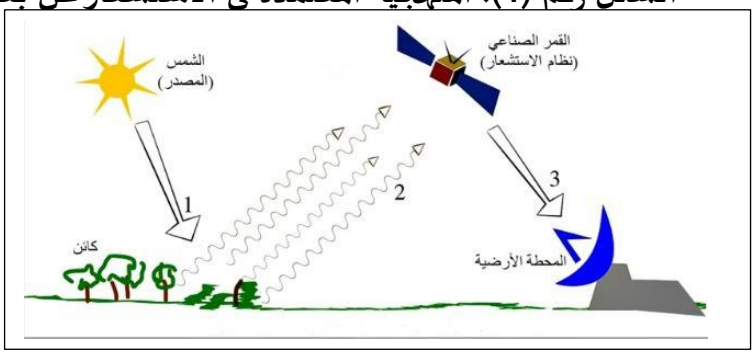

هناك عدة أنواع من الأخطاء التي يمكن أن تظهر في بيانات الاستشعار عن بعد ويمكن تصحيحها بواسطة عمليات التصحيح الاشعاعي الرديومتري والهندسي. فالبنسبة لصور الأقمار الاصطناعية لندسات المتوفرة عبر الانترنت بالمستوى level OG، أي أنها خضعت فقد لتصحيح هندسي بسيط. ولهذا يتطلب منا القيام ببعض العمليات الحسابية المعقدة للوصول الى المستوى level 3A الخاص بالصور المصححة إشعاعيا، لأن جميع هذه الصور تحتوي على أخطاء اشعاعية تتعلق بالاختلاف في شدة انعكاس البكسل والتي لا يكون سببها هو المشهد الذي تم مسحه بل يشمل كذلك تأثيرات طبوغرافية وأخرى جوية بالإضافة الى قصور هندسي في عمل الكواشف. كما هو الحال بالنسبة لسلسلة الأقمار landsat 7 التي تحتوي على خطوط سوداء (جمال شعوان، 2015).

تكمن أهمية التصحيح الاشعاعي في إعطاء القيمة الحقيقية الانعكاسية لجسم معين في المشهد، إذ أن هذه القيمة هي التي تمثل الخواص الفزيائية للأجسام التي تم استشعارها عن بعد ولكن الأمر يختلف بالنسبة للحزم الحرارية إذ نقوم بحساب الحرارة لكنها من صنف الأشعة المنبعثة وليس المنعكس.

1. المؤشرات الطيفية المعتمدة

تم تطوير العديد من المؤشرات الطيفية بهدف استخراج خصائص وضعية تدهور الأتربة، حيث ان أعمل كل من Escadafal'(2007) و Chikhaoui(1994), Chikhaoui(2005), . بينت أن الخصائص الطيفية للتربة مرتبط بمستوى تدهورها، وبوضعية السطح و المكونات الفزيوكيماوية.

قد أتبتت العديد من الدراسات مدى أهمية استعمال المؤشرات الطيفية المستخرجة من منحنى الانعكاس الخاص بالأتربة، (Maimouni, 2011) مثل مؤشر الشكل l'indice de forme (IF)، مؤشر اللون l'indice de coloration (IC)، ومؤشر اللمعان l'indice de brillance (IB)، تم استعمال هذه المؤشرات بشكل واسع لاستخراج وضعية الاتربة في المناطق الجافة و شبه الجافة في تونس و الشيلي،

اسبانيا، المغرب... (Mougenot et Cailleau, 1995; Haboudane et al., 2002; Bannari et al., Chikhaoui et al., 2007).

في إطار هدا العمل، سنهتم بالمؤشرات الطيفية التالية:

1. مؤشر الشكل l'indice de forme (IF):

هذا المؤشر يصف شكل منحنى طيف الانعكاس الذي يرتبط بالخصائص الفزيوكيماوية للهدف المدروس. حيث يسمح باستخراج مختلف مستويات تدهور الاتربة في المناطق شبه الجافة، العديد من الأبحاث بينت أهمية إدماج حزم من مجال الاشعة تحث الحمراء التي تتميز بطول موجي قصير في حساب مؤشر الشكل، ومن أجل تحسن نتائج دراسة تدهور الاتربة (Chikhaoui, 2005 ; Haboudane et al., 2002)

الشكل رقم (2): العلاقة بين الشكل العام لطيف الانعكاس وتدهور التربة

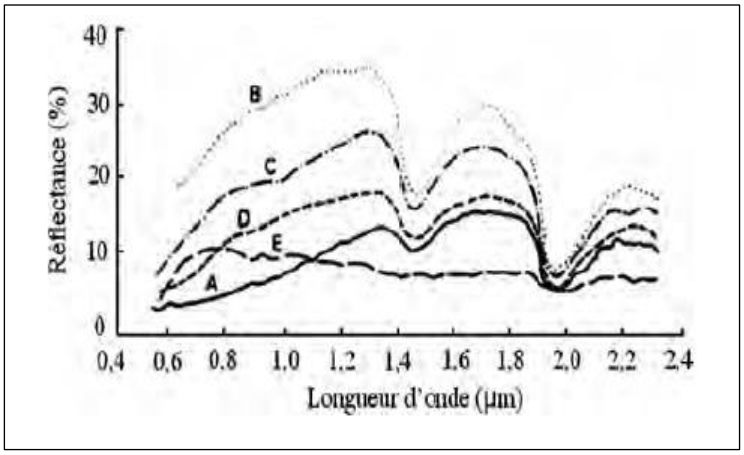

المصدر:(S. Maimouni وآخرون 2011)

نجد أن الاتربة المتطورة لديها شكل منحنى طيف الانعكاس شبيه بالمنحنى CوD بالشكل رقم(24)، حيث أنه يحتوي على مجالات امتصاص تؤشر على تطور القطاع الترابي، كما أن هذه الاتربة تتميز بانعكاس ضعيف. في القابل الاتربة المتدهورة تتميز بشكل منحنى طيف الانعكاس شبيه بالمنحنى B، ولديها مستوى انعكاس كبير. عموما اختلاف الانعكاس من تربة الى أخرى مرتبط بشكل مباشر مع تواجد أو غياب مجالات امتصاص أكاسيد الحديد والمادة العضوية.

2. مؤشر اللون l'indice de coloration (IC):

يعد اللون عنصر أساسي في استخراج خصائص التربة، على اعتبار أنه يعكس المكونات المعدنية والغنى بالمادة العضوية الموجودة فيها .(Irons, 1989).

المادة العضوية تعطي للتربة لون داكن، فيها أكاسيد وهيدروكسيدات الحديد تعطي لون فاتح، كما أن كربونات الكالصيوم تعطي لون فاتح. في النطاقات الجافة، بحيث تواجد الدروع والقشرات الجبصية والكلس الشيء الذي يتسبب في ضعف لون التربة (Belghith, 2003). كما أن أساليب

التعرية المائية التي تتدخل لتأتي على المسكة العليا الغنية بالمادة العضوية، تعطي لون جد فاتح وأكثر لمعان، أو أنها تأتي على القطاع الترابي بكامله حتى تظهر الركيزة الصخرية الشيء الذي يعطي لون مخالف عن الأتربة السليمة (Haboudane, 1999).

قام Escadafal و مجموعة من الباحثين سنة (1994) بتبسيط مؤشر اللون ليصبح علاقة بسيطة بين الحزم الحمراء و الزرقاء، كما يجب الإشارة أن انعكاس الطيف الكهرومغناطيسي في المجالات الجافة و شبه الجافة يتأثر بظاهرة الامتصاص بفعل أكاسيد الحديد.

1. مؤشر اللمعان (IB) l'indice de brillance:

يمكن مؤشر اللمعان من تحديد الانعكاس العام لهدف معين في المجال المرئي وقرب الأشعة تحت الحمراء (El Alaoui, 2011)، على اعتبار أنه يعطي متوسط لمعان الصورة. اذن هذا المؤشر هو حساس للمعان التربة، كما انه مرتبط بنسبة الرطوبة وتواجد الاملاح في السطح.

يسمح هذا المؤشر كذلك بالفصل بين مجال امتداد الغطاء النباتي ومجال السطح العاري، ويبدو هذا الامر جد واضح عندما تكون التربة جافة وواضحة (رمال سليسية، قشرات جبصية). كما تبين أن هذا المؤشر جد مترابط مع أكسيد الحديد المتواجدة بالكثبان الرملية في النطاق شبه الجاف (Levin, 2005).

في الأول تم تحليل وتجريب استعمال حزم المجال المرئي، على اعتبار ان تطور هذه المؤشرات انطلق في الأول من الاعتماد فقط على حزم المجال المرئي، مع مرور الوقت تم دمج حزم قرب المجال تحث الحمراء ووسط مجال الاشعة تحث الحمراء (Maimouni, 2011; Chikhaoui, 2007; Bannari, 2008)، حيث تم استغلال الغنى الطيفي الجديد مع جهاز الاستقبال OLI وبالتالي تحسنت جودة النتائج. كما تم تأكيد هذه الاختيارات انطلاقا من النتائج المقنعة التي حصل عليها Maimouni (2013) الذي طور هذه المؤشرات باستعمال حزم نفس جهاز الاستقبال OLI في الاطلس الكبير.

مؤشر الشكل l'indice de forme (IF):

$$IF = \frac{(2 \times Oli4 - Oli3 - Oli2)}{(Oli3 - Oli2)} \quad (1)$$

$$IF = \frac{(2 \times Oli7 - Oli5 - Oli2)}{(Oli5 - Oli2)} \quad (4)$$

مؤشر اللون l'indice de coloration (IC):

$$IC = \frac{(Oli4 - Oli2)}{(Oli4)} \quad (2)$$

$$IC = \frac{(Oli5 - Oli2)}{(Oli2)} \quad (5)$$

مؤشر اللمعان l'indice de brillance (IB):

$$IB = \frac{\sqrt{Oli2^2 + Oli3^2 + Oli4^2}}{3} \quad (3)$$

$$IB = \sqrt{Oli4^2 + Oli5^2 + Oli6^2} \quad (6)$$

من أجل الوصول الى أهدافنا من خلال استعمال الاستشعار عن بعد، سنعتمد على ثلاث حزم جديدة تمثل المؤشرات الثلاث والتي سيتم من خلالها استخراج خريطة مستويات تدهور الاتربة، كذلك تمثل وضعية السطح، في النهاية يتم القيام بوصف نهائي للفئات تدهور الاتربة في مجال الدراسة.

النتائج والمناقشة

من أجل استخراج المؤشرات الطيفية المتعلقة بتدهور التربة، تم الاعتماد على صور الأقمار الاصطناعية لندسات 8، حيث قمنا بإخداع هذه الصور للعمليات التصحيح الجيومتري والتصحيح الطيفي من أجل أن تصبح قابل الاستعمال، بعد ذلك تم ادخال هذه الصور الى برنامج TerrSet 12 بهدف حساب المؤشرات الطيفية الخاصة بتدهور التربة (مؤشر الشكل، مؤشر اللون، مؤشر اللمعان) ثم في النهاية قمنا بدمج هذه المؤشرات لنستخرج خريطة تدهور الاتربة .

1. مؤشر اللمعان:

الخريطة رقم (2): التويع المجالي لمؤشر اللمعان داخل مجال الدراسة

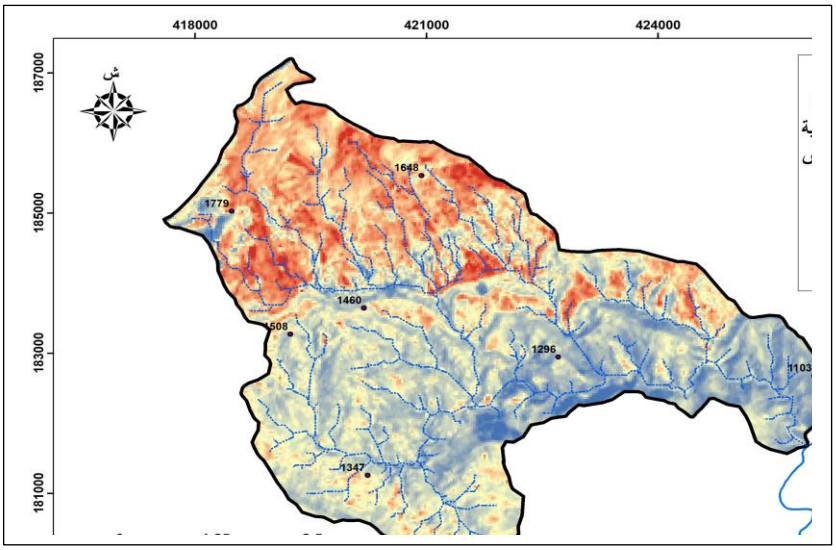

المصدر: صور الأقمار الاصطناعية لسنة 2023

يتبين من خلال الخريطة رقم (2) أن مؤشر اللمعان يتراوح بين 0,1 و0,01، كما يعرف هذا المؤشر توزيع جد متباين، بحيث أن أكبر القيم تتركز بشكل جد واضح في شمال وعالية الحوض، في المقابل أدنى القيم تهيمن على جنوب وسافلة الحوض. فكما ذكرنا سابقا مؤشر اللمعان يفصل بشكل جيد بين مجال امتداد الغطاء النباتي والأراضي العارية، وبالتالي حسب هذا التحليل فالمناطق المتواجدة في شمال وعالية الحوض تعد مناطق جد معنية بتدهور الاتربة على اعتبار أنها مناطق شبه عارية من الغطاء النباتي، ويفسر هذا الامر بكون هذه المناطق تعرف كثافة مرتفعة للمجاري المائي والتي ترتبط بهيمنة تكوينات الصخرية هشة وغير نافدة وانتشار كبير للانحدارات القوية.

2. مؤشر الشكل:

الخريطة رقم (3): التوبع المجالي لمؤشر الشكل داخل مجال الدراسة

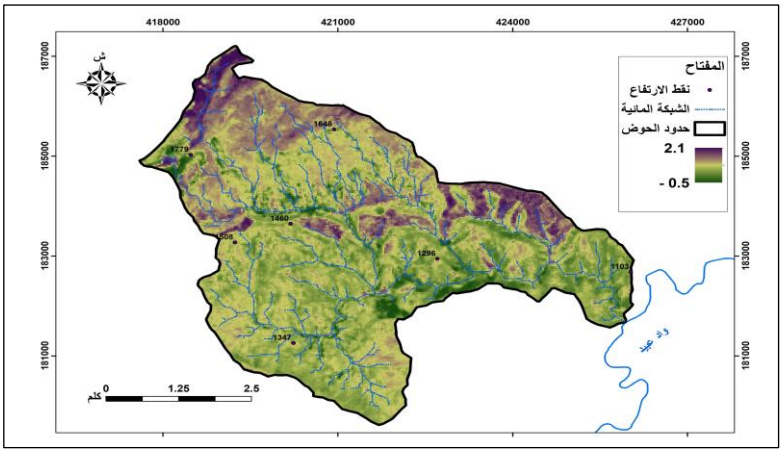

المصدر: صور الأقمار الاصطناعية لسنة 2023

يتبين من خلال الخريطة رقم (3) أن التوزيع المجالي لمؤشر الشكل داخل مجال الدراسة، يتراوح بين 0,5- و2,1. كما يلاحظ أن القيم العليا لمؤشر الشكل تتركز بشكل واضح في شمال وعالية الحوض، فيما أن أدنى القيم تنتشر في باقي مجالات الحوض وبالخصوص في السافلة. وباعتبار أن مؤشر الشكل يربط بين مستوى انعكاس الاتربة وتدهورها حيث أن الاتربة ذات المستوى الانعكاسي الكبير هي أتربة تعرف تدهور كبير والعكس بالنسبة للأتربة ذات المستوى الانعكاسي الضعيف، بحيث أن اختلاف الانعكاس من تربة الى أخرى مرتبط بشكل مباشر مع تواجد أو غياب مجالات امتصاص أكاسيد الحديد والمادة العضوية. وبالتالي حسب هذا المؤشر فالمناطق المتواجدة في شمال وعالية الحوض تعد مناطق ذات أتربة متدهورة.

3. مؤشر اللون:

الخريطة رقم (4): التوبع المجالي لمؤشر اللون داخل مجال الدراسة

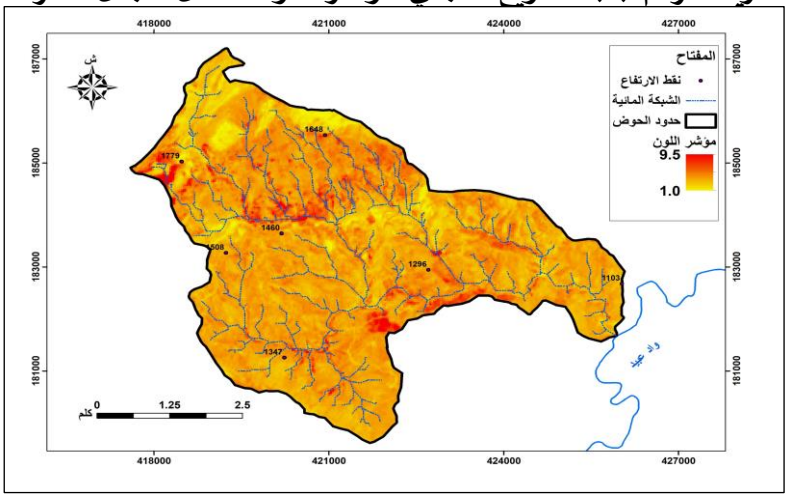

المصدر: صور الأقمار الاصطناعية لسنة 2023

يتبين من خلال الخريطة رقم (4) التوزيع المجالي للمؤشر اللون داخل مجال الدراسة، حيث يلاحظ أن أكبر قيم هذا المؤشر تتوزع بشكل متناثر في مناطق مختلفة من الحوض، عموما المناطق التي تعرف قيم مرتفعة لمؤشر اللون هي مناطق ذات أتربة غنية بالمادة العضوية، في المقابل المناطق التي تعرف القيم المنخفضة لمؤشر اللون هي مناطق ذات أتربة غنية بهيدروكسيدات الحديد، وبالتالي فالمناطق ذات القيم الكبيرة لمؤشر اللون تعد مناطق مستقرة بالمقارنة مع المناطق الأخرى.

4. خريطة تدهور الاتربة

بعد دراسة كل مؤشر على حدا، قمنا بدمج المؤشرات الطيفية الثلاث من أجل الحصول على خريطة توزيع تدهور الاتربة داخل مجال الدراسة.

الخريطة رقم (5): توزيع فئات تدهور التربة حسب المؤشرات الطيفية

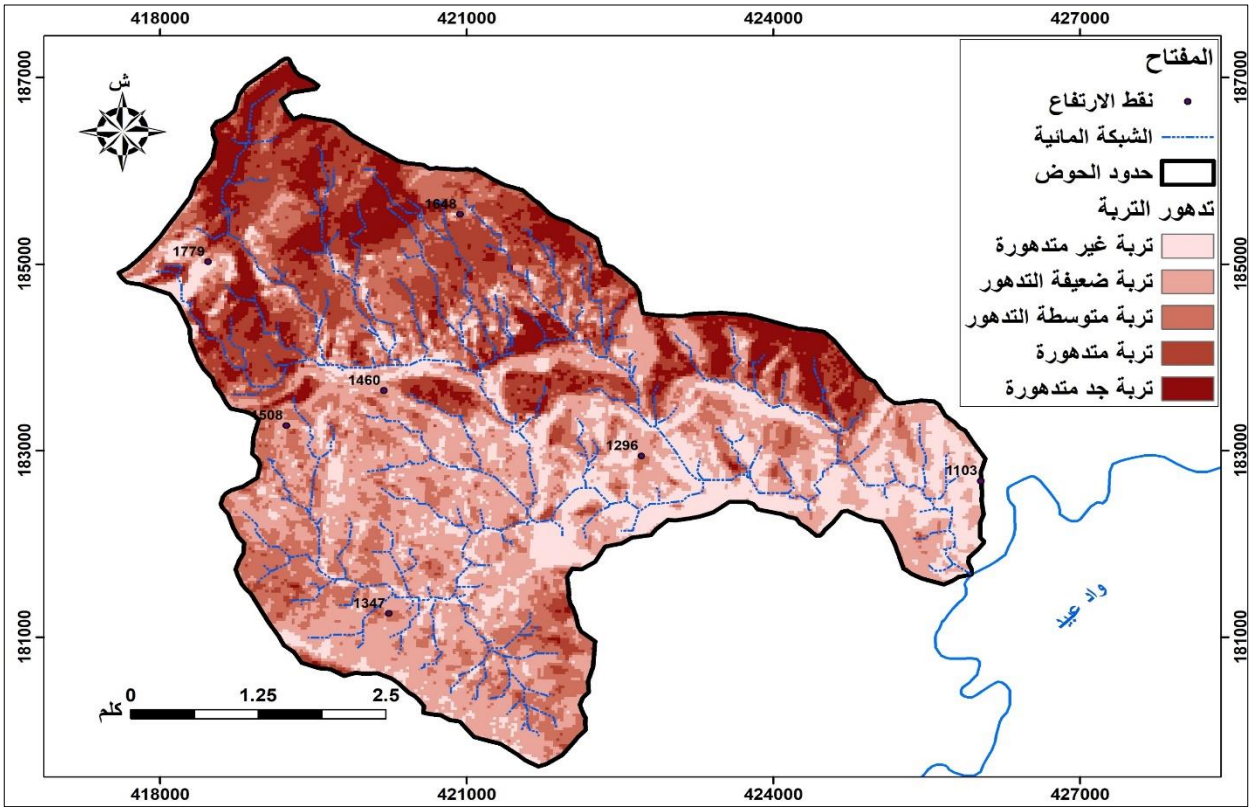

الشكل رقم (3): توزيع فئات تدهور التربة حسب المؤشرات الطيفية

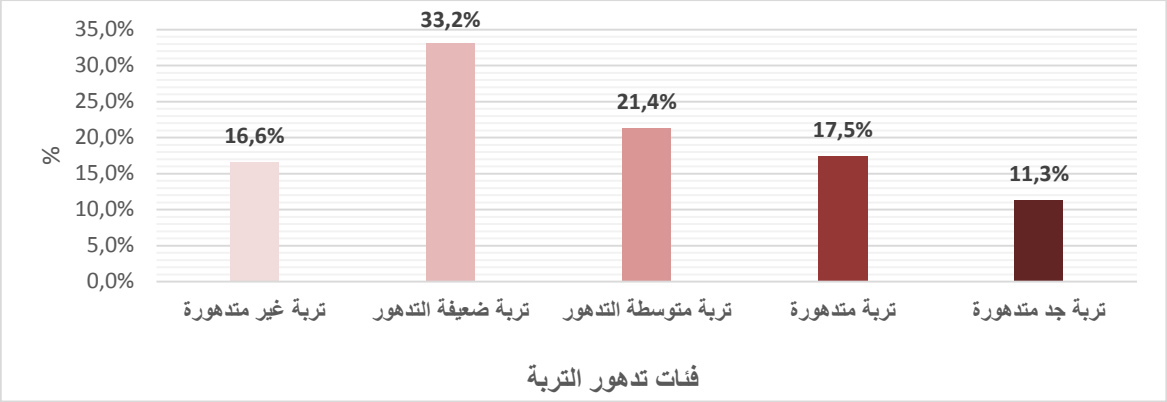

تمثل الخريطة رقم (5) توزيع فئات تدهور الأتربة التي تم إنجازها انطلاقا من الاعتماد على المؤشرات الطيفية للتربة، يتبين من خلال هذه الخريطة والشكل رقم (3) التوزيع المتباين للفئات تدهور الاتربة، حيث أن 28,8% من الاتربة بمجال الدراسة تعد أتربة متدهورة، منها حوالي 11% أتربة جد متدهورة، في حين تشكل الاتربة متوسطة التدهور 21,4%، في المقابل الاتربة غير المتدهورة تغطي 16,6% من مجال الدراسة.

مجاليا تتركز فئات الأتربة المتدهورة والتدهور جدا بشكل واضح بعالية وشمال الحوض حيث نجد انتشار تكوينات صخرية هشة كالصلصال ومجالات شبه عارية من الغطاء النباتي، في المقابل نجد في سافلة ووسط الحوض انتشار فئات الأتربة ضعيفة التدهور وغير المتدهورة، يفسر هذا التوزيع بكون هذا الجزء من الحوض يعرف هيمنة صخر الحث المعروف بمقاومته العالية، وانتشار مهم للغطاء النباتي.

خاتمة

أبرز تشخيص مكونات الوسط الطبيعي للحوض المائي لواد تامدة ظهور مجموعة من المؤشرات المتداخلة فيما بينها، تجعل من هذا الوسط مجالا ذا هشاشة مرتفعة، جعلته أكثر تعرضا لمختلف ميكانيزمات تُدهور منظومته البيئية، إذ تجمعت كل الظروف الملائمة لتسريع آليات تدهور التربة، المتجلية في عنف التساقطات المطرية والانتشار الكبير للصخور الهشة الضعيفة المقاومة، وكذا ارتفاع درجات الانحدار. بالإضافة الى هذه العوامل ساهم التدخل البشري في استفحال الظاهرة والزيادة في مسلسل التدهور بعد الاجتثاث المتواصل للمجالات الغابوية والرعي الجائر، وبفعل الاستغلال المكثف لجمع المجالات الزراعية، بما فيها الهامشية منها والموجودة فوق السفوح ذات الانحدارات القوية.

تمكنا من خلال قياس المؤشرات الطيفية للأتربة أن نستخرج توزيع فئات تدهور الأتربة، فقد تبين إن 28,8% من الأتربة بمجال الدراسة تعد أتربة متدهورة، منها حوالي 11% أتربة جد متدهورة، في حين

تشكل الأتربة المتوسطة التدهور 21,4%، في مقابل الأتربة غير المتدهورة التي تغطي 16,6% من مجال الدراسة.

المراجع

- أبهرور محمد 2009: إسهام في التقييم الكمي للتعرية المائية بمقدمة الريف الشرقي (نموذج حوض واد الثلاثاء). أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس- فاس،269 ص.
- شعوان جمال 2014: توظيف الاستشعار عن بعد في دراسة تطور استعمالات التربة بحوض واد امزاز بين 1962 و2014 مختبر الابحاث والدراسات الجغرافية والتهيئة الخرائطية، كلية الآداب والعلوم الانسانية. سايس- فاس. 14 ص.
- فالح علي 2010: التقييم النوعي والكمي لانجراف التربة بالريف الأوسط حوض أكنول نموذجا. منشورات جمعية تطوان أسمير ،184 ص.
- عبد الله لعوينة 1984: التمثيل الكرطوغرافي للدينامية البيئية في السهول المتوسطة نصف الجافة. مثال خريطة تريفة"، مجلة جغرافية المغرب، العدد الثامن.
- نافع رشيدة وعبد الرحيم وطفة 2011: التعرية المائية وأثرها في تدهور ال تربة:تحليل المظاهر ومناهج القياس. بحوث مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، رقم 6، جامعة الحسن الثاني كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المحمدية، ص ص: 22.
- حميد نرجس وآخرون: تدهور الموارد الطبيعية في المغرب-الواقع المنظور وبرنامج العمل الوطني من أخل محاربة التصحر–مطبوعات أكديمية المملكة المغربية (د/ الخريفية 20-22 / 2000) / ص : 230) .
- -كتابة الدولة المكلفة بالماء و البيئة - مجلة البيئة / العدد السابع / يناير– مارس 2011 - المغرب / ص : 14
- مديرية إعداد التراب الوطني (2002): البيئة في المغرب 10 سنوات بعد ريو- وزارة إعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والإسكان- 2002 / ص: 31.
- Abdelkader El Garouani, et Autres 2007 : Cartographie des zones à risque d'érosion hydrique : exemple du haut atlas marocain. Université Cadi Ayyad, Faculté des sciences et techniques.230 pages.
- Aude Nuscia Taibi, Yahia El Khalki, Mustapha El Hannani, 2015 : ATLAS REGIONAL REGION du TADLA AZILAL MAROC, page : 26.
- Bannari R., Kerdouss F., Selma B., Bannari A. Proulx P. 2008. Three-Dimensional Mathematical Modeling of Dispersed Two-Phase Flow Using Class Method of Population Balance in Bubble Columns. Computers and Chemical Engineering, p. 32, 35-37.
- Bannari A., El-Harti A., Haboudane I., Bachaoui M., El-Ghmari A. 2007. Intégration des variables spectrales et géomorphologiques dans un SIG pour la cartographie des aires exposées à l'érosion. Télédétection, vol. 7, n° 1-2-3-4, p. 327-342.
- Belghith A. 2003. Les indicateurs radiométriques pour l'étude de la dynamique des écosystèmes arides (région de Zougrarta, Sud-Est tunisien). Revue Sécheresse, Vol. 14, no 4, p. 267_274.
- Chikhaoui M., Bonn F., Bokoye A.I., Merzouk A. 2006. Comparaison des capteurs ASTER et ETM+ pour la cartographie de la dégradation des sols à l'aide de l'indice LDI. Can. J. Remote Sensing, vol. 32, p. 74-83.
- Chikhaoui M. 2005. Apport des données ASTER et d'un réseau de neurones à rétropropagation à la modélisation de la dégradation du sol d'un bassin marneux du Rif marocain. Thèse de doctorat en télédétection. Université de Sherbrooke.
- Chikhaoui, M., Bonn F., Merzouk A., Lacaze B., Mejjati A.M. 2007. Cartographie de la dégradation des sols à l'aide des approches de Spectral Angle Mapper et des indices spectrauxen utilisant des données ASTER. Revue Télédétection, vol. 7, nº. 1-2-3-4, p. 343-357.

- El Alaoui H. 2011. Caractérisation spectrale de l'état de dégradation des sols dans le bassin versant Tleta à partir des données ASTER. Mémoire du 3ème cycle. Management des ressources en sols et en eaux. Institut agronomique et vétérinaire Hassan 2, Rabat, Maroc.
- Escadafal R. 1989. Caractérisation de la surface des sols arides par observations de terrain et par télédetection, Applications : exemple de la région de Tataouine (Tunisie). Editions de l'ORSTOM. Institut Français de Recherche Scientifique pour le Développement en Coopération. Collection Etudes et Thèses. Paris. France. 314 p.

  FAO. 1975. Lutte contre l4érosion et conservation des sols au Maroc : analyse des problèmes de l'érosion à l'échelle nationale.
- Haboudane D. 1999. Intégration des données spectrales et gémorphomériques pour la Caractérisation de la dégradation des sols et l'identification des zones de susceptibilité à l'érosion hydrique. Thèse de doctorat, Département de géographie et télédétection, Faculté des lettres et sciences humaines, Université de Sherbrooke, Sherbrooke, Québec.
- Levin N., Ben Dor E., Singer A. 2005. A digital camera as a tool to measure color indices and related properties of sandy soils in semi-arid environments. International Journal of Remote Sensing, Vol. 26, no 24, p. 5475_5492.
- Maimouni S., Emran A., El Garouani A., Ibouh H. 2011. Exploitation des données du capteur ADVANCED LAND IMAGER et du Modèle Numérique d'Altitude pour la cartographie de l'érosion hydrique dans le pourtour du barrage Hassan 1er au Maroc. Thèse pour l'obtention du doctorat. Université Sultan Moulay Slimane, faculté des sciences et techniques, Béni mellal.
- Maimouni S., Bannari A., El Harti A., El Ghmari A. 2013. Potentiels et limites des indices spectraux pour caractériser la dégradation des sols en milieu semi-aride. Can. J. Remote Sensing, vol. 37, n° 3, pp. 285-301.
- Nasl'haj Y. 2009. Evaluation de l'érosion des sols et proposition d'aménagement du bassin versant à l'amont du barrage Hassan II, haute Moulouya, Maroc. Mémoire du 3ème cycle ingénieur. Sciences du sol. Institut agronomique et vétérinaire Hassan II, Rabat, Maroc.
- Irons, J.R., Weismiller, R.A., et Petersen, G.W. 1989. Soil reflectance. Sous la direction de G. Asrar. Dans Theory and applications of optical remote sensing. John Wiley & Sons, Inc., New York. p. 66_106.
- STONE.R.P ET HILBORN.D. (2000): Équation universelle des pertes en terre (usle) , COMMANDE Nº 00-002 , 8 p .

دور الهجرة الدولية في التنمية الترابية حالة بعض الجماعات بإقليم قلعة السراغنة.

International Migration: A Conceptual and Theoretical Reading

مونا الصبار1

سميرة إيت إعزا2

فؤاد الكحل3

ملخص

تعتبر إشكالية الهجرة الدولية من بين الإشكاليات البارزة و التي لها علاقة مباشرة وأخرى غير مباشرة بالتنمية الترابية ببعض الجماعات بإقليم قلعة السراغنة، هده الجماعات التي تعتبر مجالا يتأهل بمجموعة من الموارد الطبيعية وأخرى بشرية مهمة، جعلت منه ترابا معرضا ومحتضنا لمجموعة من الظواهر ومن بينها ظاهرة الهجرة، التي باتت تتحكم في ديناميته وخاصة على المستوى الاقتصادي وعلى مستوى التعمير، مما يستدعي ضرورة تدخل الفاعل الترابي في تدبير منظم للمجال، على اعتبار أن الرهان الأسمى هو تحقيق تنمية ترابية مستدامة بحكامة جيدة وفعالة وبرؤى إستراتيجية مرنة.

كلمات مفاتيح :

الهجرة الدولية – التنمية الترابية المستدامة – مورد بشري – الحكامة.

Abstract :

International migration is a major problem among the many problems that limit the territorial development in the Sraghna regions. these regions are that hold an important natural and human resources, made it vulnerable to a number of phenomenon’s, including but not limited to migration, which in turn affects the economic and the construction levels of the region, and that urgently calls for the intervention of the territorial actor to orderly manage the regions, considering that the highest goal is to achieve sustainable territorial development with good and effective governance and flexible strategic visions.

Key words:

International migration - sustainable soil development - human resource - governance.

[1]-، طالبة باحثة بجامعة القاضي عياض كلية الآداب والعلوم الإنسانية مراكش مختبر التدبير الجهوي والتنمية الترابية.

[2]-، دكتورة في الجغرافيا، مختبر الجيومرفلوجيا، البيئة والمجتمع كلية الآداب والعلوم الإنسانية مراكش .aityazzasamira@gmail.com

[3]-، أستاذ باحث - المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين لجهة مراكش آسفي، المغرب fouad.lakhal.78@gmail.com

مقدمة

تعتبر ظاهرة الهجرة ظاهرة قديمة قدم الإنسان، ومرت بعدة مراحل عبر العصور وتطورت بتطور الإنسان وتغيير احتياجاته، إن كانت الهجرة في القديم ترحال إلى حيث الماء والكلأ، فأصبحت اليوم من أجل التطور في العلم والبحث عن فرص عمل تحقق الرفاه الإنساني، لكن في الفترة الحالية فإن الهجرة أكثر تعقيدا وغرابة فهي أصبحت تخضع لعوامل عديدة فمنهم من يهاجر إما هربا من النزاعات والاضطهادات وانتشار العنف والتشرد والبطالة والفقر ، وإما بحثا عن فرص عمل وسبل عيش وإما السعي للانضمام إلى أفراد الأسرة كلها عوامل تجتمع لتجعل من ظاهرة الهجرة ظاهرة ديناميكية عبر الزمن والمجال.

ومن العوامل التي لها أثر بالغ على الهجرة الدولية الطلب في سوق العمل وآفاق تشغيل حقيقية أو متوقعة في البلدان المقصد، وللعوامل البيئية أيضا تأثير كبير على الهجرة ومن بينها التغيرات المناخية التي تنتج عنها موجات الجفاف واالاحترار، كما تسبب ندرة على مستوى الموارد المائية، والتي تساهم أساسا في تضرر الإنتاج الزراعي والحيواني معا، وخاصة أن منطقة الدراسة هي منطقة فلاحية بامتياز والنشاط السائد هو النشاط الفلاحي.

تعتبر الهجرة ظاهرة منتشرة ومتجذرة في منطقة العطاوية وذلك نتيجة اختلاف توازن بين التزايد الديموغرافي وقلة الموارد الاقتصادية مما أدى إلى ظاهرة البطالة التي ساهمت بشكل كبير في ظاهرة الهجرة الدولية كحل لمشكل البطالة ومنه تحول هذا المجال إلى أهم المجالات الهجروية على الصعيد الوطني، وللإجابة عن الإشكالية الرئيسية نطرح الأسئلة الفرعية على الشكل التالي:

ما هي الأسباب التي جعلت العطاوية مجالا طاردا؟

ماهي طبيعة انعكاسات عائدات الهجرة الدولية؟

وهل لهذه الانعكاسات أثر على التنمية بالمنطقة المدروسة؟

<u>توطين مجال الدراسة:</u>

يلعب الموقع الجغرافي دورا مهما في إعادة تشكيل التراب من خلال تحديد الانتماء المجالي والجغرافي للمدينة، باعتباره عاملا أساسيا في توجيه عملية إعادة تشكيل التراب من خلال توطين مختلف المشاريع التنموية، والجماعة الحضرية العطاوية من بين الجماعات الترابية التي تم إحداثها بموجب التقسيم الجماعي 1992، وذلك في إطار عملية إعادة تشكيل التراب، تنتمي إقليميا إلى إقليم قلعة السراغنة الذي ينتمي جهويا إلى مراكش آسفي حسب التقسيم الجهوي الجديد.

تقع مدينة العطاوية، بين خطي طول 7.50 و7.30 غرب خط غرينتش، وخطي عرض 31° 45 /و32° 00 شمال خط الاستواء، تحدها من الجنوب جماعة الشعراء، وشمالا العطاوية الشعبية، ومن الغرب أولاد عراض، ومن الشرق الدزوز، لا تخترق مدينة العطاوية طرق وطنية، بل تقتصر على الشبكات الطرقية على الطريق الجهوي رقم 208 الرابطة بين مراكش من جهة الغرب ودمنات من جهة

الشرق، ثم الطرق الإقليمية 2125 الرابطة بين قلعة السراغنة شمالا وسد مولاي يوسف جنوبا، تبعد عن مراكش ب 73 كم.

في اتجاه الشرق، وعن قلعة السراغنة ب 26 كم في اتجاه الشمال وعن دمنات ب 38 كلم وعن بني ملال 100 كلم، وعن الدار البيضاء ب 270 كلم.

التوطيـــن الإداري لمجـــال الدراســـــة

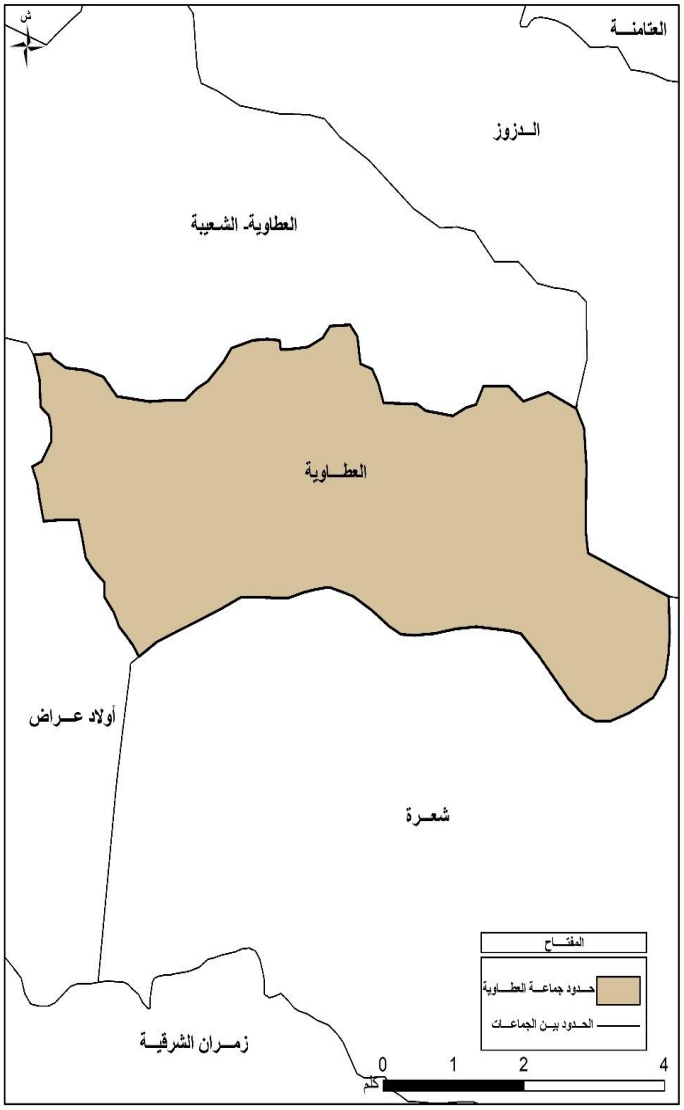

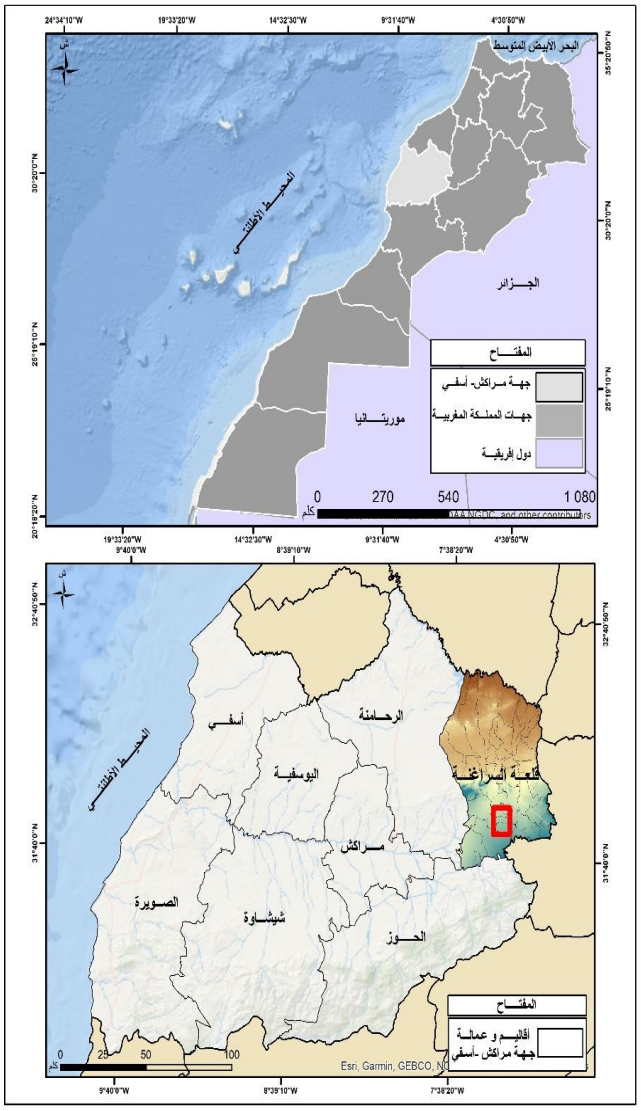

1. تتميز مدينة العطاوية بمقومات بشرية مهمة:

لقد عرفت مدينة العطاوية تحولا جدريا واستقطابا هاما لساكنة المناطق التي تعرف صعوبات اقتصادية بمجرد دخول السقي العصري، وهو ما يفسر طبيعة العلاقات التقليدية التي تميز المناطق ويرفع من ساكنة الدواوير التي تشكل ضغطا ديموغرافيا للمنطقة، التي عرفت ساكنتها ارتفاعا بنسبة

النمو الطبيعي. فمدينة العطاوية عرفت نموا ديموغرافيا سريعا منذ ثمانينيات القرن الماضي وبداية التسعينيات فقد تضاعف حجم السكان في ظرف عشر سنوات وارتفع ثلاث مرات في ظرف أقل من 20 سنة ما بين 1912 و2004 وهو معدل مرتفع مقارنة مع المستوى الإقليمي والجهوي والوطني كما تزايد عدد الأسر، وانتقلت الكثافة السكانية من 100 نسمة/كم2 إلى 1655 نسمة/كم2سنة 2008.

1.1 التطور السكاني:

جدول: رقم 1: تطور ساكنة جماعة العطاوية ما بين 2004 و2014.

المستوى		2004	2014
الوسط الحضري لإقليم قلهة السراغنة		109207	152649
جماعة	السكان	20237	30315
	الأسر	3769	6125

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى 2004 و2014.

حسب إحصاء 2014، عرف الوسط الحضري لإقليم قلعة السراغنة 2004 و 2014 تزايدا مهما للسكان، حيث إنتقل من 109207 إلى 152649 نسمة مسجلا بذلك نموا سنويا يساوي 3,4% (1,25% بالوسط الحضري الوطني) هذه الظاهرة شملت كذلك جماعة العطاوية حيث انتقل عدد سكانها من 20237 نسمة حسب إحصاء 2004 إلى 303315 نسمة سنة 2014 أي بنسبة 4,1% كمعدل نمو سنوي، هذا النمو الديموغرافي الذي سجلته الجماعة، والذي لايرجع فقط إلى النمو الطبيعي، يمكن تفسيره من خلال مقارنة التطور السكاني للجماعات المجاورة للعطاوية والتي سجلت نسبا تتراوح ما بين 1,5%+ بجماعة أولاد عراض و 1,5-% بجماعة الشعراء، هذه المقارنة تحيلنا إلى إستخلاص أن جماعة العطاوية تستقبل الهجرة الوافدة من هذه الجماعات إضافة إلى الوافدين الأخرين خصوصا من جماعات دائرة العطاوية مما جعلها تمثل 20% من ساكنة الوسط الحضري لإقليم قلعة السراغنة بعد أن كانت تمثل فقط 12% خلال إحصاء 12014 .

[1] البحث الميداني

البنية السكانية حسب الجنس والفئات العمرية:

مبيان رقم 1: الهرم السكاني لجماعة العاوية.

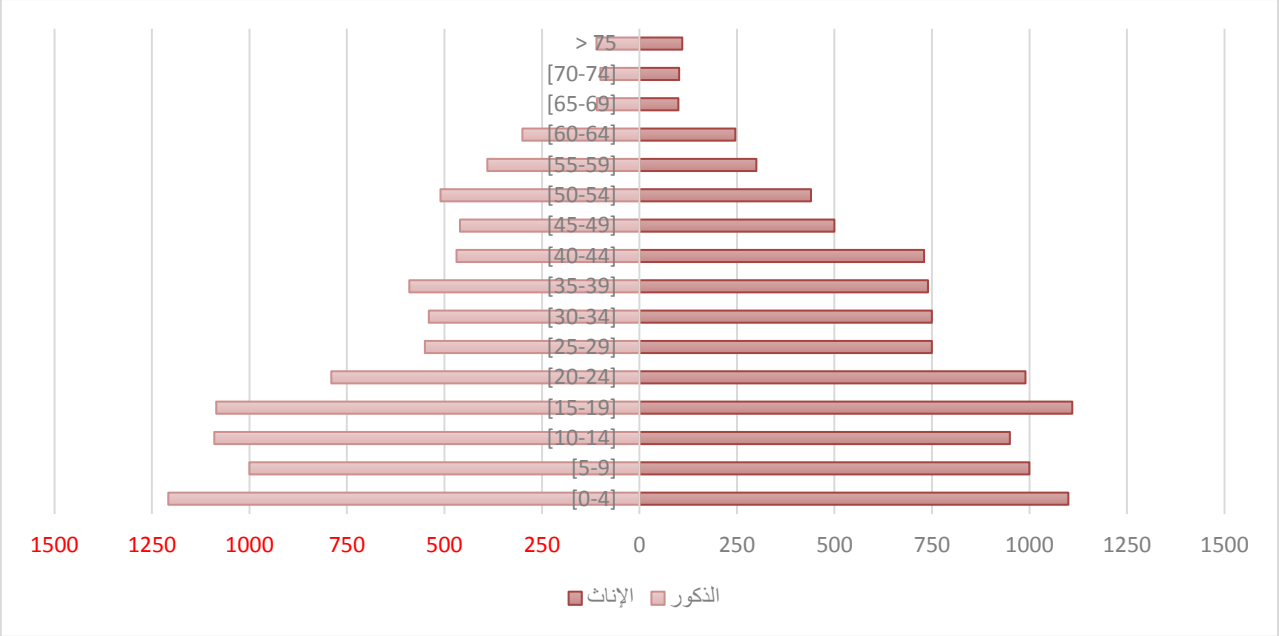

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط بتصرف.

حسب الهرم السكاني يتبين أن هناك توازن نسبي بين الجنسين في نسب الفئات الأولى العمرية (من 15 سنة)، إبتداءا من 15 سنة إل 39 سنة، كما هو ملاحظ فإن نسبة الإناث تفوق نسبة الذكور مما يمكن تفسيره بهجرة ذكورية لهذه الفئة العمرية لمتابعة الدراسة الثانوية والعليا أو العمل خارج الجماعة. ابتداء من 50 سنة فما فوق هناك عودة للتوازن النسبي ما بين الجنسين مما يعبر عن استقرار هذه الفئة بالجماعة وخصوصا المتقدمة منها السن.

مقومات اقتصادية متباينة تساهم في الهجرة الدولية:

يساهم النشاط الاقتصادي بشكل مباشر وغير مباشر في الهجرة الدولية، كما يلاحظ أن هناك ارتباط وطيد لاقتصاد مدينة العطاوية بالفلاحة والأنشطة التابعة لها والتي تكون أحد المؤهلات الواعدة، إلا أن مستقبل مجال المدينة حضري، ولكي تكون أكثر جاذبية للإستثمار، لا يمكن رهنه بنشاط إقتصادي واحد، و يتضح حاليا أن اقتصاد المدينة بدأ يعتمد كذلك قطاع آخر وهو قطاع التجارة والخدمات.

1.2 - الفلاحة.

كما سبق الذكر فإن مدينة العطاوية تنتمي إلى سهول المنطقة المسقية لتساوت العليا بمناخها القاري الشبه جاف الذي يتميز بفصل شتاء بارد وصيف حار، أما معدل التساقطات فيتراوح ما بين 150 و300 ملم في السنة، الشيء الذي لا يساعد على ممارسة أنشطة فلاحية منتجة.

حسب الإحصاء العام للفلاحة (R G A 200) فإن الأراضي الصالحة للزراعة تقدر بحوالي 2390 هكتار، منها حوالي 70 % تستعمل في الزراعات المتعلقة بإنتاج الزيتون الذي تعرف به المنطقة، هذه الأراضي الزراعية مكونة من:

عدد الاستغلاليات الفلاحية: 422 موزعة على 1689 قطعة (معدل مساحة القطعة لا يتجاوز 4 هكتارات مما يحد من استعمال الآلات الميكانيكية في الأشغال الفلاحية حيت تهتم فقط 176 استغلالية).

المساحات المغروسة بالأشجار المتمرة خصوصا الزيتون: 760 هكتار، وحسب نفس الإحصاء فإن الوضعية القانونية للأراضي الصالحة للزراعة بالعطاوية يغلب عليها الملك الخاص الذي يمثل 77% تليها أراضي الجموع بنسبة 19% وأراضي الملك الخاص للدولة التي تمثل 4% هذه الوضعية تحد من الاستثمار في مجال الفلاحة. وانطلاقا من تشخيص الأنشطة الفلاحية، سواء كانت زراعية أو متعلقة بتربية الماشية انطلاقا من دراسة وملاحظة المجال، فإن أغلبيتها لا زالت تمارس بشكل تقليدي في الإنتاج ويبقى المحصول معاشيا بنسبة كبيرة، بالإضافة إلى غياب للتنظيمات الفاعلة في الاقتصاد الاجتماعي(التعاونيات والجمعيات التنموية) من أجل هيكلة هذه السلاسل الإنتاجية ودعم التنمية الاقتصادية بالجماعة خصوصا مع المشاريع المقررة في المخطط الأخضر والتي تهم تثمين سلسلة إنتاج الزيتون بالمنطقة. وبالتالي فإن النشاط الفلاحي إذا ما كان منتجا فهو يساهم بشكل كبير في الهجرة الدولية.

2.2- التجارة والخدمات.

حسب نفس الدراسة المشار إليها سابقا، فإن التنمية الاقتصادية للمدينة مرتبطة بالمكونين الأساسيين" التجارة والخدمات" المتعلقين بعبور وسائل النقل وبقطاع الفلاحة، أما الوزن الاقتصادي حسب نفس الدراسة فهو يتكون من 63% من الخدمات و37 %من الأنشطة التجارية.

أما فيما يخص التجارة، فتعتبر منطقة العطاوية قطبا تجاريا لتموين ساكنتها وساكنة الجماعات المكونة لمحيطها القروي التي تمثل طلبا مهما ومتزايدا على الموارد الغذائية والتجهيزات المنزلية والمواد والآلات الفلاحية وغيرها، هذا القطب أصبح بمثابة سوق تجارية للقرب يعمل على توفير مختلف السلع لتفادي تنقل الطلب إلى الأسواق الكبيرة لمدن مراكش وقلعة السراغنة، كما يعتبر أيضا مركزا محوريا لمنطقة فلاحية غنية تربطها بها علاقة وظيفية وطيدة حيث أن نسبة كبيرة من اقتصاد المدينة يدور حول الأنشطة أن التي لها صلة بمنتوج الزيتون. فجميع حلقات سلسلة إنتاج الزيتون بعد الجني تمارس بالعطاوية.

وتتكون التجهيزات التجارية بالمدينة من:

سوق أسبوعي ذو دور إشعاع جهوي.

سوق موسمي للزيتون يعرف وطنيا بجودة المنتوج.

عدة مراكز تجارية منها المركز التجاري الجماعي والمراكز التجارية لحي الزيتون.

أكثر من 300 بائع متنقل.

الخصائص الاجتماعية لمدينة العطاوية:

1.3 مؤشرات التنمية الاجتماعية:

وبخصوص مؤشرات التنمية الاجتماعية فهي تتميز بالجودة خاصة بالنسبة للماء الصالح للشرب، كما تصل نسبة الربط بالكهرباء إلى 90% وتختلف حسب الدواوير والأحياء، رغم ذلك فإن الاختلالات المتكررة لهذه الشبكة تخلق جوا من عدم الأمن داخل المدينة.[1]

كما تتوفر المدينة على شبكة طرقية مهمة، بالإضافة إلى بعض المراكز الاجتماعية لكنها تبقى غير كافية لتلبية كل متطلبات الساكنة، وتعرف توزيعا مجاليا متباينا، حيث تتموقع في مركز المدينة بشكل كبير، مما يستدعي مواكبة إعادة تشكيل التراب بشكل يضمن توزيعا عادلا لهذه التجهيزات بين مختلف الأحياء المكونة لمدينة العطاوية، إن مدينة العطاوية تعاني من عدة مشاكل وإكراهات، أولها عدم توفر فرص شغل كافية لساكنة تتزايد باستمرار وذلك بفعل التزايد الطبيعي وزحف سكان القرى المجاورة للمدينة، هذه الوضعية التي أفضت إلى تناقض كبير بين الموارد البشرية والإمكانات الاقتصادية الشيء الذي شجع الساكنة إلى الهجرة خارج المغرب في اتجاه الدول الأروبية.، لكن رغم ذلك استطاعوا أن يكونوا ثروة لا بأس بها، ثم رجعوا بأموال مهمة واستثمروها في مشاريع صغرى لكن كان لها الفضل في تطور النسيج الاقتصادي بالمدينة ليساهموا بذلك في تنميتها وتطويرها.

2.3 دوافع الهجرة الدولية بمدينة العطاوية:

تخضع الهجرة الدولية بمدينة العطاوية إلى دوافع وعوامل عديدة فمنهم من يهاجر من أجل التحصيل العلمي، أو سعيا للانضمام إلى أفراد الأسرة أو سعيا للبحث عن فرص العمل وسبل عيش أحسن، كما أن للعوامل البيئية أيضا تأثير كبير على الهجرة.

1.2.3 الدوافع البيئية الطبيعية:

تعد البيئة إحدى العوامل الرئيسية في ديناميكيات الهجرة، سواء كان ذلك بسبب التأثير المباشر للتدهور البيئي أو الكوارث البيئية أو لتأثيرها على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ومن هنا يمكن إبراز العلاقة التي تربط ما بين العوامل البيئية الطبيعية وما بين الهجرة الدولية:

أثر الجفاف على الهجرة الدولية بالعطاوية.

تنتمي مدينة العطاوية إلى قطاع تساوت العليا وقد عرفت هذه المنطقة توالي سنوات الجفاف منذ القدم بفعل انعكاس المناخ الجاف الذي يميز المنطقة مما أثر سلبا على الاقتصاد التساوتي عامة والاقتصاد العطاوي خاصة، والمعطيات التالية تبين الفترات الجافة والرطبة بالمنطقة المدروسة:

[1] التشخيص المجالي لمدينة العطاوية

جدول2 : الفترات الجافة والرطبة بمجال الدراسة مابين 1957 و2000.

الفترات	تاريخ الفترة	المدة بالسنوات	معدل الأمطار	المعدل البيسنوي
الفترة الجافة	1957-1960	4	243.6	91%
الفترة الرطبة	1961-1963	3	348.9	131%
الفترة الجافة	1964-1966	3	204.4	77%
الفترة الرطبة	1967-1968	2	393.9	147%
الفترة الجافة	1969	1	261.8	98%
الفترة الرطبة	1970	1	483.2	181%
الفترة الجافة	1971-1972	2	227.1	85%
الفترة الرطبة	1973	1	296.4	111%
الفترة الجافة	1974-1976	3	194.5	73%
الفترة الرطبة	1977-1978	2	356.3	133%
الفترة الجافة	1979-1983	5	177.2	66%
الفترة الرطبة	1984	1	344.2	129%
الفترة الجافة	1985-1986	2	226.3	85%
الفترة الرطبة	1987-1990	4	326 .9	122%
الفترة الجافة	1991-1992	2	158.5	59%
الفترة الرطبة	1993	1	316.6	119%
الفترة الجافة	1994	1	95.6	36%
الفترة الرطبة	1995-1996	2	528	198%
الفترة الجافة	1997-2000	4	190.5	71%

Source : mission .op.cit.p 33

يتبين من خلال الجدول تباين 10 مراحل من جفاف ورطوبة بين 1957 و2000 لمدة تتراوح ما بين 1 و5 سنوات بالنسبة للمراحل الجافة و1-4 سنوات للمراحل الرطبة، وكما ذكرنا سابقا فإن منطقة العطاوية منطقة يعتمد اقتصادها أساسا على الفلاحة حيث يشغل القطاع الفلاحي نسبة مهمة من اليد العاملة وأي تغير سلبي يلحق بالقطاع فإنه يضر بهذه الفئة العاملة مما يؤدي إلى البطالة وبالتالي البحث عن فرص عمل في قطاعات أخرى، وبما أن القطاعات الاقتصادية الأخرى لا توفر فرص عمل حقيقية فإنها دفعت بالفلاحين إلى الهجرة خارج الموطن من أجل البحث عن فرص عمل جديدة، وبالتالي يكون العامل المناخي من بين العوامل الأساسية التي لها دور كبير في الهجرة الدولية.

الدوافع السوسيواقتصادية للهجرة الدولية بمدينة العطاوية:

1.2.2.3 ظاهرة الفقر:

تعاني مدينة العاوية من تفشي ظاهرة الفقر فهي تغطي أكثر من 50% من الساكنة، ويعتبر الفقر المتزايد هو الذي يدفع الناس إلى الإنتقال بحثا عن العمل.[1]

2.2.2.3 ظاهرة البطالة:

من خلال المقابلة الشخصية مع المهاجرين استنتجنا أن السبب الرئيسي والدافع الأكبر للهجرة هو البطالة حيث أن مدينة العطاوية لا تتوفر على مشاريع كبرى تشغل شباب الساكنة وتوفر لهم دخل قار يدفعهم إلى الاستقرار بالمدينة وبالتالي البحث عن أسواق جديدة خارج البلاد، الشيء الذي يشجع على ترك البلد الأصلي ويزيد بالتالي في الميل للهجرة الخارجية نحو بلدان بديلة.

خصائص المهاجرين بمدينة العطاوية:

البنية العمرية للمهاجرين الدوليين لمدينة العطاوية:

تمثل فئة (20 و 40 سنة) نسبة 55% أي أكثر من المهاجرين الدوليين بالعطاوية، وفئة (40- 70 سنة) تقريبا 40% ، و5% تمثل الفئة الأقل من 20 سنة وأكبر من 70 سنة.

البنية الجنسية للمهاجرين

تتميز الهجرة الدولية بالعطاوية بكونها هجرة ذكورية بامتياز حيث تصل نسبة الذكور المهاجرين 92% مقابل 8% للإناث، وذلك حسب الفئة المدروسة.

وما يفسر هذه الظاهرة هو أن المهاجر بالعطاوية لا يحبذ فكرة هجرة الزوجة ومرافقتها لديار المهجر.

3.4 الأصل الجغرافي للمهاجر بمنطقة العطاوية:

من خلال دراستنا للمجال يتبين لنا أن الأصل الجغرافي لسكان مدينة العطاوية ينحدرون من قرى مجاورة حيث يمثلون نسبة 70% بالمقابل أن السكان الأصليين للعطاوية يمثلون فقط 24% كما أن مدينة العطاوية تضم سكانا أصلهم من مدن أخرى بنسبة 6%، وما يفسر ارتفاع نسبة السكان القرويين بالعطاوية هو أن المهاجرين بعد العودة من المهجر يغيرون مكان سكنهم القروي والانتقال إلى المجال الحضري.

[1] تقرير منظمة الصحة العالمية للهجرة الدولية والصحة وحقوق الإنسان دجنبر2003 ص 10.

4.4 الخصائص المهنية للمهاجرين بالعطاوية وخصائص الدخل بعد الهجرة:

من خلال استجواب المهاجرين تم التأكيد لنا على أنه تم تغيير المهنة بعد الهجرة وقد تحسن الدخل

المبيان رقم 3: البنية الجنسية للمهاجرين الدولين بالعطاوية

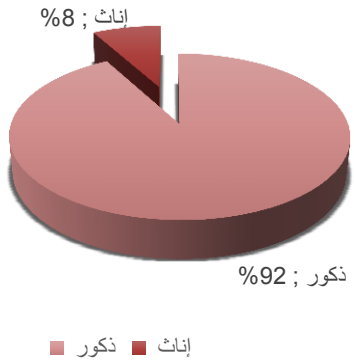

بشكل ملحوظ، لكن على الرغم من ضعف المستوى التعليمي لا يشتغل المهاجرون بمناصب مهمة ببلاد المهجر، إذ نجد أكثر منصب مهم يشتغله المهاجر العطاوي تقني أو مستشار تقني لكن في غالب الأحيان نجد أن المهاجرين العطاويين يشتغلون في القطاع الفلاحي بدول أروبا، لكن نجد أيضا مهاجرين باتجاه الدول العربية مثل ليبا والإمارات العربية المتحدة والسعودية يشتغل بها المهاجرون في مهن البناء والديكور (الجبص)، ونجد أيضا مهاجرين يشتغلون بالتجارة والصناعة لكن بنسب ضعيفة، كما يوجد مهاجرون هاجروا بهدف الدراسة، ومع تغير مهنة المهاجر يتغير دخلهم أيضا حيث أصبح يتراوح ما بين 150000 كأكبر دخل و5000 كأقل دخل، لكن رغم ذلك فأغلب المداخيل غير قارة وذلك بنسبة 62,2% أي أن 62% من الفئة المهاجرة المدروسة دخلها غير قار رغم ارتفاع الدخل و37% دخلهم قار وهذا ما يؤكده المبيان التالي.

مبيان رقم 4: نوع الدخل بالنسبة للمهاجرين بعد الهجرة:

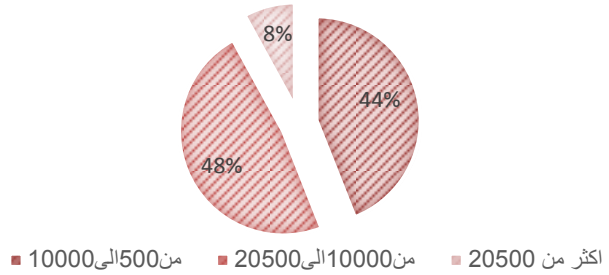

المصدر: البحث الميداني.

وجهات مهاجري التراب الحضري للعاوية إلى الخارج:

تعد إيطاليا الوجهة المفضلة لدى المهاجرين الدوليين بالتراب الحضري للعاوية في المقدمة، بنسبة 50.3%، تليها إسبانيا بنسبة 31.4%. وعلى العموم فإن نسبة 81.7% من مهاجري التراب الحضري للعطاوية يقيمون بالبلدان الثلاث من أوروبا الأقرب جغرافيا للمغرب، وبالنسبة للنسبة المتبقية فهي تتوزع على مجموعة من الدول على التوالي: الدول العربية وخاصة ليبيا والإمارات العربية المتحدة ب 5.18% وألمانيا وإنجلترا ب 3.2% بلجيكا 2,98% والنرويج 1.96% وكندا 2.53%[1].

انعكاسات الهجرة الدولية على تنمية مجال العطاوية.

1.5 الانعكاسات الاقتصادية للهجرة الدولية على مدينة العطاوية:

تغطي مصاريف السكن على استخدامات تحويلات المهاجرين بالإضافة إلى الاحتياجات اليومية للأسرة ويتوزع الباقي على الاستثمارات الصغرى والدراسة.

مبيان رقم 5 : تصنيف وجهات تحويلات المهاجرين الدوليين بالعاوية.

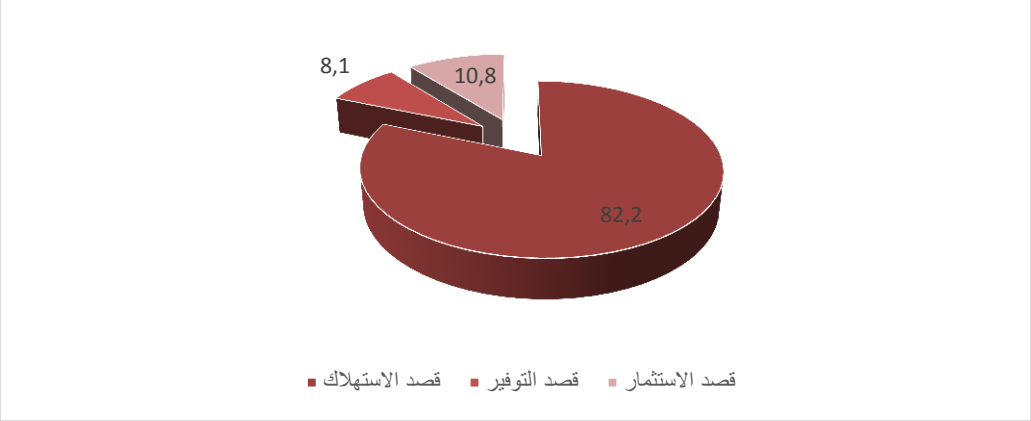

المصدر: البحث الميداني.

نلاحظ من خلال المبيان أن 82.2% من تحويلات المهاجرين تخصص للاستهلاك و10.8% تخصص للاستثمار و8.1% قصد التوفير وتجدر الإشارة إلى أن مصاريف الاستهلاك تدخل فيها مصاريف السكن (البناء والتجهيز).

هيمنة الاستثمار العقاري للمهاجرين العطاويين.

من خلال دراستنا للمجال العطاوي يتبين أن المجال الذي يحظى بالأهمية الكبرى للمهاجرين العطاويين هو مجال السكن حيث يقوم هؤلاء المهاجرون بصرف أكبر نسبة من أموالهم عليه بحيث أن 94.8% من المهاجرين يملكون عقارا سكنيا منهم من يسكن به، ومنهم من يستثمر أمواله بهذا السكن عن طريق الكراء، كما أن أغلبية المنازل تتوفر على محلات تجارية بأسفلها إما ملك للمهاجر (يشتغل بها هو أو يتم كرائها لأشخاص آخرين و31,5% من المهاجرين يملكون بقعا أرضية بنسبة 29,7%.

[1] البحث الميداني

وتتراوح مساحة عقارات المهاجرين بين80م^2 و700م^2 ومن خلال البحث الميداني الذي قمنا به يتبين أن أكثر من 50% من العقارات السكنية بالعطاوية هي ملك للمهاجرين وهذا يدل على أن المهاجرين ساهموا في تطور مدينة العطاوية ومجالها السكني وفي تنمية ترابهم الأصلي.

المشاريع الاستثمارية للمهاجرين الدوليين بالعطاوية:

بالإضافة إلى استثمار أموال المهاجرين بالمجال العقاري فإنهم يستثمرون أموالهم بمجالات اخرى كالتجارة وإصلاح السيارات، تمويل الحفلات، وكالات الأسفار...، كما أن بعض المهاجرين قاموا باستثمار أموالهم بمقاولات صغرى، ونجد أيضا أن المهاجرين يشغلون يد عاملة بمشاريعهم، وهو ما يساهم في تحريك عجلة الاقتصاد العطاوي وتخفيض نسبة البطالة بالعطاوية.

2.5- الانعكاسات الاجتماعية للهجرة الدولية بالعطاوية:

تؤكد الدراسات والبحوث والتقارير أن لعائدات الهجرة الدولية آثارا إيجابية واضحة ومتعددة على مستوى المجالات الأصلية للمهاجرين، وبالتالي فإن التحويلات تؤدي إلى تخفيف شدة الفقر وتحسين مؤشرات التعليم والصحة وزيادة معدل الادخار وخلق أعمال حرة مع تقليص التفاوتات الاجتماعية[1].

وتماشيا مع نفس الإيجابيات، ومن خلال البحث الميداني نجد كذلك نفس الأهداف التي رسمتها الهجرة الدولية سواء من طرف المهاجرين أو عائلاتهم وهي كالتالي؛ تحسين الأوضاع الاجتماعية ودعم العائلات وتأسيس الأسر، بالإضافة إلى تقليل البطالة والتقليص من حدة الفقر، والدعم المادي لأفراد الأسرة وفتح محلات تجارية، هذه كلها إيجابيات أشارت إليها الفئة المستجوبة من المهاجرين بنسبة 98,73%. مما يؤدي إلى الوصول إلى عتبة التضامن والتماسك الاجتماعي.

6. المشاكل الحالية للمهاجرين الدوليين لمدينة العطاوية.

في السنوات الأخيرة بدأت تظهر عدة مشاكل في وجه المهاجرين وتفاقمت المشاكل مع الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 2008 بحيث أن الدول لم تعد توفر فرصا للشغل كسابق عهدها مما جعلها تصرف بعض العمال المهاجرين مما أدى بالمهاجرين إلى البطالة وبالتالي الرجوع إلى الدول الأصلية لكن المشكل هو غياب بنية اقتصادية صالحة لاستثمار أموالهم ببلدهم الأصل وخاصة المهاجر العطاوي.

[1] تقرير البنك الدولي

مبيان رقم 6 :يبين نسب المهاجرين المتضررين من الازمة.

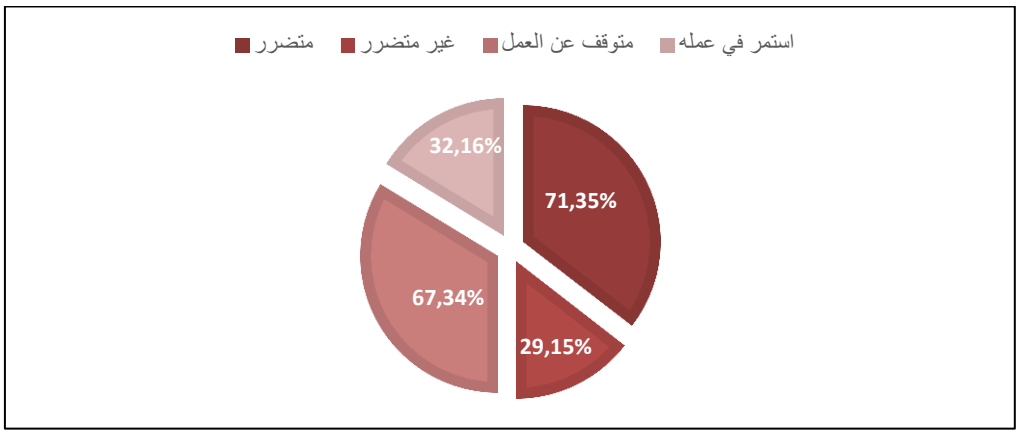

المصدر: البحث الميداني.

يتبين من خلال المبيان أعلاه أثر الأزمة الاقتصادية 2008 على المهاجرين حيث تضرر **71,35%** بشكل ملحوظ، و**67,34%** تقريبا من المهاجرين توقفوا عن العمل ومنهم من عاد إلى العطاوية بشكل نهائي.

في المقابل نجد **29,15%**غير متضررين بهذه الأزمة بينما **32,16%** استمروا بعملهم وهذا ما ظهر أثره على مدينة العطاوية حيث كانت الهجرة نقطة قوة للمدينة أصبحت بعد الأزمة نقطة ضعف فبعدما كانوا يساهموا في تنمية المدينة بحوالاتهم المالية الشهرية والسنوية أصبحوا يعانون من البطالة بالأخص الأشخاص حديثي الهجرة الذين لم يستطيعوا جمع ثروة يستثمرونها لتوفر لهم دخل جديد.

7. بعض الحلول المقترحة:

كما ذكرنا سابقا يطرح مشكل الاستراتيجيات التي يجب اعتمادها من أجل استقطاب المهاجر كفاعل تنموي من أجل المساهمة في تنمية المدينة، ولجعل الكفاءات المهاجرة نافعة يجب تبني مقاربات جديدة في التعامل مع المهاجر العطاوي تستجيب لمصالحه أولا ثم لمصالح مدينته، وهنا يطرح سؤال كيفية استقطاب المهاجر العطاوي أمواله من أجل المساهمة في تنمية متوازنة ومتكاملة للمدينة، وهنا يأتي دور الحكامة الرشيدة التي يجب أن توسع نظرتها إلى أبعد ما يمكن وذلك وقبل كل شيء كسب ثقة المهاجر من خلال تبيان أنه عضو فعال في المنظومة التنموية بمجاله " العطاوية"، بالإضافة إلى تقديم تحفيزات وتسهيلات عند طرح المهاجر لمشاريع استثمارية، كما أنه يجب خلق بنية تحتية قادرة على استقبال مشاريع كبرى. وقد يعمل الشباب المهاجر على المساهمة في تنمية المناطق التي ينتمون إليها عبر تأسيس جمعيات تعمل من خلال تحويلات جماعية على إنشاء عدة مشاريع للتنمية البشرية بهذه المناطق وتشكل جمعية "الهجرة والتنمية" في المغرب نموذجا ناجحا لمثل هذه المبادرات.

خلاصة عامة:

إن خلاصة الحديث عن الهجرة الدولية يبين الدور الكبير الذي تلعبه هذه الظاهرة في تنمية مجال العطاوية وذلك عن طريق الاستثمار بالمجال العقاري والتجاري، حيث أن جل تحويلات وثروات المهاجرين يتم استثمارها، لكن هذا لا يمنع من وجود سلبيات ومشاكل لهذه الظاهرة، التي أصبحت تواجه المهاجرين منذ الأزمة الاقتصادية 2008 والتي أثرت سلبا عن المهاجرين بمجال العطاوية، ومنهم من دفعت به للعودة بشكل نهائي إلى منطقتهم الأصل بسبب توقفهم عن العمل خاصة وأن جل المهاجرين يشتغلون بالقطاع الفلاحي لكن بشكل غير قار. وهنا تظهر عدة عوائق تحبط من عزيمة كثير من المهاجرين والمستثمرين وهي أساسا مرتبطة بالإجراءات الإدارية المعقدة وضعف البنية التحتية والاستقرار السياسي، وهنا يأتي دور الحكامة الرشيدة لخلق مناخ ملائم للاستثمار في مدينة العطاوية.

ومنه فمن واجب الفاعل الترابي فتح مجالا للتواصل والحوار مع المهاجر، وتقديم تسهيلات والترحيب به من أجل تحفيزه على خلق مقاولات قادرة للسير بالمدينة قدما وتنميتها وجعلها تستفيد من أهم مواردها ودمجها بعائدات المهاجرين وهذا لن يتحقق إلا بحكامة جيدة ورؤى استراتيجية فعالة تقتضي النهوض بظاهرة الهجرة وتدبيرها وجعلها محور نقاش ومحطة اهتمام من طرف جل الفاعليين الترابيين.

لائحة المصادر و المراجع المعتمدة:

لحسن شوقي: تاريخ قبيلة السراغنة، الأصول والمجال والسكان، مراكش، الوراقةالوطنيةط 1 2006،ص179.

ماجدة إيمان: مقالة هجرة الشباب الدولية وتنمية الفرص والتحديات، يونيو 2009.

محمد الأكلع: معلمة المغرب، العطاوية، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، 2003، عدد 18ص 60

محمد رشيد الفيل: الهجرة وهجرةالكفاءات العلمية العربية والخبرات الفنية أو النقل المعاكس للتكنولوجيا، دار مجدلاوي، عمان الأردن - 1 2000،ص 31 - 32.

محمد رمضان: الهجرة السرية في المجتمع الجزائري، أبعادها علاقاتها بالاغتراب الاجتماعي، دراسة ميدانية، مجلة العلوم الانسانية، العدد 13.

محمد فتحي أبوعيانة: دراسات في علم السكان: دارالنهضة العربية للطباعة والنشر،بيروت،الطبعة الثانية2002ص150.

برمجة التجهيزات الجماعية بتصاميم التهيئة و مستوى انجازها بالمجال الضاحوي لمدينة الدارالبيضاء: دراسة حالة التجهيزات الثقافية و الرياضية.

محمد صامتي1

ملخص:

تعالج هذه المقالة إشكالية برمجة التجهيزات الثقافية و الرياضية العمومية بتصاميم التهيئة الخاصة بالمجال الضاحوي لمدينة الدارالبيضاء، و مدى مطابقة هذه البرمجة لشبكة المعايير التي قامت بانجازها وزارة الإسكان و التعمير، بهدف تلبية حاجيات الساكنة، و ضمان استفادتها من خدمات هذه التجهيزات في ظروف أفضل، و ذلك من خلال جرد مختلف التجهيزات الثقافية و الرياضية العمومية، الواردة ضمن تصاميم التهيئة الخاصة بالمجال الضاحوي لمدينة الدارالبيضاء، و مقارنتها مع العتبات المساحية و السكانية الواردة في شبكة المعايير، بالإضافة إلى إبراز مستوى انجاز هذه التجهيزات على أرض الواقع، الشيء الذي أبرز عدة تناقضات، و تباينات مجالية، ستؤثر لا محالة على جودة الخدمات المقدمة من طرف هذه التجهيزات.

الكلمات المفاتيح: المجال الضاحوي، التجهيزات الجماعية، التهيئة، العتبة المساحية، العتبة الديموغرافية.

Summary:

This article first deals with the problem of the programming of public cultural and sports equipment by the land use plans, which concern the periurbane space of the city of Casablanca, in particular, compliance with the standards established by the ministry of housing and urban planning, in view of meeting the needs of the population, and to ensure that it benefits from the services of these equipements in the best conditions. Through an inventory of the various cultural and sports equipment programming by the land use plans, that affect the Casablanca's periurban space, and compare them with demographic thresholds, and area thresholds, in addition to demonstrating the level of completion of these installations on the ground, thing that showed several spatial inequalities, this will affect the quality of the services provided by these equipment.

Key words: periurbane space, collective equipements, planning process, the area threshold, The demographic threshold

[1]محمد صامتي: حاصل على شهادة الدكتوراه من كلية الآداب و العلوم الإنسانية عين الشق جامعة الحسن الثاني بالدارالبيضاء، بأطروحة تحت عنوان:"دور التجهيزات الجماعية في هيكلة المجال الضاحوي لمدينة الدارالبيضاء"، تحت إشراف الأستاذ الدكتور: محمد امدافعي، نوقشت يوم 27 يوليوز 2021، العنوان الإلكتروني samtimohamed87@gmail.com

مقدمة

تلعب تصاميم التهيئة دورا بارزا في الاستجابة لتطلعات الساكنة، و لاسيما في ما يتعلق بتوفير التجهيزات الجماعية الثقافية و الرياضية، عن طريق برمجتها، سواء في المجالات التي سبق تعميرها، و التي لازالت تعرف الخصاص، أو المجالات المفتوحة أمام التعمير. و كذلك أجرأة شروط شبكة المعايير على أرض الواقع، من خلال احترام العتبات المساحية، و السكانية، الواردة ضمن شبكة المعايير المتعلقة ببرمجة التجهيزات الجماعية بتصاميم التهيئة، الصادرة عن وزارة الإسكان و التعمير سنتي 2005[1] و 2016[2]، لتفادي الاكتظاظ، و ضمان تقديم خدمات ذات جودة عالية، كما أن انجاز هذه التجهيزات على أرض الواقع يظهر مدى التزام السلطات العمومية بتنفيذ مقتضيات تصاميم التهيئة.

المحور الأول: تقديم عام

1- إشكالية الدراسة:

تحاول هذه الدراسة مسائلة واقع برمجة التجهيزات الجماعية الصحية بتصاميم التهيئة، المهيكلة للمجال الضاحوي لمدينة الدارالبيضاء، على مستوى إنتاج هذه التجهيزات، لمواكبة التمدين الضاحوي السريع، بهذا المجال المتاخم للعاصمة الاقتصادية للمغرب، و ما تنتجه من تدفق حضري في اتجاه محيطها الضاحوي، و التحقق من مدى احترام العتبات السكانية و المساحية، المدرجة في معايير برمجة التجهيزات الجماعية في تصاميم التهيئة، الصادرة عن وزارة الإسكان و التعمير سنتي 2005 و 2016. فما طبيعة التجهيزات الثقافية و الرياضية المدرجة بتصاميم التهيئة الخاصة بالمجال الضاحوي لمدينة الدارالبيضاء ؟ إلى أي حد احترمت برمجة التجهيزات الثقافية و الرياضية بتصاميم التهيئة العتبات السكانية و العتبات المساحية؟ و ما مستوى انجاز هذه التجهيزات على أرض الواقع؟.

2- **مجال الدراسة:**

تشمل الدراسة المجال الضاحوي لمدينة الدارالبيضاء، الذي يتشكل من 15 جماعة ترابية (أنظر خريطة 1)، تنتمي لإقليمي النواصر، و مديونة، و عمالة المحمدية. و قد أصبح هذا المجال يكتسب مكانة هامة ضمن مجال الدارالبيضاء الكبرى، سواء من حيث الأهمية الترابية (80% من تراب مجال الدارالبيضاء الكبرى)، أو تزايد الثقل السكاني للمجال الضاحوي، سنة بعد أخرى داخل هذا المجال (من 8.2% سنة 1982 إلى 17.1% سنة 2014)، أو من حيث نمو نسبة الساكنة الحضرية (من 52% سنة 2004 إلى 68% سنة 2014).

[1]-ministère délégué auprès du premier ministre charger de l'habitat et de l'urbanisme : étude relative aux normes urbaines des équipements
collectifs 2005

[2]- ministère de l'urbanisme et de l'aménagement du territoire : Référentiel de programmation des équipements publics et privés d'intérêt général 2016

خريطة 1:موقع المجال الضاحوي المدروس داخل مجال الدارالبيضاء الكبرى و جهة الدارالبيضاء-سطات و المغرب.

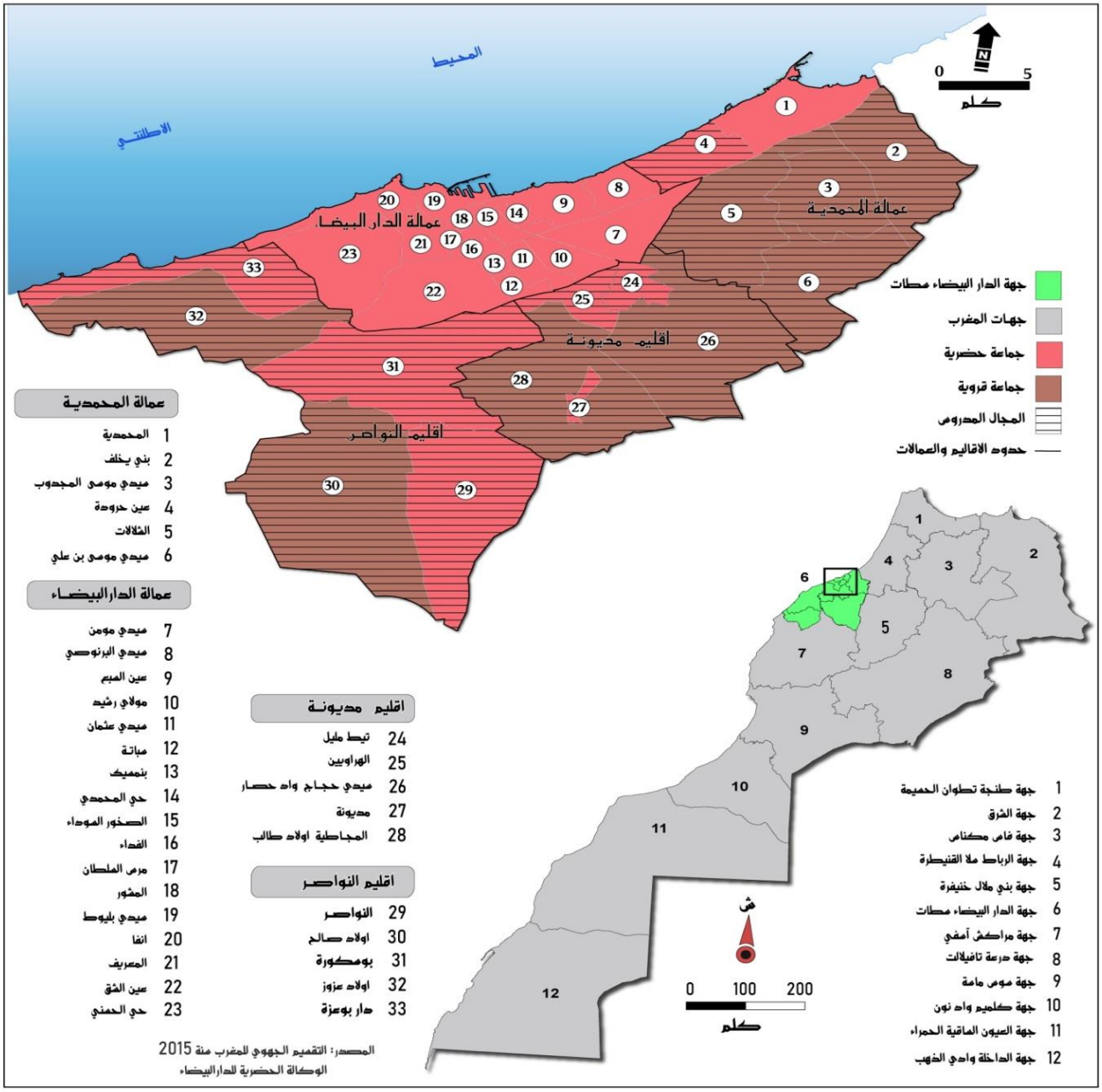

3- أهداف الدراسة:

- دراسة طبيعة التجهيزات الجماعية المبرمجة بتصاميم التهيئة، و مكانة التجهيزات الثقافية و الرياضية العمومية ضمنها.
- تحليل كيفية توزيع التجهيزات الثقافية و الرياضية العمومية المبرمجة بتصاميم التهيئة.

- تمحيص مدى مطابقة برمجة التجهيزات الثقافية و الرياضية العمومية للعتبات السكانية و المساحية المدرجة ضمن شبكة المعايير المؤطرة لبرمجة التجهيزات الجماعية بتصاميم التهيئة.
- تبيان مدى الالتزام في انجاز التجهيزات الثقافية و الرياضية المبرمجة على أرض الواقع.

4- فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: وجود تطابق كلي بين التجهيزات الثقافية و الرياضية العمومية المبرمجة بتصاميم التهيئة الخاصة بالمجال الضاحوي لمدينة الدارالبيضاء، و العتبات السكانية و المساحية المدرجة بشبكة المعايير، و التزام كبير في انجازها على أرض الواقع.

الفرضية الثانية: عدم وجود تطابق بين التجهيزات الثقافية و الرياضية العمومية المبرمجة بتصاميم التهيئة الخاصة بالمجال الضاحوي لمدينة الدارالبيضاء، و العتبات السكانية و المساحية المدرجة بشبكة المعايير، مع ضعف نسبة انجازها على أرض الواقع.

5- منهجية الدراسة:

- البحث البيبليوغرافي، و خاصة دراسة شبكة المعايير لبرمجة التجهيزات العمومية بوثائق التعمير الصادرة سنة 2005، و تلك الصادرة سنة 2016، لاستخراج أهم المعايير المتعلقة بالعتبات السكانية و المساحية الخاصة ببرمجة التجهيزات الثقافية و الرياضية بتصاميم التهيئة.

- جرد مختلف التجهيزات الجماعية المبرمجة بتصاميم التهيئة الخاصة بالمجال الضاحوي، و لا سيما التجهيزات الثقافية و الرياضية العمومية، للتأكد من صحة الفرضيات السالفة الذكر.

- اعتماد المقاربة الاستقرائية، في وصف الظواهر و تفسيرها انطلاقا من معطيات كمية.

- استخدام برنامج spss لتفريغ معطيات الجرد الميداني، و برنامج arcgis لتمثيل المعطيات كرطوغرافيا.

6- تعريف المجال الضاحوي:

لا يمكن تعريف كلمة ضاحية دون الرجوع إلى مقابلها في اللغات الأخرى، و خاصة اللغة الفرنسية، و التي يقصد بها banlieue[1]، لان هذا المفهوم ظهر أولا و تطور في المدن الأوروبية. غير أن هذه الكلمة يرجع تاريخها إلى القرون الوسطى، حيث كان يتم تعريفها من خلال ارتباطها القانوني الذي يخضعها للمدينة.

يقوم سند هذا التعريف على أن كلمة banlieue مكون من جذر ألماني ban، و يعني سلطة السيد على اقتطاعاته، و لفظة lieue، أي الفرسخ الذي كان يساوي 4440 مترا، و يقطع مشيا في ظرف ساعة تقريبا، و بتجميع شقي كلمة banlieue نخلص إلى أنها كانت تفيد رقعة ترابية، تمتد على نحو فرسخ واحد من المدينة، و تحيط بها و تخضع لسلطتها[2].

[1]- المنهل قاموس فرنسي عربي د سهيل إدريس منشورات دار الآداب بيروت 1995 الطبعة 16

[2] -VIELLARD-BARON, H.., les banlieues, coll. Dominos. Flammarion, 1996, P.127

تطور مفهوم الضاحية خلال فترة الثورة الصناعية، بأوروبا الغربية، و خاصة انجلترا، اثر تدفق الأنشطة الصناعية خارج المدينة، بغية توسيع قاعدتها العقارية، و الاستفادة من تخفيف الضرائب. فانتظمت المصانع، و مساكن العمال في رقع مبنية، متناثرة حول المدينة، و احتلت بالخصوص مواضع وظيفية، قرب السكة الحديدية، أو الأودية، أو القنوات الصالحة للملاحة.

ارتبط مفهوم الضاحية كذلك بحركة التمدين، المترتبة عن التدفق الحضري، منذ أوائل السبعينيات، و التي اكتسحت بسرعة المجالات الريفية، حول المدن الكبرى، و خارج حيز الضاحية نفسها، في غالب الأحيان، الشيء الذي أدى إلى خلق كلمة جديدة، هي التمدين الضاحوي/الحوزي la périurbanisation. التي أصبحت مفهوما قائما بذاته، يركز على أهمية التدفق الحضري، الذي يمكن تعريفه بأنه قوة طاردة، تولدها ذاتيا كل مدينة، عندما يزداد عدد سكانها بشكل كبير، و يزداد وزنها الاقتصادي بتنوع أنشطتها. وبالتالي فان هذا التدفق الحضري، لا يمكن أن يصدر إلا عن المدن الكبرى، أو المتوسطة، مما يعني الاستبعاد الأوتوماتيكي للمدن الصغرى، كما أن الرقع المبنية، و تنوع مكونات التمدين بالمجالات الضاحوية للمدن، مرهونان بقوة تيار التدفق الحضري.

إن تطور مدينة الدارالبيضاء و تكوين مجالاتها الضاحوية لا يشبه من حيث الشكل، و من حيث المحتوى، ما عرفته المدن الصناعية الاوروبية، كما أقر بذلك الأستاذ الباحث د. محمد امدافعي[1]. فهذا لا يمنع من أن بعض معايير المجال الضاحوي تنطبق على المجال المدروس، فالنمو السكاني للجماعات الترابية فاق نسبة 25%، إذ وصل إلى أكثر من 69%[2]، مابين سنتي 2004، و 2014. و كذلك معيار الكثافة السكانية التي تبقى مرتفعة، مقارنة مع الأرياف المجاورة لهذا المجال، أو ما يعرف بالهالة الثالثة. و هذا ما أكده الأستاذ الباحث د. سعيد ايت حمو[3] أن المجال الحوزي/الضاحوي للمدن الكبرى، هو مجال وسيطي بين المدن، و الأرياف، حيث ينفصل عن هذه الأخيرة، من حيث كثافة السكان، كما تنم كثافة احتلال الأرض، عن ظهور تمدين بهذا المجال.

7-تعريف التجهيزات الجماعية:

لغويا: التجهيزات الجماعية هي أشياء مختلفة مهيأة لاستعمال معين[4] أو أنها جميع المباني و المنشآت الضرورية لحياة المجتمع، أما اصطلاحيا فحسب معجم المدينة[5] فهي تعني مجموع المنشات، و

[1]- محمد امدافعي: التحولات المجالية و دور المؤسسة الجماعية في تدبير المجال: حالة ضاحية مدينة الدارالبيضاء، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الآداب تخصص جغرافيا، جامعة القاضي عياض، كلية الآداب و العلوم الإنسانية بني ملال، تحت إشراف: د.محمد الرفاص 2001-2002 ص. 8

[2]- الإحصاء العام للسكان و السكنى لسنتي 2004 و 2014 .المندوبية السامية للتخطيط

[3]- سعيد أيت حمو : تراتب المجال حول الدار البيضاء و انعكاسات تمدين أحوازها على الفلاحة. أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافيا تحت إشراف :د. المصطفى نشوي د.محمد أزهار .جامعة الحسن الثاني- المحمدية، كلية الآداب و العلوم الإنسانية – المحمدية، 2005-2006، الجزء الأول ص 163.

[4]- المنجد في اللغة العربية المعاصرة. دار المشرق، بيروت، الطبعة الأولى، 2000

[5] -sous la direction d'Élisabeth Dortier-Apprill : vocabulaire de la ville : notions et références, éditions du temps, 2001 p : 52

الشبكات، و البنايات التي تسمح بضمان الخدمات الجماعية التي يحتاجها السكان المقيمون، و المقاولات، و صنفت إلى ثلاث أصناف هي المنشات (كالملاعب الحدائق..) ، الشبكات (الكهرباء..) ، ثم البنايات (إدارية، تعليمية، صحية..).كما تصنف إلى قسمين:

تجهيزات البنية التحتية infrastructure:تجهيزات تقنية تمتد غالبا على شكل شبكات خطية تحت سطح الأرض، أو عليها أو على علو قريب منها و هي تسمح بحركة الناس، السلع ، الطاقة، نقل النفايات، المعلومات كشبكة المواصلات، الاتصال، شبكة توزيع الماء و الكهرباء و التطهير، و كذلك هناك التجهيزات الاجتماعية و الإدارية : تحمل أسماء أخرى كالتجهيزات المجتمعية، و تجهيزات الخدمات، أو تجهيزات البنية الفوقية[1]، و هي منشآت نقطية تتكون من بنايات، و فضاءات تقدم خدمات متنوعة بمختلف الميادين التعليمية و الصحية، الثقافية، الدينية، الإدارية، و الأمنية، الرياضية و الترفيهية.

المحور الثاني:نتائج الدراسة.

1- تحتل التجهيزات الثقافية و الرياضية مكانة ضعيفة ضمن التجهيزات الجماعية المبرمجة بتصاميم التهيئة:

أعدت الوكالة الحضرية لمدينة الدارالبيضاء 13 تصميما للتهيئة، يتعلق ببعض جماعات المجال الضاحوي، منها اثنان عبارة عن تصميمين قطاعيين، يهمان كل من منطقة زناتة، بجماعة عين حرودة، و التصميم القطاعي لأولاد عزوز. كما أن تصاميم التهيئة الخاصة بكل من جماعة الشلالات، و مديونة و المجاطية أولاد طالب، و النواصر، لازالت لم تتم المصادقة عليها، حيث تم جرد مختلف التجهيزات الجماعية التعليمية، و الدينية، و الصحية، و السوسيو-ثقافية، المدرجة[2] في التصاميم المصادق عليها انطلاقا من سنة 2013. و التي بلغت أزيد من 1184 تجهيزا، شكلت فيها التجهيزات المبرمجة حوالي 83.8% ، أي أكثر من 993 تجهيز. مما يدل على الدينامية الحضرية الكبيرة التي سيعرفها المجال الضاحوي خلال مدة هذه التصاميم، بسبب فتح مجالات أمام التعمير واسعة. و كذلك انسجاما مع التوجهات الكبرى للتصميم المديري للتهيئة الحضرية للدارالبيضاء الكبرى، التي وجهت التعمير في اتجاه إحداث أقطاب حضرية ضاحوية، حيث يمكن من خلال المبيان 01 التعرف على بنية التجهيزات المدرجة في تصاميم التهيئة .

مبيان 1: التجهيزات العمومية المدرجة بتصاميم التهيئة الخاصة ببعض جماعات المجال الضاحوي

[1]- عبد السلام ابن زاهر:دور التجهيزات العمومية بمدينة الدارالبيضاء في الهيكلة المجالية و التأطير الاجتماعي:حالة تجهيزات التعليم العمومي الابتدائي و الثانوي. أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا تحت إشراف الأستاذ المصطفى شويكي. جامعة الحسن الثاني، كلية الآداب و العلوم الإنسانية عين الشق 2013-2014 ص.5

[2]- التجهيزات المدرجة في تصاميم التهيئة : تعني التجهيزات العمومية التي حددت مواقعها على خريطة تصميم التهيئة. و هي تتكون من التجهيزات العمومية التي كانت موجودة قبل المصادقة على تصاميم التهيئة انطلاقا من سنة 2012 ، و التجهيزات التي برمجتها تصاميم التهيئة، و احتفظت بمواقع خاصة بها قصد إنشاءها قبل انتهاء مدة صلاحية التصاميم، أو مدة الاحتفاظ بها من أجل المصلحة العامة.

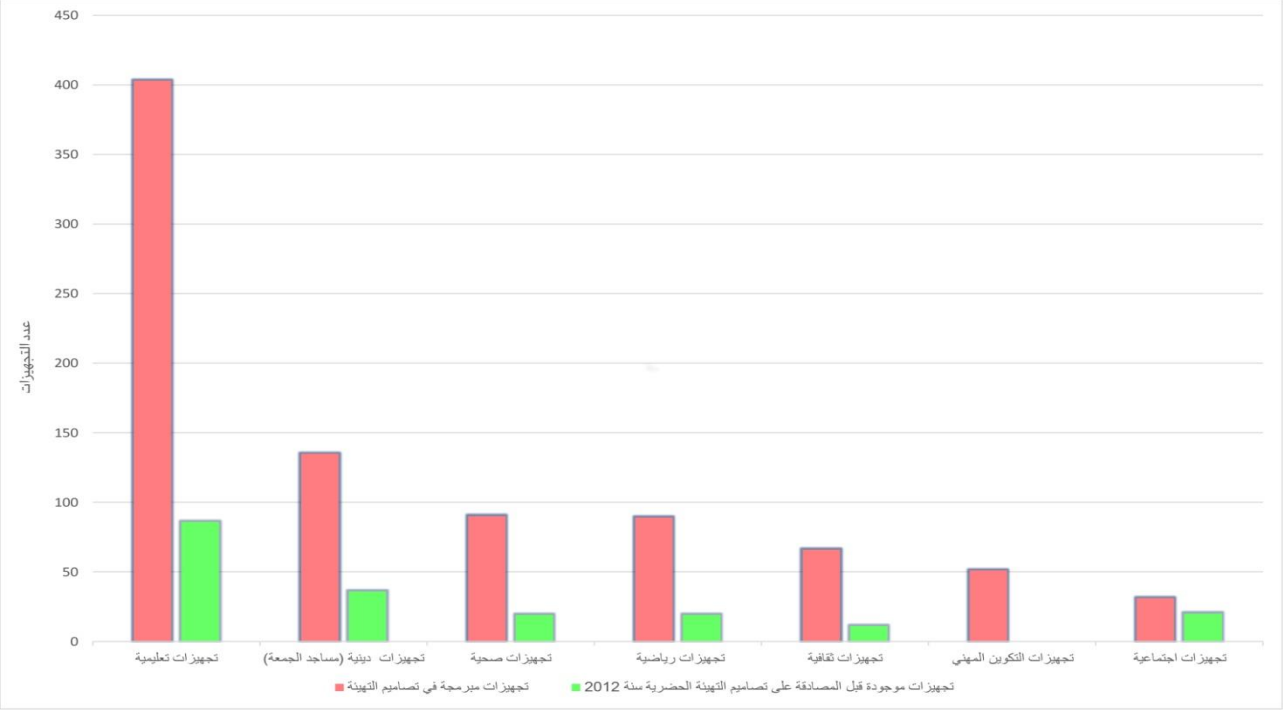

المصدر:وزارة الداخلية، الوكالة الحضرية للدارالبيضاء، أنظمة التهيئة لتصاميم التهيئة المصادق عليها إلى غاية 2019

نلاحظ بأن التجهيزات التعليمية استحوذت على أزيد من40.7%، سواء تلك المتواجدة قبل إقرار تصاميم التهيئة سنة 2012، أو تلك المبرمجة. بينما نجد مساجد الجمعة في المرتبة الثانية، بالنسبة للتجهيزات المبرمجة، بحوالي 15%، أو المتواجدة قبل 2012، بما يناهز 18%. تليها التجهيزات الصحية، سواء تعلق الأمر بالتجهيزات المتواجدة قبل إقرار التصاميم (9.9%)، أو المبرمجة (9.3%)، في حين احتلت التجهيزات الرياضية و الثقافية المرتبتين الرابعة و الخامسة على التوالي، مما يدل على ضعف مكانتها ضمن البرمجة الكلية للتجهيزات الجماعية بالمجال الضاحوي لمدينة الدارالبيضاء.

يتبين هيمنة جماعات إقليم النواصر على مستوى احتضان التجهيزات، بأكثر من 54%، و خاصة جماعة دار بوعزة، التي تعتبر أهم جماعة في المجال الضاحوي، من حيث استقبال التجهيزات الجماعية، بأكثر من 20%، و ذلك استمرارا لأداء الوظيفة السكنية، و السياحية، المحددة لها من قبل التصميم المديري للتهيئة الحضرية.

2 -التجهيزات الثقافية: ضعف كبير في برمجتها من الناحية الكمية و تباين في احترامها للعتبات المساحية و السكانية:

2-1-توطن التجهيزات الثقافية المبرمجة بتصاميم التهيئة بالمجال الضاحوي:

يقصد بالتجهيزات الثقافية مجموعة من المرافق العمومية، التي تشجع ممارسة الأنشطة الثقافية، و الفنية، كالمراكز السوسيو- ثقافية، و المسارح، و المكتبات، و المكتبات الوسائطية، و المراكز الثقافية، و مراكز التربية و التكوين. حيث أدرجت تصاميم التهيئة 79 تجهيزا ثقافيا، منها 11 كانت متواجدة، و 68

مبرمجة. مما يدل على الارتفاع الكبير، الذي ستعرفه التجهيزات الثقافية، بأكثر من 5 أضعاف، بالمجال الضاحوي. كما تهيمن المكتبات، و المكتبات الوسائطية، على المبرمجة منها بحوالي 67.5%، تليها المراكز السوسيو-ثقافية، بحوالي 19.1% .

تظهر الخريطة (02) توطن التجهيزات الثقافية المبرمجة بالمجال الضاحوي، أساسا بجماعات إقليم النواصر، بأكثر من نصف هذه التجهيزات، و لاسيما بجماعة داربوعزة ب 27%، تليها جماعة أولاد صالح ب 20%.

2-2- طبيعة احترام التجهيزات الثقافية المبرمجة للعتبة المساحية بالمجال الضاحوي:

على مستوى احترام العتبة المساحية بالنسبة للمراكز السوسيو-ثقافية،[1] نلاحظ أن% 77 من هذه التجهيزات احترمت هذه العتبة، بينما 23% لم تحترم العتبة المساحية، أي ما يعادل 03 مراكز. و يهم الأمر 3 جماعات، و هي داربوعزة، و أولاد صالح، و سيدي حجاج واد حصار. مما يدل على ارتفاع نسبة احترام العتبة المساحية بالنسبة للمراكز السوسيو-ثقافية، مقارنة مع باقي أصناف التجهيزات العمومية.

خريطة 02: توزيع التجهيزات الدينية و الاجتماعية و الثقافية المبرمجة في تصاميم التهيئة بالمجال الضاحوي حسب الجماعات

[1]- العتبة المساحية لمركز سوسيو-ثقافي: 3000 متر2.

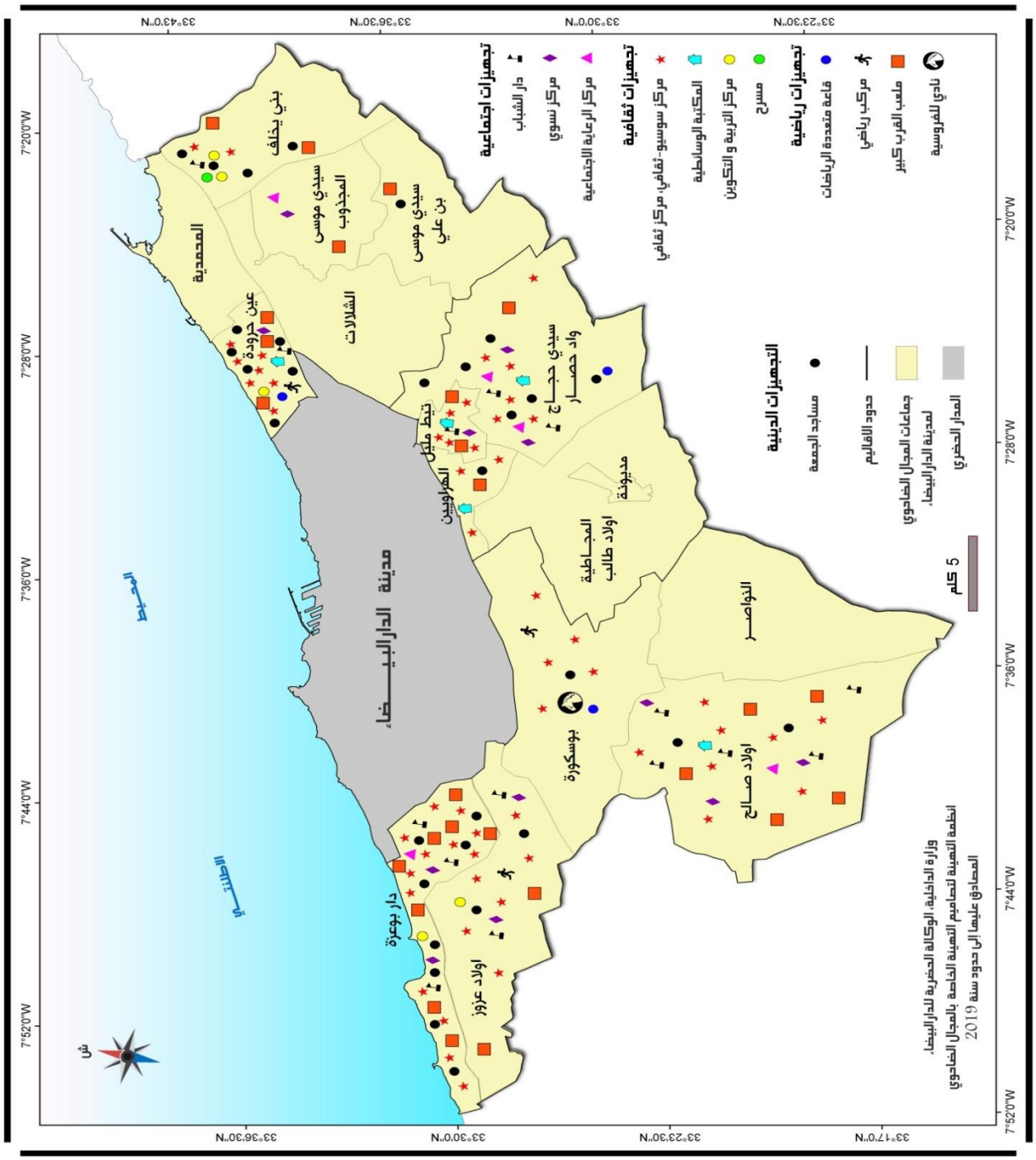

2-3- تظل مطابقة التجهيزات الثقافية للعتبات السكانية ضعيفا:

فيما يتعلق باحترام العتبة السكانية[1]، يظهر من خلال الخريطة 03، أن هناك ضعفا كبيرا في تغطية حاجيات السكان المستقبلية، من هذه التجهيزات (16.4%). فمن أصل 97 مركزا سوسيو-ثقافيا يجب توفرها حسب هذه العتبة، لم تتم برمجة سوى 16 مركزا. و خاصة كل من جماعتي داربوعزة، و

[1]- العتبة السكانية لمركز سوسيو-ثقافي: 20000 نسمة.

بوسكورة، اللتان سيعرفان نقصا ب 24، و 18 مركزا لكل واحدة منهما على التوالي، تليهما منطقة زناتة، التي ستعرف خصاصا ب 13 مركز. كما يظهر أن هناك عشوائية، في توزيع بعض التجهيزات الثقافية الغير محددة العتبة السكانية، كالمكتبات الوسائطية، و المسارح، و المراكز الثقافية. فالأسس المعتمدة لبرمجة هذه التجهيزات على قلتها، في جماعات معينة، دون أخرى، تبقى مجهولة. فجماعة داربوعزة مثلا التي يتوقع أن تستقبل أكثر من 500000 نسمة، خلال مدة تصميم التهيئة، لم تعرف برمجة سوى 12 مكتبة وسائطية، أي بمعدل مكتبة لكل 40000 نسمة، كما أنها لم تعرف برمجة أي مسرح، أو مركز ثقافي. نفس الأمر يقال بالنسبة لجماعة بوسكورة، التي ينتظر أن تستقبل 376000 نسمة. الشيء يمهد الطريق، لعجز كبير مستقبلا في التجهيزات الثقافية، بالمجال الضاحوي، سيؤثر سلبا على جودة الحياة بالنسبة للساكنة.

خريطة 03 :مدى مطابقة المراكز السوسيو-ثقافية للعتبة السكانية بالمجال الضاحوي حسب الجماعات

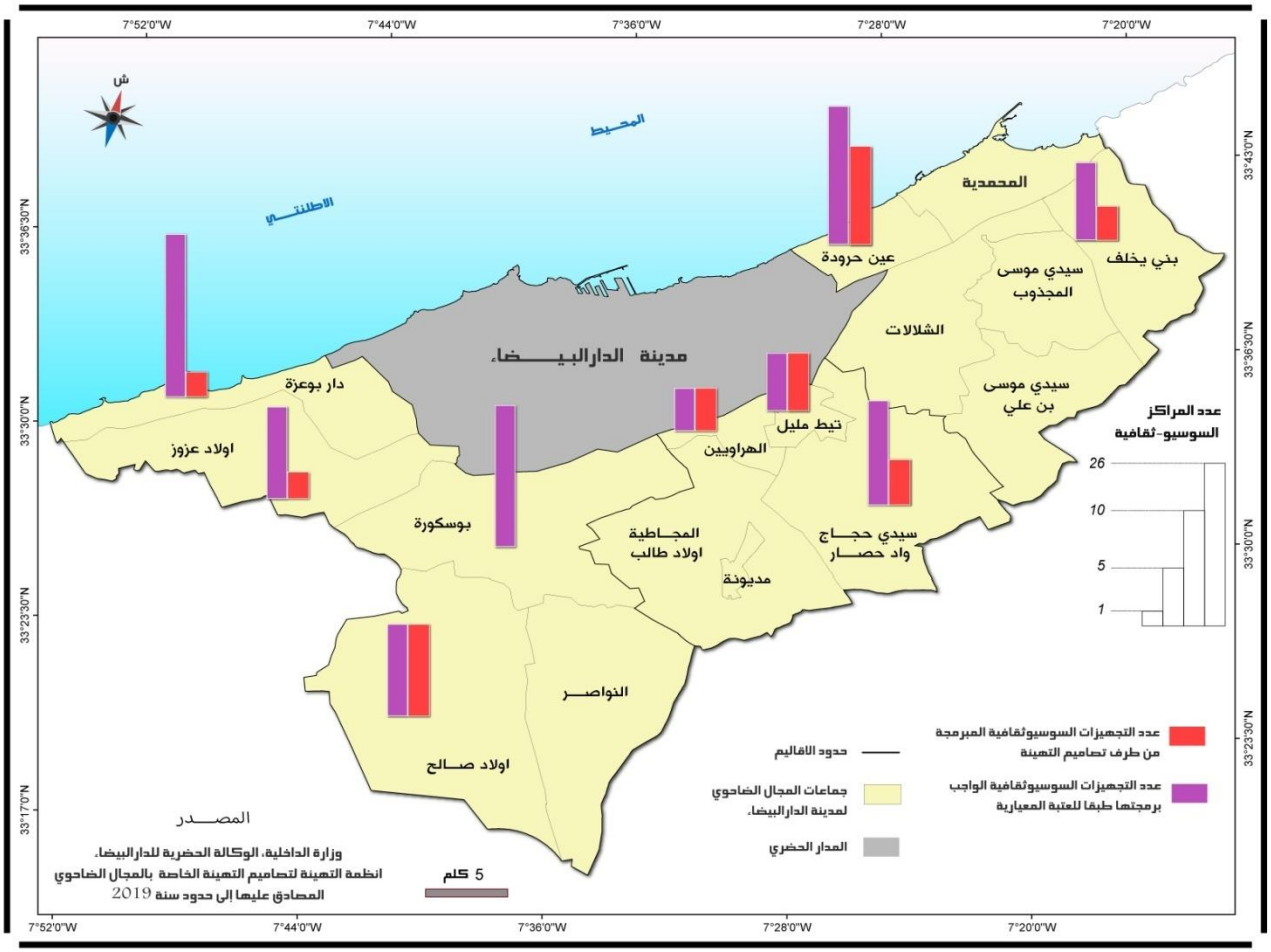

3- التجهيزات الرياضية: الاحترام النسبي للعتبتين المساحية و السكانية من طرف تصاميم التهيئة.

3-1-توزيع التجهيزات الرياضية بالمجال الضاحوي: هيمنة الملاعب الصغيرة للقرب.

تقوم التجهيزات الرياضية بعدة وظائف حيوية، بالنسبة للساكنة، على مستوى الاستجابة للحق في الترفيه، و ممارسة عدة أنواع رياضية، و تقوية الجسم، و محاربة مجموعة من الآفات الاجتماعية، كالتعاطي للمخدرات، و تحقيق الاندماج الاجتماعي للأفراد. لذلك أدرجت تصاميم التهيئة 145 تجهيزا رياضيا، منها 19 موجودا، و 124 تمت برمجته، مما يدل الارتفاع الكبير الذي ستعرفه هذه التجهيزات، و مضاعفتها أكثر من 5 مرات، في حال الالتزام بانجازها كليا في أرض الواقع. كما تهيمن على التجهيزات الرياضية المبرمجة، أساسا ملاعب صغيرة للقرب، بحوالي 70%، تليها ملاعب كبيرة للقرب ب 24%، ثم هناك مركبات رياضية، و قاعات متعددة الاختصاصات بنسب ضعيفة.

تبين الخريطة (04) استحواذ جماعات إقليم النوصر، على أكثر من 55% من التجهيزات الرياضية المبرمجة، و لاسيما جماعة داربوعزة ب 21%. تليها جماعة بوسكورة ب 16% من هذه التجهيزات، ثم منطقة زناتة ب 15%.

خريطة 04:توزيع التجهيزات الرياضية العمومية المدرجة في تصاميم التهيئة بالمجال الضاحوي حسب الجماعات

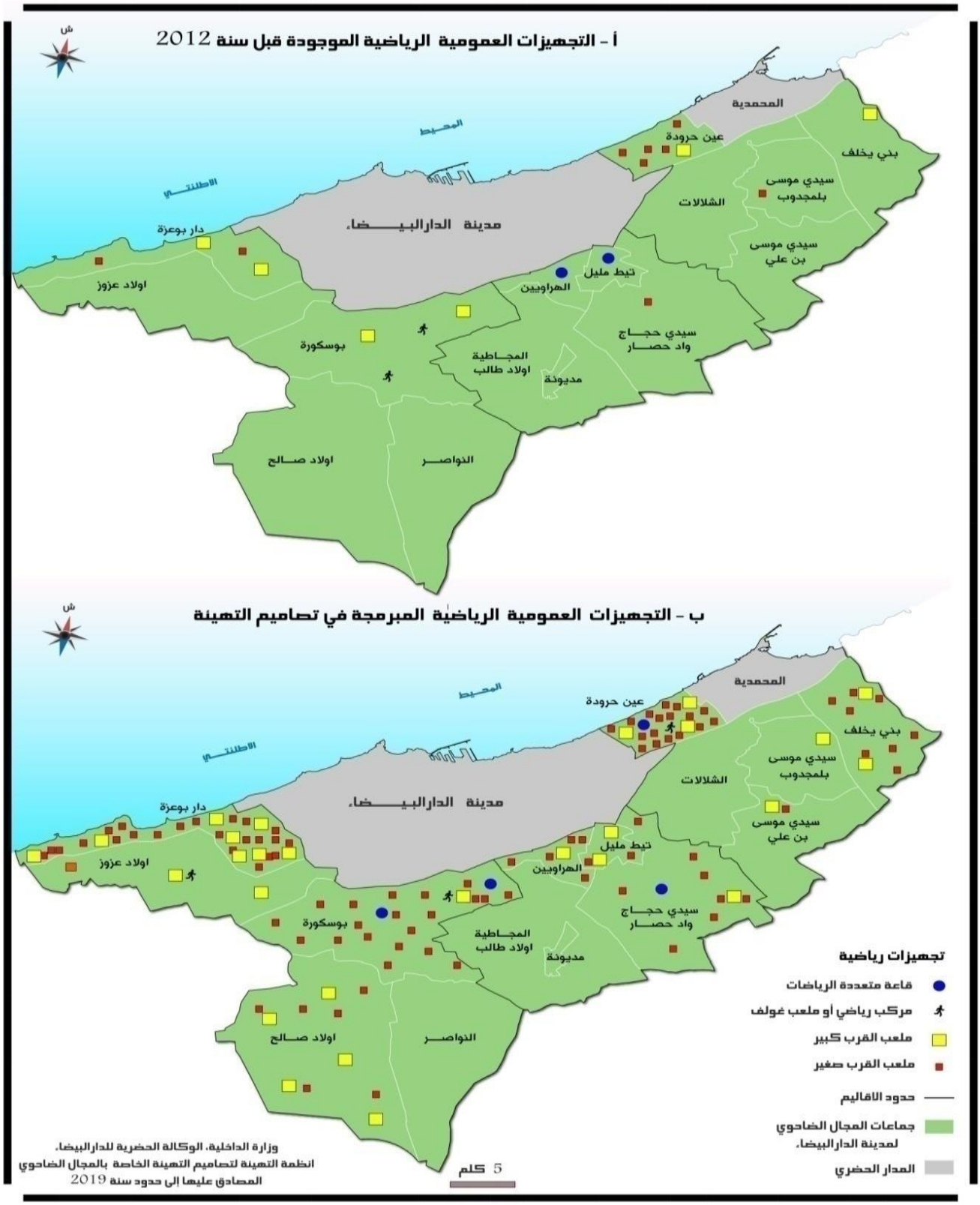
أ - التجهيزات العمومية الرياضية الموجودة قبل سنة 2012
ش
المحيط
الاطلنتي
المحمدية
عين حرودة
بني يخلف
سيدي موسى بلمجدوب
الشلالات
سيدي موسى بن علي
مدينة الدارالبيضاء
دار بوعزة
اولاد عزوز
تيط مليل
الهراويين
سيدي حجاج واد حصار
بوسكورة
المجاطية اولاد طالب
مديونة
اولاد صالح
الذواصر
ب - التجهيزات العمومية الرياضية المبرمجة في تصاميم التهيئة
ش
المحيط
الاطلنتي
المحمدية
عين حرودة
بني يخلف
سيدي موسى بلمجدوب
الشلالات
سيدي موسى بن علي
مدينة الدارالبيضاء
دار بوعزة
اولاد عزوز
تيط مليل
الهراويين
سيدي حجاج واد حصار
بوسكورة
المجاطية اولاد طالب
مديونة
اولاد صالح
الذواصر
تجهيزات رياضية
قاعة متعددة الرياضات
مركب رياضي أو ملعب غولف
ملعب القرب كبير
ملعب القرب صغير
حدود الاقاليم
جماعات المجال الضاحوي لمدينة الدارالبيضاء
المدار الحضري
وزارة الداخلية، الوكالة الحضرية للدارالبيضاء،
انظمة التهيئة لتصاميم التهيئة الخاصة بالمجال الضاحوي
المصادق عليها إلى حدود سنة 2019
5 كلم

2-3- احترام نسبي للعتبة المساحية من طرف التجهيزات الرياضية المبرمجة بالمجال الضاحوي:

بالنسبة لاحترام العتبة المساحية للتجهيزات الرياضية،[1] ف76% من التجهيزات الرياضية المبرمجة، احترمت هذه العتبة، و خاصة الملاعب الكبرى للقرب ب 84%. بينما24% من التجهيزات الرياضية، لم تحترم هذه العتبة، و هو ما يعادل 23 تجهيز، تتضمن مركبين رياضيين، و قاعتين متعددتي الرياضات. و ترتفع نسبة عدم احترام العتبة المساحية، بمنطقة زناتة بما يناهز 8 تجهيزات، (أنظر الخريطة 05) من أصل 20 مرفقا رياضيا، و جماعة سيدي حجاج واد حصار، ب 6 تجهيزات من أصل 10 .

خريطة 05:مدى احترام العتبة المساحية بالنسبة للتجهيزات الرياضية بالمجال الضاحوي حسب الجماعات

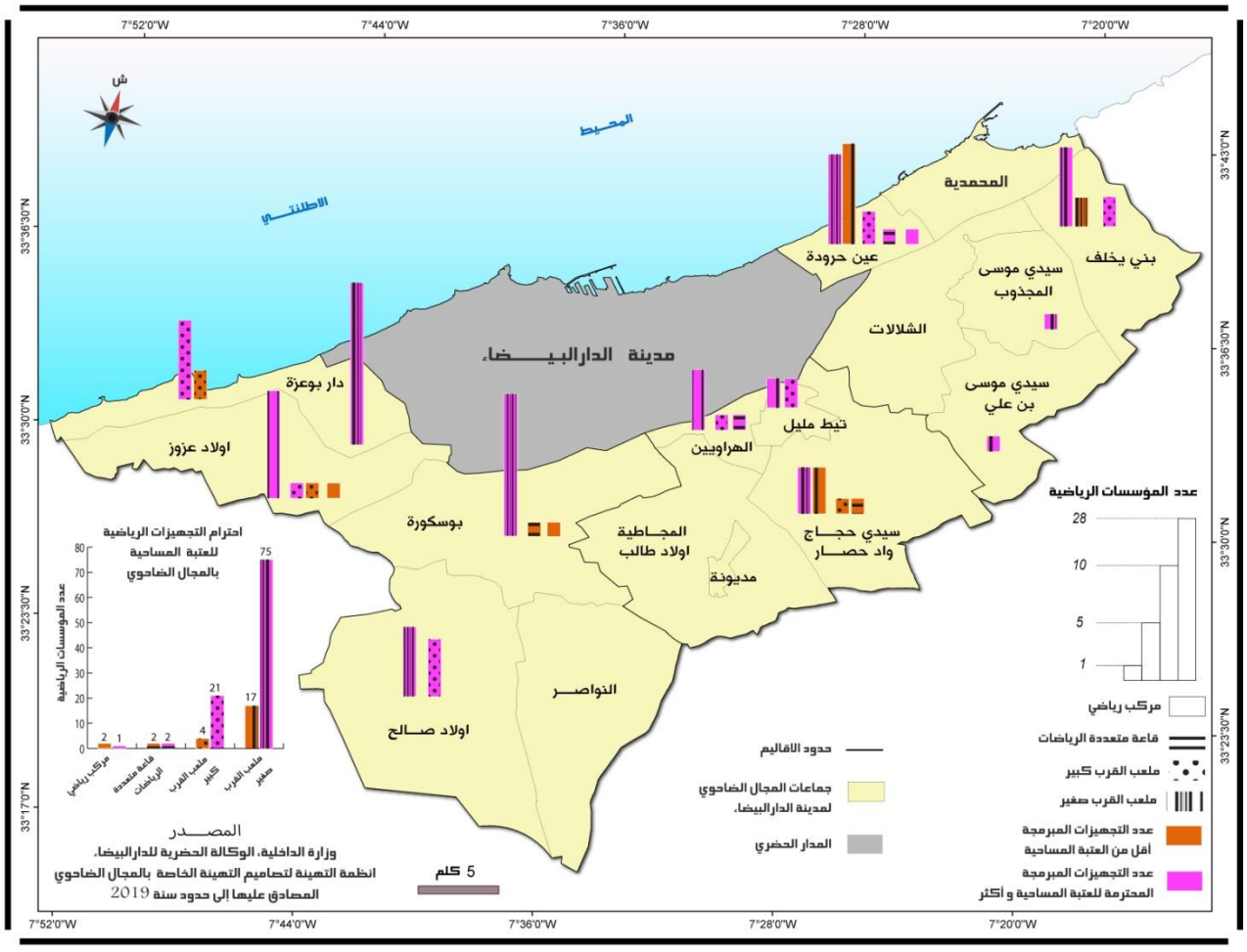

[1]- العتبة المساحية لملعب صغير للرياضة:2000 متر2.

- العتبة المساحية لملعب كبير للرياضة: 10000 متر2.

- العتبة المساحية لمركب رياضي: 50000 متر2.

- العتبة المساحية لقاعة متعددة الرياضات: 5000 متر2.

3-3- التطابق النسبي للتجهيزات الرياضية مع العتبة السكانية رغم التفاوت بين مختلف أصنافها:

أما ما يتعلق بتنزيل العتبة السكانية،[1] الخاصة بالتجهيزات الرياضية، بتصاميم التهيئة، فنلاحظ أن احترامها، يتطلب برمجة 166 تجهيزا، عوض 124. الشيء الذي أدى إلى ضعف مؤشر نسبة تغطية العتبة السكانية، الذي بلغ فقط 23% بالنسبة للمركبات الرياضية، و القاعات متعددة الرياضات، و 72% بالنسبة لملاعب القرب الكبيرة، في حين بلغ 69.8% بالنسبة لملاعب القرب الصغيرة. ذلك أن المركبات الرياضية، و القاعات المتعددة الرياضات، عرفت برمجة 3 تجهيزات لكل نوع منهما، عوض 13. و لاسيما جماعة داربوعزة، التي عرفت انعدام أي برمجة تخص هذين النوعين من التجهيزات، رغم أن التوقعات السكانية تشير احتمال استقبالها لنصف مليون نسمة، عند نهاية تصميم التهيئة (أنظر الخريطة 06). أما جماعة بوسكورة، فلم يبرمج تصميمها أي ملعب كبير للقرب، الشيء الذي يدل على عشوائية برمجة التجهيزات الجماعية، في بعض تصاميم التهيئة. ذلك أن 7 تصاميم من أصل 13، عرفت نقصا في برمجة التجهيزات الرياضية، و بالتالي صعوبة تلبية حاجيات الساكنة المستقبلية، في هذا الميدان. و خاصة أن التعمير قضى على الساحات العامة، و الفضاءات الفسيحة، التي تسمح للصغار، و الشباب، بممارسة هواياتهم الرياضية، و بالتالي صعوبة صناعة الأبطال الرياضيين في المستقبل.

خريطة 06:مدى مطابقة التجهيزات الرياضية للعتبة السكانية بالمجال الضاحوي حسب الجماعات:

[1]- العتبة السكانية لملعب صغير للرياضة:20000 نسمة.
- العتبة السكانية لملعب كبير للرياضة: 45000 نسمة.
- العتبة السكانية لمركب رياضي: 150000 نسمة.
- العتبة السكانية لقاعة متعددة الرياضات: 150000 نسمة.

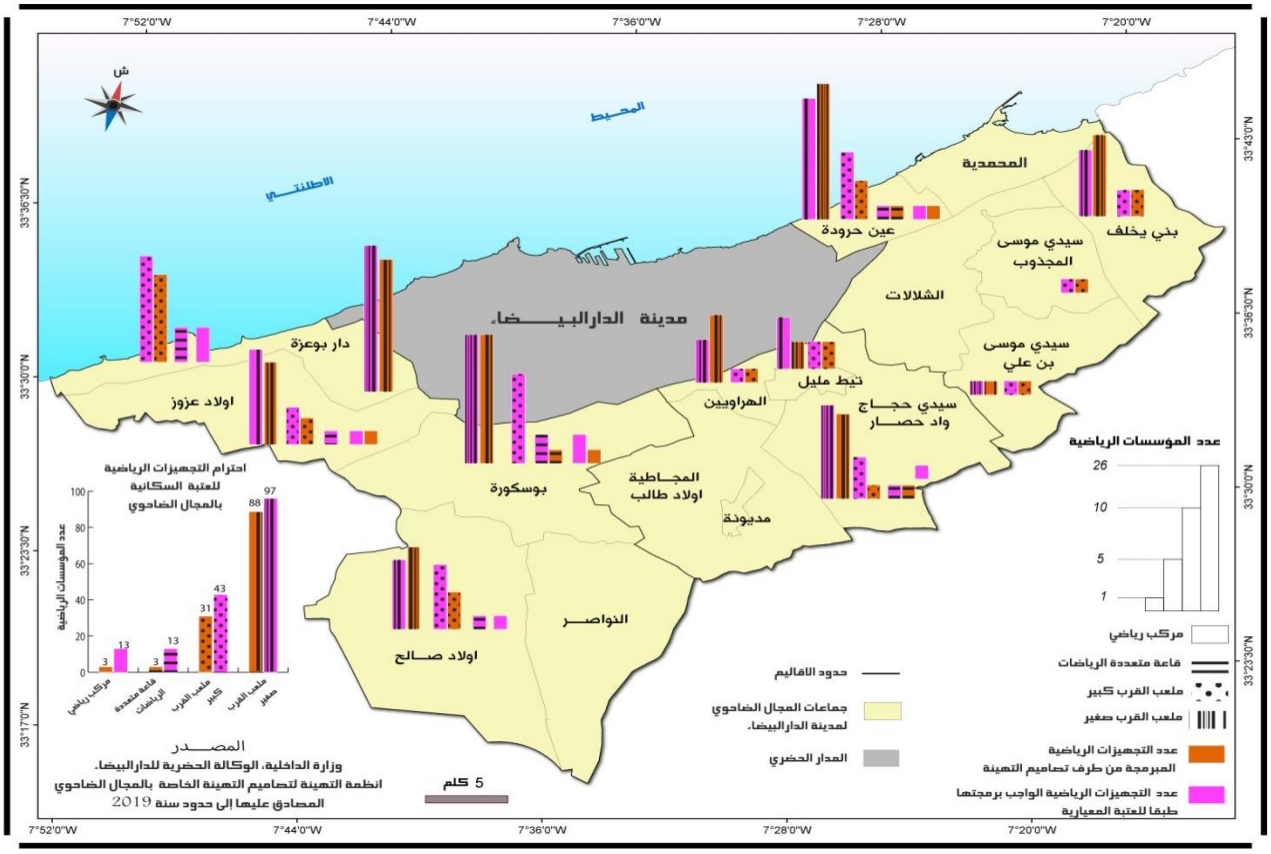

4- تظل نسبة انجاز التجهيزات الثقافية و الرياضية المبرمجة بتصاميم التهيئة ضعيفة:

تميزت التجهيزات الرياضية بضعف كبير في نسبة انجازها التي لم تتعدى 1.6% (أنظر المبيان 02) ، أي ما يعادل تجهيزين رياضيين، من أصل 126 تجهيز مبرمج في تصاميم التهيئة. تمثلت أساسا في انجاز ملعبين كبيرين للقرب بجماعتي سيدي موسى المجذوب، و بني يخلف، الشيء الذي مثل نسبة انجاز بلغت 100% في الأولى، و 10% في الثانية. مما يؤشر على تزايد وتيرة الخصاص لخدمات هذه التجهيزات، في ظل تراكم العجز المسجل في السنوات السابقة لا سيما إذا أضفنا إلى هذا الأمر، ضعف نسبة احترام العتبة المساحية، التي لم تتجاوز 50%.

برمجت تصاميم التهيئة بالمجال الضاحوي 66 تجهيزا ثقافيا، توزعت ما بين المراكز السوسيو-ثقافية (56 تجهيزا)، و المكتبات الوسائطية (5 تجهيزات)، و مراكز التربية و التكوين (4 تجهيزات). غير أنه بعد مرور تقريبا نصف المدة المقررة لتصاميم التهيئة، فلم يتم انجاز أي تجهيز ثقافي، على أرض الواقع. الشيء الذي سيؤدي إلى تكريس واقع الخصاص الكبير، لهذه التجهيزات الحيوية للساكنة، و تأبيد التبعية لمدينة الدارالبيضاء، للاستفادة من هذه الخدمات.

مبيان 02:توزيع نسبة انجاز التجهيزات الجماعية المبرمجة بتصاميم التهيئة بالمجال الضاحوي حسب النوع ما بين سنتي 2013 و 2019.

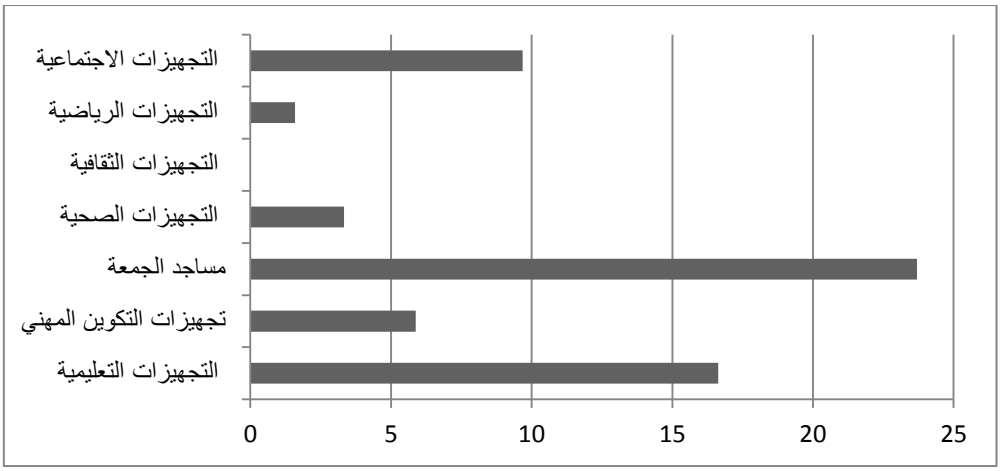

المصدر:وزارة الداخلية،الوكالة الحضرية للدارالبيضاء، أنظمة التهيئة لتصاميم التهيئة الخاصة بالمجال الضاحوي المصادق عليها الى حدود سنة 2019 +المديريات الاقليمية لوزارة التربية الوطنية بإقليمي النواصر و مديونة و عمالة المحمدية 2019 + المندوبيات الإقليمية لوزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية بإقليمي النواصر و مديونة و عمالة المحمدية 2019+ المندوبيات الإقليمية لوزارة الصحة بإقليمي النواصر و مديونة و عمالة المحمدية 2019+ المندوبيات الإقليمية لوزارة الثقافة بإقليمي النواصر و مديونة و عمالة المحمدية 2019+ المديريات الإقليمية لوزارة الشباب و الرياضة بإقليمي النواصر و مديونة و عمالة المحمدية 2019 + الجماعات الترابية التابعة لإقليمي النواصر و مديونة و عمالة المحمدية 2019.

خاتمة :

نستنتج إذن أن برمجة تصاميم التهيئة، للتجهيزات الثقافية و الرياضية، بالمجال الضاحوي، عرفت عدة تباينات مجالية. حيث استحوذت عليها أساسا جماعات إقليم النواصر، و ذلك انسجاما مع الدور السكني، و الترفيهي، الذي رسم لبعض جماعات هذا الإقليم، من طرف التصميم المديري للتهيئة الحضرية. و كذلك استمرارا للتقسيم الوظيفي، الذي عرفته مدينة الدارالبيضاء، منذ عهد الحماية (الشمال-الشرقي مستقبل للصناعة و الأحياء السكنية-العمالية، و الجنوب الغربي مستقبل للترفيه، و السياحة، والسكن الراقي و المتوسط). الشيء الذي دفع تصاميم التهيئة، لفتح مجالات واسعة أمام التعمير، بإقليم النواصر، و بالتالي برمجة التجهيزات العمومية، بشكل كبير بهذا الإقليم، مقارنة مع باقي الأقاليم.

احترام العتبتين السكانية و المساحية عرف بدوره عدة تناقضات، بين مختلف مكونات التجهيزات الثقافية و الرياضية المبرمجة بتصاميم التهيئة، فاعتمادا على مؤشر نسبة تغطية العتبة السكانية،

نلاحظ أنه بلغ 56% بالنسبة لدور الشباب، و 16.4% بالنسبة للمراكز السوسيو-ثقافية. الشيء الذي يجعلنا نقول بأن مؤشرات الاكتظاظ، و سوء الخدمات، بالنسبة للتجهيزات التي لم تحترم العتبة السكانية، يمكن استشرافها من الآن. كما أن هناك ضعفا كبيرا في انجاز هذه التجهيزات المبرمجة إذ لم يتم انجاز أي تجهيز ثقافي مبرمج على أرض الواقع بعد مرور أكثر من 6 سنوات بعد إقرار تصاميم التهيئة، كما نسبة انجاز التجهيزات الرياضية المبرمجة تبقى ضعيفة مقارنة مع التجهيزات التعليمية و الدينية و الصحية الشيء الذي يجعلنا نطرح سؤالا كبيرا حول جدوى إنتاج تصاميم التهيئة و برمجة التجهيزات الجماعية في إطارها إذا كانت نسبة انجاز هذه الأخيرة على أرض الواقع تضل ضعيفة أو منعدمة.

بيبليوغرافيا:

مراجع باللغة العربية:

1-**محمد امدافعي:** التحولات المجالية و دور المؤسسة الجماعية في تدبير المجال: حالة ضاحية مدينة الدارالبيضاء، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الآداب تخصص جغرافيا، جامعة القاضي عياض، كلية الآداب و العلوم الإنسانية بني ملال، تحت إشراف: د.محمد الرفاص 2001-2002 .

2-**سعيد أيت حمو** : تراتب المجال حول الدار البيضاء و انعكاسات تمدين أحوازها على الفلاحة. أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافيا تحت إشراف :د. المصطفى نشوي، د.محمد أزهار .جامعة الحسن الثاني- المحمدية، كلية الآداب و العلوم الإنسانية – المحمدية، 2005-2006.

3-عبد السلام ابن زاهر:دور التجهيزات العمومية بمدينة الدارالبيضاء في الهيكلة المجالية و التأطير الاجتماعي:حالة تجهيزات التعليم العمومي الابتدائي و الثانوي. أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، تحت إشراف الأستاذ المصطفى شويكي. جامعة الحسن الثاني، كلية الآداب و العلوم الإنسانية عين الشق، 2013-2014.

4-**محمد صامتي**: دور التجهيزات الجماعية في هيكلة المجال الضاحوي لمدينة الدارالبيضاء، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الآداب، تخصص جغرافيا، جامعة الحسن الثاني بالدارالبيضاء، كلية الآداب و العلوم الإنسانية عين الشق، تحت إشراف الأستاذ الدكتور: محمد امدافعي، 2020-2021.

5- **سهيل إدريس**: المنهل قاموس فرنسي عربي ، منشورات دار الآداب، بيروت، ،1995 الطبعة 16 .

6-المندوبية السامية للتخطيط: الإحصاءات العامة للسكان و السكنى لسنوات 1982، 1994، 2004، 2014..

7-وزارة الداخلية، الوكالة الحضرية للدارالبيضاء، أنظمة التهيئة لتصاميم التهيئة المصادق عليها إلى غاية 2019.

مراجع باللغة الفرنسية:

1-ministère délégué auprès du premier ministre charger de l'habitat et de l'urbanisme : étude relative aux normes urbaines des équipements collectifs 2005.

2-ministère de l'urbanisme et de l'aménagement du territoire : Référentiel de programmation des équipements publics et privés d'intérêt général 2016.

3-**VIELLARD-BARON**, H.., les banlieues, coll. Dominos. Flammarion, 1996.

المستجدات التشريعية للأراضي السلالية بالمغرب الإكراهات و سبل التجاوز.

Legislative developments of dynastic lands in Morocco Compulsions and ways of overcoming

الدكتور (ة) جميلة فعرس1

الملخص:

نظرا للأهمية البالغة التي أصبحت تحتلها الأراضي السلالية في الخطاب الرسمي ، و حجم الاكراهات التي كانت و لازالت تشوب عملية تدبير هذه الأراضي و قع اختيارنا على هذا الموضوع نضرا لراهنيته .

تستعرض هذه الورقة بإيجاز أهم المستجدات القانونية لتدبير و حماية الأراضي السلالية التي جاء بها المشرع المغربي ، كما تسعى الورقة الى إبراز مدى توفق المشرع في إحداث تغيرات بنيوية في المقتضيات التشريعية السابقة لتدبير هذه الأراضي ، و مدى فعالية هذه التغييرات في تجاوز كل الإكراهات التدبيرية المرتبطة بالأراضي السلالية ، دون اغفال أهم التوصيات الممكنة ؟

الكلمات المفتاحية : الأراضي السلالية - التحديد الإداري للأراضي السلالية - الوصاية الإدارية- التحفيض العقاري .

Abstract:

In view of the great importance that dynasty lands have become occupied in the official discourse, and the size of the constraints that were and are still afflicting the process of managing these lands, we have chosen this subject due to its currentness. This paper briefly reviews the most important legal developments for the management and protection of ancestral lands brought by the Moroccan legislator. Dynastic, without omitting the most important possible recommendations?

Key words : Dynastic lands - administrative determination of dynastic lands - administrative guardianship - real estate memorization.

[1] - دكتوراه في القانون العام – المملكة المغربية

مقـدمة :

يثير موضوع الأراضي السلالية، اهتمام فئات واسعة من ساكنة المغرب و الفاعلين السياسيين و المنظمات الحكومية و غير الحكومية، نظرا لحجم الاكراهات المرتبطة بشتى المجالات السياسية، و الاجتماعية، و الاقتصادية ، و القانونية ، و القضائية ، و الحقوقية ، و تعقد بنيتها البشرية و التاريخية .

يطلق على الأراضي السلالية، و هي موضوع الدراسة أراضي الأجداد و أراضي الجموع و أراضي أثنية، وهي تختلف عن باقي الأنظمة السابقة الذكر فهي في الأصل ملك خاص للجماعات السلالية [1].

فالأراضي السلالية ، حسب منطوق الفصل الأول من ظهير29ابريل1717 هي تلك " الأراضي المشتركة ملكيتها بين أفراد الجماعة السلالية. و يوزع حق الانتفاع من هذه الأراضي الجماعية بين ذوي الحقوق من طرف نواب الجماعات طبقا للأعراف و العادات و تعليمات الوصاية ، و هي غير قابلة للتقادم و لا التفويت و لا الحجز مع استثناء امكانية التفويت بصالح الدولة ، و المؤسسات العمومية ، و الجماعات الترابية ، و الجماعات السلالية"، حسب مقتضيات المادة الرابعة من ظهير 1717 المذكور أعلاه .

بعد دخول السلطات الفرنسية إلى المغرب و التوقيع على معاهدة الحماية بتاريخ 30مارس1912، عملت هذه الأخيرة إلى المحافظة على هذا النظام وضبط تنظيمه، حيث أصدرت في هذا الخصوص مجموعة من النصوص القانونية والتنظيمية، كان الهدف الأساسي منها هو ضرب الحصار على القبائل التي تقطن تلك الأراضي والضغط عليها بغية وضع اليد على أكبر قدر منها للوصول إلى تحقيق الاستيطان الفعلي لهذه السلطات داخل المغرب [2]. و في سنة 1913 كان الاوربيون قد امتلكوا أكثر من 100.000 هكتار في المغرب تقع في المناطق الأكثر خصوبة حصلوا عليها بطريقة مشبوهة خلال السنوات الماضية وكانت تتوزع كالتالي 6.000 هكتار في الشاوية بين ايدي حوالي مائة من المعمرين ، و400.000 هكتار في منطقة الرباط والغرب وكان يتقاسمها مائة من المعمرين وشركة كانت تملك من 10 الى 15.000 هكتار و10.000 هكتار بدكالة وعبدة يتقاسمها عشرة من الافراد والشركات وأخيرا 45.000 هكتار في المغرب الشرقي من بينها 7000 هكتار في مطروح و16.000 هكتار بسهل أنكاد و20.000 هكتار بسهل طريفة بجانب قريتي بركان و أحفير التي بنيت حديثا[3] .

و عليه و من خلال المعطيات السابقة سعت السلطات الاستعمارية الى تجميع الأملاك الجماعية و أراضي الملك الخاص و التي استطاعت بشكل أو بآخر انتزاعها من أصحابها الحصول على مجموع

[1] - قرار عدد 136 صادر بتاريخ 9 ماي 1979، منشور بمجلة قضاء المجلس الأعلى (مرصد الاجتهاد القضائي)عدد 30 ، 1982.

[2] - Paul Decroux .Droit foncier Marocain. Edition la porte. Imprimer sur les presses des éditions marocaines et internationales.tanger.1977.p463

[3] - ألبير .عياش، "المغرب والاستعمار: حصيلة السيطرة الفرنسية"، الطبعة الأولى ، منشورات دار الخطابي- الدار البيضاء، سنة 1985،ص 172

الأراضي التي ستوزع إلى قطع للاستعمار الرسمي المنظم من طرف الدولة. فالاستغلاليات الكبرى كانت هي الغالبة و كانت الشركات الزراعية قوية وقليلة ولكنها في تزايد وقد مثلت حركة الرساميل في الشركات الزراعية 9 في المائة من المجموع من سنة 1932 إلى سنة 1939 و 6 في المائة بين 1940و 1945 و5.5 في المائة إلى حدود سنة 153 ،وبعض هذه الشركات كان قديما مثل "الشركة المغربية" وضيعة بني عمار والشركة المغربية للزراعة والمقاولات والأراضي الكبيرة لمكناس حيث يشترك "كاستون كراديس" و البارون " كوهن دانفير" و كذلك الشركة الزراعية لأولاد دحو التي تهم المجموعات الهند-الصينية و الرجل الذي كان موضع ثقة "الكلاوي"[1] .

فبعد الحصول على الاستقلال كان أول إجراء قامت به السلطات المغربية هو إصداراها لظهير 28 يوليوز 1956 الذي أدخل تغييرات جوهرية تتلاءم و ظروف المغرب الجديدة، و بالخصوص على مستوى تشكيل مجلس الوصاية، حيث كانت بنية المجلس إبان الحماية على الشكل التالي:

- الرئيس: مدير الشؤون الاهلية ؛
- الأعضاء: مستشار الحكومة أو موظف فرنسي مفوض من طرفه ؛
- قاضي فرنسي منتدب من طرف الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف ؛
- مدير الشؤون الاقتصادية الداخلية أو نائبه ؛
- رئيس مصلحة المراقبة المدنية ؛
- مسلمان من الاعيان يعينهما الصد الأعظم ؛

لكن بعد الإستقلال تغيرت تركيبة المجلس و جاءت على الشكل الآتي :

- الرئيس: وزير الداخلية أو نائبه ؛
- الأعضاء : وزير الفلاحة والإصلاح الزراعي أو نائبه ؛
- مدير الشؤون السياسية بوزارة الداخلية أو نائبه ؛
- مديرية الشؤون الإدارية بوزارة الداخلية أو نائبه ؛
- عضوان يعينهما وزير الداخلية ؛

و قد تزايد الاهتمام بالعالم القروي، حيث تم إصدار قوانين ومناهج تهدف إلى تنمية هذه الأراضي بشكل يتلاءم وطموحات المغرب الجديد، فجاء قانون الاستثمارات الفلاحية المؤرخ في 25 يوليوز 1969 الذي يعتبر أهم إصلاح جدري عرفه نظام الملكية الجماعية، ليجعل من هذه العقارات الجماعية المتواجدة داخل الدوائر السقوية أملاك مشاعة بين المستفيدين، يسوغ لهم تفويتها فيما بينهم، وتسجل هذه التفويتات بدون مقابل لدى المحافظة على الأملاك العقارية لان الأراضي الواقعة

[1] - نفس المرجع السابق ، ص- 181 .

داخل دوائر السقي تخضع للتحفيظ الاجباري ، مما يضمن إمكانية استغلالها بطرق عقلانية في أفق تحقيق تنفيذ هذا الرصيد العقاري المهم.

إن حجم الاكراهات و التحديات التي تعرفها الأراضي السلالية جعلت المشرع المغربي بفكر في سن منظومة قانونية جديدة لتجاوز كل الثغرات المرتبطة بتدبير الأراضي السلالية و استغلال هذه الأراضي في التنمية الاقتصادية و البشرية .

أهمية و أهداف البحث :

تكمن أهمية الموضوع ، في اعتبار الأراضي السلالية رهانا أساسيا في سياق الحديث عن الإصلاحات السياسية التي عرفها المغرب منذ صدور دستور 2011 ، كما تتجلى أهداف هذا الموضوع في الاحاطة بأهم المستجدات التي عرفتها هذه الأراضي على المستوى القانوني و التنظيمي و التدبيري ، و محاولة إثارة أهم الاكراهات و الهفوات ، و التحديات الممكنة .

مشكلة البحث:

تحليلا لهذا الموضوع ، ارتأينا أن نطرح الإشكالية الرئيسية التالية :

- **إلى أي حد توفق المشرع المغربي في وضع أسس تشريعية تحد من الاكراهات المرتبطة بتدبير الأراضي السلالية ؟ و ماهي أهم سبل التجاوز ؟**

الأسئلة الفرعية :

لمعالجة الاشكالية الرئيسية ، ارتأينا طرح الأسئلة الفرعية التالية :

- **إلى أي حد ستساهم مسطرة التحديد الإداري في الحد من الاكراهات التدبيرية للأراضي السلالية .**
- **ماهي الضمانات التشريعية الجديدة للوصاية الإدارية على الجماعات السلالية .**
- **ما مدى فعالية مسطرة تحفيظ و تمليك أراضي الجماعات السلالية .**
- **ماهي أهم مقتضيات الحماية القانونية لأراضي الجماعات السلالية .**

منهجية البحث:

للإجابة على التساؤلات التي يطرحها البحث اعتمدنا على المنهج القانوني، و المنهج الوصفي التحليلي، بشكل يتوافق مع بنية البحث و مضمون الإشكالية المطروحة .

خطة البحث :

إن ثغرات و اختلالات الترسانة القانونية المتعلقة بتدبير الأراضي السلالية و تنظيمها ، جعلت المشرع المغربي يعمل على سن قانون جديد موحد رقم 17.62 بشأن الوصاية الإدارية على الجماعات السلالية و تدبير أملاكها ، مصحوبا بمرسوم تطبيقي رقم 2.19.973 المتعلق بتطبيق أحكام القانون 17.62 المذكور أعلاه ، إضافة إلى القانون رقم 17.63 المتعلق بالتحديد الإداري لأراضي الجماعات

السلالية تجاوزا لكل الاكراهات المرتبطة بالأراضي السلالية . فلاشك أن المتأمل في المقتضيات القانونية الجديدة المنظمة لأراضي الجماعات السلالية يلتمس رغبة المشرع في تجاوز الاكراهات التي اعترت المنظومة القانونية السابقة للأراضي السلالية ، و للإلمام بمختلف هذه المستجدات التي سنها المشرع بخصوص تدبير و حماية أراضي الجماعات السلالية، ارتأينا تقسيم هذا البحث إلى أربعة محاور وفق التصميم التالي :

- **المحور الأول : التحديد الإداري لأراضي الجماعات السلالية .**
- **المحور الثاني : الوصاية الإدارية على الجماعات السلالية .**
- **المحور الثالث : تحفيظ و تمليك أراضي الجماعات السلالية.**
- **المحور الرابع : الحماية القانونية لأراضي الجماعات السلالية .**

المحور الأول : التحديد الإداري لأراضي الجماعات السلالية .

حدد المشرع المغربي مسطرة التحديد الإداري لأراضي الجماعات السلالية ، و التي تمر بمجموعة من الإجراءات و المراحل التي تضفي على هذه الأراضي ما يكفي من الاستقرار لتحصينها من أي منازعات مستقبلية . حيث تتم مباشرة عمليات التحديد الإداري للأراضي التي تتوفر فيها قرينة أملاك الجماعات السلالية، قصد ضبط حدودها ومساحتها ومشتملاتها المادية، وتصفية وضعيتها القانونية، وذلك بمبادرة من سلطة الوصاية على الجماعات السلالية أو بطلب من هذه الجماعات[1] . و بالتالي فان مسطرة التحديد الإداري لأراضي الجماعات السلالية ، تبتدئ بمبادرة من طرف وزارة الداخلية بصفتها وصية على الجماعات السلالية[2]، أو بطلب من الجماعة النيابية وذلك بشأن الأراضي التي تتوفر فيها قرينة أملاك الجماعات السلالية قصد ضبط حدودها ومساحتها ومشتملاتها المادية، وتصفية وضعيتها القانونية [3].

و يضم ملف التحديد الإداري لأراضي الجماعات السلالية تصميم مختصر للأراضي المراد تحديدها معززا بتقرير من السلطة المحلية ، و بطاقة تتضمن بيانات و معلومات عن موقع الأرض و

[1] - المادة الأولى من الظهير شريف رقم 1.19.116 صادر في7 ذي الحجة 1440 (9 أغسطس 2019) بتنفيذ القانون رقم 63.17 المتعلق بالتحديد الإداري لأراضي الجماعات السلالية .

[2] - في هذا الصدد تنص المادة 30 من قانون 62.17 بشأن الوصاية الإدارية على الجماعات السلالية وتدبير أملاكها على ما يلي: " يمارس وزير الداخلية أو من يفوض إليه ذلك الوصاية الإدارية للدولة على الجماعات السلالية، مع مراعاة الاختصاصات المخولة لمجلسي الوصاية المركزي والإقليمي، المنصوص عليهما في المادتين 26و22 من هذا القانون .تهدف هذه الوصاية إلى السهر على احترام الجماعات السلالية وجماعات النواب للقوانين والأنظمة الجاري بها العمل، وكذا إلى ضمان المحافظة على أمالك الجماعات السلالية ومواردها المالية وتنميتها."

[3] - إن مبدأ القرينة الذي تنص عليه المادة الأولى من قانون 17.63 يعني أن التحديد الإداري لا ينصب فقط على الأملاك الجماعية الثابتة ملكيتها، و انما يمتد الى تلك التي تتوفر فيها الجماعة السلالية فقط على قرينة أنها تدخل في ملكها حتى لو كان يحوزها الغير حيازة هادئة و علنية و مستقرة، و الا كان من المفروض التنصيص هكذا " يمكن مباشرة عملية التحديد الإداري للأراضي الجماعية " أنظر: العربي مياد " قراءة في المشروع قانون المتعلق بالتحديد الإداري لأراضي الجماعات السلالية " مقال منشور بالموقع الالكتروني للمجلة الالكترونية مغرب القانون / https://www.maroclaw.com / تاريخ الاطلاع السبت 21 ماي 2023 على الساعة 23.18 مساءا.

طبيعتها و حدودها و مساحتها و الجماعة المالكة[1] ، مع تصريح من نواب أراضي الجموع يحمل إمضاء نائب أو عدة نواب ، و يضم كذلك رأي بعض الإدارات كمديرية أملاك الدولة و المياه و الغابات و الأحباس. ثم يرسل بعد ذلك الى سلطة الوصاية التي تعمل على اعداد ملف آخر يوضح موقع الأرض و حدودها و اسمها و المجاورين لها، و ما قد يكون عليها من حقوق عينية و تحملات عقارية[2] .

بعد انتهاء سلطة الوصاية من إعداد الملف المذكور أعلاه تتولى إرساله إلى الأمانة العامة للحكومة، حيث يصدر رئيس الحكومة بناء على اقتراحها مرسوما بإجراء التحديد و تحديد تاريخ الشروع في العمليات . و الذي يبين فيه اسم الجماعة السلالية أو الجماعات السلالية المالكة ، و الإسم الذي يعرف به، و موقعه الجغرافي و حدوده و مساحته التقريبية، و عند الاقتضاء، أسماء المجاورين و القطع الأرضية المحصورة داخله و التحملات و الحقوق العينية المترتبة عليه حسب منطوق المادة الثانية من قانون 63.17 المتعلق بالتحديد الإداري لأراضي الجماعات السلالية.

و يترتب على نشر المرسوم الافتتاحي لعملية التحديد الإداري الآثار التالية [3]:

- منع ابرام أي تصرف يتعلق بالأملاك بالأراضي موضوع التحديد تحت طائلة البطلان، باستثناء الحالات المنصوص عليها في القانون 63.12 بشأن الوصاية الإدارية على أراضي الجماعات السلالية و تدبير أحكامها المشار اليها في المواد : 16 و17 19 و 20و 21 ، و يتعلق الأمر بتوزيع الانتفاع بين أعضاء الجماعة السلالية ، و عقود الأكرية و التفويتات ، و اتفاقات الشراكة ، و المبادلة التي تبرمها سلطة الوصاية سواء عن طريق المنافسة أو التراضي لفائدة الدولة و المؤسسات العمومية و الجماعات الترابية و الجماعات السلالية الأخرى و الفاعلين العموميين و الخواص .
- عدم قبول أي مطلب تحفيظ مقدم من طرف الغير، يتعلق بالأراضي موضوع التحديد الإداري ما لم يكن هذا المطلب تأكيدا للتعرض و في هذا الصدد تنص الفقرة الثانية من المادة الرابعة على ما يلي : " كما لا يمكن، داخل نفس الفترة، قبول أي مطلب تحفيظ مقدم من طرف الغير، يتعلق بالأراضي موضوع التحديد الإداري، مالم يكن هذا المطلب تأكيدا لتعرض مقدم وفقا لأحكام المادتين 6 و9 بعده".

[1] - وفاء جوهر، "التحديد الإداري لأراضي الجموع ، "مداخلة في أشغال الندوة الوطنية المنظمة يومي 22 و23 أبريّل 2016 ،في موضوع أراضّي الجموع وسؤال الحكامة والتنمية الترابّية، مطبعة المعارف الجدّدة بالرباط، طبعة 2018 ، ص 106 .

[2] - حليمة بنت المحجوب بن حفو، "القانون العقاري وفق آخر المستجدات : دراسة نظرية تطبيقية معززة باجتهادات قضائية" ، الطبعة الأولى 2018 المطبعة و الوراقة الوطنية ، ص 298.

[3] - جاء في المادة الثانية من قانون رقم 17.63 المتعلق بالتحديد الإداري لأراضي الجماعات السلالية ما يلي : " ينشر المرسوم المنصوص عليه في المادة 2 أعلاه في الجريدة الرسمية خلال مدة ثلاثين يوما على الأقل قبل التاريخ المحدد لبدء عمليات التحديد الإداري، و يتم إشهار المرسوم المذكور من طرف السلطة المحلية بكل الوسائل المتاحة، خلال نفس المدة. كما يتم خلال هذه المدة، تعليق نسخة من المرسوم المذكور في مقرات السلطة المحلية والمحكمة الابتدائية ومصلحة المحافظة على الأملاك العقارية و مصلحة المسح .

في نفس السياق ، يتبين من خلال مضامين الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون 63.12 المتعلق بالتحديد الإداري لأراضي الجماعات السلالية ، أن المشرع تخلى عن عضوية المترجم و العدلين ضمن لجنة التحديد الإداري و الذين كانا منصوصا عليهما في الفصل الثاني من ظهير 18 فبراير 1924 المنسوخ. حيث تنص الفقرة الثانية من المادة الخامسة من القانون 63.12 المذكور أعلاه على ما يلي : " ... تباشر عملية التحديد الإداري من طرف لجنة تحمل إسم لجنة التحديد الإداري تترأسها السلطة المحلية، و تضم في عضويتها ممثلا عن العمالة أو الإقليم الذي يقع العقار في دائرة نفوذه و نائب أو نواب الجماعة أو الجماعات السلالية المعنية و عند الاقتضاء ممثلا عن سلطة الوصاية، كما تضم مهندسا مساحا طوبوغرافيا أو تقنيا طبوغرافيا ." و هو ما سيشكل مدخلا لحل الاشكالات المرتبطة بتدبير الأراضي السلالية سواء في مرحلة التحديد الإداري للأراضي أو مرحلتي التحفيض و التمليك .

بعد إتمام عمليات التحديد، تودع اللجنة حسب المادة 8 من القانون 17.62 محضر التحديد و التصميم المؤقت للتحديد لدى السلطة المحلية ، و تودع نسخة منهام لدى مصلحة المحافظة العقارية و مصلحة المسح العقاري الواقع بدائرة نفوذها الترابي العقار المعني لاطلاع العموم عليه . و يتم نشر الاعلان في الجريدة الرسمية عن هذا الإيداع و إشهاره بتعليق نسخة منه حسب الكيفية المنصوص عليها في المادة الثانية المشار إليها سابقا ، أي بمقرات السلطة المحلية و المحكمة الابتدائية و مصلحة المحافظة على الأملاك العقارية و مصلحة المسح العقاري و المصالح التابعة لمديرية أمالك الدولة والمياه و الغابات، التي يقع العقار المعني في دائرة نفوذها الترابي .

ضمانا لحقوق الغير ، منح المشرع المغربي لذوي الحقوق تقديم التعرض إما في عين المكان أمام اللجنة المكلفة بالتحديد ، و إما لدى السلطة المحلية المعنية ، خلال أجل ثلاثة أشهر ابتداء من تاريخ نشر الإعلان عن إيداع محضر التحديد و التصميم المؤقت لدى السلطة المحلية ، سواء في تصريح كتابي أو شفوي و في هذه الحالة الأخيرة تحرر السلطة المذكورة محضرا بهذا الخصوص، و تسلم نسخة منه إلى المتعرض ، كما أنها تقوم بتضمين هذه التعرضات في سجل للتعرضات خاص بالتحديد الإداري المعني يتم فتحه لهذا الغرض ، و لا يقبل أي تعرض بعد مضي الأجل المذكور [1]. كما أن هذا التعرض لا تنتج أي أثر حسب المادة 10 من قانون 62.17 إلا إذا تقدم المتعرض على نفقته ، بمطلب تحفيظ تأكيدا لتعرضه و ذلك خلال ثلاثة أشهر الموالية لانقضاء الأجل المحدد لتقديم التعرضات[2] .

[1] - جاء في الفقرة الثانية من المادة 9 من قانون 62.17 المتعلق بالتحديد الإداري لأراضي الجماعات السلالية ما يلي : "تقوم السلطة المحلية بتضمين التعرضات المقدمة إليها سواء كانت كتابية أو شفوية في سجل للتعرضات خاص بالتحديد الإداري المعني يتم فتحه لهذا الغرض".

[2] - جاء في الفقرة الأولى من المادة 10 من قانون 62.17 المتعلق بالتحديد الإداري لأراضي الجماعات السلالية ما يلي : " كل تعرض قدم طبقا للكيفية المنصوص عليها في المادتين 6 و 9 أعلاه لا ينتج أي أثر إلا إذا تقدم المتعرض، على نفقته بمطلب تحفيظ تأكيدا لتعرضه، لدى المحافظة العقارية المختصة، وذلك خلال ثلاثة أشهر الموالية لانقضاء الأجل المحدد لتقديم التعرضات".

في حالة سلوك المسطرة القضائية للتحديد الإداري، فان المتعرض يأخذ مركز المدعي يقع عليه عبء الاثبات، بينما الجماعة التي تم التحديد الإداري لفائدتها تأخذ مركز المدعى عليه . و ذلك طبقا لمنطوق الفقرة الثانية من المادة 11 من قانون 67.12 .

من الملاحظات البارزة بخصوص مسطرة التحديد الإداري ، نجد تجلياتها في منطوق المادة 3 [1] من القانون رقم 17-63 ، المتعلقة بطريقة و وسيلة نشر المرسوم المتعلق بعملية التحديد الاداري لأراضي الجموع، و التي تشكل حيفا في حق ذوي الحقوق من أصحاب الأراضي الجماعية ، و مدخلا اخر للاستيلاء و الترامي على أراضي الغير ، مع العلم أن المشرع يعلم علم اليقين أن طريقة النشر و الاعلان هاته لا تتماشى مع الظروف الاجتماعية و الثقافية و المجالية لغالبية ساكنة و أصحاب الأراضي السلالية ، خاصة و أن المصادقة على عملية التحديد الإداري تصبح لها صفة النهائية الملزمة التي تمنع كل ادعاء بحق من الحقوق السابقة على عملية التحديد، و هو ما أكدته محكمة النقض في قرار لها جاء فيه ما يلي [2] : " إن عملية التحديد الإداري المنصوص عليها في ظهير التحديد الإداري الصادر بتاريخ 1924/02/18 تصبح لها نفس آثار التحفيظ العقاري إذا تم تصديقها بمرسوم " . نفس الحيف نجد تجلياته في الفقرة الثانية من المادة 9 من القانون رقم 62.17 السافة الذكر ، حيث قلص المشرع من أجل التعرض إلى ثلاثة أشهر ابتداء من تاريخ نشر الإعلان عن إيداع محضر التحديد و التصميم المؤقت لدى السلطة المحلية ، و هو عكس الأجل الذي كان محددا في الظهير الشريف الصادر بتاريخ 3 يناير **1916** المتعلق بتحديد أملاك الدولة. فإذا كان التحديد الإداري يهدف إلى ضبط الحالة القانونية للعقار موضوع التحديد الإداري، فإن هذه العملية قد تمس لا محالة حقوق الأفراد ، و هو ما يستدعي إعادة النظر في مضامين المادة 3 و المادة 9 السالفتين الذكر.

عموما، فعملية التحديد ا لإداري للأراضي السلالية إن كانت تجعل العقار محصنا عن كل منازعة فإنها لا تغني عن مسطرة التحفيظ العقاري التي ينبغي اللجوء اليها فيما بعد وفق مسطرة خاصة ،كونها مسبوقة بعملية تحديد أداري مصادق عليه.

المحور الثاني : الوصاية الإدارية على الجماعات السلالية .

من بين المستجدات الهامة التي تضمنها القانون رقم 62.17 بشأن الوصاية الإدارية على الجماعات السلالية و تدبير املاكها ، إصلاح نظام الوصاية الإدارية على هذه الجماعات من خلال

[1] - ينشر المرسوم المنصوص عليه في المادة 2 أعلاه في الجريدة الرسمية خلال مدة ثلاثين يوما على الأقل قبل التاريخ المحدد لبدء عمليات التحديد الإداري . و يتم إشهار المرسوم المذكور من طرف السلطة المحلية بكل الوسائل المتاحة، خلال نفس المدة. كما يتم خلال هذه المدة، تعليق نسخة من المرسوم المذكور في مقرات السلطة المحلية والمحكمة الابتدائية ومصلحة المحافظة على الأملاك العقارية ومصلحة المسح العقاري والمصالح التابعة لمديرية أملاك الدولة والمياه والغابات، التي يقع العقار المعني في دائرة نفوذها الترابي.

[2] في الملف المدني ع 2005/01/01/221، أورده أحمد **14/03/2007** - قرار المجلس الأعلى(محكمة النقض حاليا) تحت عدد 219 صادر بتاريخ **240** .الساخي، م س، ص

إحداث مجالس للوصاية إلى جانب مجلس للوصاية على الصعيد المركزي إلى جانب مجلس الوصاية على الصعيد الإقليمي .

لقد خصص المشرع الباب الخامس من القانون رقم 62.17 للوصاية الإدارية على الجماعات السلالية، وهنا نجد أن المشرع المغربي منح سلطة الوصاية لوزارة الداخلية باعتبارها الوصية على القطاع كما جاء بمستجدات في هذا المجال من قبيل خلق مجلس الوصاية المركزي بالإضافة إلى مجلس الوصاية الإقليمي ، كما منح هذا القانون لسلطات الوصاية الإدارية القيام بأي إجراء أو تدبير إداري أو مالي للحفاظ على أملاك تلك الجماعات ، وتبعا لذلك سيحدث مجلسين لكل اختصاصاته على الشكل التالي:

1- مجلس الوصاية المركزي .

نص المشرع في الفقرة الأولى من المادة 30 من القانون الجديد رقم 62.17 بشأن الوصاية الإدارية على الجماعات السلالية و تدبير املاكها على مقتضى جديد في إطار تكريس سلطة الوصاية المركزية من أجل تدبير أملاك الجماعات السلالية، حيث يترأس هذا المجلس حسب القانون السيد وزير الداخلية أو من يمثله ، و ذلك بهدف الحفاظ على أملاك الجماعات السلالية و موارده المالية و تثمينها ، و السهر على احترام القوانين الجاري بها العمل من طرف أعضاء و نواب الجماعات السلالية حسب منطوق الفقرة الثانية من المادة 30 أعلاه . و يتألف هذا المجلس من ممثلين عن الإدارة و عن الجماعات السلالية[1] . كالتالي [2]:

- ممثل عن السلطة الحكومية المكلفة بالفلاحة ؛
- المدير العام للشؤون الداخلية بوزارة الداخلية أو من ينوب عنه ؛
- مدير الشؤون القروية بوزارة الداخلية أو من ينوب عنه ؛
- ممثل عن الشؤون القروية ؛
- نائبين عن الجماعات السلالية يتم تعيينهما بقرار لوزير الداخلية لمدة سنتين قابلة للتجديد مرة واحدة؛
- و يمكن لرئيس المجلس استدعاء أي شخص يرى فائدة في حضوره بصفة استشارية .

نستنتج من خلال هذا المقتضى نية المشرع في نقل بعض الاختصاصات من المستوى المركزي إلى المستوى الجهوي و الإقليمي ، و ذلك باكتفاء المجلس المركزي ببعض المقتضيات الهامة على الشكل التالي :

[1]) بتنفيذ القانون رقم2019 أغسطس 9 (1440ذي الحجة 7 صادر في 1.19.115. من ظهير شريف رقم32 - المادة . بشأن الوصاية الإدارية على الجماعات السلالية و تدبير أملاكها62.17

[2] بشأن الوصاية الإدارية 62.17) بتطبيق أحكام القانون رقم 2020 يناير 9 (1441 جمادى الأولى 13 صادر في 2.19.973 من المرسوم 46 - المادة .على الجماعات السلالية و تدبير أملاكها

- المصادقة على عمليات الاقتناء أو التفويت أو المبادلة أو الشراكة المتعلقة بأملاك الجماعات السلالية؛
- البث في النزاعات القائمة بين جماعات سلالية تابعة لأكثر من عمالة أو إقليم ؛
- البت في طلبات الإذن برفع اليد عن التعرضات المقدمة من طرف نواب الجماعات السلالية ضد مطالب التحفيظ التي يتقدم بها الغير؛
- المصادقة على اتفاقات أو محاضر الصلح المبرمة بين الجماعات السلالية و الغير؛
- البت في الاستئنافات ضد المقررات الصادرة عن مجالس الوصاية الإقليمية في النزاعات بين
الجماعات السلالية التابعة لنفس العمالة أو الإقليم؛
- إبداء الرأي في كل مسألة يعرضها عليه وزير الداخلية بصفته وصيا على الجماعات السلالية ؛

يحدد بنص تنظيمي عدد أعضاء المجلس و كيفية تعيينهم و مدة انتدابهم و كذا كيفية اشتغال المجلس

2- مجلس الوصاية الإقليمي .

يرأس المجلس الإقليمي للوصاية على الأراضي الجماعية السلالية السيد عامل الإقليم أو من ينوب عنه ، ويتكون بالإضافة إلى عامل العمالة أو الإقليم من رئيس قسم الشؤون القروية بالعمالة أو الإقليم، و رئيس الشؤون الداخلية بذات العمالة ، و السلطة المحلية المعنية ، فضلا عن المدير الإقليمي للفلاحة ، و نائبين من نواب الجماعات السلالية المتواجدة بالإقليم يتم تعينهما بقرار من عامل العمالة أو الإقليم المعني لمدة سنتين قابلة للتجديد مرة واحدة، و يمكن لرئيس المجلس استدعاء أي شخص يرى فائدة في حضوره بصفة استشارية [1].

و يتولى المجلس الإقليمي الاختصاصات التالية [2]:

- المصادقة على لائحة أعضاء كل جماعة سلالية، المعدة من طرف جماعة النواب ؛
- البت في النزاعات بين الجماعات السلالية التابعة للعمالة أو الإقليم المعني، وبين هذه الجماعات ومكوناتها وأعضائها ؛
- البت في الطعون المقدمة ضد مقررات جماعات النواب ؛

[1] - المادة 49 من المرسوم 2.19.973 بتطبيق أحكام القانون رقم 62.17 بشأن الوصاية الإدارية على الجماعات السلالية و تدبير أملاكها، مرجع سابق.

[2] - المادة 33 من القانون رقم 62.17 بشأن الوصاية الإدارية على الجماعات السلالية و تدبير أملاكها، مرجع سابق .

- تتبع تنفيذ جماعات النواب للمقررات الصادرة بشأن أملاك الجماعات السلالية ؛
- الموافقة على استعمال عقار تابع للجماعة السلالية من طرف أحد أعضاء هذه الجماعة لبناء سكن شخصي، مع مراعاة النصوص التشريعية و التنظيمية الجاري بها العمل ؛
- إبداء الرأي بشأن القضايا المعروضة عليه من طرف مجلس الوصاية المركزي .

انطلاقا مما سبق، يمكن القول أن المشرع المغربي بإحداثه لهاته المجالس ،إلى جانب المقتضيات الجديدة المتعلقة بشروط انتخاب نواب الجماعات السلالية المحددة في الباب الأول من المادة 1 إلى المادة 15 من القانون القانون رقم 62.17 بشأن الوصاية الإدارية على الجماعات السلالية و تدبير أملاكها ، و نقله لبعض الاختصاصات ، يكون قد واكب طرح الجهوية المتقدمة و أسس لمطلب " تقريب الإدارة من المواطنين" ، من جهة أخرى نلاحظ رغبة المشرع في حل المنازعات القائمة بين ذوي الحقوق و الحد من بعض التصرفات من قبيل استغلال النفوذ و الترامي على أراضي الغير ، و ذلك عبر تكريس مبدأ "الاختصاص" المخول لكل سلطة على حدة. كما جعل المشرع إحداث هاذين المجلسين بمثابة اليتين للمراقبة على أعمال و تصرفات نواب الجماعات السلالية و ممثلي الإدارات المركزية و اللامركزية المعنيين بتدبير الأراضي السلالية، تجاوزا لأي تلاعب بمصالح و ممتلكات ذوي الحقوق من أصحاب الأراضي السلالية .

المحور الثالث : تحفيظ و تمليك أراضي الجماعات السلالية .

إن حماية أراضي الجماعات السلالية و المحافظة على حقوق المنتفعين بها بصفة فعالة و ناجعة و تيسير إثبات ملكيتها، بات من اللازم تحصين هذا الأخيرة بمجموعة من المساطر القانونية بما يمكن من حدودها و ضبط وضعيتها القانونية ، و لن يتأتى ذلك إلا من خلال تفعيل آليات قانونية تتمثل في مسطرة التحديد الإداري لأراضي الجماعات السلالية السالفة الذكر ، و مسطرة التحفيظ العقاري للقطع الأرضية الفلاحية البورية و تمليكها لفائدة المنتفعين بها من أعضاء الجماعات السلالية .

1- تحفيض الأراضي السلالية .

إذا كان المشرع المغربي أجاز للجماعات السلالية بموجب مضامين القانون رقم **63-17** تصفية أملاكها العقارية عن طريق مسطرة التحديد الإداري ، و التي تعتبر أهم مرحلة من مراحل تحفيظ الأراضي السلالية ، حيث تتم هذه المرحلة بحضور مهندس طوبوغرافي من المحافظة العقارية و ممثلي عن الجماعة السلالية و السلطة المحلية [1]، فإنه و المقابل سمح لهذه الجماعات السلالية بسلوك مسطرة التحفيظ العقاري المنصوص عليها في ظهير التحفيظ العقاري بشأن أملاكها التي تعادل أو تقل 500 هكتار ، بناء على ما جاء في مقتضيات الماد 18 من القانون **62–17** بشأن الوصاية الإدارية على

[1] - محمد بلحاج الفحصي، "المقتضيات الإجرائية والموضوعية لحماية أراضي الجماعات السلالية"، مقال منشور بمجلة المتوسط للدارسات القانونية والقضائية، العدد الرابع (4) طبعة 2017،ص 15.

أملاك الجماعات السلالية و تدبير أملاكها. مع العلم أن المشرع لم ينص صراحة على مسطرة خاصة لتحفيظ هذا النوع من الأراضي، و بالتالي فسكوت المشرع يكون بمثابة تصريح ضمني بأن مسطرة تحفيظ هذه الأراضي لا تختلف عن المسطرة العادية للتحفيظ .

عموما ، تبدأ مسطرة التحفيظ العادية بتقديم مطلب التحفيظ[1] للمحافظة العقارية من طرف نواب الجماعة السلالية، أو مقرر من سلطات الوصاية مباشرة، مشفوعا برأي السلطة المحلية ومعززا بتصميم لموقع العقار المراد تحفيظه، بحيث يتضمن هذا المطلب مجموعة من البيانات [2] الأساسية المتعلقة بطالب التحفيظ، كاسم الجماعة السلالية وموطنها وبيانات متعلقة بالعقار المراد تحفيظه من حيث وصفه وموقعه والاسم الذي يطلق عليه، والبيانات المتعلقة بالحقوق العينية المترتبة عليه وبيانات متعلقة بالحجج والمستندات[3] ، التي تثبت ملكية الجماعة السلالية أو حيازتها للعقار موضوع التحفيظ .

بعد استخلاص واجبات التحفيظ التي تختلف من عقار لآخر حسب المساحة، و موقعه الجغرافي تتم دراسة مطلب التحفيظ. و بعد مرور عشرة أيام يتم تحرير ملخص يتضمن جميع البيانات المتعلقة بالعقار و الساعة و اليوم و المكان الذي ستجري فيه عمليات التحديد للعقار، و يتم نشر هذه الخلاصة بالجريدة الرسمية و تعليقها بالجهات المعنية، المحكمة الابتدائية، و السلطة المحلية، و المجلس الجماعي و إدارة المحافظة العقارية [4].

و حماية لحقوق الأفراد، منح المشرع المغربي كل شخص تمس مسطرة التحفيظ بحقوقه حق التعرض إذا ظن أن إجراءات المسطرة المذكورة تضر به، كما أن الجماعة السلالية تكون معفية من الإثبات إذا ما قدمت مطلب تحفيظها في إطار ظهير 2 غشت **1913**، ذلك أن المتعرض هو الملزم بالإثبات طبقا للفصلين 34 و37 من الظهير المشار إليه سابقا.

2- تمليك الأراضي السلالية .

سن المشرع المغربي أسسا جديدة تمكن أعضاء الجماعات السلالية من تملك قطع فلاحية بورية من أملاك الجماعة السلالية المقيدين بلائحة أعضائها و الملتزمين بإنجاز مشروع استثماري فلاحي بناء على قرار لوزير الداخلية حسب منطوق المادة 20 و أحكام المادة 17من القانون رقم 62.17 بشأن الوصاية الإدارية على الجماعات السلالية وتدبير أملاكها . و تحدد المساحة الدنيا للقطع الأرضية التي يمكن اسنادها على وجه الملكية بموجب قرار مشترك لوزير الداخلية و وزير الفلاحة و الصيد البحري

[1] - الدورية رقم 1202 الصادرة بتاريخ 31 يناير 2020 حول تطبيق المادة 18 من القانون رقم 17-62 فيما يخص مسطرة التحفيظ العقاري لأملاك الجماعات السلالية، وزارة الداخلية، الكتابة العامة، مديرية الشؤون القوية، غير منشورة.

[2] - أنظر المادة 13 من ظهير التحفيظ العقاري المعدل بالقانون 07-14 بتاريخ 24 نوفمبر 2011 .

[3] - حميد اليسسفي، "الأراضي السلالية بمنطقة الفحص أنجرة التحديات والرهانات"، مقال منشور بمجلة البوغاز للدارسات القانونية والقضائية، مكتبة دار السلام، العدد الأول (1) يوليوز 2019 ، ص: 61 -62.

[4] - المادة 18 من ظهير التحفيظ العقاري المعدل بالقانون 07- 14 بتاريخ 24 نوفمبر 2011 .

و التنمية القروية و المياه والغابات ، مع امكانية دمج قطعتين أو أكثر لتكوين المساحة الدنيا المسموح بها طبقا لمقتضيات المادة 21 من القانون رقم 62.17 السالف الذكر .

و لشفافية مسطرة التمليك أحدث المشرع لجنة لهذا الغرض يترأسها عامل العمالة أو الإقليم المعني أو من ينوب عنه ، و هي التي تتولى حصر الملفات المقبولة و الأشخاص المؤهلين للتمليك بواسطة محضر يوقع عليه جميع أعضاء اللجنة ، و تضم هذه اللجنة ممثلين عن المصالح التالية :

- قسم الشؤون القروية بالعمالة أو الإقليم و الذي يتولى كتابة اللجنة ؛
- قسم الشؤون الداخلية ؛
- السلطة المحلية ؛
- المديرية الاقليمية للفلاحة ؛
- نائب أو نواب الجماعة السلالية[1] .

بعد حصر ملفات التمليك المقبولة يحيلها عامل العمالة أو الإقليم مرفقة بمحضر اللجنة على مجلس الوصاية المركزي قصد المصادقة عليها حسب منطوق المادة 23 من نفس القانون رقم 62.17 بشأن الوصاية الإدارية على الجماعات السلالية وتدبير أملاكها ، لتقوم بعد ذلك سلطة الوصاية حسب منطوق المادة 24 من نفس القانون رقم 62.17 السالف الذكر بإبرام عقود التمليك مع المستفيدين ، و تودع مرفقة بدفاتر التحملات و بالملفات التقنية بالمحافظة على الأملاك العقارية قصد تقييدها بالسجلات العقارية ، حيث يتولى المحافظ على الأملاك العقارية تأسيس رسم عقاري في اسم المستفيد من التمليك مع تضمينه الشروط الواردة في دفتر التحملات . و يتحمل المستفيدون من التمليك جميع مصاريف تحرير العقد و تسجيله و تقييده بالمحافظة العقارية .

بعد استيفاء كل المراحل السالفة الذكر، اشترط المشرع لحصول المطالبين بالاستفادة من مسطرة التمليك على "شهادة رفع اليد" التي تودع بالمحافظة على الأملاك العقارية من طرف المستفيد من التمليك، ضرورة إنجاز المشروع المحدد في دفتر التحملات بعد معاينة اللجنة المعنية بالمتابعة و الوقوف على نسبة الانجاز و بحضور المعني بالأمر بعد استدعائه بواسطة رسالة تبليغ ، مع منحه أجل إضافي لإنجاز المشروع أو إتمامه ، و في حالة العكس تقترح اللجنة فسخ عقد التمليك و يحال الملف على مجلس الوصاية المركزي الذي يتخذ قرار الفسخ و الذي يودع بالمحافظة العقارية قصد التشطيب على المستفيد و إعادة تقييد الجماعة السلالية المعنية، و ذلك تطبيقا لمقتضيات المادة 25 من نفس القانون القانون رقم 62.17 بشأن الوصاية الإدارية على الجماعات السلالية و تدبير أملاكها .

إجمالا، و رغم ما تتميز به مسطرة التحفيظ العقاري و التمليك من إيجابيات و سلبيات في تصفية الوضعية القانونية للأ راضي السلالية مقابل الاجراءات المعقدة التي تعتريها ، إلا أننا نستنتج إقرار

[1] - المادة 22 من القانون رقم 62.17 بشأن الوصاية الإدارية على الجماعات السلالية و تدبير أملاكها .

المشرع لمسطرة موازية تؤدي نفس الآثار التي ترتبها مسطرتي التحفيظ العقاري و التمليك ، ألا و هي مسطرة التحديد الإداري المنصوص عليها بمقتضى القانون رقم 17.63 المتعلق بالتحديد الإداري لأراضي الجماعات السلالية ، و التي جاءت بمقتضيات صارمة عكس ما كان معمول به في مقتضيات ظهير 18 فبر اير 1924 و التي أبانت عن حجم القصور الذي يعتريها بسبب الاجراءات المتبعة في تصفية الوضعية القانونية والمادية للعقار و الاثار المترتبة عنها .

و لعل ما يضفي الخصوصية على مسطرتي التحفيظ العقاري و تمليكها للأ راضي السلالية أنه لا يمكن التعرض عليها ، طالما أن المشرع أقر فتح أجالا خلال إجراء عمليات التحديد في المرحلة الممتدة بين إصدار المرسوم القاضي بالموافقة على طلب التحديد الإداري و المرسوم القاضي بالمصادقة عليها، خلال 6 أشهر الخاصة بالتعرضات .

المحور الرابع : الحماية القانونية لأراضي الجماعات السلالية .

أورد المشرع مجموعة من المقتضيات الزجرية الجديدة في القانون رقم 62.17 المتعلق بتنظيم الوصاية الادارية على أملاك الجماعات السلالية و تدبير أملاكها حماية لأراضي الجماعات السلالية من أي اعتداء يستهدف الترامي عليها أو تخريبها. و التي يمكن حصر ها في العقوبات التي تصدر ضد الأفعال التي يرتكبها الأعضاء المنتمين للجماعات السلالية و تناولها المشرع في المادة 34 من القانون رقم 62.17 ، و الأفعال التي يرتكبها الأجانب عن الجماعة السلالية تم تنظيمها ضمن مقتضيات المادة 35 من ذات القانون ، و الأفعال التي يرتكبها الأغيار و أعضاء الجماعة السلالية أو نوابها على حد سواء تم تنظيمها ضمن مقتضيات المادة 36 من نفس القانون رقم 62.17.

و باستقراء مقتضيات التشريعية المذكورة أعلاه ، يمكننا معالجة هذا الشق من هذه الورقة البحثية في التالي :

1- الاعتداء على أراضي الجماعات السلالية أو على حصة أحد أعضاءها.

تعد جنحتي الترامي على أملاك الجماعات السلالية أو على حصة أحد أعضاء الجماعات السلالية من أهم مظاهر الإعتداء التي تطال أراضي الجماعات السلالية أو المنتفعين منها ، و التي نظمها المشرع المغربي ضمن مقتضيات المادتين 34 و35 من القانون 62.17 بشأن الوصاية الإدارية على الجماعات السلالية و تدبير أملاكها، حيث نصت مقتضيات المادة 35 من القانون 62.17 على ما يلي : "دون الاخلال بالعقوبة الأشد المنصوص عليها في القوانين الجاري بها العمل، يعاقب بالحبس ستة أشهر إلى سنة وغرامة من 5000 درهم إلى 20000.00 درهم، مع ارجاع الحالة الى ما كانت عليه، كل من اعتدى أو احتل بدون موجب عقارا تابعا لجماعة سلالية ".

إن المتأمل في مقتضيات المادة 35 أعلاه ، يتلمس رغبة المشرع في الحد و التصدي لظاهرة الاعتداء على أملاك الجماعات السلالية واحتلالها سواء من طرف الاغيار ، أو من طرف أعضاء الجماعة السلالية نفسها. و هو ما نستشفه من خلال مقتضيات المادة 34 من القانون 62.17 أعلاه و

التي جاء فيها : "دون الاخلال بالعقوبات الأشد المنصوص عليها في القوانين الجاري بها العمل، يعاقب بالحبس ثلاثة أشهر إلى ستة أشهر وغرامة من 5000 الى 15000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل عضو في الجماعة السلالية قام بالأفعال التالي:

- منع أو عرقل عمليات التحديد الإداري والتحفيظ العقاري المتعلقة بأملاك الجماعات السلالية بأي وسيلة،
- الترامي على أملاك الجماعات السلالية أو على نصيب أو حصة عضو من أعضائها، أو استغلالها دون سند قانوني ؛
- عرقلة تنفيذ المقررات الصادرة عن جماعة النواب أو مجلسي الوصاية الإقليمي و المركزي ؛
- عرقلة تنفيذ عقود الكراء أو التفويت أو الشراكة أو المبادلة المنصبة على أملاك الجماعات السلالية، والتي تم ابرامها بطريقة قانونية ؛

فالأصل في الاعتداء أو احتلال عقار تابع لجماعة سلالية من قبل أحد الاغيار عن الجماعات السلالية يشكل جريمة يعاقب عليها القانون كما هو وارد في مقتضيات المادة 35 من القانون 62.17،

يعاب على المشرع في هذا الجانب أنه جعل تحريك المتابعة الجنائية بخصوص هذه الجنحة لا يتم بالكيفية المتبعة عادة في تحريك جميع الدعاوى العمومية الأخرى، حيث اشترط ضرورة الحصول على "إذن سلطة الوصاية الإدارية" عند مناقشة الدعوى أمام المحاكم، و هو ما نجد سنده في مقتضبات المادة 5 من القانون رقم 62.17 المتعلق بالوصاية الإدارية على الجماعات السلالية كما يلي: "يمكن للجماعات السلالية، بعد إذن من سلطة الوصاية، أن تباشر جميع الدعوى أمام جميع محاكم المملكة، من أجل الدفاع عن حقوقها و المحافظة على مصالحها". و بالتالي يكون ذهب في نفس الاتجاه الذي جاءت به أحكام الفقرة الأولى من المادة 5 من ظهير 27 أبريل 1919 المعدل بظهير 1963/02/06 ، و التي جاء فيها ما يلي: "حيث إنه "لا يمكن للجماعات أن تقيم أو تؤيد في الميدان العقاري أية دعوى قصد المحافظة على مصالحها الجماعية ولا أن تطلب التحفيظ إلا بإذن من الوصي بواسطة مندوب أو مندوبين معينين ضمن الشروط المحددة في المادة 2.

من جهة أخرى ، نجد مقتضيات المادة 35 من القانون رقم 62.17 المتعلق بتنظيم الوصاية الإدارية على الجماعات السلالية و تدبير أملاكها أوجبت على المحاكم بعد إصدارها للأحكام إرجاع حالة الأراضي المتنازع عليها إلى ما كانت عليه، و ذلك بإزالة كافة مظاهر الترامي و الاحتلال المنصبة على أملاك الجماعات السلالية، و إفراغ المتواجدين فوق العقار الجماعي دون سند قانوني كيفما كانت صفتهم سواء أكانوا أجانب عن الجماعة السلالية أو أحد المنتفعين منها . و بالتالي تكون غاية المشرع بموجب مقتضيات المادتين 34و 35 أعلاه تكمن في توفير الحماية لأعضاء الجماعات السلالية

المنتفعين من أراضيها، متى تعلق الأمر بالاعتداء على حصة أو نصيب أحد أعضاء الجماعة السلالية من طرف عضو أو أعضاء ينتمون أو لا ينتمون إليها .

2- الوثائق المنصبة على أملاك الجماعات السلالية .

سن المشرع بموجب مقتضيات المادة 36 من القانون رقم 17.62 جرائم أخرى سعى من خلالها الى تعزيز الحماية القانونية للصبغة الجماعية لأراضي السلالية، و كذا تحصين التصرفات القانونية التي ترد عليها. حيث ثم التطرق لجنحة التفويت أو التنازل عن عقار سلالي أو عن حق الانتفاع به من خلال مقتضيات الفقرة الأولى من المادة 36 من القانون 17.62 بشأن الوصاية الإدارية على الجماعات السلالية و تدبير أملاكها كما يلي :" دون الاخلال بالعقوبة الأشد المنصوص عليه المنصوص عليها في القوانين الجاري بها العمل، يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وغرامة من 10000 درهم إلى 100000 درهم كل من قام أو شارك بأي صفة في إعداد وثائق تتعلق بالتفويت أو التنازل عن عقار أو بالانتفاع بعقار مملوك لجماعة سلالية خلافا للمقتضيات القانونية الجاري بها العمل " ، و بالتالي يكون المشرع قد أضاف بموجب مقتضيات الفقرة الأولى من المادة 36 أعلاه حماية أخرى لأملاك الجماعات السلالية تنضاف الى الحماية القانونية ذات الصبغة المدنية التي أقرتها مقتضيات الفقرة الثانية من المادة 13 من نفس القانون رقم 62.17 أعلاه ، مع اعتبار أي تفويت خارج القواعد المحددة قانونا في المرسوم التطبيقي رقم 2.19.973 باطلة كقاعدة عامة، مع استثناء هذه القاعدة عندما يؤول الأمر لفائدة الدولة أو المؤسسات العمومية أو الجماعات المحلية، أو الفاعلين الاقتصادين العمومين أو الخواص، و ذلك وفق المساطر الإدارية و القانونية المقررة في المادة 33 و ما يلها من المرسوم التطبيقي المذكور أعلاه.

نظرا للإكراهات المرتبطة بمسطرة منح الشواهد الإدارية التي تنفي الصبغة الجماعية على العقارات، و التي تناولها المشرع ضمن مقتضيات المرسوم التطبيقي رقم 2.08.378 الصادر بتاريخ 28 أكتوبر 2008 بتطبيق القانون رقم 03.16 المتعلق بخطة العدالة ، خاصة المادة 18 المتعلقة بتسليم الشهادة الإدارية بالنسبة للعقار غير المحفظ ، و نظرا لاستغلال بعض الأشخاص لطبيعة الأراضي السلالية و وضعيتها القانونية للقيام بعمليات تحفيظ عقارات هذه الجماعات ، سن المشرع مقتضيات جزرية تطبق على كل من قام أو شارك في إعداد وثائق تنفي الصبغة الجماعية عن عقار تابع لجماعة سلالية ، و ذلك بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وغرامة من 1000 درهم إلى 100000 درهم[1] . حتى يتسنى التصدي بكل حزم إلى مثل هذه التصرفات غير القانونية ، و بالتالي يكون كل من شارك في إعداد تلك الشواهد سواء من نواب الجماعة السلالية أو الاغيار تحت طائلة التجريم . و العقاب.

[1] - المادة 36 من القانون رقم 62.17 المتعلق بتنظيم الوصاية الإدارية على الجماعات السلالية و تدبير أملاكها .

3 - عرقلة عمليات التحديد الاداري و التحفيظ العقاري و تنفيذ العقود القانونية المنصبة على أملاك الجماعات السلالية.

يعتبر التحديد الإداري و التحفيظ العقاري معا من المساطر التي يمكن مباشرتها من أجل تصفية الوضعية القانونية لأراضي الجماعات السلالية بهدف حمايتها و صيانتها و تأمينها، بما يؤدي إلى تطهير الأرصدة العقارية المملوكة للجماعات السلالية، بموجب المنصوص عليها في القانون الجديد 63.17 المتعلق بالتحديد الإداري. فرغم أهمية عمليات التحديد الإداري للأراضي السلالية في حماية و تأمين أرصدتها العقارية ، إلا أنها تصطدم أحيانا ببعض الصعوبات سواء عند منع استكمالها أو عند عرقلة الإجراءات المرتبطة بها من طرف أعضاء الجماعات السلالية نفسها ، و هو ما يؤول إلى إلغاء مطالب التحفيظ التي تتقدم بها مجالس الوصاية أو الجماعات السلالية و تمهيد الطريق للترامي على أملاك الجماعات السلالية .

تجاوزا لهذه الإكراهات ، تدخل المشرع المغربي بموجب الفقرة الثانية من المادة 34 من القانون 62.17 بشأن الوصاية الإدارية على الجماعات السلالية و تدبير أملاكها، و اعتبر أن عرقلة عمليات التحديد الإداري أو التحفيظ العقاري المتعلقة بأملاك الجماعات السلالية من طرف أعضاء الجماعة و بأي وسيلة كانت جريمة مستقلة بذاتها يعاقب عليها بالحبس ثلاثة أشهر إلى ستة أشهر وغرامة من 5000 درهم إلى 15000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين، دون الاخلال بالعقوبة الأشد المنصوص عليها في القوانين الجاري بها العمل.

في سياق اخر ، و لحماية عملية تدبير أملاك الجماعات السلالية ، خاصة اليات التدبير الجديدة التي جاء بها القانون رقم 62.17 المتعلق بتنظيم الوصاية الإدارية على الجماعات السلالية و تدبير أملاكها ، و المتمثلة في التفويت و الكراء و الشراكات و غيرها من الانماط التدبيرية الأخرى التي تنظمها مقتضيات المادة 20 من القانون رقم 62.17 أعلاه 1. و أحكام المرسوم التطبيقي رقم 2.19.973 المتعلقة، بالإجراءات المسطرية الواجبة الاتباع و الجزاءات المدنية المترتبة عن الإخلال بالتعاقدات المبرمة مع الجهات المذكورة أنفا. و ضع المشرع أسسا قانونية للحد من هذه الاكراهات و المتمثلة في مضامين الفقرتين الأولى و الخامسة من المادة 34 من القانون رقم 62.17 [2].

إن الواقع العملي أثبت أن العقود التي يتم إبرامها مع المستثمرين من الخواص أو المؤسسات العمومية و الجماعات الترابية تتعرض للعرقلة من طرف أعضاء الجماعات السلالية، الأمر الذي يترتب

[1] - " يمكن إبرام عقود التفويت بالمراضاة واتفاقات الشراكة و المبادلة بشأن عقارات الجماعات السلالية لفائدة الدولة والمؤسسات العمومية و الجماعات الترابية والجماعات السلالية الأخرى .

[2] - دون الاخلال بالعقوبة الأشد المنصوص عليها في القوانين الجاري بها العمل يعاقب ، بالحبس ثلاثة أشهر إلى ستة أشهر وغرامة من 5000 درهم إلى 15000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل عضو في الجماعات السلالية قام ب :

عرقلة تنفيذ عقود الكراء أو التفويت أو الشراكة أو المبادلة المنصبة على أملاك الجماعة السلالية و التي تم ابرامها بطريقة قانونية

عنه تفويت فرص مهمة على الجماعات السلالية و بالتالي تنمية مواردها المالية و غيرها، لذلك، عمل المشرع نظريا على إضفاء الصغبة الجرمية على كل فعل يقوم به أعضاء الجماعات السلالية يترتب عنه عرقلة تنفيذ العقود و الاتفاقات المبرمة بطريقة قانونية مع الجماعات السلالية أو الوصي عليها، و وفق النظم المسطرية المقررة في المرسوم التطبيقي ، و بالتالي معاقبته بالعقوبة المنصوص عليها في المادة 34 من القانون 62.17 ،

إن هذه المقتضيات تسودها الضبابية على مستوى التنزيل، ما دامت نية المشرع تبقى غامضة من خلال المغزى من منح إدارات الدولة و الخواص حق الانتفاع و الكراء و الشراكة و التفويت ، هل هو حق يراد به باطل ، أو هو تمهيد لتصفية الأراضي السلالية بشكل قانوني و نزع حق الملكية من ذوي الحقوق لفائدة إدارات الدولة و الخواص .

خـاتـمـة .

حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية أن نقف عند أهم المستجدات التشريعية التي أتى بها المشرع المغربي ، انطلاقا من القانون رقم 17.63 المتعلق بالتحديد الإداري لأراضي الجماعات السلالية ، إضافة إلى القانون رقم 17.62 بشأن الوصاية الإدارية على الجماعات السلالية و تدبير أملاكها ، المصحوب بالمرسوم التطبيقي رقم 2.19.973 المتعلق بتطبيق أحكام القانون 17.62 المذكور أعلاه . كما أنه لابد من الإشارة إلى أن ورقتنا البحثية هاته لا تزعم الكمال على مستوى مقاربة الموضوع بشموليته، فهو معقد في تفاصيله ، مما يجعل ملامسة جميع جزئياته أمر صعب المنال ، و حسبنا في ذلك أجر المجتهد إن أصاب.

خلاصة القول ، إن المستجدات التشريعية التي جاءت بها أحكام القانون رقم 62.17 ، و القانون رقم 63.17 ، و القانون 64.17 ، و الدوريات الصادرة عن وزارة الداخلية ، كل ذلك جاء من أجل القطيعة مع مظاهر القصور التي كانت تعتري ظهير 27 ابريل1919 ، و مراسيمه التطبيقية ، الأمر الذي جعل من المشرع محاولة إصلاح المنظومة القانونية للأراضي السلالية بشكل يحد من النزاعات و التصرفات الواردة عليها، فقد تضمنت من هذه المنظومة القانونية مستجدات تشريعية جديدة ، من أبرزها العمل بمبد أ المساواة بين الجنسين ، و كذا منح إمكانية تفويت الأراضي السلالية للخواص ، و غيرها من الأمور الأخرى المرتبطة بتدبير أملاكها .

بالرغم من هذه الترسانة القانونية الجديدة ، و ما تحمله في طياتها من أمور إيجابية ، إلا أن الأمر لم يخلوا من بعض النواقص و الأعطاب التدبيرية ، و ارتباطا بهذا قررنا الوقوف على بعض التوصيات كما يلي:

- تحديد آجال معقولة لسريان مسطرة التحديد الإداري ؛
- تدعيم مرحلة الاشهار بوسائل ذات فعالية تروم حماية حقوق الأغيار كالتبليغ الشخصي ؛

- تمديد آجال التعرض على قرار التحديد الإداري ؛
- التنصيص على إمكانية فض النزاعات أمام القضاء ، خاصة في الحالات التي تمس فيها مسطرة التحديد الإداري بحقوق الأفراد ؛
- التنصيص على إمكانية الطعن في قرارات مجالس الوصاية أمام المحاكم الإدارية و تعليل قراراتها تفعيلا للمقتضى الدستوري "حق التقاضي" و اعتبار أن كل قرار إداري قابل للطعن طبقا للنصوص القانونية المعمول بها ؛
- إعادة النظر في شرط المساحة المطلوبة لتمليك الأراضي لأحد أفراد الجماعات السلالية ، و تبسيط مسطرة التمليك لأصحاب الأراضي السلالية من المقيدين في لوائحها ؛
- تكوين و تأهيل نواب الجماعات السلالية ، بما ينسجم مع الأدوار و المسؤوليات الجديدة الملقاة على عاتقهم
- إشراك المجتمع المدني في القضايا المرتبطة بتدبير الجماعات السلالية .

المراجع .

- ألبير عياش، "المغرب والاستعمار"، الطبعة الأولى ، منشورات دار الخطابي- الدار البيضاء، سنة 1985.
- حميد اليسسفي، "الأراضي السلالية بمنطقة الفحص أنجرة التحديات والرهانات"، مقال منشور بمجلة البوغاز للدارسات القانونية والقضائية، مكتبة دار السلام، العدد الأول (1) يوليوز 2019 .
- حليمة بنت المحجوب بن حفو، "القانون العقاري وفق آخر المستجدات : دراسة نظرية تطبيقية معززة باجتهادات قضائية" ، الطبعة الأولى ، المطبعة و الوراقة الوطنية ، سنة 2018 .
- محمد بلحاج الفحصي، "المقتضيات الإجرائية والموضوعية لحماية أراضي الجماعات السلالية"، مقال منشور بمجلة المتوسط للدارسات القانونية والقضائية، العدد الرابع (4) ، سنة 2017 .
- وفاء جوهر، "التحديد الإداري لأراضي الجموع ، "مداخلة في أشغال الندوة الوطنية المنظمة يومي 22 و23 أبريْل 2016 ،في موضوع أراضِي الجموع وسؤال الحكامة والتنمية الترابْية، مطبعة المعارف الجدّدة بالرباط، سنة 2018 .
- الظهير شريف رقم 1.19.116 صادر في7 ذي الحجة 1440 (9 أغسطس 2019) بتنفيذ القانون رقم 63.17 المتعلق بالتحديد الإداري لأراضي الجماعات السلالية .

- القانون رقم 62.17 بشأن الوصاية الإدارية على الجماعات السلالية و تدبير أملاكها ،الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.19.115 بتاريخ 9 غشت 2019 .
- ظهير التحفيظ العقاري المعدل بالقانون 07-14 بتاريخ 24 نوفمبر 2011 .
- ظهير رقم 1-59-172 المنشور بالجريدة الرسمية بتاريخ 9 ماي 1959 صفحة 1120 .
- المرسوم التطبيقي رقم 2.19.973 الصادر بتاريخ 9 يناير 2020 بتطبيق أحكام القانون رقم 62.17 بشأن الوصاية الإدارية على الجماعات السلالية و تدبير أملاكها
- قرار المجلس الأعلى(محكمة النقض حاليا) تحت عدد 219 صادر بتاريخ **14/03/2007**في الملف المدني ع 2005/01/01/221، أورده أحمد الساخي، م س .
- قرار عدد 136 صادر بتاريخ 9 ماي 1979، منشور بمجلة قضاء المجلس الأعلى (مرصد الاجتهاد القضائي)عدد 30 ، سنة 1982.
- الدورية رقم 1202 الصادرة بتاريخ 31 يناير 2020 حول تطبيق المادة 18 من القانون رقم 17-62 فيما يخص مسطرة التحفيظ العقاري لأملاك الجماعات السلالية، وزارة الداخلية، الكتابة العامة، مديرية الشؤون القوية، غير منشورة.
- دليل الأراضي الجماعية مديرية الشؤون القروية ، وزارة الداخلية .
- Paul Decroux .Droit foncier Marocain. Edition la porte. Imprimer sur les presses des éditions marocaines et internationales.tanger.1977.

قصور التخزين في الصحراء الجزائرية (قصر بنت الخص أنموذجاً).

Storage ksours In The Algerian sahra (ksar Bent Al-Khas As A Model)

بكارة بن عامر[1]

ملخص:

إن الحديث عن القصور الصحراوية يقودنا الى تلك التجمعات البشرية التي اجتمعت حول موارد أساسية، ما أهلها في استقرارها ببنائها البسيط الى إنشاء مدن أو تكتلات سكنية متراصة ومتلاحمة فيما بينها محصنة بسور وأبراج، توفر بذلك متطلبات الاستقرار لتلك الفئة البشرية المتجانسة والمترابطة في الدم والعقيدة والثقافة، ويعكس انتشار القصور الصحراوية وامتدادها وتقاربها بمدى أهميتها التجارية كمراكز استراحة وتزود للقوافل عند ملتقى السهل بالجبل والصحراء، وكحلقة صلة بين مدن الساحل والجنوب، غير أن ما نريد الإشارة إليه هو تواجد لنوع من القصور ذي نمط إقتصادي بعيداً عن السكن حيث يتجلى الهدف الأساسي من بنائه في تخزين المحاصيل الزراعية والمنتجات الحيوانية، ويعد قصر بنت الخص من النماذج النادرة بين القصور الصحراوية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: قصر، تخزين، صحراء، قوافل تجارية، تجمعات بشرية.

Abstract:

Talking about desert ksours leads us to those human gatherings that gathered around basic resources, which enabled them, in their stability, with their simple construction, to establish cities or residential blocs, compact and cohesive among themselves, fortified with fences and towers, thus providing the requirements of stability for this group of human beings that are homogeneous and interconnected in blood, faith and culture. The spread, extension and convergence of desert ksours reflects their commercial importance as resting places and supplies for caravans at the confluence of the plain with the mountain and the desert, and as a link between the cities of the coast and the south. However, what we want to point out is the existence of a type of ksours with an economic style away from housing, where the main objective of its construction is to store agricultural crops and animal products, and the ksar of Bent Al-Khas is one of the rare models among the desert ksours in Algeria.

Keywords: Palace, storage, desert, commercial caravans, human gatherings

[1] - دكتوراه في علم الآثار المغرب الإسلامي .أستاذ محاضر ب بجامعة تامنغست الجزائر. البريد الالكتروني: benameurbekkara56@gmail.com

1. مقدمة:

تعد أنماط القصور الصحراوية انعكاساً للبيئة السائدة التي فرضت بظروفها الطبيعية والاجتماعية إلى إيجاد مخطط يتناسب والمحيط الطبيعي، فقد أثرت البيئة الحارة على توجيه الإنسان إلى الداخل، سواء كان المسكن أو القصر لتوفير عامل الحماية من الظروف المناخية، كما أصبحت العمارة تعبر كذلك عن الوظيفة باعتبار القصور الصحراوية مراكز عبور للقوافل التجارية ومواكب الحجيج، بالإضافة إلى كونها مراكز تخزين للمحاصيل الزراعية والمنتجات الحيوانية لقبائل البدو والرحل، مما يستدعي تأمينها من المخاطر والغزاة وذلك بإحاطتها بسور وأبراج، كما أدت هذه الظروف إلى ابتكار نمط يتمثل في شكل مخطط قصر بنت الخص وهو نوع من القصور المخصصة للتخزين بعيداً عن السكن في شكل هندسي متناسق.

- **أهداف البحث:** تهدف هذه الدراسة إلى تبيان هذا النوع من القصور ذات الخاصية الاقتصادية ودراسة أهم مكوناته المعمارية مع إيجاد تفسير لسبب تواجد هذا النمط من القصور في هذه المنطقة على نقيض باقي القصور الأخرى.

- **منهجية البحث:** اعتمدنا عدة مناهج منها المنهج التاريخي في تتبع المسار التاريخي للقصر بالإضافة إلى المنهج التحليلي المقارن من خلال دراسة وتحليل مكونات القصر المعمارية ومقارنتها مع القصور الشبيهة له.

- **الإشكالية:** أول ما يثير التساؤلات في هذه الدراسة هو البحث عن أصل مخطط القصر هل هو نمط محلي أو ذي تأثيرات خارجية بالإضافة إلى أهمية القصر في المنطقة.

- **الفرضيات:** هناك عدة فرضيات تتبادر للأذهان، أولها طبيعة القصر وشكله المعماري النادر بالمنطقة والصحراء بشكل عام، لا يخضع إلى الظروف المناخية بقدر ما هو نتاج خبرات وأفكار مستوردة، ثانياً أصل المخطط والمصدر الذي نسخ منه القصر يقودنا وبشكل كبير إلى مكان تواجد القبيلة أول مرة والمراحل التي تبعتها أثناء ترحالها وهي طبعاً قادمة من الجهة الشرقية، ثالثاً وأخيراً إمكانية وجود إحتكاك وتبادلات تجارية وثقافية مع الجهة الغربية ونقصد بذلك المغرب الأقصى.

- **الاستنتاجات:** من خلال الدراسة توصلنا إلى بعض الاستنتاجات حول نمط القصر وسر بنائه في منطقته وظروف بنائه وهي كالآتي:

- بني القصر في فترة لاحقة من استقرار القبيلة الهلالية في منطقة الجنوب الغربي.

- عرفت المنطقة تطور اقتصادي كبير نتج عنه حركة تجارية واسعة في المنطقة وثروة كان لابد من تخزينها وحمايتها وبهذا أنشأ قصر بنت الخص.

- توسع الحركة التجارية إلى غاية فقيف أدخل هذا النمط من العمارة الصحراوية متأثراً بقصور المغرب المخصصة للتخزين.

2. تحديد المعطيات الجغرافية والفلكية:

يقع قصر بنت الخص على بعد (110كلم) جنوب غرب ولاية البيض، على السفح الجنوبي للأطلس الصحراوي، يبعد عن قصر الغاسول حوالي (50 كلم) وعن قصر سيدي الحاج الدين (25كلم) وعن قصور الأبيض سيدي الشيخ بحوالي (90كلم).

شُيّد قصر بنت الخص على الضفة اليسرى لوادي سَقّر بمنطقة تسمى عين العمارة وسط سلسلة جبلية تتجه من الشمال إلى الشرق لا تتعدى قممها (1000م) تمنح القصر الحماية الطبيعية، حيث يرتفع القصر بحوالي (835م) عن سطح البحر كما تبين طبوغرافية المكان نسبة الميل بين (6% إلى 12%) هذا الارتفاع يمنح القصر ميزة الإشراف على واحة النخيل ومساحة شاسعة من الأراضي (Lila A Et J :2017, 122) (أنظر الصور رقم:1و2و3) و(أنظر المخطط رقم:1).

1.2 التضاريس والشبكة المائية:

ينتمي قصر بنت الخص إلى منطقة الصحاري فهو يعد بوابة الصحراء من الجهة الجنوبية الشرقية بالنسبة للولاية وهو بذلك يشرف على منطقة تنعدم بها الجبال والمرتفعات ما عدى بعض الهضاب تُعرف محلياً بالقور والضايات وهي منتشرة عبر المنطقة كمنارات لمراقبة القوافل والقبائل المعتدية.

تحتوي المنطقة على العديد من الشطوط التي تحتفظ بالماء كخزان، بالإضافة إلى الأودية التي تصب وتنتهي في الصحراء منها واد سَقّر الذي يمر بجانب القصر (أنظر المخطط رقم:1) والذي يستمد مياهه وجريانه من أودية الشمال واد المالح، واد الميلح، واد البيضة وواد الشقة وغيرهم، بالإضافة إلى المنابع المائية والآبار مثل بئر ثلجة، عشية، تكير وزرارة (Lila A Et J :2017, 52) وحاسي النخلة، والمنابع المائية كعين لعمارة التي سميت عليها المنطقة التي يوجد بها القصر.

2.2 المناخ والغطاء النباتي:

يسود المنطقة مناخ صحراوي حار وجاف معظم السنة تتخلله بعض الأمطار القليلة في فصل الشتاء، مما انعكس على الغطاء النباتي إذ تبدو الأرض جرداء قاحلة وشبه خالية من النباتات باستثناء النباتات القصيرة والمقاومة للجفاف مثل الحلفاء، الشيح، السناغ، بالإضافة إلى واحة النخيل جنوب القصر وعلى ضفاف واد سَقّر التي تمنح القصر بعض الرطوبة والهواء الرطب.

3. مفهوم القصر الصحراوي:

الشكل العام للقصر الصحراوي، عبارة عن تجمعات سكانية تظم مجموعة من الأحياء ذات قرابة دموية تفصل بينها شوارع ضيقة وملتوية تلتقي عند رحبة القصر، وأحيانا يتوسط القصر قصبة محصنة للاحتماء بها أثناء الغارات، كما يحاط القصر بسور سميك مدعم بأبراج وقد يعوض السور بالجدران الخارجية للمنازل على غالبية القصور.

إن محاولة دراسة القصور الصحراوية يقودنا إلى بداية تأسيسها فمنها ما هو مرتبط بشخصية دينية أو اجتماعية يؤرخ بها القصر، "إذ يظهر المصلحون مع ضعف الحالات الاجتماعية" (خليفة عبد القادر:2011، 91) ومنها ما هو مرتبط بالقدم والحداثة ومنها ما ارتبط بموضع مكان، أو استمد اسمه

من لونه أو صفة، وقد تختلف القصور فيما بينها من حيث الشكل العام أو مواد البناء المستعملة أو في اختلاف أو غياب بعض العناصر المعمارية نظير الاختلاف في الموقع أو الظروف التي كانت سائدة آنذاك والتي تحكمت في تخطيط القصر (حملاوي:2006، 22-23).

4. لمحة تاريخية عن القصر:

يعود القصر حسب الدراسات الفرنسية والمعتمدة على الروايات الشفهية إلى شخصية الأميرة الهلالية أمباركة بنت الخص والتي يعود نسبها إلى عمر بن هلال بن صعصعة بن بكر بن هوازن حيث استقروا في منطقة الزاب بالشرق الجزائري لينتقلوا بعدها إلى الجنوب الغربي إلى منطقة بريزينة وذلك بين القرنين (11م/13م) (Lila A Et J :2017 ,123).

خضعت كل المنطقة إلى غاية فقيف لقبيلة بني عامر، وعلى رأسهم مباركة بنت الخص ابنة أحد أمرائهم والتي تكون قد عاشت ما بين القرنين الرابع عشر والخامس عشر للميلاد (14م/15م) وخَلَفَت والدها على إمارة امتدت من منطقة أربوات شمالاً إلى المنيعة جنوباً، ومن منطقة العمور شرقاً إلى توات غرباً، حيث أسست عدة قصور منها: قصر عين العمارة (نواحي بريزينة) الصبيحي (بعين العراك)، جبل بونقطة (نواحي أربوات) وامتد سلطانها حتى توات والمنيعة (basee :1905 ,25) هذا بالإضافة إلى حفر وبناء الآبار مثل بئر ثلجة، عشية، تكير وزرارة ويعد هذا الأخير نقطة وصل بين طريق القليعة ، ورقلة، البيض ومتليلي، حيث بني بالحجارة المتقنة الصنع بعمق (20م) وعرض (2م) ، يحتوي جانب من داخل البئر على غرفة مقببة تتسع لـ 20 إلى 25 شخص يتم الوصول إليها من خلال درج مصنوع من الحجارة البارزة. (Paul solleillet:1875 ,69)

عاشت هذه القبيلة طويلاً في قور بريزينة حتى القرن (17م) (basee :1905 ,26)، وقد ارتبط اسمها في الموروث الشفهي بصراعها مع السلطان الأكحل بعد حصاره لها في حصنها الشهير الموجود بمنطقة قور بريزينة (basee :1905 ,15-21).

لقد عُرِف في مصادر التاريخ كل من أبي الحسن علي المريني (1331م/1351م) والباي محمد الكبير (ت1798م) بلقب السلطان الأكحل[i] (الناصري: 1954، 118) وذلك بسبب سمرة بشرتهم، كما عَرفت المنطقة وقصورها توغل هاذين القائدين فيها، كما نجد في الموروث الشفهي لأهل المنطقة أن السلطان الأكحل حاصر قصر بنت الخص وقصر البنود وغيرها من القصور دون تحديد من هو هذا السلطان، غير أننا نرجّح أن يكون أبو الحسن المريني هو شخصية السلطان الأكحل الغامضة التي نجدها في الروايات الشفهية عبر كامل المنطقة نظراً لتوغله الكبير عبر قصور الصحراء وتدميره لها وتشريد العديد من سكانها، إذ تتوافق سنوات غزوه للصحراء مع فترة حكم الأميرة الهلالية القرن (8هـ/14م)، في حين اقتصر توغل الباي محمد الكبير على تأديب وإخضاع القصور لحكم الدولة العثمانية وذلك مع نهاية القرن (18م) وهي فترة كانت فيها القبيلة الهلالية قد غادرت المنطقة نحو المنيعة وذلك في القرن (17م).

5. وصف القصر:

بني القصر من الحجارة على الحافة اليسرى لوادي سفر، يأخذ القصر شكل هندسي شبيه بالمثلث متساوي الأضلاع فهو مدبب يتجه ضلعاه نحو الشرق وقاعدته نصف دائرية نحو الشمال والجنوب الغربي، بمساحة قدرها (32. 5364م^2) حيث يتواجد القصر في موقع بين الجبال والمرتفعات لا يمكن تمييزه مما يمنحه حاجز دفاعي طبيعي، بني القصر على منحدر مما منحه شكل متدرج (أنظر الصورة رقم:2و3).

يحيط بالقصر سور دفاعي يبلغ طوله (241م) ويصل إرتفاعه إلى (10 أمتار) به فتحات يتقدمه ممر دائري كممشى للحراس، كما يتخلل السور برجين للمراقبة من الناحية الشمالية الغربية للقصر ومن الجنوب، للقصر مدخلين مدخل رئيسي يؤدي إلى رواق يفضي إلى الساحة المركزية أو الرحبة وآخر ثانوي يؤدي إلى منزل الحاكمة (أنظر الصور رقم:5و6و7).

يخلو القصر من الشوارع والأزقة على نقيض باقي القصور الأخرى فمركز القصر عبارة عن دار الحكم وهي مجموعة مخازن وقاعة لاستقبال الوفود والتشاور، كما نجد مسجد صغير ومنزل الحاكمة وهو الوحيد الذي يحتوي على مطبخ وغرف قد يكون منزل حارس المخازن مثل قصور المغرب الأقصى (أنظر المخطط رقم:9)، أما بقية عناصر القصر فأغلبها غرف للتخزين عبارة عن (20) خلية ذات غرفتين وثلاثة غرف مما يمنح القصر خاصية اقتصادية وهي التخزين بعيداً عن السكن.

6. تنميط القصر:

تشير الدراسات المقدمة حول أنماط القصور الصحراوية إلى هذا النوع ذي الخاصية الاقتصادية، ويعرف بالنمط الدائري العربي عند كابوت راي (capot :1956,18) والذي ظهر مع بداية القرن (5هـ/11م) وهو نمط متطور مخصص لخزن الحبوب، عبارة عن حجرات لتخزين المحاصيل الزراعية (Lila A Et J :2017 ,145-148) ذو شكل دائري مثل قصر تازولت البالي وقصر المنيعة (أيوب: 1988،139) بالإضافة إلى قصر بنت الخص (بكارة: 2019، 175) ويعودا كلا الأخيرين إلى الأميرة الهلالية.

في دراسة أخرى ميدانية قام بها الباحث إشاليي بقصور الجنوب الغربي (Echalier:1968 ,84-85) يشير إلى نمطين :

- <u>النمط الأول:</u> مباني ضخمة مبنية على هضبة طبيعية يحيط بها سور مبني من الحجارة تأخذ شكلاً دائرياً يستعمل في العادة لتخزين المحاصيل الزراعية والمنتجات الفلاحية، كما يلجأ إليه السكان عند الخطر، هذا النوع نجده يطابق قصر بنت الخص باعتباره مخصص للتخزين.
- <u>النمط الثاني</u>: أكثر تطوراً من النمط السابق يعود إلى القرن (4هـ/10م) عبارة عن قصور ذات شكل شبه دائري مبنية على ربوة مهيأة يحيط بها سور بدون أبراج، مثال على ذلك قصر تيميمون والقصر محل الدراسة.

يعتبر قصر بنت الخص من النماذج النادرة بين قصور الجنوب الغربي وحتى الصحراء، وهو يشبه في مخططه ووظيفته قصور المخازن بالمغرب، خاصة وانه يحتوي على غرف تخزين ومسكن وحيد لحارس المخازن، هذا النمط من القصور عبارة عن مجموعة من الغرف التي قد يصل عددها إلى المائة أو أكثر أو بين (15 و50) غرفة، وهي شبيهة بخلايا النحل، قد تكون فوق بعضها البعض مثل قصور تونس، أو مصطفة بجانب بعضها البعض مثل القصر محل الدارسة (علي حملاوي،2001م، ص21).

7. العناصر المعمارية للقصر:

1.7 السور الدفاعي:

يحيط بالقصر سور من الحجارة يبلغ طوله (241م) وارتفاعه يصل إلى (10م)حسب طبوغرافية الأرض المنحدرة من الشمال إلى الجنوب، يتقدم السور ممر للمشاة أو حراس القصر يبلغ طوله (222.30م)وعرضه (1.50م) وارتفاعه (1م) يتخلله برجين للمراقبة أحدهما في الجهة الجنوبية الشرقية يشرف على مراقبة جهة واد سقّر والآخر في الجهة الشمالية الغربية يشرف على الواحة ومنبع الماء (أنظر الصورة رقم:5و6و7) و(أنظر الشكل رقم: 1و2).

تأخذ الأبراج شكل المربع أبعاده (2م×2م) وبارتفاع يصل إلى (5م) لها مدخل منخفض وفتحات في باقي جدرانها للمراقبة أبعادها (0.25م×0.30م)، يتقدم الممشى خندق مبنى بالحجارة عبارة عن جدار يرتفع إلى (1م) يحيط بالممشى من الجهة الشمالية والجهة الغربية (أنظر الصورة رقم:6و7).

2.7 المداخل:

المدخل الرئيسي للقصر في الجهة الجنوبية باتجاه واد سقّر، يبلغ عرضه (4.21م) وارتفاعه يصل إلى (6.65م) عبارة عن ألواح من جذع النخل، يفضي إلى سقيفة مغطاة بجذوع النخل والجريد، يبلغ طول السقيفة (7م) على جوانبها نجد مصطبة من الحجارة مخصصة للجلوس (أنظر الصورة رقم:8و9).

على يسار المدخل نجد حجرة للمراقبة ذي شكل مستطيل ملتصقة بالسور الخارجي للقصر لها مدخل ومخرج عرضه (1م) يوصلان إلى مدخل القصر، كما تحتوي الحجرة على فتحات للمراقبة تطل على الجهة الجنوبية للقصر (أنظر الصور رقم:8و9).

على يمين المدخل الرئيسي للقصر نجد مدخل ثانوي عرضه (3.35م) وارتفاعه (5.65م) يؤدي مباشرة إلى ساحة القصر(أنظر الصورة رقم:9).

3.7 المسكن:

يعتبر المنزل الوحيد داخل القصر، يقع في الزاوية الجنوبية الغربية للقصر بجانب المدخل الرئيسي تبلغ مساحته (305م^2)، جدرانه من الحجارة وتسقيفه عبارة جذوع النخل يعلوها الجريد أو الكرناف (أنظر المخطط رقم:4).

يأخذ شكل المستطيل، له أربع واجهات أهمها الواجهة الشرقية طولها (21م) تحتوي على مدخل المسكن، حيث على يساره في الزاوية الشمالية الشرقية نجد حجرة لحراسة المسكن عبارة عن غرفة

صغيرة مربعة الشكل أبعادها (2.50م x 2م) يتم الدخول لها من خلال باب يطل على فناء المنزل عرضه (0.80م) وارتفاعه (2م) يصل ارتفاع سقف غرفة الحراسة إلى (2.30م) وعلى جدرانها ثلاث فتحات للمراقبة مستطيلة الشكل (0.30م×0.40م) تطل على رحبة القصر ومدخل المسكن، ترتفع عن أرضية الحجرة (1.60م) (أنظر الصورة رقم:11).

يتوسط الواجهة الشرقية مدخل المسكن بعرض (1.50م) وارتفاع (2.10م) تتقدمه عتبة ترتفع عن أرضية الفناء (0.45م) يفضي إلى فناء فسيح مساحته (110م^2) تفتح عليه الغرف باتجاه الشرق، مقابل مدخل المسكن نجد مطبخ أبعاده (6.70م×4.50م) يطل على الحوش عبر باب عرضه (0.90م) وارتفاعه (2م) تتقدمه عتبة ترتفع (0.45م) على مستوى أرضية الفناء، تتوسط الغرفة دعامة حجرية تبرز من الجدار (2م) وسمكها (0.60م) تقسم الغرفة إلى جزئين، كما تحتوي الغرفة على موقد للطهي تعلوه مدخنة في الزاوية الشمالية الشرقية للغرفة تخترق السقف، على يسار المطبخ نجد غرفة أبعادها (7.40م×4.40م) لها مدخل يطل على الحوش عرضه (0.90م) وارتفاعه (2م) تتوسط الغرفة ثلاث دعامات اثنان منهما مصمتتان تبرزان من الحائط الشمالي والجنوبي (1.40م) تتوسطهما دعامة عرضها (0.60م) وطولها (1.60م).

على يسار مدخل المسكن نجد غرفة استقبال أبعادها (7.30م x3.80م) تطل على الحوش، يتم دخولها عبر باب عرضه (0.90م) وارتفاعه (1.70م) تتقدمه عتبة ترتفع عن أرضية الفناء (0.45م) تتوسط الغرفة دعامتان أبعادهما (0.80م×1م)، (1م×1م) كما يوجد على يمين باب الغرفة موقد تعلوه مدخنة تخترق السقف، بالإضافة إلى فتحتان للتهوية تكتنفان باب الغرفة وتطلان على الحوش أبعادهما (0.60م×0.50م) ترتفع عن أرضية الغرفة (1.10م) وأخرى تطل على الفناء الثاني أبعادها (0.40م×0.40م)، بالإضافة إلى نافذة في أعلى الجدار تطل على الشارع من الواجهة الشرقية أبعادها (0.40م×0.40م).

يحتوي المسكن على فناء ثاني صغير مساحته الإجمالية (45.50م^2) يتم الدخول له من خلال باب عرضه (1م) يطل على الحوش الأول تتقدمه عتبة، على يمينه نجد باب عرضه (1م) تتقدمه عتبة تفضي إلى غرفة نوم أبعادها (6.40م×4.70م) قسمت الغرفة بشكل طولي إلى قسمين بواسطة جدار طوله (5م) وسمكه (0.60م) تاركا فراغا بين الجزأين بعرض(1.50م)، يقابل باب الفناء الثاني مرحاضين أبعادهما (1.25م×1.20م) و(1.80م×1.20م)، على يسار المرحاض نجد باب عرضه (1.10م) وارتفاعه (2م) تتقدمه عتبة تفضي إلى غرفة أبعادها (7.30م×2.20م) خالية من الفتحات عبارة عن مخزن.

سطح المسكن مدرج بحيث غرفة تعلو عن الأخرى بحوالي (0.40م) ويميل السطح قليلاً نحو الفناء حيث تصرف الميازيب مياه الأمطار، أحيط سطح المسكن بساتر من جهة سور القصر بحيث يصل علوه إلى (1م).

4.7 الساحة والرحبة:

تحتل الجزء الأكبر من مساحة القصر، إذ تبلغ مساحتها حوالي (2000م^2)، لها شكل شبه دائري، أرضيتها ترابية تسمح باستيعاب أكبر قدر من الجمال المحملة بالسلع والمحاصيل الزراعية، تفتح عليها المخازن، مما تسمح بوصول الضوء وأشعة الشمس إلى كل غرف التخزين داخل القصر (أنظر المخطط رقم:1) و(أنظر الصورة رقم:12).

5.7 دار الحكم:

تتوسط ساحة القصر، تبلغ مساحتها (210م^2) وظيفتها مناقشة كل المسائل التي تخص سكان القصر مع ممثليهم، تحتوي على بنايتين يفصل بينهما رواق مغطى (أنظر المخطط رقم:3) و(أنظر الصورة رقم:13).

1-5.7 المبنى الأول: مساحته (54م^2) عبارة عن ثلاث غرف لكل منها مدخل خاص، حيث تحتوي الغرفة الأولى على مدخل منكسر عرضه (0.80م) يفضي إلى غرفة طولها (6.30م) وعرضها (2.50م) مقسمة إلى ثلاث أجزاء بواسطة دعامات حجرية.

2-5.7 المبنى الثاني:عبارة عن غرفة مساحتها (35م^2) لها مدخل منكسر عرضه (0.80م) تتوسط الغرفة أربع دعامات حجرية أبعادها (0.60م×0.60م) تفصل بينهما مسافة تقدر (1.50م)، كما تحتوي الغرفة على فتحات للتهوية والإضاءة.

3-5.7 المبنى الثالث:عبارة عن غرفة صغيرة يبلغ طولها (5م) وعرضها (4.50م)، لها مدخل مباشر عرضه (1م)، خالية من الدعامات، بالإضافة إلى وجود فتحات للتهوية والإضاءة تفتح على رحبة القصر أبعادها (0.50م×0.30م).

6.7 مجلس القصر:

عبارة عن غرفة يجتمع فيها أعيان القصر للتشاور في الأمور الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، تقع في الجزء الشمالي للقصر حيث تطل على كامل أجزاء القصر، يبلغ طولها (7.50م) وعرضها (5.60م)، لها مدخل مقسوم من الخشب عرضه (2م) تتقدمه سقيفة مربعة الشكل على جوانبها مصطبة حجرية مخصصة للجلوس(أنظر المخطط رقم:2).

7.7 غرف التخزين:

من أكثر الغرف عددا داخل القصر نظرا لطبيعة القصر الاقتصادية حيث تصطف على سور القصر وتفتح على الساحة تمثل جدرانها الخارجية سور القصر (أنظر الصورة رقم:12).

يحتوي القصر على (20) غرفة تخزين مقسمة على النحو التالي: (أنظر المخطط رقم:8) و(أنظر الشكل رقم:4).

1-7.7 غرف ثنائية: نجد منها (16) غرفة، عبارة عن غرفة مقسمة إلى جزأين بشكل عرضي بواسطة دعامات حجرية أبعادها (0.50م×0.50م) لها مدخل منخفض عرضه (0.90م) وارتفاعه (1.60م)

تتقدمه عتبة ترتفع عن أرضية القصر (0.45م)، كما تحتوي الغرفة على فتحتان للتهوية إحداها بجانب المدخل تطل على الساحة والأخرى تقابلها، بالإضافة إلى مدخنة في أحد أركان الغرفة ذات شكل مخروطي تخترق السقف تستعمل للتدفئة (أنظر المخطط رقم:6) و(أنظر الصور رقم:15و16و17).

2-7.7 غرف ثلاثية: هناك أربع غرف داخل القصر، مقسمة طولياً إلى ثلاث أجزاء بواسطة دعامات حجرية يصل طولها إلى (2.50م) وعرضها (0.60م) وهي تشبه الغرف الثنائية من حيث ارتفاع العتبة وانخفاض المدخل وكذا فتحات التهوية (أنظر المخطط رقم:7).

8.7 المصلى:

عبارة عن قاعة واسعة تتوسط غرف التخزين في الجهة الغربية للقصر، كما تتقدم في مخططها عن الأبنية الملاصقة لها، لا يتوفر المصلى على محراب ومئذنة (أنظر الصورة رقم:14).

يتم الدخول للمصلى عبر مدخل عرضه (1م) يفتح باتجاه الجنوب تتقدمه ثلاث درجات تفضي إلى قاعة الصلاة مستطيلة الشكل طولها (8.90م) وعرضها (6.90م) تتوسط القاعة دعامتان حجريتان أبعادها (0.60م×0.60م) تحملان سقف قوامه عوارض من جذوع النخل والجريد، كما تحتوي قاعة الصلاة على فتحات للتهوية والإنارة أبعادها (0.50م×0.40م) ترتفع عن أرضية القاعة (1.70م) وتطل على الواحة (أنظر المخطط رقم:5).

8. الخاتمة:

بعد تتبع مسار تنقل القبيلة من إقليم الزاب إلى الجنوب الغربي بين القرنين (11م/13م) على طبيعتها البدوية والترحال، ثم استقرارها بمنطقة بريزينة، يوحي بغنى المنطقة وخصوبة أراضيها وموقعها الاستراتيجي،كمركز ونقطة عبور للقوافل، جعلها تنشأ في فترة لاحقة قصر بنت الخص كمخازن نظراً لتوسع القبيلة في كامل المنطقة من بريزينة إلى أربوات حتى المنيعة وفقيف جنوباً، وبالتالي فإن تأثيرات الجهة الشرقية والمتمثلة في القصور التونسية ونمط بنائها العمودي للمخازن، مع تأثيرات الجهة الغربية وتقاربها يدعونا إلى القول بفكرة أصل مخطط القصر واستنباطه من مخططات قصور المغرب الأقصى ذي الشكل الأفقي نتيجة الاحتكاك التجاري والثقافي بين المنطقتين (أنظر المخطط رقم:9).

على الرغم من ندرة هذا النمط من القصور ذات الطابق الاقتصادي بالجنوب الجزائري إذا ما استثنينا قصر بنت الخص (البيض) فهناك بعض النماذج القريبة منه مثل قصر المنيعة، تازوات البالية وقصر الحجيرة بورقلة بالإضافة إلى نموذجين في كل من تميمون ووادي ريغ.

تبقى فكرة إنشاء هذا النمط بهندسته والمتمثلة في غرف التخزين المتراصة والمتجاورة بشكل أفقي إحدى الحلول التي توصل إليها البنّاء للمحافظة على المخزون جيداً لأطول فترة ممكنة.

من بين التساؤولات التي صادفتنا خلال المعاينة للقصر هي وجود المداخن ببعض غرف التخزين وهو أمر يتنافى مع طبيعة الغرف ووظيفتها البعيدة عن السكن، ومع غياب ما يوثق للقصر قبل ترميمه لا يسعنا إلا أن نفترضها كإضافة أثناء عملية الترميم أو وجود غرفة ضمن المخازن مخصصة للطهي.

أخيراً يبقى قصر بنت الخص أحد المعالم الأثرية التي تعكس هندسة قل ما وجدت من حيث الموقع وشكل البناء وبطابعها الاقتصادي الخاص ينفرد بجماله بين قصور المنطقة وقصور الصحراء عامةً مما يستدعي الاهتمام به وتأهيله.

9. الملاحق:

الصورة رقم 1: صورة بالساتل لموقع القصر في محيطه الطبيعي عن (Google Earth)

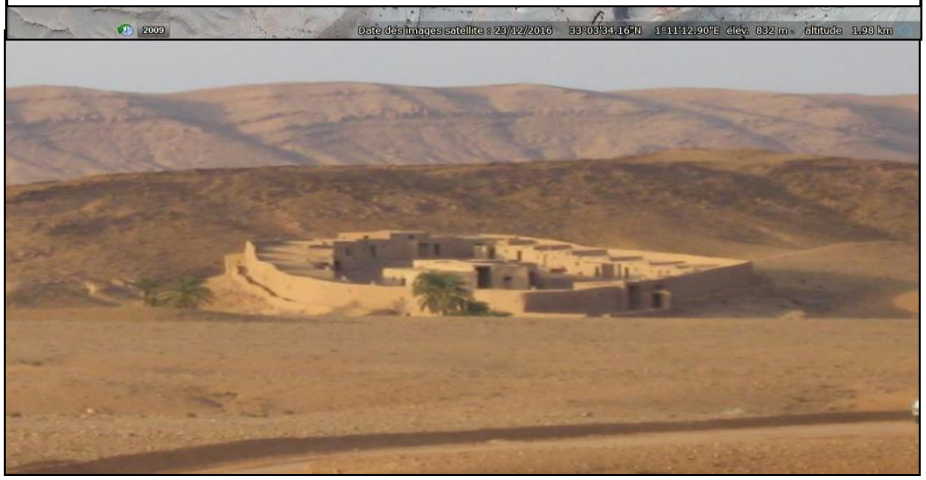

الصورة رقم 2: منظر عام لقصر بنت الخص

الصورة رقم 3: منظر جانبي لمدخل القصر

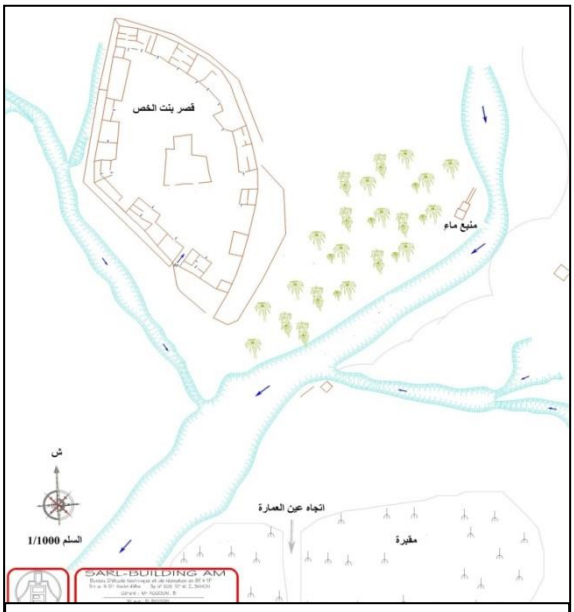

المخطط رقم 1: قصر بنت الخص (عن مكتب الدراسات Sarl Building)

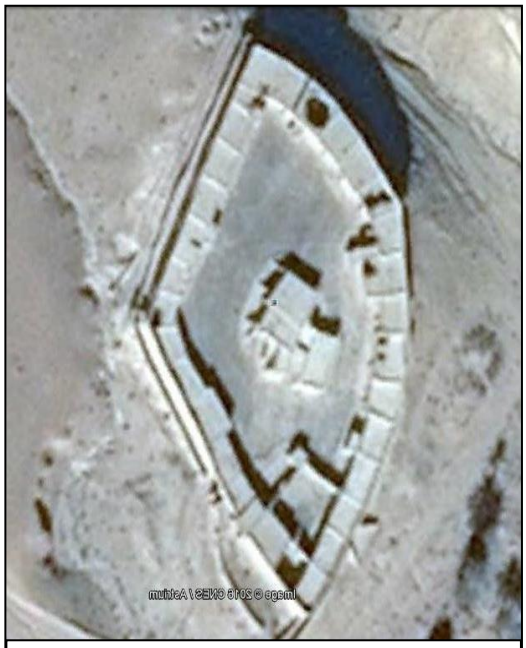

الصورة رقم 4: قصر بنت الخص (google earth)

الصورة رقم 6: سور القصر الواجهة الشمالية)

الصورة رقم 5: سور القصر (الواجهة الجنوبية)

الشكل رقم 7: ممشى (الواجهة الشمالية

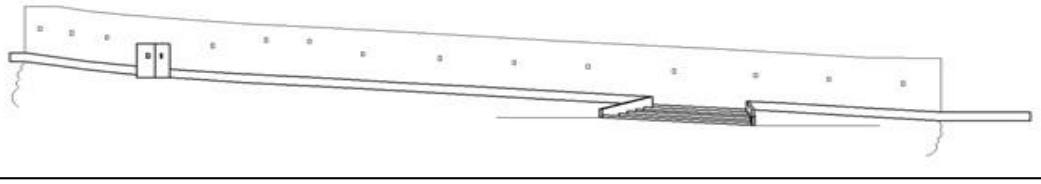

الشكل رقم 1: الواجهة الجنوبية الغربية للقصر

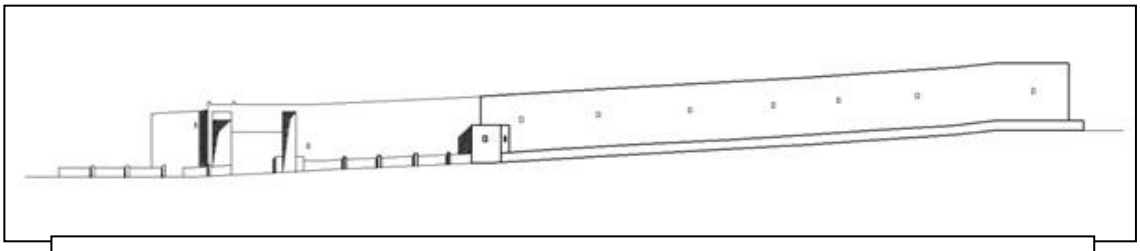

الشكل رقم 2: الواجهة الجنوبية الشرقية للقصر

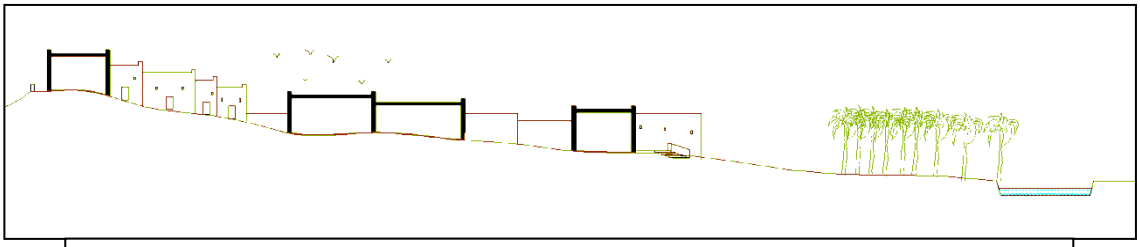

الشكل رقم 3: مقطع طولي للقصر

الصورة رقم 8: مدخل القصر

الشكل رقم 9: مدخل القصر

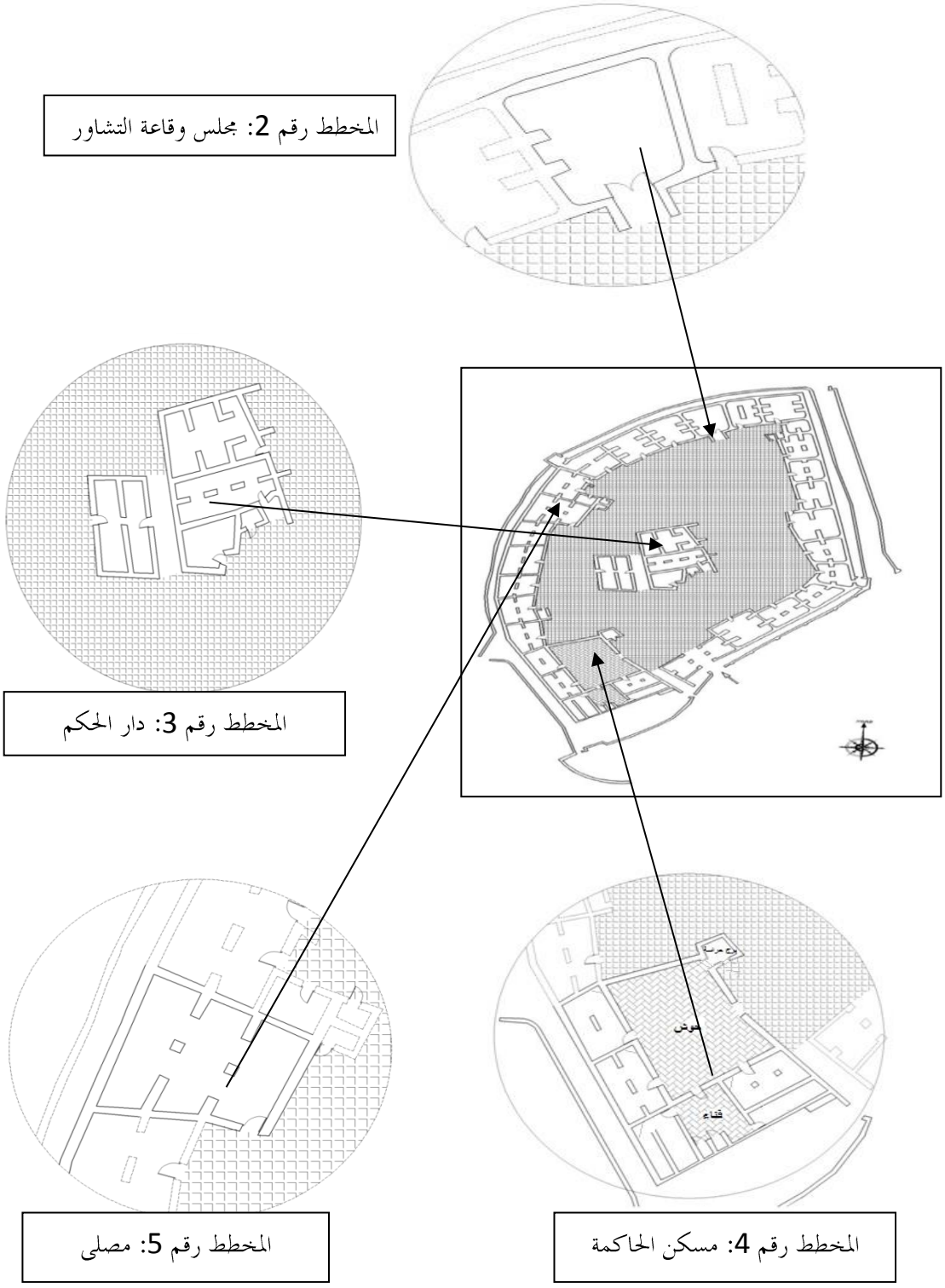
المخطط رقم 2: مجلس وقاعة التشاور
المخطط رقم 3: دار الحكم
المخطط رقم 5: مصلى
المخطط رقم 4: مسكن الحاكمة

اللوحة رقم 1: مخطط قصر بنت الخص واهم عناصره المعمارية

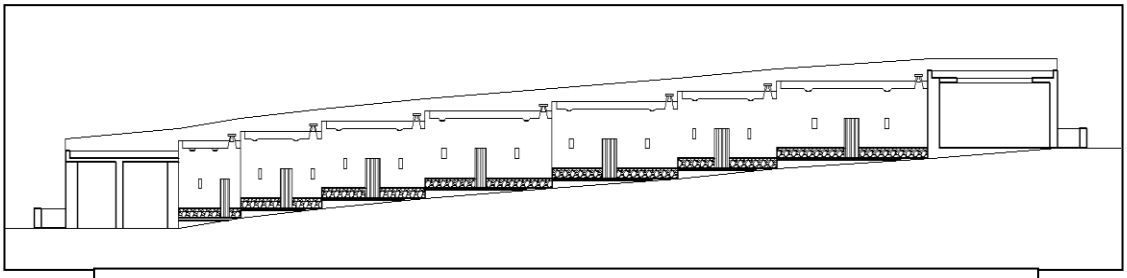

الشكل رقم 4: مقطع طولي لغرف التخزين للقصر

الصورة رقم 10: سقيفة مدخل القصر وواجهة منزل الحاكمة

الصورة رقم 11: فناء منزل الحاكمة

الصورة رقم 12: ساحة القصر

الصورة رقم 13: دار الحكم

الصورة رقم 14: المصلى

الصورة رقم 15: مدخنة داخل القصر

الصورة رقم 16: فتحات الإضاءة والتهوية

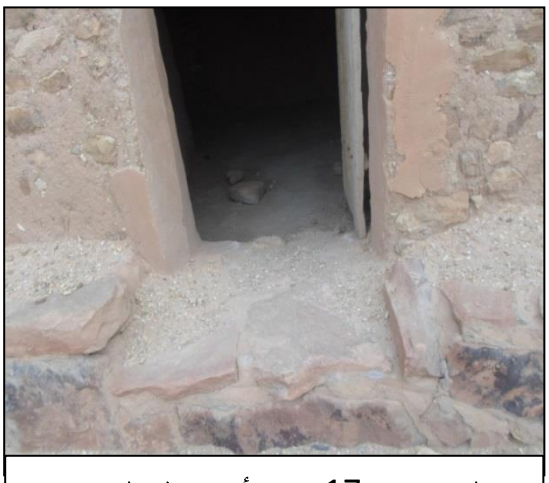

الصورة رقم 17: عتبة بأحد غرف التخزين

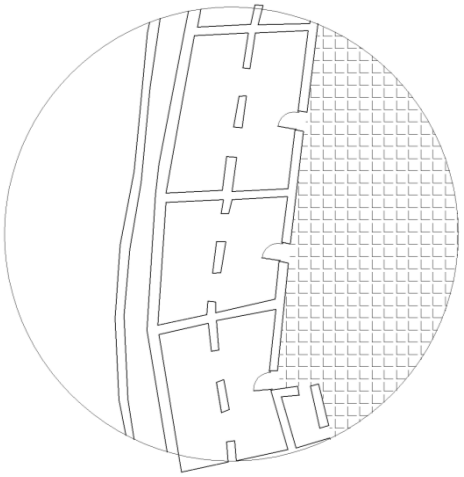

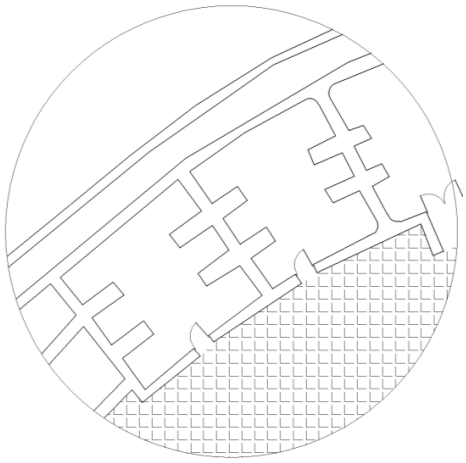

المخطط رقم 6: غرف تخزين ثنائية

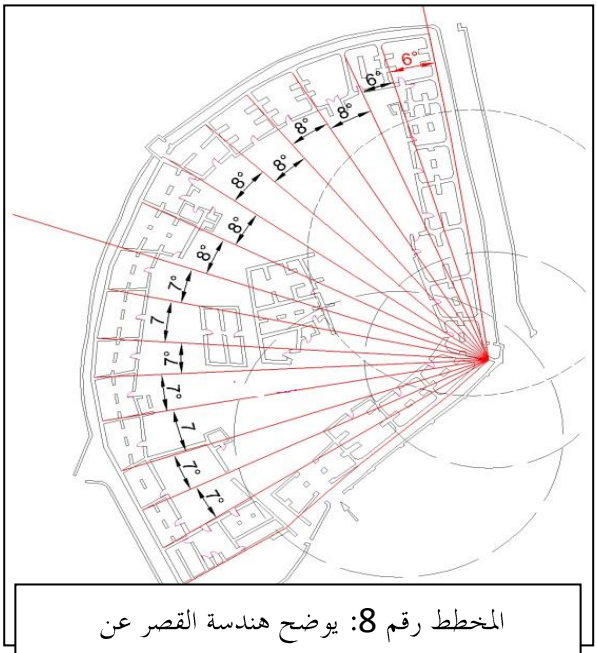

المخطط رقم 8: يوضح هندسة القصر عن (Amroune L, opcit,p)

المخطط رقم 7: غرف تخزين ثلاثية

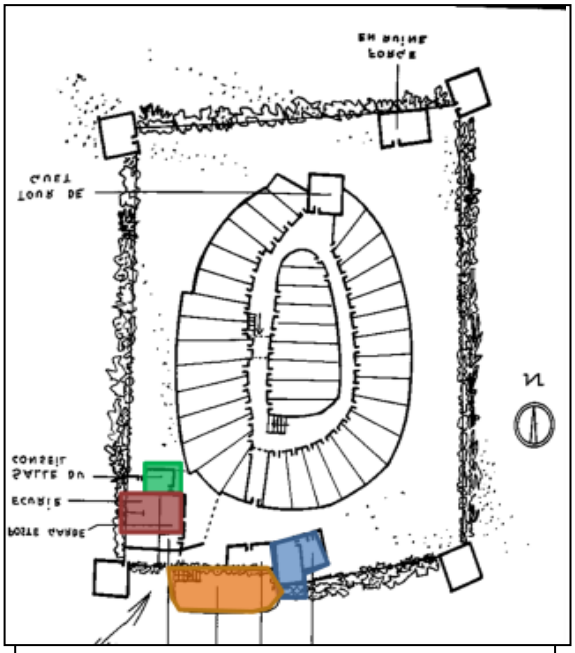

(حملاوي، مرجع سابق، ص21)

المصادر والمراجع:

- الناصري أبو العباس (1954م)، **الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى (الدولة المرينية)**، دار الكتاب، الدار البيضاء، المغرب.

- أيوب عبد الرحمن (1988)، "**من قصور الجنوب التونسي"القصر القديم"**، النقائش، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس.

-بن عامر بكارة (2019)، "القصور الصحراوية لولاية البيض، دراسة وصفية من خلال التقارير الفرنسية"، مجلة منبر التراث الأثري، عدد4، جامعة تلمسان.

- حملاوي علي (2006م)، **نماذج من قصور منطقة الأغواط**، دراسة تاريخية وأثرية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر.

- عبد العزيز بوزيد،(2008م) "بنت الخص بين الحقيقة التاريخية والأسطورة الشعبية"، مجلة فصول ثقافية، دار الثقافة محمد بلخير، عدد2، البيض.

- عبد القادر خليفة (2011م)، **تحولات البنى الاجتماعية وعلاقتها بالمجال العمراني في مدن الصحراء الجزائرية**، دراسة سوسيو أنثروبولوجية لمدينة توقرت (وادي ريغ)، رسالة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

- علاوة عبد الحميد (2012م)، **تطور المسكن الواحاتي، منزل سي الحواس نموذجاً، دراسة تاريخية أثرية**، دار الساحل، الجزائر.

- يمينة بن صغير حاضري، (2.11)، "**القصور الصحراوية بالجزائر صورة للإبداع الهندسي**"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، عدد 15، جامعة غرداية.

- Amroune L.et Boulam D.(2017), **Ksar De Bent El Khass, Origine, Histoire Et Filiation**, E. U. E, Paris.

-Basset R. (1905), « La Légende De Bent El Khass », Revue Des Tradition Populaire, 20eme Année, Tom20, N°11, Jourdan, Alger.

- Basset ;R (1905), « La légende de Bent el Khass », Revue Africaine, V49.

- Capot Ray (1956), « Greniers Domestique Et Greniers Fortifies Au Sahara Le Cas De Gourara », T.I.R.S.

- Echallier J.C.(1968), **Essai Sur L'habitat Sédentaire Traditionnelle Au Sahara Algérien**, Paris.

- Hugue Le Roux (1891), **Au Sahara Illustré**, Librairie Marpon et Flammarion, paris.

- Le Roux Hugue,(1891), **Au Sahara Illustré**, Librairie Marpon et Flammarion, paris .

- Léhuraux Léon (1934), **Le Sahara- Ses Oasis**, Ed :Baconnier, Alger.

-Paul solleillet,(1875), **exploration de Sahara centrale,voiyage de paul solleillet, a l'oasis dalger de ain saleh**,alger.